

التعليق على كتاب سيبويه

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م

الجزء الأول

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القوزي

الأستاذ المشارك بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى

١٩٩٠ - ١٤١٠ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليماً كثيراً

هذا باب علم ما السكلم^(١)

قال أبو علي رحمه الله : قلت : قالوا : الذى عليه وُضِعَ السكتابُ
التنوينُ في علمه ، وأن (مَا) استفهامية ، والسكلمُ مبتدأ وخبره (مَا)
والجمله في موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما السكلمُ ، ففاعلُ
علمه المخاطبُ .

والعلم في باب التعمدّى على ضربين :

ضرب بتعمدّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثانى في المعنى
أو يكون له فيه ذكرٌ كشرط خبر المبتدأ .

وضرب آخر يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولا ، كما لا يجاوز
عرَفْتُ مفعولاً ، فإذا قدر (مَا) استفهاماً كان قوله (علم) هو الذى
يتعمدّى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذى بمعنى عَرَفْتُ ، لأن

(١) هذا أول باب في كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف

أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢/١ ، وقد نقل ذلك في شروح الكتاب ، انظر

شرح السيراني ٢/١ ق ، وشرح الرماني : ١/ق ، والنكت في تفسير كتاب

سيبويه ق ٦/ .

الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى نحو : ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَبَابُهُ ، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام في موضع مفعوله ، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ ولا موضع^(١) ، وإذا وَقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله تَجِل في موضع الجملة بأسرها ، فَعَلِمُ في موضع (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا الْكَلِمُ) التي هي جملة استفهام في موضع المفعول الأول ، وقد كَسَدَ المفعول الثاني كما سَدَّ خبرُ (أَنْ) في قولك : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وأما تقديرُ قوله (عِلِمَ) في معنى (أَنْ تَعْلَمَ) وإن لم يُصَفَّ إلى ضمير المُخَاطَب ، فجائز أن تقدره فعلا للمُخَاطَب والغائب إن لم تُصَفَّ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل (أَوْ لَطَمَانٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(٢) ، وكقوله تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا)^(٣) ، والتقدير لو أن لهم شيئًا ، وأن يرزق شيئًا فهذان كعملًا في مفعوليهما وإن لم يُضَافَا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ ، ومثل ذلك ما أنشده سيبويه^(٤) :

(١) أجاز السيرافي وابن النحاس أن يكون « علم » مصدرًا ينحل لأن والفعل المبني للمفعول ، و « ما الكلم » جملة استفهامية علق عنها العلم ، التقدير « هذا باب أن يعلم ما الكلم » أي : أي شيء الكلم من العربية انظر منهج السالك / ١١٧ .

(٢) سورة البلد ، آية ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة النحل آية ٧٣ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم ينسبه سيبويه ، وفيه شاهد على تنوين المصدر « رغبة » ونصب ما بعدها بها على معنى « وأن نرهب عقابك »

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
وَمِثْلُهُ :

فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١)

←

الكتاب : ٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق / ١٧٥ ، شرح المفصل :
٦١/٦ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفا ومنكرا ما رواه أبو علي
الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » (سورة يس ،
آية ٤٠) بنصب « النهار » قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق
النهار ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أتقل .
انظر الافصح في شرح أبيات مشككة ٥٧ - ٥٨ ، وانظر الخصائص :
١٢٥/١ حيث فسر ابن جني قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن في النفس .
(١) هذا بعض عجز بيت من الطويل للمرار الأسدي وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم ...

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب
٩٩/١ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت في كتاب سيبويه » لحقت .
مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى
« لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوبا به لا بالمصدر ، فلا يكون
فيه حجة . شرح المفصل : ٦٤/٦ ، والواقع أن سيبويه يرويه « كررت »
مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذي يرويه « لحقت » على
كون المصدر يعمل منكرا ومعرفا ، انظر المقتضب : ١٤/١ - ١٥ ، قال في
الدرر : ١٢٥/٢ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بني قيس بن
ثعلبة » ، والجرمى ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهلي ، انظر العينى
٤٠/٣ . والنكول هو الرجوع عن القرن جينا ، انظر الخزانة ٤٣٩/٣

تقديره : أن ربهتُ عقابك ، وعن أن ضربتُ مسمعاً .

فَنُصِبَ بِهِمَا مَفْعُولَاهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يُضَافَا إِلَى ضَمِيرٍ مِّنْهُمَا لَهُ ، فَكَذَلِكَ
(عِلْمٌ) مَقْدَرٌ بِـ (أَنْ تَعْلَمَ) ^(١) ، وَإِنْ لَمْ يُضَفْ إِلَى ضَمِيرِ الْخَاطَبِ كَهَذِهِ
الْأَشْيَاءِ ^(٢) الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ ^(٣)
سَأَلَ : مَا السَّكْرُ ؟ فَقَالَ : هَذَا بَابُ أَنْ تَعْلَمَ مَا السَّكْرُ ، وَهُوَ عَلَى
هَذَا / قَوْلُهُ ^(٤) فِي سَائِرِ الْكِتَابِ ، اعْلَمْ أَنَّ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ قُلْتَ : فَنِلَ
يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ بِالْمَقْدَرِ الَّذِي هُوَ (عِلْمٌ) بِمَذْهَبٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؟
فَالْجَوَابُ : أَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ (مَا) اسْتَفْهَامًا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ هَذَا
الْمَذْهَبُ ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ بِالْفِعْلِ كَانَ هَذَا بَابُ أَنْ يَعْلَمَ مَا السَّكْرُ فَتَقُومُ
الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُبْنَى لِلْفِعْلِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَهُ ، كَمَا لَا تَقُومُ
مَقَامَ الْفَاعِلِينَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُسَكَّنَى عَنْهُ ، وَيُشْتَرَى وَيُجْمَعُ ، وَيُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ،
فَيُذَكَّرُ لِأَعْرَابِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، وَكُلُّ هَذَا مُتَمَتِّعٌ فِي الْجُمْلَةِ ، غَيْرُ جَائِزٍ ^(٥) فِيهَا
وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ أَحَادِيثَ ، وَإِنَّمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِينَ ، مُتَحَدِّثٌ عَنْهُمْ
لَا أَحَادِيثَ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ (عِلْمٌ ضَرَبَ زَيْدٌ) وَلَا (دُلِمَ أَيْنَ زَيْدٌ)
وَلَا (ظَنَّ كَيْفَ زَيْدٌ) عَلَى أَنْ تَقِيمَ الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بَانَ تَعْلَمَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « الْأَشْيَاءُ » مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « سَائِلٌ سَأَلَ » بِالْيَاءِ فِي الْأَوَّلَى ، وَمِنْ غَيْرِ هَمْزٍ .

فِي الثَّانِيَةِ .

(٤) الضَّمِيرُ هُنَا عَائِدٌ إِلَى سَيِّبُوهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (جَائِزٌ) بِالْيَاءِ .

١. أن يُقام (ما السكليم) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول ، ويدلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه ، فسكلاً لا يكون المبتدأ المُحَدَّث عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشدَّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ .

فإن قلت : الضمير المصدر في قوله : أن يُعلم ، لتصير الجملة التي هي قوله (ما السكليم) في موضع نصب ، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ (وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ)^(١) يريد نُجَيَّ النَّجَّاهِ الْمُؤْمِنِينَ ، فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن المفعول المنتهـب حكاه أن يسكون الرفع في المعنى المقام مقام الفاعل وليس قولك : (ما العلم) ؟ ولا له فيه ذكر فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذفت التنوين من (علم) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت (علم الذي هو السكليم) ولو جعلته استفهاماً لم يجز أن تضيف (علم) إليه ، لأن الجمل لا تسكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها ، ولا يجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل ، فإن أضفت (علم) إلى ما كان بمعنى الذي ، واحتمل أن يكون (علم) المتعدي إلى مفعول ، واحتمل أن يكون التمدى إلى

(١) سورة الأنبياء ٨٨ ، ومنه قراءة ابن عامر وعاصم ، انظر النسخ

مفعولين ، فإن جعلته للتعدي إلى مفعولين وقدّرت المصدر به (أن تَعْلَمَ)^(١) كان (مَا السَّكَلِمُ) في موضع المفعول الأول ، وإن كان مجروراً في اللفظ ب/ك قولك/ : أُعْجِبَنِي بِمَا هَذِهِ الدَّارُ ، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً ، فسكذلك يكون (مَا السَّكَلِمُ) وتضمير مفعولا ثانياً ، وإن قدرته بـ (أن يُعْلَمَ)^(٢) كان (مَا السَّكَلِمُ) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً ، كقولك : أُعْجِبَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الْفَرَسِ ، وتضمير مفعولا ثانياً ؛ وإن جعلت العلم الذي يتعدى إلى مفعول واحد ، وأضفت ثم قدّرتَه بـ (أن تَعْلَمَ)^(٣) أو (أن يُعْلَمَ) لم يُجْتَنَبْ إلى إضمار مفعول ، ويكون (مَا السَّكَلِمُ) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تَعْلَمَ) أو مرفوع إن قدرته (أن يُعْلَمَ) وإن كان مجروراً في اللفظ .

و (مَا تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ)^(٤) :

تكون اسماً ، وتكون حرفاً ، ويَتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على

(١) في الأصل « بأن تعلم » .

(٢) في الأصل « بأن يعلم » .

(٣) في الأصل « بأن تعلم » .

(٤) انظر تفصيل ذلك في معنى اللبيب ٣٩٠ - ٤١٤ ، وعقد ابن

حشام فصلاً للتدريب في (ما) فليراجع في المصدر نفسه ص ٤١٤ - ٤٢٩

كما أن أبا علي الفارسي خص (ما) هذه بعناية خاصة في كثير من كتبه ،

وقراه يطيل الحديث عنها في مكان ويختصره في آخر ، انظر مثلاً : الايضاح

١٠٩ - ١١٣ ، المسائل البغداديات ٢٤٩ - ٣٤٧ ، المسائل الشيرازيات ١/

عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتَصَرِّفَهَا في كل نوع ، وَأَجْمَعُهُ إِد^(١) كان غير
مُجْتَمِع في السكتاب .

الضَرْبُ الأول : وهو الذى تكون (مَا) فيه اسماً وهو أربعة أوجه :

الأول : أن تكون بمعنى الذى فَتَنَزَّمُهَا الصَّلَة كما تلزم الذى^(٢) ،
وتسكون بمعنى اسم مَنكُورٍ^(٣) ، كقوله عز وجل : (بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ
أَنْفُسَهُمْ)^(٤) التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم ، فقوله : اشتروا صفة
لـ (مَا) وليس بصلة ، والدليل على ذلك أن نَعَمَ وبئسَ لا يعملان
في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على
الأنواع^(٥) و (مَا) إذا وُصِلَتْ اختصت فصارت بمنزلة الذى فلم تعمل فيها

(١) فى الأصل « ان » ، ومعروف أن سيبويه لم يتكلم على هذه
الوجوه فى مكان واحد من كتابه .

(٢) نحو التى فى قوله تعالى « ما عندهم ينفد وما عند الله باق »
النحل / ٩٦ .

(٣) أى الوجه الثانى من أوجه « ما » الاسمية ، وفيه « ما » نكرة
بمعنى شيء .

(٤) سورة البقرة / ٩٠ .

(٥) الاسم المخصوص أو الخاص هو ما دل على مسمى بعينه كالعلم ،
أما الاسم الدال على النوع فهو اسم الجنس ، ويسميه الفارسى الاسم
الحاوى للأشخاص كرجل . انظر التعليقة / ق ١١٦ ، ١٢٦ ، وانظر
فى ذلك الكتاب ٨٩/٢ .

نِعَمَ وَيُسَّ ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها^(١) على هذا المعنى ، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك : ما عندك ؟ وما زيد ؟^(٢) كلاماً تاماً .

وتكون بمعنى الجازاة ولا صلة أيضاً فيها^(٣) ، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم ، كما لا يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته .
الضرب الثاني : وهو الذي تكون (ما) فيه حرفاً غير (أنها)^(٤) تكون (ما) وما بعدها في تأويل المصدر نحو : يُعَجِّبُنِي مَا صَنَعْتَ أَيْ صَنِيعُكَ ، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار ، فـ (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، والمعنى :

(١) هذا هو الوجه الثالث لما الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرت ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، نحو تلك التي في قوله تعالى « فناطرة به يرجع المرسلون » (النمل / ٣٥) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » (الصف / ٢) ، أما التي لها صلة فكالتى في بيت لبيد : (الديوان / ٣٦)

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
فما مبتدأ بدليل ابدال المرفوع منها ، وذا موصولة بدليل افتقاره للجملة بعده . انظر مغنى اللبيب / ٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن الرابط محذوف ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه في اعتبارها موصولة ، انظر شرح ديوان لبيد / ٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » (البقرة / ١٩٧) وقوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » (التوبة / ٧) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٧١ .

لا أكلك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليل والنهار ، فحذف
زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وصار كقولك :
رَأَيْتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النِّجْمِ ، أى زمن مقدم الحاج .

وتكون كلمة لاعامل عن عمله^(١) نحو التى فى قوله تعالى : (أَنْمَأِ إِلَى الْيَوْمِ
إِلَٰهَ وَاحِدٌ)^(٢) و (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٣) ، وكالتى فى قول
الشاعر^(٤) / :

٤/٣

(١) انظر المسائل البغداديات / ٢٨٦ .

(٢) سورة الكهف ، آية / ١١١ ، سورة الأنبياء ، آية / ١٠٨ .
سورة فصلت ، آية / ٦ .

(٣) سورة الحجر ، آية ٢ .

(٤) قاتله المرار بن منقذ الأسدي والبيت من الكامل ، وهو بتمامه :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالتغام المخلص

ديوانه / ١٦٨ ، وإليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم »
بعلاقة ، فانه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر
الكتاب ٦٠/١ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما »
على « بعد » لتجعلها من حروفه الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر
الكتاب ٢٨٣/١ وهامشه ، انظر المختضب ٥٤/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ،
١٥٨/٢ ورواه هنا « كالتشهاب المخلص » بدل « كالتغام المخلص » هناك .
انظر أيضا اصلاح المنطق / ٤٥ ، الافصح / ٢٤٤ ، أمالي ابن السجري
٢/٢٤٢ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/٣٨ ، مغنى اللبيب / ٤١٠ ، شرح
الشافعية : ٢٧٣/١ ، واستشهد به أبو على فى البغداديات / ٢٩٢ وساقه
بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع / ٢١٠ ، الدرر / ١٧٦ .
الأزهية / ٨٨ ، الخزانة ٤/٢٩٨ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المغنى / ٧٢٢ نسبه
السبوطى الى المرار الفقعسى ، قال المبرد : « فلولا (ما) ما لم يقع بعدها
الا اسم واحد ، وكان مخفوضا بإضافة (بعد) إليه ، تقول : « حثتكَ بعد
زيد » الكامل / ١/٣٤٢ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة (فن ٢
٤٦٦/١٥) .

..... بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّقَامِ الْمُخْلِسِ

فـ (مَا)^(١) قد كفت (أَنْ) و (رَبِّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون
مافية كقولك : ما زيدٌ مُنْطَلِقًا .

وتسكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)^(٢) وقد
عوضت من الفعل في قولهم : (أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوضت
منه أيضًا في : (أَمَا هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا السَّكِيمُ) على أن تسكون (عِلْمٌ)
بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا) استفهام والسكلم مبتدأ خبره (مَا) والجملة
في موضع نصب وتسكون (عَلِمْتُ) المتعدى إلى مفعولين ، لأن (عَلِمْتُ)
التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تُنَوِّنَ (عِلْمًا) ولا تسكون (مَا) استفهامًا ، ولكن
تسكون بمعنى (الَّذِي) ، كأنك قلت : هذا بابٌ أن تَعْلَمَ الذي هو السكلمُ
فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت
أخبارها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع
منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مراداً ، واستحسن الخليل
حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وحكى : (مَا أَنَا بِالَّذِي
قَائِلٌ لَكَ سُوءًا)^(٣) .

(١) في المنطوية (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذي قائلٌ

لك شيئاً ، أراد الذي هو قائل لك » شرح السيرافي ، القسم الأول ، ق/٣

شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ . وانظر تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)^(١) .
و (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)^(٢) أى هو احسن ، وهو بعوضة ، فإذا جملته بمعنى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . وجماعة يقرأ بنصب (أحسن) .
وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبى اسحاق بالرفع على تأويل : الذى هو
أحسن . انظر تفسير الضبى ٢٣٦/١٢ ، تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .
٢٤٣/١ ، قال الفراء : « تماما على المحسن ، ويكون المحسن أى مذهب
جمع » كما قال « ان الانسان لمي خسر » وفى قراءة عبد الله « تماما
على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت (الذى) على
معنى (ما) ، تريد تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما
على احسانه ، ويكون (أحسن) مرفوعا ، تريد على الذى هو أحسن ،
ونصب (أحسن) هاهنا تنوى بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت
بالذى هو خير منك وشر منك ، ولا يفصلون : مررت بالذى قائم ، لأن
(خبرا منك) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الالف واللام ، معانى القرآن
للفراء ٣٦٥/١ ، وانظر أيضا معانى القرآن وعرابه للزجاج ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي أربعة أوجه لنصب
قوله « بعوضة » ثم قال : وقرأ الضحاك وبرايم بن أبى عبله ورؤبة
ابن العجاج « بعوضة » بالرفع ، وهى لغة تميم ، قال أبو الفتح : وجه
ذلك أن (ما) اسم بمنزلة الذى « وبعوضة » رفع على اضممار المبتدأ ،
التقدير : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا ، فحذف العائد
على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، وانظر تفسير
الطبرى ٤٠٤/١ - ٤٠٦ معانى القرآن للفراء ٢٠/١ - ٢٣ ، معانى
القرآن وعرابه للزجاج ١٠٤/١ ، قال ابن هشام « وقرأ رؤبة برفع
« بعوضة » والاكثرون على أن (ما) موصولة ، أى الذى هو بعوضة ،
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول المملة .
وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون
(ما) استفهامية مبتدأ ، و (بعوضة) خبرها ، والمعنى أى شئ البعوضة
فما فوقها فى الحقارة « معنى اللبيب ٤١٣/١ ، وانظر الكشف ٥٥/١ ،
قال الأخفش : وناس من بني تميم يقولون : (مثلا ما بعوضة) يجعلون
« ما » بمنزلة « الذى » ويضمرون « هو » كأنهم قالوا : لا يستحى أن يضرب
مثلا الذى بعوضة ، يقول : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا
معانى القرآن ٥٣/١ (فارس) ، وانظر البحر المحيط ١٢٣/١ .

الذى ، أضمـرت مفعولا ثانـيا قدـرته بـ (أَنْ تَعْلَمَ)^(١) أو بـ (أَنْ يُعْلَمَ) .
ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ) بالتثني ، ونصب السكـليم ، على أن تجعل
(مَا) الزائدة كالتـي فى قوله تعالى : (فَبِمَا نَفَعْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ) ويكون
التقدير (هذا باب أن تعلم السكـليم) .

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ ما السكـليم) على أن تجعل (مَا) زائدة وتثـوى
بـ (عِلْمٍ) ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمِ السكـليم كقولك :
صَحِيحٌ مِنْ قَرِيبٍ زَيْدٍ .

ويجوز (هذا باب عِلْمٍ ما السكـليم) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك
قلت : (هذا باب علم السكـليم) .

ويجوز (هذا باب عِلْمٍ ما السكـليم) على أن تجعل (ما) بمنزلة الذى ،
وتضيف (عِلْمًا) إليه^(٢) .

قال سيديويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ^(٣) .

قال أبو على : الاسم المطلق ما دلَّ على معنى وجاز الإخبار عنه^(٤)

(١) فى المخطوطة (بأن تعلم أو بأن يعلم) .

(٢) أفرد الفارسى احدى مسائل أقسام الأخبار للحديث عن معنى
قول سيديويه : (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وسرد لذلك خمسين
وجها . انظر : أقسام الأخبار ، مجلة المورد ، مج ٧ / العدد ٣ ،
ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ٢ / ١ « فالاسم رجل وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من
أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتذكير ، وأبو على
هنا ينتخب حدا للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو
يمزج بين حده الاسم عند الأخفش الأوسط ، وحده عند ابن السراج .
انظر الايضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضاربٍ وحسنٍ وقيل فمأقٍ على شخص بعينه مثل أسدٍ وزيدٍ إذا سميت بهما شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها : هي التي يعتقِبُ عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ، ولا نكرة أبداً كالمُشابهة / للحروف التي لا تعرف فكلماتها ، ولا تنكر ^{ب/٣} معرفاتها ، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى ، فلمُشابهتها الحروف نحو (إذ)^(١) و (أين)^(٢) ، وما أشبه ذلك ،

(١) (إذ) تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو التي في قوله تعالى « وإذ قال ربك للملائكة » (البقرة ، آية ٣٤) ، وتكون اسماً للزمن المستقبل كالتي في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها » (الزلزلة ، آية ٤) ، وتكون للتعليل نحو التي في قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مُشتركون » (الزخرف ، آية ٤٣) وتكون فجائية وهي الواقعة بعد بينا وبينما . انظر مغنى اللبيب / ١١١ - ١١٥ . وتكون حرفاً عنده سيبويه في باب الشرط والجزاء وعندئذ فلا بد من اقتران (ما) بها ، انظر الكتاب ١/ ٤٣٢ ، رصف المباني / ٥٩ ، الجنى الداني / ٢١٤ ، الأصول ٢/ ١٥٩ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه وعلم ذلك بأنه حكم باسمية (إذ) قبل التركيب لدالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر ، وأما بعد التركيب مع (ما) فمدلولها المجمع عليه . معنى المجازاة ، وهو من معاني الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

(٢) تكون (أين) للأماكن نظير (متى) للأزمنة ، وتكون شرطية ، كما تكون ظرفاً غير متصرف . انظر الكتاب ١/ ١١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤/٢ .

وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك ، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة ، وأين التي تشتمُّ مع اسم آخر كلاماً^(١) . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص أخرى غير هذه . وأما الفعل^(٢) فما دلَّ على معنى وزمانه ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم . وأما الحرف^(٣) فما دلَّ على معنى ولم يجرِ الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .

قال سيهويه : وإنما ذكرتُ لك ثمانية تجارٍ^(٤) ، قال أبو إسحاق^(٥) :

(١) في المخطوطة (كلام) ، أى أن (اذ) لو لم تكن اسماً لما أضيفت كما أن (أين) لو لم تكن اسماً لما تمت في مثل قوله : (أين الكتاب ؟) كلاماً .

(٢) عرف سيهويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ٢/١ ، وحده آخرون بغير ذلك . انظر الايضاح في علل النحو ٥٢ - ٥٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٥٤/١ .

(٣) أشار سيهويه الى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الاضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ٢/١ ، وانظر حدود النحويين للحرف في الايضاح في علل النحو ٥٤/١ - ٥٥ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٠/١ - ٦١ . شرح المفصل ٢/٨ ، الامول ٤١/٤٠/١ .

(٤) الكتاب ٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ٦٥/١ - ٦٦ .

(٥) هو أبو إسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج تلميذ المزد ،

يصح قوله : وَبَيْنَ مَا يُبْنَى ^(١) ، على أن يكون أراد آخر ما يبني ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف . قال أبو علي : الاسم المَتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف ^(٢) ، وكان من الأسماء المكررات الواقعة على الأنواع الذي تَمْتَقِبُهُ التعريف بعد التنكير . قال سيبويه : لأن الجرور داخل في المضاف إليه ^(٣) .

قال أبو علي : الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع ^(٤) تشابه الأسماء من غير جهة :

إحداها : أَنهـا إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة خير وقت ، كما أن رجلاً

←

وأسناد أبي على الفارسي ، ونديم المعنضد ومعلم أولاده . توفي سنة ٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وانظر ترجمته في النهرست / ٩٠ - ٩١ ، طبقات النحويين واللغويين / ١٢١ - ١٢٢ ، نزهة الألباء / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، وبهامشه مصادر أخرى .

(١) الإشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجاز لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير سبب أحدث ذلك فيه من العوامل ٠٠٠ » ، الكتاب ٣/١ .

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات وبالحروف للأسماء المتحركة والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون في الأسماء جزم لثمتها ولحاق التنوين ، انظر الكتاب ٣/١ ، وكان أبا علي هنا يريد أن يقول : ان كل اسم أنشبه الحرف كان مبنياً ، وهو غير متمكن في الاسمية .

(٣) الكتاب ٣/١ .

(٤) يعني الأفعال المضارعة .

يَعْمُ بالدلالة غير شخص^(١) ، فإذا قيل : سَيَضْرِبُ ، أو سَوْفَ يَضْرِبُ خصت وقتاً بعينه ، كما أنه إذا قيل : الرَّجُلُ ، أو الضرب خص شخصاً أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم ، فهذه جهة من مشابقتها للأسماء .

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء ، وهى دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـ (إِنْ)^(٢) فى نحو (إِنْ زَيْدًا لَيَضْرِبُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال ، نحو (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) ﴿ وَلَدَّارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾^(٣) ، وكان حكمها أن تدخل فى باب (إِنْ) قبل (إِنْ) لتقع صدراً . كما أنها فى غير (إِنْ) كذلك ، ولكن لما كانت بمعنى (إِنْ) فى التأكيـد وتلكأى القسـم لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما وإذا وقع الفصل / بينهما بغير إدخالها على الخبر إجاز دخولها على الاسم المخبر عنه الذى يكون مبتدأ ، لأن المتجنب من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد ، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد ، كذلك لم يجتمعا ، فعلى هذا قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ لَنَا الْآخِرَةُ

(١) المضارع شبيهه فى عمومينه بالاسم العام أو اسم الجنس ، فقولنا (يضرب) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة (رجل) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) فى المخطوطة (لأن) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالْأُولَى (١) ، و (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) (٢) ، لما وقع الفصل بينهما كما يقع بينهما إذا أدخلت على الخبر جاز دخولها على الاسم ، ولولا أن النية باللام أن تكون قبل (إِنَّ) لم تعمل (إِنَّ) في (أَجْرًا) كما أنه لو لم تكن النية بها تعمل في (طَعَامِكَ) من قولك : إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لَا كَلْبَ ، وهذه اللام التي هي لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء وما قرّب شبهه منها دون ما لم يقرب منها ، والدليل على ذلك أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرب منه ، وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام تملّقه الفعل قبل (إِنَّ) كتمليقه إياه قبل المبتدأ ، وذلك في مثل (قَدْ تَلَمَّيْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ) كما تقول : تَلَمَّيْتُ لَعَزَّوْ مُنْطَلِقٌ ، كما تملّق الفعل الذي يلغى إذا دخل على المبتدأ ، كذلك علّقه إذا دخل في خبر (إِنَّ) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف فهذا يدل على أن هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ وأنها إنما دخلت على الأفعال لمشابتها للأسماء ، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ ، إذ كان يؤول في المعنى إلى أنه هُوَ هُوَ أو للمبتدأ فيه ذكر ، وإذا كان له فيه ذكر فهو بمنزلة إذا كان إياه في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) ، فسئلت ، من أبوه منطلق ؟ قلت زيد ، كما أنك إذا قلت : منطلق ، فقيل لك : مَنْ منطلق ؟ قلت : زيد ، فإن قلت : وقد تدخل هذه اللام على الماضي ، كما دخلت على المضارع ، فما الذي جعل

(١) سورة الببل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الاعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه... (١) (فُشِيَّة) (٢) هذا النوع الذى يدل على وقتين فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شُبَّهَ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلَحَ لوقتَيْن نحو (ضَارِبٌ ، وَعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اختُصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اختُصَّ وخَلَا من حروف المضارعة لم يعرب .

ب/ قال : سيبويه : ولم يُسَكَّنُواها كما لم يُسَكَّنُوا من الأسماء (٣) /

قال أبو على : يقول : لم يُسَكَّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم ، كما لم يُسَكَّن من الأسماء فى حال البناء ما تَمَكَّن فى موضع فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلٍ) (٤) ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍ) (٥)

(١) بعد هذا بياض فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ، ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبهاً للاسم » ؟ *

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق *

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فَعَلَ) التى تقع موقع (ان يَفْعَلْ) فى نحو قولك : انْ فَعَلَ فَعَلْتُ ، لأن فيها معنى المضارعة .

(٤) (عَلٌ) واحد من الظروف التى تبنى وتعرب ، فهو يبنى على الضم إذا كان معرفة وحذف ما يضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل نية وأتيت نحو بنى كليب من علٍ
انظر الدرر ١٧٧/١ ، شرح التصريح ٥٤/٢ ، الهمع ٢١٠/١ ،
العيني ٤٤٧/٣ *

(٥) تعرب (عَلٌ) وأخوانها من الظروف إذا كانت نكرة وأضيفت لفظاً ، أو حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرئ القيس :

ثم بُني ، حُرِّك في البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لثلاثا يكون كما إذا التي لم تتمكن في موضع ، فسكذلك الفعل الماضي حُرِّك ولم يسكن ، إذ وجد فيه مشبهة الفعل الاسم ، ودو وذك به التكرار في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء ، لثلاثا يسكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة ألبتة .

ومثل قولهم : (مِنْ عَلٍ) قولهم : يا حَكَمٌ ، حُرِّك في حال البناء ولم يسكن ، لجريه متمكنا في غير هذا الموضع كجري (ذَلِ) متمكنا في قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بُعِدَ ، كَمَ ، وَإِذْ ، مِنْ أَلَمَةِ حَكْنَةٍ (٢) .

قال أبو علي : بُعِدَ وَكَمَ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلِ) (٣) في قولهم

←

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ

انظر المصادر في الاحالة السابقة .

(١) سورة الأنعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه في الأمر ، لم يحركوها

لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد

(كَمَ) و (إِذِ) من المتمكنة » الكتاب ٤/١ ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ١/١٥٦ .

(٣) قال سيبويه : « عَلٍ معناها الاتيان من فوق ، قال امرؤ القيس .

● كجلمود صخر حطه السيل من عَلٍ ●

مِنْ هَلْ ، فلهـا لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشبه الاسم ولا أشبه ما يشبهه .
وبعد (إذ)^(١) من المتكينة أنها لا تكون إلا مضافة^(٢) ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَانَ هَذَا يَوْمَ مَيْدٍ ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين ، فمساوية الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله^(٣) :

←

وقال جرير :

● حتى احتطقتك يا فرزدق من عل ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى منوى .
وأنها غير متمكنة .

(١) قارن ابن تفسير أبي على هنا ، وتفسير أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .

(٢) قال ابن مالك :

وألزموا اضافة الى الجمل (حيث) و (إذ) وان ينون يحتمل

افراد (إذ) وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا نحو (حين جانبذ)

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الوافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين

٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل (حينئذ) ثم حذف المضاف ، وبقي

الجذ ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » (الأنفال ، آية ٦٧) أي

ثواب الآخرة « مغنى اللبيب / ١١٩ ، ويروى « وأنت اذا صحيح » فيكون

التنوين فيه عوضاً عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : (وأنت اذ نهيتك)

←

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمِّ دَمَرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

أى وأنت إذ نهيتك عن طلابها صحيح .

قال : مُنْذُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو علي : منذ ، مَنْ جَرَّ بِهَا نهى من الجملة التي قبلها كما أن الباء في قولك : مررت يزيد من الجملة التي هي مَرَرْتُ ، ومتعلّق بها ، فأما إذا رُفِعَ الاسم بعدها في نحو : لَمْ أَرَهُ مُنْذُ عَامَانِ ، فالكلام من جملتين ، (لَمْ أَرَهُ) جملة ، و (مُنْذُ عَامَانِ) جملة أخرى ، فكأنه لما قال : لَمْ أَرَهُ ، قيل : ما أَمَدُ ذلك ؟ فقال : منذ يومان (٢) ، والمعنى أَمَدُهُ يومان ، أو وقته يومان ، فوضع منذ على هذا رفعه بالابتداء ، وأما إذا جررت بها فقلت : لَمْ أَرَهُ / منذ يومين ، فوضعه نصب ، كما أن موضع (يَزِيدُ) في قولك ٥/أ

←

كما في قوله تعالى « فعلتها إذا وأنا من الضالين » (الشعراء ، آية ٢٠) ، انظر خزانة الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : (بعاقبة وأنت إذْ صحيح) انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ، الأشموني ٣٦/١ وفيه (بعافية) وإنما يريد الشاعر (بعاقبة) أى بآخر كلامي لك ، وتذكيرك بعاقبة ما تؤول إليه لو لم تعرض عما أنت فيه من المضي في الحب .

(١) (مُنْذُ) مبنية على الضم ، وتكون بمعنى (مِنْ) في الأوقات ، واحترز سيبويه بقوله (فيمن جر بها) من مذهب من لا يرى الجر بمنذ . الكتاب ٤/١ .

(٢) هكذا في المخطوطة ، ولعله كان يريد (عَامَانِ) ، إلا أنه لا فرق بين الكلمتين في الوضع الاعرابي .

(أَرَرْتُ بِزَيْدٍ) نصب، فكل من (مُذٌ وَمُنْذٌ) لا ابتداء الغاية، إلا أن (مُذٌ) تخصّص بابتداء عامّة الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء، فأما قوله :

* أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ *^(١).

فكان أبو اسحاق يقول : المعنى مُذٌ مَرٌّ حِجَجٍ، فحذف المضاف، فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل : ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّوَكُّلِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٢) فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُذٌ تأسيس أول يوم. قال : اعلم أنك إذا تَمَنَّيْتَ الواحدِ لِحَقَّةٍ زائدتان^(٣)، الأولى منهما

(١) هذا عجز بيت من الكامل لزهير، وصدره :

● لمن الديار بَقْنَنَةَ الحِجَجِ ●

وهو مقابل قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان، قال نعلب : « تريد : من حجج ومر دهر، أبو عمرو : « من حجج ومن شهر » أبو عبيدة : « مذ حجج ومنه شهر ٠٠ » ثم قال . وقوله : « من شهر » « أراد شهر » انظر شرح نسع زهير ٧٦/٧ ، وفي الأغاني ٢١٧٠/٦ أن حماد الراوية صنع « هذا البيت وبينين بعده ونحلها زهيراً ثم أقر للمهدي بذلك ، انظر البيت في الشعر والشعراء ١٤٥/١ ، الأزهية ٢٩٣/٣ ، معنى اللبيب ٤٤١ ، الانصاف ٣٧١/٣ شرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، الأشموني ٢٢٩/٢ الهجج ٢١٧/١ ، العيني ٣١٢/٣ الخزانة ١٢٦/٤ ، شرح التصريح ١٧/٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١٦٦/١ ، أسرار العربية ٢٧٣/٢، ولعل أبا علي أراد الرواية الأخرى (مذ حجج ومن دهر) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع (رمن) وهو يريد (مُذ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ٤/١ (زيادتان) ووافقت رواية السيرافي رواية

أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ٢١٤/١ .

حرف اللد واللين^(١).

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جَرُّ الصَّوْتِ معها وامتدادها كما يتمنع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يَلْزَمُ أن يكون فيه إعراب لم يُضَفْهُ إلى الإعراب ، ألا تراه قال في أول الباب : (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)^(٢) ، فلو كان تغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المعرب والمبني تخصيص^(٣) ولا تخليص^(٤) لما يمتنع الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب المعرب والمبني ، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه ، وقد وقفتُ بعض أصحابنا على ذلك وأريته ، وذلك قوله في هذا الباب^(٥) : (وألزموا لامَ فَعَلَ السكون ، وبنَوْهُ^(٦)) على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب^(٧) ، لما ذكرتُ لك) ، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف

(١) الكتاب ٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١ .

(٣) القول في الكتاب ٦/١ .

(٤) في الكتاب ٦/١ « وبنَوْها » .

(٥) في الكتاب ٦/١ « حروف الإعراب » .

إعراب ، وإذا لم يكن في المعنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في المَعْرُوب ، والثنية معربة ليست بمبذنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده ، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب ، والإعراب الذي فيه ، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها

هـ/ب لاختلاف الإعراب باختلاف العامل ، فمن حيث كان معرباً / وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، ولو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب ، كما لم يقل في ضَرْبٍ إن فيه حرف إعراب ، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه ، وهذا خلاف ما كان أبو بكر^(١) رحمه الله يذهب إليه .

وردّ الأخفش^(٢) أنه لو كان حرف إعراب لسكان فيه إعراب صحيح

(١) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، تلميذ أبي العباس المبرد ، آلت إليه الرياسة بعد موت الزجاج ، وهو أستاذ أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن الرماني ، توفي سنة ٣١٦ هـ / ٩ م ، انظر الفهرست / ٦٢ ، طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ - ١٢٥ ، انباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، صاحب الخليل ، سم أخذ عن سيبويه ، وكان معلماً لولده الكسائي ، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه اليه ، وكان أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه . توفي سنة ٢١١ هـ / ٩ م . انظر الفهرست / ٥٢ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٢ - ٧٤ ، انباه الرواة ٣٦ / ٢ - ٤٣ ، زبهاش الأخير مصادر الترجمة .

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه (١) ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْتَضَاهُ وما يتم به ، فهو في ذلك كالهاء في طَلْحَةٍ ، والياء في تَمِيمِيٍّ ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لَامِهِ من جَرَى الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حرفي الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب ، وإن لم تكن هذه حروف إعراب .
لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، وللعنى بحروف الإعراب هو نهاية الكلمة المعربة سواء كان ذلك إزائداً أو أصلياً بعد أن يكون الحرف (٢) بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهاياتها لزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلتها كذلك فلما كان حذفها من الكلمة نزول به دلالة

(١) مذهب الأخفش والمازني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليسست باعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضاً الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير في قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع ، كما تزول بحذف الناء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية عينا منها أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه^(١) والدليل على أن الوارفي (أخوك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بمسماة الإعراب ولا دلالة قولهم : امرؤ وابنم فأتبعوا ما قيل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

٦/أ فإن قال (قائل) : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلب إلى حرف / آخر ، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين ، قيل له : حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلبت

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

(أ) يرى الكوفيون أنها هي الاعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والأخفش والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست بأعراب ولا حروف اعراب .

(ج) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الاعراب

(د) ويرى الجرمي أن انقلبها هو الاعراب .

(هـ) وحكى عن أبي اسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان -

وهو خلاف الاجماع - انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ، الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده

وعنده غيره في مثل هذا المقام .

في (أخيك) ونحوه ، وثبتت الهمزة على حالة واحدة ، والميم في (ابنهم) لوجوب سكنون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلاب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك ، فإذا سكن لما ذكرنا مما أوجب له السكون ، وجب أن يفتح ما قبله من الحركة كأنواع سائر حروف العلة المسكنة لما قبلها من الحركة نحو (مِيزَانٍ وَمِيزَانِيَّاتٍ) فحرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنهم) انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنسكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (أقرأ) و (ابنمأ) فيهما حرفا الإعراب ثابتان ولم يَجُزْ الثبات في أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس المطرد ، فقد صح وجود حرف الإعراب مقلباً غير النثنية ، والجمع يدل أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه ، قولهم : (فَوْهٌ وَذُو مَالٍ) ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا الإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيديويه ، فلا يجوز أن يسكن علامة الإعراب دون أن يسكن حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم .

فإن قال : وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من الفريقين أسعد بهذه الحجة ، فيل له العلة التي لها لم يَجُزْ أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائدة^(١) هنا وهي بقاء الاسم على حرف

(١) في المخطوطة (زائلة) ، وانظر المقتضب ٤٢/١ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه وحقاق التثنية له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : هَمَّ فَأَبْدَلُوا اللين من الواو^(١) .

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (دُو) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجْزُ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه^(٢) لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقل^(٣) إذ الملة / التي لم يَجْزُ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُخِّمَ (شَيْتَة) على من قال : (يَا حَارِ) رُدَّ

(١) القول في الأسماء الستة شبيهه بالقول في التثنية والجمع .
فالعلماء اختلفوا في اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد .
والواو والألف والياء دى حروف الاعراب ، وذهب المازني الى أن الباء في (أب) حرف الاعراب ، وانما الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون اعراباً لهذه الأسماء في حال الافراد . فان أضفت هذه الأسماء في حال الافراد . فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين .
انظر الانصاف ص ١٧ - ٢٢ .

(٢) في المخطوطة (فان) .

(٣) هكذا في المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .

الفاء^(١)، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أَخِيكَ) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (مُ) الله^(٢) فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيُّمُنُ الله) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في المتكثرة أن تبقى على حرف واحد، وبصير إلى ذلك إبداهم الهم الميم من الواو التي هي تَيْنٌ في (فُوكَ) في الإفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يلزم من أن يصير على حرف واحد لسان كونه على حرفين أحدهما حرف لين أجدر لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يسكون منوياً، وهم يَعْمَلُونَ الْمَنَوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتقدون به كمنوٍ وكسّة ضو، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن ينوَى معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا ينوَى معه شيء أجدر وأولى وهذا بين.

قال سيبويه: غير متحرك ولا منون^(٣).

قال أبو علي: يريد: ليس بمتحرك في النية، كما أن حرف الإعراب

(١) انظر الكتاب ١/٣٣٠.

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن بعض العرب يقول (مُ الله) لأفعلن) يريد: أيمُ الله فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء»، الكتاب ٢/٣٠٩. وقد تعرض أبو علي لهذه المسألة هنا، انظر ١٧٨ ب.

(٣) يريد أن حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، انظر الكتاب

٤/١، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٢٢٤.

في (رَحَا) و (عَصَا) في موضع حركة هذا ، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون (رَحَاً وَعَصَاً) ونحوه ، لأن التثنية لو نُونَ على ذلك الحذف لصارت صورته صورة الواحد ، فكان أن لا يكون سَلَاقي التثنية له على حد (رَحَاً وَعَصَاً) أبلغ وأحكم .
قال سيبويه : يكون في الرفع أَلِفًا ولم يكن واوًا^(١) .

قال أبو علي : إنما قال : ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو^(٢) الأصل ، فكان قائلاً قال : فهلاً كان التثنية في الرفع بالواو كما كان الواحد بالضم ؟ فقال : كان بالألف ولم يكن بالواو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية^(٣) ، وذلك أنه لو قيل : زَيْدُونَ في التثنية والجمع ، لالتبس^(٤) التثنية بالجمع .

فإن قال قائل : فكان يضم ما قبل الواو في الجمع ، ويفتح ما قبلها

(١) في الكتاب ٤/١ « تكون في الرفع ألفا ولم تكن واوا » ، وقد ناقش الزجاجي هذه القضية وفلسف القول فيها فليراجع في كتابه الايضاح في علل النحو / ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) في المخطوطة (وهو) .

(٣) الجمع الذي على حد التثنية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ٤/١ ، وانظر الايضاح في علل النحو / ١٢٣ .

(٤) أبو علي لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التثنية الاسم في التثنية » .

في التثنية ، قيل له : لم يَجُزْ هذا من غير جهة^(١) : منها أن الذي فعل من هذه القسمة آكد في الفصل وأبلغ ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون / بحركة .

٧/أ

وأيضاً فلو جُمِلَ الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو في التثنية وانضمام ما قبل الواو في الجميع لأدى ذلك في بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره ألفاً ، ألا ترى أن ذلك يستوى فيه التثنية ، والجمع لو كانا بالواو ، وفي أن ينفتح ما قبلها^(٢) في الموضعين التثنية والجمع .

فإن قلت : فانفتاح النون^(٣) كان يفصل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة ، وأيضاً لو جُمِلت التثنية والجمع بالواو في الرفع لَلَزِمَ أن يُجعل النصب في التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا يفصل الاثنان من الجميع .

قال : ويكون^(٤) في الجرّ ياءً مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ، ليُفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ولم يعملوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع .

قال أبو علي : كأن قائلاً قال له : هَلَّا جَعَلَ تثنية النصب بالألف كما أن واحده الذي هو الأصل بالفتحة ، فقال لم يعملوا النصب ألفاً في التثنية ،

(١) يريد : من أكثر من جهة .

(٢) أي ما قبل الواو .

(٣) أي نون الجمع .

(٤) في الكتاب ٤/١ ، « وتكون » أي الزيادة .

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لَزِمَ أن يسكون الجمع بالياء ، إذ لم يجوز كونه بالواو ، ولا بالالف ، ولما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعه إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجرّة منه أولى^(١).

قال أبو علي : كأن قائلًا قال : فمَلّا أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فجعل بالالف ، كما أن تثنية المرفوع بالالف ، فقال : جعل النصب في التثنية بالياء دون الألف ليسكون مثله في الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليسكون تابعا للياء التي الجرّة منها للزومه الاسم فإنه لا يفتقل عنه .

قال : وتسكون الزائدة^(٢) الثانية نونا كأنها عوضٌ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين^(٣).

قال أبو علي : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تسكون عوضاً من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

(١) الكتاب ٤/١ وفيه : وكان مع هذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى .

(٢) في الكتاب ٤/١ « الزيادة » اشار الى احدى الزائدتين اللتين تلحقان الاسم في التثنية .

(٣) الكتاب ٤/١ .

إعراباً فكيف لزم أن يسكون فيه عوضاً وفيه الشيء المَعْوَضُ منه ؟
قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد
له حركة / في غير هذا الموضع ولم تزد له هنا ، بل صار ذلك في انقلاب ٧/ب
نفس الحرف لَزِمَ أن يكون منه عَوَضٌ للنقصان اللاحق له عما عليه المُعَرَّبَات
ألا ترى أنه قد فُضَّضَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب ، ولم يُسْتَفْهِرْ
أن يَعوَضَ من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوَضُ إنما هو من
الحركة لا من الإعراب ، ألا تراه قال : كأنه عَوَضَ من الحركة والتنوين^(١)
ولم يقل : عَوَضَ من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .
قال : ولم يجعلوا النصب ألقاً^(٢) .

قال أبو العباس^(٣) : أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع
كان يَنْفَتَحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتسكون التثنية
والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح
ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع .

(١) إشارة لقول سيبويه في الكتاب ٤/١ .

(٢) الكتاب ٤/١ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، اليه انتهى علم النحو بعد الجرمي
والمازني قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله
ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول
المتقدم . توفي سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م انظر ترجمته في الفهرست ٥٩/ ،
طبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين ٩٦/
- ١٠٧ انباه الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥٣ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من
مصادر نرحمته .

قال : قد يفتَقِلُ إلى الفعل^(١) .

قال أبو الحسن على بن سليمان الأخفش^(٢) : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجرُّ لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جمعت التثنية بالآلف ، وهو مع ذلك منتقل ، والرفع أيضاً ينتقل .

قال : فيكون الأولى^(٣) حرف إعراب .

قال أبو على : قوله : فيكون جوابُ لقوله : (وَلَمْ تَسْكُنْ مَنْوَنَةً وَلَمْ تَلْزَمْهَا^(٤) الحركة) أى لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الألف حرف إعراب ، والنون

(١) يعنى الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ٤/١ .

(٢) أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى ، وصفه المرزبانى بأنه غير متسع فى الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مساءلته ، توفى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وقيل سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م انظر الفهرست ٨٣ . طبقات النحويين واللغويين / ١١٥ - ١١٦ ، انباء الرواة ٧٦/٢ - ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) فى الكتاب ٥/١ « فيكون الأول حرف الاعراب » أى أول الحرفين اللذين بلحقان المضارع اذا نبيتته ، الا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء فى أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا نبيتت فرفعها نبات النون ونصبها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين (وهو الألف) فى حين تكون هذه الألف فى الأسماء حرف اعراب والنون بعدما عوضا عن التنوين فى الاسم المفرد .

(٤) فى الكتاب ٥/١ « ولا » .

بدلاً من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنون بدلاً من الحركة والتنوين .

قال : (وفي التثنية لم تسكن بمنزليته)^(١) .

قال أبو علي : يريد أن واحد الأسماء تلحقه الحركة والتنوين ويلزمه ذلك إذا مُنِيَ ، والفعل ليس كذلك .

قال : ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم^(٢) ، قال أبو علي : يقول : إن النون لما كانت متحركة وكانت تسقط في الجزم عليم أنها ليست حرف إعراب ، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها ، لكنها كانت تثبت وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحذف حركاتها .

قال : ولم يسكنوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن^(٣) قال : أكلوني البرانيث^(٤) /^(٥)

أ/٨

قال أبو علي : إنما قال لأنها^(٦) كأن قائلاً قال له هالاً حذفت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) الكتاب ٥/١ .

(٣) في الكتاب ٥/١ « في قول من قال » .

(٤) الكتاب ٥/١ .

(٥) في المخطوطة « لانه » والثانيث هي معنى (الجملة أو العبارة)

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمار وجمع .
بل أثبتت وحرك الساكن الثاني بالسكسرة .

قال : فيمن قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ بمنزلة (١) التاء في قُلْتَ ،
وقالت .

قال أبو علي : شبه الألف في (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) بالتاء في قُلْتَ ،
لأنها تسكون ضمير الفاعلين ، ودليلاً للتثنية غير ضمير ، كما أن التاء
في قُلْتَ قد تسكون ضميراً للفاعل وخطاباً (٢) وتسكون للتثنية مجردة من
معنى الضمير نحو (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) فتكون لذلك كالتاء في قالت في أنها
حرف وكالتاء في أَنْتَ ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردة
من الضمير كما تسكون التاء للخطاب في أَنْتَ مجرداً من معنى الاسمية ،
واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسميين ،
وتوافقهما التاء في قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيهما ، ويخالفان
هذه التاء التي في قالت في أنهما يكونان اسميين في (الزَّيْدَانِ ضَرَبَا) (٣) .

قال أبو علي : وكون الواو والألف (٤) لعلامة التثنية والجمع أعم من

(١) في الكتاب ٥/١ « وبمنزلة » .

(٢) أي تكون التاء في (قُلْتَ) ضميراً للمخاطب .

(٣) أي أن ألف التثنية في (ضربا) تكون اسماً ، وتعرب فاعلاً .

وأما في مثل (الزيدان) فهي حرف اعراب .

(٤) يكون الكلام متسقاً لو قدم الألف هنا ، وذلك لأنها تخص
التثنية ، وهي مقسمة على الجمع ،

كونهما للضمير ، لأنهما لا يكونان ضميراً^(١) إلا وهما يدلان على التثنية والجمع ، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعْلَمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا اسمية فيهما موجودة كالسكاف في (ذاك والنَّبَاؤُكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ) والتاء في (أَنْتَ)^(٢) ألا ترى أن الكاف في أَرَأَيْتَكَ لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون للمفعول الثاني في المعنى ، والمخاطب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسمُ المُتَرَدِّدُ المعرفة في النداء لوفوعه موقع (ما) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا السكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للتاء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب ، كما لا تستحقه (ما) في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٣) .

وذكر سيبويه تاء أنت في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

(١) الصواب (ضميرين) ، والوجه الذي ذكره أبو علي جائز .
(٢) يرى سيبويه أن (أَنْتَ) للواحد المخاطب ، انظر الكتاب ١/٣٧٧
كما يقرر في موضع آخر أن تاء (أنت) بمنزلة الكاف في (ذلك) ،
الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن (أنت) لا تقع في موضع التاء
التي في (فَعَلْتَ) كما لا تقع (أنتم) في موضع (تَمَّا) التي في
(فَعَلْتُمَا) ، ولا يقع (أنتم) في موضع (تُمْ) التي في (فَعَلْتُمْ) ،
ولا (أنتن) في موضع (تَنْ) التي في (فَعَلْتِنِ) ، انظر الكتاب ١/٣٧٨
(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

بمعنى لمن زعم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنت اسم^(١) . قال :
وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إهراباً
كما لا يستحقها في قوله : ﴿ فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .
مَسْأَلَةٌ :

يدلُّك إجرأؤهم للتاء^(٢) في المؤنث مجرى الياء في مسهلين أن المذكر
هو الأول لأنه لم يمنع هناءً من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب
في التثنية والجمع ، فإنما فعل هذا بالتاء ، لِيُتَّبَعَ المؤنث المذكر إذ كان
الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعهم بعض الكلام بعضاً وإن لم يكن
في المتبوع العلة التي في الشيء الذي يتبع ذلك مثل (تَعْدُ وَتَقْدُرُ بِنَا)^(٣)
ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَفْعَلْنَ لِإِتِّبَاعِ فَعَلْنَ .

قال : وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة نحو تَفْعَلَيْنِ^(٤) .

قال أبو علي : لا يخلو من أن يسكون^(٥) علامة مجرداً من الضمير
أو ضميراً^(٦) ، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميراً لَازِمَ أن تثبت
في فعل الاثنين كما تثبتُ التاء في قامتا ، فلما حُذِفَتْ ولم تثبت عَلِمْنَا أنها

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) في المخطوطة من غير همز في الكلمتين .

(٣) في المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ١/ ٥ ، وأبو علي قد اختصر العبارة وأتى بشال واحد

فقط وهو زيادة التاء في حالة الرفع فقط .

(٥) في المخطوطة (تكون) .

(٦) أي ياء المخاطبة في مثل (تفعلين) .

ضمير وليست بعلامة ، فإن قال قائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حذفت في التثنية وإن أثبتت التاء في قامتها لما كان يدخل من الاستئصال في مثل (تَضَرَّبِيانِ) لو قيل ، لتوالى الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستقلة ، فحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان امما لم يستقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستقل ذلك فيها ، وإنما يستقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : اسْكُتْ بِكَ فَأَقَمْ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول (بِسَكَّاتٍ)^(١) ، فتجتمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُستقل هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستئصال لكان جديراً أن تثبت في مثل : (قُمْ وَبِعْ ، وَشِ ثَوْبًا) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يقوى أنها ليست بعلامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً فلو كان حذفها للاستئصال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطراب الشعر كما يردون الأشياء التي تخفف وتحذف الاستئصال إلى أصولها ، فإن لم يرد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قال قائل : فهلاً ثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكر في مثل : أ / ٩ (أَنْتَ تَفْعَلُ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاً ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن (فَعَلَ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

(١) هكذا في المخطوطة ،

للضمير **فَعَلْتُ** أن (**فَعَلْتُ**)^(١) علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له :
إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإنما علمنا أن التاء
في (**فَعَلْتُ**) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً
لم تثبت^(٢).

قال : (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً)^(٣).

قال أبو علي : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما
(عندما)^(٤) اتصل بضمير المؤنث لمشابهته (**فَعَلْنَ وَفَعَلْتُ**) بأبعد من
إعرابه لمشابهته الاسم .

قال : ولأنها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في (**هَلْ تَفْعَلْنَ**)^(٥) .

قال أبو علي : أراد^(٦) بقوله : (**هَلْ تَفْعَلْنَ**) موضعاً بنى فيه الفعل
المضارع فقال : جاز بنائها مع علامة الضمير في (**تَفْعَلْنَ**) كما جاز بنائها
مع النون ، بل بنائها في **تَفْعَلْنَ** أجدر لبناء **فَعَلْنَ** ، وإنباءه إياه .

(١) يعنى التاء في (**فَعَلْتُ**) .

(٢) في مثل قولك : (**فَعَلْتُ** هي كذا) فالنساء باقية مع وجود الضمير

(هي) .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) في الكتاب ٦/١ « ولأنها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك

(هَلْ تَفْعَلْنَ) ، » .

(٦) في المخطوطة (أرى) .

قال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول^(١) .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر^(٢) ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالة على الزمان ، والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثاً بعينه بل يعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يسكون من العام ، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر .

ومما يدل على أوليتها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وجد من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزِم أن يكون معه فعل ، فقد علم بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان^(٣) لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب ، وهو عليه أسهل ، وإنما تكون الدربة بحسب كثرة المادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات^(٤) ، ألا ترى أن المتكلم

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضاً الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « وبين عند أهل اللغة » .

ب/٩ باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتياده لذلك وكذلك المتكلم بالفارسية^(١) / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية^(٢)، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يسكن ذلك في عادته، ولم^(٣) يرتض به لم يخف عليه، ولذلك اعتد بالمعجمة (في الأعلام)^(٤) وقالوا وإحدى المواقع من الانصراف^(٥)، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لسان في لسانه، فإذا كان كذلك، ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال^(٦) وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخف منها)^(٧)، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته ألزمت^(٨) ذلك خلفتها، ولم يلزم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله^(٩)، فلما احتمل الزيادة الخفيف للغة لزم ألا تلحق الزيادة

-
- (١) زاد في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « كثيرا » .
 (٢) في المخطوطة « سهول الفارسية » وما أثبت مأخوذ من المسائل البغداديات / ٥٤٣ . وفي هذا القول إشارة إلى معرفة أبي على باللغة الفارسية ، وإن كان علمه فيها لا يرقى إلى درجة علمه باللغة العربية .
 (٣) في المسائل البغداديات / ٥٤٣ « فلم » .
 (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٣ .
 (٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .
 (٦) يعني سيبويه .
 (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٤٤ .
 (٨) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .
 (٩) في المسائل البغداديات / ٥٤٤ « إذ كان الثقل عسكه » .

غير الخفيف ليمُدّه من الخفّة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فلحِقَه الجزم والسكون^(١) .

قال : (حيث قاربَ الفعل في الكلام ووافقه في البناء)^(٢) .

قال أبو علي : يعني أن النعت مأخوذ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

قال : وأما مضارعة في الصفة^(٣) .

قال أبو علي : يريد : وأما مضارعة الصفة الفعل .

قال : اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً^(٤) .

قال أبو علي : يعني أبعد لها من أن لا تنصرف ، ومن أن لا تشبه الفعل^(٥) .

(١) أورد أبو علي هذه المسألة بنصها في المسائل البغداديات ، وجاءت في المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسأله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليق ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف في النصين يكاد يكون في العبارة الأخيرة حيث جاءت في البغداديات على النسق التالي « فلما احتمل الزيادة الخفيف للخفة ، وكان الثقل خلافه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريبه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون » .

(٢) الكتاب ٦/١ .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) الكتاب ٦/١ .

(٥) الكتاب ٦/١ .

قال : ثم يُدْخِلُ عليها ما تُعَرَّفُ به ^(١) .

قال أبو علي : نحو أن نَنْقُلَ اسمَ نَسَكِرَةٍ لنوعٍ إلى شخصٍ بعينه
كرجلٍ يسمَّى بـ (أسدٍ) ^(٢) ، وهذا النقل في تعريفه هذا المُنَسَكِرِ كالألف
واللام في تعريفهما إياه .

(١) الكتاب ٦/١ ، وفي المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) في المخطوطة « بأسد » .

هذا باب المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ^(١)

قال : وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُ على المبتدأ^(٢).

قال أبو علي : الجارُ الذي يدخل على المبتدأ على صَرْنَيْنِ :

أحدهما : أن يدخل في غير الإيجاب .

والآخر : أن يدخل في الإيجاب .

فالأول كثير والثاني عزيز .

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت : هل من أحدٍ في الدارِ ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(٣) ، فأحدهُ مُرْتَفَعٌ بـ (ما) وهي الحجازية^(٤) ، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

(١) الكتاب ٧/١ .

(٢) الكتاب ٧/١ .

(٣) سورة الحاقة ، آية ٤٧ .

قوله تعالى (من أحد) جار ومجرور في محل رفع بما ، و (منكم) متعلق بمحذوف حال من (أحد) وقوله (حاجزين) خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون في موضع جر والخبر (منكم) ملفي ، ويكون متعلقا بحاجزين . انظر معاني القرآن وعرابه ٢١٨/٥ . اعراب القرآن للنحاس ٢٥/٥ ، تفسير الفرطبي ٢٧٧/١٨ .

(٤) العرب في استعمال (ما) فريقان ، التميميون ويرون أن حكم (ما) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون

تسكما لم تمتنع (إن) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(١) ، فالجار مع الجرور في موضع رفع ولذلك أتبع (غيره) في إعرابه^(٢) ، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل كالاسم بعد إلا في قولك : ما في الدار أحد إلا زيد ، وكلا الأمرين يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل من أحد ، و﴿ هل / ١٠ أ لنا من شفعاء ﴾^(٣) .

وأما الإيجاب^(٤) فهو الباء في قولك : (بحسبك صنع الخير) ، فهذه الباء دخلت على اسم كان مبتدأ ، يدل ذلك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى لأن صنع^(٥) الخير هو الحسن في المعنى ، كما أن زيداً هو المنطلق في (كان وإن) ولا يجوز أن يقال في نحو : إزيد مالاً ونعم^(٦) وهبيد إن الجسار هنا داخل على المبتدأ ، لكن موضعه^(٧) لأن الثاني ليس

أثر لفظي فتهمل ، والحجازيون يرون أعمالها في المبتدأ والخبر كما تعمل ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر مغنى اللبيب / ٣٩٩ ، شرح شذور الذهب / ١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ ، ٣٢

(٢) على معنى « مالك اله غيره » .

(٣) يريد « فهل لنا من شفعاء » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(٤) أى الجار الذى يدخل فى الإيجاب على المبتدأ .

(٥) فى المخطوطة « صنع » .

(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .

(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .

بالأول^(١) ، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لـ «كن» موضعه نصب ، لأنَّ
المعنى : المالُ ثَبَتَ لزيدٍ ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك : (لزيدٍ) بعد
فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبك ، فينبغي أن يكون
رفعا لأنك لم تُضِفْ إلى (حَسْبِ) شيئا بالباء كما أضفت الثبَّات باللام
إلى زيدٍ في قولك : المالُ لزيدٍ ، ولزيدٍ مالٌ ، فموضع بحسبك رفع
بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعا ،
وأنشد أبو زيد^(٢) :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنىٌ مُخِيرٌ

- (١) أى فى قولك « لزيدٍ مال » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحانة
الأولى فى « بحسبك صنَّع الخبر » لأن صنَّع الخبر هو فى معنى الحسب .
(٢) البيت من المنقارب ، للأشعر الرقبان الأسدي ، انظر نوادر
أبى زيد / ٢٨٩ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :
تجائف رضوان عن ضيفه ألم يأت رضوان غنى النذر
وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ١/ ٤٩٦ ، سر صناعة الاعراب
١٣٨/ ١ ، الخصائص ٢/ ٢٨٢ ، ٣/ ١٠٦ ، شرح المفصل ٢/ ١١٥ ، ٨/ ١٣٩
ونسبه إليه الجاحظ فى الحيوان ١/ ٣٦١ ، شرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ٣/ ١٤٦٩ ، الانصاف / ١٧٠ ، وروى الميدانى القصيدة كاملة
وقصتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر (الأشعر الزفیان) ، انظر مجمع
الأمثال ٣/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٣/ ٢٩٨ ، وأنشد أبوعلى
البيت فى المسائل العسكرية ٥٨/ () وفيه شاهد على زيادة الباء
مع المبتدأ اذ المراد « حَسْبُكَ » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قال
تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » (سورة الأنفال
آية ٦٤) كما أن هذه الباء تزداد أيضا مع الفاعل ومنه قوله تعالى « وكفى
بالله حسيبا » (سورة النساء ، آية ٦) .

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر^(١)

قوله: ^(٢)

* كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *

حَذَفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحٍ ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حَذَفَ الياء مع الألف واللام من الأبد ^(٣) كما يحذفها مع التنوين ^(٤) .

(١) الكتاب ٨/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن ندبة السلمي وتماهه :

● ومسحت باللتين عصف الاثم ●

نسبه اليه سيبويه ، انظر الكتاب ٩/١ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ، انظر ج ١ ، ق ١٧٣ (المدينة) ، وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٧٧/١ (الريح) ، قال أبو العلاء: ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد / ٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر / ١٢٠ ، مغنى اللبيب / ١٤٣ ، الانصاف / ٥٤٦ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، والشاعر يريد (كنواحي) ولكنه اكتفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) في مثل قول الله تعالى « أولى الأيدي والأبصار » (سورة ص ، آية ٤٥) فالياء لا تظهر في الوصل انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٦/٢ . قال القرطبي : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفي (أولى الأيد) بغير ياء في الوصل والوقف على معنى أولى القوة في طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١٥ .

(٤) في مثال « جوارٍ ، وغواشٍ » ونحو ذلك .

قول الشاعر^(١):

..... وَلَاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي: حُذِفَ النون من (لَسِكِنْ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزَاد حيث يَزِدُن ثالثة وثالثة ورابعة، وتُبَدَل منها^(٢) في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي، وكان حكمه صَنَعَاوِي (وَبَهْرَاوِي)^(٣) فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (صَرَبْتُ زَيْدًا)،

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي، والاشارة هنا الى قوله من

الطويل:

فلست بآتيه ولا أسنطيعه ولاك اسقني ان كان مأوك ذا فضل
وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١، وفيه شاهد على حذف النون من
(لكن)، ضرورة لالتقاء الساكنين، وهو يريد (ولكن اسقني) وكان
الوجه كسرهما، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت
وسكن ما بعدها، انظر المسائل العسكرية ٩٥/، وانظر أيضا شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٧٢ أ (المدينة)، تاويل مشكل القرآن
٣٠٦، الخصائص ٣١٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩٣/٢
(الريح)، قال: « كان حقه أن يحركها لولا الضرورة » انظر أمالي ابن
الشجري ٣٨٥/١، المتصف ٢٢٩/٢ - ٢٣٠، ضرائر الشعر ١١٥/،
الانصاف ٦٨٤/، مغني اللبيب ٣٨٤/، أوضح المسالك ١٩٣/١، وانظر
أمالي المرتضى ٢١١/٢، وللبيت وأبيات أخرى معه قصة في الخزانة
٣٦٧/٤.

(٢) الضمير عائد على حروف اللين.

(٣) ما بين المعفوفتين زيادة يقتضيها المعنى، وبهرة مدينة بمكران

انظر معجم البلدان ١٥١/١.

وَلَنَسْفَعًا^(١) ، وتسكون إعراباً في تضرعان ، كما يكون أبعاض هذه الحروف إعراباً أعنى الحركات .
قوله : الأَضْحَمَ^(٢) .

(١) في قوله تعالى « لنسفعا بالناصية » سورة العلق ، آية ١٥ .

(٢) الكتاب ١١/١ ، وهو إشارة الى قول روبة من الرجز :

● ضخم يحب الخلق الأضحما

انظر الديوان ١٨٣/١ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطما

● والعدد الغطامط الغطما

● ثمت جئت حية أصما

● ضخم يحب الخلق الأضحما

وقد أنشده سيبويه هنا برفع (ضخم) ، وأنشده في موضع آخر :

● بله يحب الخلق الأضحما

والبله كما قال الأعم هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ،

وعلى رواية الديوان (ضخم) بالنصب صفة للمنصوب (حية) وإلى ذلك

أشار ابن بري ، انظر اللسان (ضخم) ، وأنشده السيرافي في شرحه

للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / ١ (المدينة) بالرفع ، قال ابن السيرافي :

« والشاهد فيه على أنه شدد الميم من (الأضحم) وهو على (أفعل)

مثل (الأحسن ، والأكرم) ثم وصل الميم بالألف التي للاطلاق ، وهذه

الميم لا تشدد الا في الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضحم

الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، (سلطاني) ، قال ابن

السراج : « وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف » الأصول ٤٥٣/٣

وانظر الافصاح ٢٣٣/١ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر ٥١/١ ، سر

صناعة الاعراب ١٦٢/١ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة

ج ٣ ، ق ٢ والصباح (ضخم) .

قال أبو علي : إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرف للقائمة في الوصل مجزأ في الوقف ، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَبْ)^(١) ، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قال : الضَّخْمَا لم تسكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خَدَبْ^(٢) ونحوه مما هو على (فَعَلَّ)^(٣) .

وقول الآخر^(٤) :

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ وَقَلَمًا

(١) القيرشَب فيما روى الأزهري عن الأصمعي هو الرجل الآكول وعن ابن الأعرابي هو سئ الحال ، وأنشد :

- كيفَ قَرِيتُ شَيْخَكَ الْأَزْبَا
- لما آتَاكَ بِائِسًا قِرْشَبَا

انظر تهذيب اللغة (ق ، ش) ، وانظر أيضا اللسان (قرشب) .
وانظر البيتين في الاستدراك / ٧٤ ، ووازن بين الروايتين .
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتي الحديث عنه في الورقة ٢٠٣ ، يقال : بعير وشيخ رَدَبْ : ضخم قوى شديد .
انظر تهذيب اللغة (خدب) .

(٣) (رَدَبْ) ثلاثي ملحق بما جاء من الصفات على (فَعَلَّ) ، مثل (رَهْزَبْر ، وقِمَطَر) والزيادة في (خدب) هي زيادة تضعيف لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر في العربية .
انظر الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :

يَهْدِيهِ فَبِاطُولِ الصُّدُودِ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

قال أبو علي : (قَلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أُدْخِلَتْ عليه (ما) كَقَفَّتهُ وهيأته للدخول على الفعل كما تهيه (رُبَّ) للدخول على الفعل ، فكان حكمه أن يليه (يَدُوم) دون (وِصَال) ولا يجوز أن يرفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ (يَكُونُ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدره ، لأنه موضع فعل

←

وقد نسبته سيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشنتمري نسبته للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب ومامشه ١٢/١ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لمؤنث (صَدَدْتُ ، فَاطُولْتُ) إلا الاصبهاني فقد قال في الأغاني ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه (صَرُمْتُ ولم تَصْرُمْ وأنت صَرُومٌ) » ووصفها بأنها طويلة ، وقيل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين إلى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صروم وكيف تصابي من يقال حليم
صددت فاطولت الصدود ولا أرى وصالا على طول الصدود يدوم
فروى الشعر على أنه خطاب للمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبة ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف ١٤٤/١ ، قال ابن عصفور : « يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور . ضرائر الشعر ٢٠٢/٠ . انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة ٢٠٣/٠ ، ومغنى اللبيب ٤٠٣/٠ . ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الناعل (وصال) على الفعل (يدوم) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو (يَكُونُ ، أو يَبْقَى ، أو يَثْبُت) ، أو نحوه مما يفسره . وقد جاء هذا البيت ، والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات ٢٩٦/٠ - ٢٩٧ هذا وقد ورد هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة إليه . انظر ديوانه ٢٠٧/٠ .

١٠/ب كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلَا) التي / للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء ، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ، ويدل ذلك على مضارعة له قوله : قَلَّ رجل يتوَل ذلك إلا زَيْدٌ ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) على أن تُبدلَ زيداً من القوم ، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي ، فجاز فيه ما أعلمتك ، كذا جرى في قوله : فلما يدوم وصال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التأكيد .

قوله : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (١).

(١) هذا صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي ، وتمامه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلام : بأنه «مما أنشده الأخفش في الباب» وفيه شاهد على اثبات الياء في (يأتيك) في حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهاشمه ١٤/١ - ١٥ ، وأنشده سيبويه في مكان آخر دون أن ينسبه لأحد ، وقال : «فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل» الكتاب ٥٩/٢ . وقال الأعلام : «هي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله» وانظر أيضا كتاب معاني القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والحجة لأبي علي ٢٤٤/١ (نصف) .

قال أبو علي : قدّر إسكانه عن الفهم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة وأجراه مجرى الصحيح، كما أجزاه الآخر مجرى الصحيح، فخرّكه بالكسر تشبيهاً بالحرف للصحيح في قوله : غير ماضي^(١) ، وفي الغواني^(٢) .

←

الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، كتاب الجمل / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، النوادر في اللغة / ٥٢٣ ، الخصائص / ١ / ٣٣٣ ، وقال ابن جني « ورواه بعض أصحابنا (الم يأتك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي (ألا هل أذاك والآباء تنمى) » انظر سر صناعة الاعراب / ٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضا المقرب / ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، رصف المباني / ١٤٩ ، المفصل / ٣٨٧ ، شرح المفصل / ٨ / ٢٤ ، ١٠٤ / ١٠ الجني الداني / ١١٢ ، ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف / ٣٠ ، كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافا كما أن منهم من يقول انه أسقط الهمزة من (يأتبك) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين انظر الجمل في النحو المنسوب للخليل / ٢٠٤ ، وانظر أيضا المسائل العسكرية / ٢٦٢ ، الصناعتين / ١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل :
فيوما يجارين الهوى غير ماضٍ ويوما ترى منهن غولا تغول
وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب / ٢ / ٥٩ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ لتقف على الاختلاف في رواية هذا البيت ، وابن السجري يروي البيت (ويوما ترى منهن غول تغول) وينسبه لأعرابي من بني كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند الذي جاء به سببويه ، اذ سببويه يقول : « وأنشدني أعرابي من بني كلب لجرير ٠٠٠ انظر أمالي ابن السجري / ٨٦ / ١ ، وانظر الحجة / ١ / ٢٤٤ (ناصف) ، الخصائص / ٣ / ١٥٩ ، المنصف / ٢ / ٨٠ ، ١١٤ ، وانظر أيضا شرح المفصل / ١ / ١٠ ، ١٠٤ ، شرح التصريح / ٢ / ١٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦١ .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :

قوله : أَلَا لَا أَرَىٰ ائْتَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً^(١).

قال أبو علي : ائتين معتلة اللام محذوقتها ، ولذلك ألحقت ألف الوصل

←

لا بآرك الله فى الغوانى هل يصيبحن الا لهن مطلب
انظر ديوانه ٣/ ، ورواية الديوان (فى الغوانى فمسا) وعندئذ
لا شاهد فيه وفى المصنف ٨١/٢ (فى الغوانى فهل) ، ولا شاهد فيه ،
لكنه رواه فى موضع آخر ٦٧/٢ (فى الغوانى هل) وقال : « فجر ياء
(الغوانى) حين احتاج الى ذلك وشبهه بباء (الضوارب) » انظر ايضا
شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سيبويه لابن
السيرافى ١٥/٢ (الريح) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤ ،
الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمج ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ،
اللسان (غنا) .

(١) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وتماه :

● على حدثان الدهر ، منى ومن جمل ●

البيت فى ديوانه ١٨٢/ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلى بثينة ، أو أبدت لنا جانب البخل
وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين
اصحابه أن الرواية (ألا لا أرى خلتين) وهذه هى الرواية ، والأولى
ليست بنبت . انظر النوادر فى اللغة ٥٢٥/ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١ ،
الصناعتين ١٦٩/ ، وفى شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضل تفصيل عن حقيقة
هذه الهمزة فى كلمة (ائتين) ، ومثل ذلك فى شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ،
وأنشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣
وهو عنده من انشاد أبي الحسن (الأخفش الأصغر) اللسان (ثنى)
وقد أنشده من غير نسبة .

والبيت ليس فى الكتاب ، وأبو علي يرى أن ألف (ائتين) مثل ألف

(اسم) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن ألف وليست أصلية .

كما ألحق (اسم) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المعتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يَكُونَا في الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء في اثنين فتُعْلَمُ عن ألف التثنية وليست بِأَم الفعل ، بل اللام محذوفة وهى ياء ، لأنها من تَفْتَتْ ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما (امرؤ) فَلَا مُمُهُ أيضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا حُفِّقَتْ وأُسْكِنَ ما قبلها فقليل (مَرَّ) تقول فى تخفيفه (مَرَّ)^(١) .

قال : والمفعول الذى لم يَتَعَدَّه فعله ولم يَتَمَدَّ إليه فعل فاعل^(٢) .

قال أبو على : قوله : لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل ، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التى هى (ضَرِبَ) المصنوعة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها فى (ضَرِبَ زَيْدٌ) إلى مفعول فيه نصيبه ، كما جاوز فى (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) إلى المفعول الذى هو الدرهم المنصوب .

قال : وقال بعضهم : ذهبت الشَّامُ ، شَبَّهَهُ بالمهم^(٣) .

(١) (المَرَّ) لغة هذيل فى (المَرَّ) ، قال أبو خراش :
جمعت أمورا ينقذ المر بعضها من العلم والمعروف والحسب الضخم
أى بعض هذه الأمور التى فىك تجعل المرء نافذاً ، فكيف وقد اجتمعت
كأها فىك ؟ انظر ديوان الهذليين / ١٢٢٥ .

(٢) فى الكتاب ١٤/١ ، « الفاعل الذى لم يَتَعَدَّه فعله إلى مفعول ،
والمفعول الذى لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١٤/١ .

قال أبو علي : يتبين المكان المهم من المختص بأن يُحدَّ ويُخصَّ
بمحدود تشمله ، والحدود المختصة ، فأما المهمة نحو (خَلَات) فلا يمكن
تحديد لها لأنها / ليست مواضع بأعيانها .

قوله : كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلَّبُ^(١)

قال أبو علي : الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوها

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهو قوله:
لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلَّبُ
وهو أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى
مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وها مشه
١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين / ١١٢٠ « لَدُنْ بِهِزِ » أي تلذَّ
الكف بهزه ، ومعنى عَسَلَ الطَّرِيقُ أي عسل فيه أي اضطرب متنه
في جريه .

وقد أنشأ أبو علي على (الطريق) في هذا البيت مسألة في كتابه
(المسائل البغداديات / ٥٤٩ - ٥٥٢) وهي لا تختلف عما في التعليقة
الاييسرا .

وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما .
وانظر البيت في النوادر في اللغة / ١٦٧ ، الكامل / ٣٦٩/١ ، وأنشده
ابن الشجري شاهدا على حذف (في) ضرورة وكان حقه أن يقول (عَسَلَ
في الطَّرِيقِ) ، انظر أمالي ابن الشجري / ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت
أيضا في الايضاح العضدي / ١٨٢ الخصائص / ٣١٩/٣ ، تلخيص البيان /
٥٢ ، ٣٣٥ (عالم الكتب) ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور / ٣٣٠ ،
مغنى اللبيب / ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، العينى / ٥٤٤/٢ ، الخزائنة / ٤٧٤/١ ،
الاشموني / ٩١/٢ ، الهمج / ٢٠٠/١ ، الدرر / ١٦٩/١ ، اللسان (عسل)
النكت / ١٦٩/١ .

وكذلك البيت^١، وليس مثل (حَلَف) ^(١) وما أشبهه^٢، لأن المبهمة ينتقل مع انتقال أذى الظروف، فيجوز أن يسكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمهمة، فبيّن أن (حَلَفًا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والخصومات.

فأما قول أبي عمر ^(٢): ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمهم، بل البيت أقعد في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهاً غير التخصيص، والشام قد يحوز أن يُحمَلَ على إحدى الجهات الست،

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « وليس مثل تقدم، وخلف »
يريد الظروف المكانية المبهمة .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو ،
والواقع أن الراى يحكى عن أبي عمر الجرمى لا الى أبى عمرو بن العلاء
فالجرمى يرى أن قولنا : دخلت البيت ودخلت فى البيت سواء مل قولنا :
حشك وجئت اليك ، فهو كالمفعول به الذى يتعدى اليه تارة بحرف جر ،
وتارة بغيره . انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ، ق / ، النكت ١٦٩/١
وأبو عمر الجرمى هو صالح بن أبى اسحاق البجلي ، أخذ النحو عن
أبى الحسن الأخفش ، وكان رفيق المازنى ، قيل انهما السبب فى اظهار
كتاب سيبويه . قال المبرد : كان الجرمى أغوص على الاستخراج من المازنى
وكان كئيب المناظرة فى النحو ومسائل اللغة ، ناظر الأصمعى ، وتعلب
وغبرهما توفى سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م . انظر ترجمته فى الفهرست / ٥٦
- ٥٧ ، طبقات النحويين واللغويين / ٧٦ - ٧٧ ، انباء الرواة ٢ / ٨٠ - ٨٣
وبهامش الأخير مزيد من المصادر عن الجرمى .

وإن كان سيبويه قد حمله على الاختصاص^(١) وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإيهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحواً (قام) يمنع من التعدى إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدى إلى سائر الأسماء المختصة بغير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعنى ذهبت الشام، ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاسراع، والأصل ذلك، فدخلت غير متعد، كما أن ذهبت غير متعد والبيت مخصص وقد تعدى إليه، والدليل على أن (دخلت) غير متعد أن خلافه^(٢) غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تعتبر أمثالها]^(٣) وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضاً فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعدياً لكان خليفاً أن يكون على (فَعَلَ) فإن قال: ما أنكرت أن يكون مثل (كلنك وكنت إليك) ونحو هذا مما يتعدى تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، قيل له: هذه

(١) في المسائل البغداديات ٥٤٩، جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة وهي كما يلي: « وإن كان سيبويه لم يذهب إلى ذلك وحمله على الاختصاص طرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدى الفعل الإيهام والاختصاص » .
(٢) يريد: نقيضه، وهو (خرجت)، ويحتمل أن يكون أراد أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (ولجت، هجمت، نقرت) .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات ٥٥٠ .

الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تسكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ ، وأَمَلْتُهُ) لا تسكاد تجد مثل : (أَنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلته ، كما تقول : ذهب وأذهبته .

فأما جئتك فإنما أصله : جئتُ إليك ، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فشكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه في هذا ، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير متعدية نحو : وَلَجْتُ ، وَهَجَمْتُ ، وَغُرْتُ^(١) .

١١/ب

قال : ويتمدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة^(٢) .

قال أبو علي : الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو
فَرَسَخٍ وَمِيلٍ وَنَحْوَهُمَا^(٣) .

(١) قراها في المسائل البغداديات / ٥٥١ (وَعُدْتُ) أما (غرت) أي سرت في بلاد الغور ، ويقال أنك غُرْتُ في غير مغارٍ ، معناه طلبت في غير مطلب ، انظر اللسان (غور) .

(٢) في الكتاب ١/١٦ ، « في الأماكن » ويبدو أن « الأمكنة » أصبح ، لذكر النظير « الأزمنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى في التعدي الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، إذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهبت الشام ، وذهبت شهرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفرسخ » معروفة القدر دون العين ، فهي أوقات تقح في الأماكن ولا تختص بمكان واحد .

قال : (كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان)^(١) .

قال أبو علي : يعنى ما كان معلوم المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك . .

قال : (فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مثله)^(٢) .

قال أبو علي : أى في أنك إذا قلت : ذهبتُ شهرًا كان كقولك : ذهبتُ فرسخًا في تعدى الفعل إليهما .

قال : (وكذلك ينبغى أن يكون إذ صار تعدى فيما هو أبعد)^(٣) .

قال أبو إسحق^(٤) وكذلك كان ينبغى أن يسكون ، يعنى تعدى الفعل إلى المكان للوقت^(٥) الذى يقع على كل شيء من الأمكنة ، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو : ذهبتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس بمختص .

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذلك وقت في الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان

مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو علي لفظ (تعدى)

وربما أراد بها توضيح قول سيبويه (صار) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هذا باب الفاعل الذى يتمدّاه فعله إلى مفعولين

وإن شئت اقصررت: (١)

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ (٢).

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا فى الأصل مبتدأ وخبرا ، وقد ترجم له بترجمة طويلة اختصرها أبو على هنا ، انظر الكتاب ١٦/١ .

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعى من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه ٩٥/ ، والمخاطب فى هذا البيت هو عمرو بن هند بالملك ، لأن عمرا آل فقال : واللوات ، لا يذوق حب العراق ما حييت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان ٩٥/ ، ويروى بضم (آليت) أيضا ، فقد ذكر الروائين أبو البركات الأنبارى فى البيان فى غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧/١ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوبا الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهدا على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ (المدينة) والنكت ١٧٢/١ الاصول ١٧٩/١ ، جميرة أشعار العرب ١٠١/ ، وانظر البيت وسبب رواية نصب (آليت) فى الشعر والشعراء ١٨٨/١ ، مغنى اللبيب ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصارق ٨ ، الاصول ١٧٩/١ ، أمالى ابن السجرى ٣٦٥/١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٢/ ، العينى ٥٤٨/٢ ، الأشموني ٩٠/٢ المسائل البصريات ٩١٤/ .

قال أبو علي : وضع سيبيويه البيت على أن المراد : أَلَيْتَ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس^(١) ، فيه إلى أن المعنى : أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ، أى لا أَطْعَمُ ، كقوله : تَاللهِ يَبْقَى على الأيام^(٢) .

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته . وهو يرى أن توجييه سيبيويه للبيت غلط ، وأن كلمة (حَبِّ) فى البيت ليست منصوبة بنزع الخافض ، وأن المعنى « (هو أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق) أى لا أَطْعَمُ حَبِّ العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ . انظر أيضا الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠ ، الكنت ١٧٢/١ .

(٢) من بيت أمية بن أبى عائذ الهذلى من البسيط :
لله يَبْقَى على الأيام ذو حيد بمشخر به الطيسان والآس
والله نسبه سيبيويه بهذه الرواية (لله) ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، ويروى (تَالله) كما هو عند أبى على هنا ، وبرواية نالمة هي (تَالله لا تعجز الأيام ذو حيد) فى قصيدة سينية تنسب الى أبى ذؤيب الهذلى ، ولما لك بن خالد الخناعى ، ولعبد مناة الهذلى ، كما أن المطلع فى قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلى ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، المنضوب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، أمالى ابن الشجرى ٣٦٩/١ ، البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٧٢ ، وأنشد البيت فى شرح المفصل ٩٦/٩ ، وفيه (تَالله يَبْقَى على الأيام مبتقل) على حذف حرف النفى فى النفس ، كما روى فيه ٩٨/٩ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه فى الحاشية الى مالك بن خويلد الخزاعى الهذلى نقلا عن اللسان (نقل) ، كما أنشد البيت فى المكان نفسه برواية (لله يَبْقَى ٠٠٠) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عنى الخناعى

←

أى لا يبقى ، فحب العراق على قول أبي العباس يفتصب بفعل مضمر
(أطعمه) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ،
فأطعمه تفسير المضمر .

قال : لَأَنَّ عَنْ ، وَعَلَى لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذَلِكَ^(١) .

قال أبو علي : الباء في [خبر]^(٢) ليس ، وكفى بالله زائدة^(٣) ، واخترت

واللسان (حيد ، ظيا) ، انظر أيضا اللامات / ٨١ ، الخزانة ٢/ ٣٦١ ،
٢٣١/ ٤ - ٢٣٣ ، الهمع ٢/ ٣٢ ، الدرر ٢/ ٢٩ - ٤٤ ، مغنى
اللبيب / ٢٨٢ ، وأنشده السيوطي ضمن قصيدة ميمية مع اختلاف
العجز ، انظر شرح شواهد المغنى ١/ ١٥٦ ، ونسبه الى ساعدة بن جؤبة
وفسر قوله (تَاللهَ يَبْقَى) على حذف (لا) أى لا يبقى . كما أنشده
في المصدر نفسه ٢/ ٥٧٣ - ٥٧٤ وأشار الى الرواية السابقة وقال
« وقد وقع أيضا فى قصيدة لأبى ذؤيب سينية ... وأورده الفارسي فى
الايضاح بلفظ : (تَاللهَ لا تُعْجِزُ الأيامُ ذو حيد) ، ولم أجده فى
الايضاح ، ولكنه أنشده فى شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٦٦ ، وقال
« المعنى لا يبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لا يبقى على حوادث الأيام ،
فحذف المضاف » كما أنشده فى المسائل البصريات / ٩١٦ برواية
(تَاللهَ يَبْقَى عَلَى الأيام) ، ولم ينسبه الفارسي لأحد .

(١) الكتاب ١/ ١٧ ، وفيه « لَا يُفَعَّلُ بِهِمَا ذاك » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفعل هنا زائدة فى مثل قوله تعالى

« كفى بالله شهيدا » .

من الرجال^(١) ونُبِّئْتُ عن زيدٍ^(٢) [فَعَلَى] ^(٣) وعن فيهما^(٤) زائدتين لأن
(عَنْ) ، و (عَلَى) لا تُزَادَانِ ، و (مِنْ) لا تُزَادُ في الواجب ، وقد
تُزَادُ في غير الواجب نحو الاستفهام ، والنفي كقولك : هل من رجلٍ
في الدار . وما من رجلٍ فيها .

قال : ثم تقول : عَرَفْتُهُ بزيدٍ فهو سوى ذلك المعنى^(٥) .

قال أبو علي : معنى عَرَفْتُهُ بزيدٍ يؤول إلى سوى معنى عَرَفْتُهُ زيداً ،
والهاء في عَرَفْتُهُ زيداً غير ضمير زيد ، وفي عَرَفْتُهُ بزيدٍ يؤول في المعنى إلى
أنه هو العين المسمى بزيدٍ .

(١) أى أن « من » هنا زائدة ، والرجال مجرور في محل نصب ،
(٢) هذه ضمن مسألة الغلط التي يرى أبو العباس المبرد أن
سببويه غلط فيها وعرضنا لها آنفاً ، فسببويه يرى أن « نبئت زيدا »
بمعنى « نبئت عن زيد » فقال المبرد : « ليس كذلك ، لأن (نبات
زيداً) معناه (أعلمت زيدا) وإن قال قائل (نبئت عن زيد قائماً)
وضعه موضع (حدثت) » الانتصار ٨١ ، وانظر الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٤) أى في مثل (آليت علي ٠٠٠) ، و (نبئت عن زيد) .

(٥) الكتاب ١٧/١ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر^(١)

١٢/أ قال: (وَذَكَرْتَ المفعول الأول لِتُعَلِّمَ الذي / تَضَيِّفُ إليه ما استقرَّ
له عندك (من هو) فإنما ذكرت (ظَنَنْتُ) ^(٢)).

قال أبو إسحق^(٣): يعني زيدا في قولك: ظَنَّ عبدُ الله زيدا أَخاك .
فالظن غير واقع من عبد الله على زيد لأن زيدا في علمه لا في ظنه ،
ولسكنك ذكرته لتضيف ما ظنَّ عبد الله أو علمه إليه وهو الأخوة
ونحوها من المفعول الثاني .

قال أبو علي: يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للذي .
ومعنى هذا الكلام أنك تُعَلِّمُ المُخْبِرَ خبر المفعول الأول ، وما تُسَنِّدُهُ
إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى ، وتقدير
الكلام ، لتعلم ما استقرَّ عندك للذي تضيف إليه .

فأما تفسير اللفظ فإنَّ (تُعَلِّمُ) منقول من علمت الذي بمنزلة عرفتُ ،
كأنه قال: لَتُعَرِّفَ المُخَاطَبَ الذي تضيف إليه ما استقر له عندك .

فقوله: ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، لأنه مُلْتَبِسٌ به

(١) في الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى
مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » .
(٢) العبارة في الكتاب ١٨/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .
(٣) هو الزجاج ، وقد سبقترجمته .

كانك قلت : لَتَعْلَمَنَّ مستقرّ الذى تضيف إليه ، أى ايعرف اليك ادب
خبر المسند إليه والحديث عنه ، ويفيده إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون (تَعْلَمَنَّ) منقولاً من عَلمت الذى يتعدى إلى
مفعولين ، لأن الإقصرار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر^(١) ،
فيسكون الذى تضيف إليه مفعولاً أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحمله
على هذا ، لأن سيبويه لم يجره^(٢) .

ولا يجوز أن يسكون قوله : ما استقر له عندك مفعولاً ثانياً ، لأنه
لا يخلو من أن يجعل (تَعْلَمَنَّ) منقولاً من (عَلمت) الذى بمعنى عرفت ،
أو من (عَلمت) للتعدى إلى مفعولين ، فإن نقلته من التى بمعنى (عَرَفْتَ)
صار المعنى لَتَعْلَمَنَّ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى المعنى
لأنك است تريد أن تَعْلَمَنَّ المسند إليه ذلك ، إنما تريد أن تُعَرِّفَهُ الخاطب
فلا يكون منقولاً من التى بمعنى (عَرَفْتَ) ، ولا يجوز أيضاً أن يسكون

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ما ذكره أبو على هنا ،
فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز
أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز : ظننت
زيداً ، وتبسكت ، حتى نقول (قائماً) وما أشبهه . من أجل أنه إنما
يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك (ظننت)
لا تعمل فى المفعول الأول بغير مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذاك ،
فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكأنه
قال : ظننت ذاك الظن » . الأصول فى النحو ١/ ١٨١ .

(٢) أبو على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعاني
العامة للفعل (تَعْلَمَنَّ) المتعدى الى مفعولين .

مفعولا من (عَامَتْ) التي تنعدي إلى مفعولين ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعديته إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثا في الكلام .

فإن قلت : يسكون مفعولا^(١) أول في المعنى مراداً ، كأنك قلت : لَتُعْلِمَ المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يسكون المفعول الثاني في المعنى ولا يسكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذي تضيف إليه قولك فاسد في هذا .

فإذا لم يَجُزْ واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله : ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ^(٢) / لَتُعْلِمَ من الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٢/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق^(٣) : إذا قلت : ظننتُ زيدا منطلقاً فالظن منك في المعنى ليس بواقع يزيد لأنك تعلم زيدا ، واسكنك إنما تظن انطلاقه ،

(١) في المخطوطة « مفعول » .

(٢) ستجد أبا على الفارسي يحيل الى غير نسخة للكتاب ، ويشير الى ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة « قارن بين ما أثبت أبو على وبين ما في طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ » .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته .

فإنما جئت بزيدٍ لئلا يعلم أن الذي ظننت أنه كان يميناً أو شكاً ، فإن قامت
(عَلمتُ) كان يميناً ، أو قلت : (ظننتُ) كان شكاً .

قال : يكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول^(١)

قال أبو علي : أى لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفة تقتصير عليه
دون الثانى .

قال : وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك^(٢)

قال أبو علي : الباء فى ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة
كزيادتها فى ﴿ كفى بالله ﴾^(٣) ، وبحسبك صنيعٌ الخير ، فلو كانت زائدة
كزيادتها فى هذين الموضعين لكان موضعه نصباً على أنه المفعول الأول ،
ولو كان كذلك للزمك ذكرُ مفعولٍ ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون
فوالك به فى موضعه من المفعول الأول لم يَجُزْ إلا أن تذكر المفعول الثانى
ولما اقتصصر على (به) بطلَ أن تكون الباء زائدة ، فبطل كونها فى موضع
المفعول الأول ، فثبت أنه ظرفٌ إذ ليس قسم ثالث^(٤) .

(١) الكتاب ١٨/١ ، وفيه « لا تريد إلا علم الأول » . ٠

(٢) الكتاب ١٩/١ . ٠

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٥٢ . ٠

(٤) انظر قبله ق ١٠/١ ، ص ٣٤ - ٣٩ . ٠

هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين^(١) :

قال أبو بكر^(٢) : يجوز الاختصار عندى على المفعول الأول فى هذا الباب من حيث جاز الاختصار على الفاعل فى الباب الذى قبله فى قولك : رأى زيداً لأن المفعول الأول فى هذا الباب هو الفاعل فى الباب الذى قبله ، فمن حيث جاز الاختصار على الفاعل قبل أن تدلّ الفعل إلى (أفعل) جاز الاختصار على المفعول الأول .

قال : ولكن كما تقول : يا سارق الليلة^(٣) .

(١) الكتاب ١٩/١ •

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدها فى الأصول ، والذى ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك ألا تعديه ، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولاتذكر المضروب ، لتفيد السماع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننت ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك » .
الأصول ١٨١/١ : وأنظر المصدر نفسه ١٨٧/١ •

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فالزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ •

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « ياسارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه منضمنا لفظ هذا المثال ، وهو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على إضافة (سارق) إلى الليلة ، ونصب (أهل) على

قال أبو علي : أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

قال : وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً العلم اليقيني إعلاماً^(١) .

قال أبو علي : لا يملو (قائماً) في هذه المسألة من أن يكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنك إن جعلته حالاً لزمك أن تجعل : (العلم اليقيني) أو (إعلاماً) المفعول الثالث ، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يلزم أن يكون المفعول الثاني في المنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بطل أن يكون (قائماً) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / أ (العلم اليقيني) ينقصب على المصدر ، و (إعلاماً) تكرار المصدر .

قال : صارت بمنزلة ما لا يعتمد

قال أبو علي : فمعدّ هذه الأفعال التي يعتمد فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تعدى إليها ما لا يعتمد من الأفعال المعاكلة ، وليس ما تعدى فاعلها من الأفعال بأدب مما لم يعتمد فاعلها .

←

السعة في الكلام . انظر الكتاب ٨٩/١ ، وانظر أيضا الأصول في المحو ١٩٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، الحجة في الفراءات للفسارسي ١٤/١ (ناصف وآخرون) .

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) الكتاب ١٩/١ .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فاعله

إلى مفعول^(١)

قال : وضربَ عبد الله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفاً^(٢).

قال أبو على : لو جعل بدل اليوم وما أشبهه اسمٌ غير ظرف لم يجز كما جاز فى الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوق الاتساع فى تقدير انقصابه على أنه مفعول به .

قال : واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إلى فاعل فاعل فى التعدى والانتصار^(٣).

قال أبو على : الانتصار أن نقول : ضرب زيدٌ ، ولا تعدى إلى شيء آخر .

قال أبو على : وقوله : لم يتعد إلى فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التى هى ضرب لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه فى أعطى زيد ونحوه^(٤).

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٣١

(٣) الكتاب ١٩/١ .

(٤) لأن « ضربَ » يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا بنى للمفعول ، صار المفعول فى مكان الفاعل فاكتملت حركته ، بخلاف الفعل « أعطى » فإنه يتعدى إلى مفعولين ، فإذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب فاعل ، وبقي المفعول الثانى على حاله من النصيب .

قال : لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدياً [إليه] فاعله سواء (١) .

قال أبو علي : يقول : ضُرب زيد ، في المبنى مثل ضَرَبْتُ زَيْدًا وإن اختلف في تقدير الإعراب ، فسكاً جاز تعدى الفعل إلى المصدر والزمان والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضَرَبْتُ زَيْدًا) ، كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت : (ضُرب زيد) فلم يتعد إلى مفعول به .

(١) الكتاب ١٩/١ ، وفيه « فَعْلٌ لَفَاعِلٌ » وما بين المعقوفتين

زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر^(١)

قال : وذلك قولك : نُبِّئْتُ^(٢) .

قال أبو علي : يجوز الاقتصار على (نُبِّئْتُ)^(٣) ، وحدها لأن الاسم
الذى أقيم فيه مقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن
(نُبِّئْتُ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول
من (أَنبَأَنِى الله زيد أبا فلان) .

فأما إذا عدت نُبِّئْتُ إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون
١٣/ب الثانى من (أَنبَأَنِى الله زيداً أبا فلان) / .

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول
الأول من باب (عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر
مابعدهُ لِيُعْلَمَ ، كما كان القصد فى ذكر المبتدأ أن يُعْلَمَ خبره كذلك لا يجوز
الاقتصار على المفعول الأول من (نُبِّئْتُ) لأنه المفعول الثالث من (أَعْلَمَ
الله) والمفعول الثانى من (عَلِمْتُ) ، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون
الثانى والثالث .

قال : صير المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما^(٤) .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١٨١/١ .

(٣) ما أثبتته أبو علي هنا يوافق رواية أبى سعيد السيرافى ، انظر

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدا، ونبتت جعفرأبا فلان، والفاعل: أى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

قال: بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى فاعله ولا مفعوله^(١).

قال أبو علي: الفعل الذى لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذى لا يتعدى مفعوله نحو (ضرب زيد).
قال: ولَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا^(٢).

قال أبو علي: يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله، والمفعول الذى يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه، ج ١، ق ١٣٢، إلا أن طبعة بولاق تخالفهما، فقد جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا «صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ٠٠٠» الكتاب ٢٠/١، ولعل الصواب ما نقله أبو علي فى التعليقة وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يعنى أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما فى تعديهما إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذى لا يتعدى فى تعديه إلى هذه الأشياء».

(١) الكتاب ٢٠/١

(٢) الكتاب ٢٠/١

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَمْتَنِّصُ وهو حال^(١) :

قال : ريكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلت : كَسَوْتُ الثَّوبَ^(٢) .
قال أبو علي : معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك : كَسَوْتُ
الثوب ، كمعناه أولاً إذا كان^(٣) قلت : كَسَى الثوب ، لأنه في كلا الموضعين
مفعول في المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيدا الثوب ، فمعناه ثانياً
كمعناه أولاً^(٤) ، لأنه في كلا الموضعين مفعول به ، فأما الحال والاسم
المنتصب عليها فلا يسكون معناه أولاً كمعناه ثانياً ، كما كان المفعول به
كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضَرَبَ قائمٌ ، فأثقتَهُ مُقام الفاعل كما أثقت
الثوب ، تلرج عن أن يسكون حالاً ، ولا يخرج الثوب عن أن يسكون
مفعولاً في المعنى في هذه المواضع .
قال : يعملُ عملَ غير الفعل^(٥) .

قال أبو علي : يريد بغير الفعل مثله في قولك ، لي مثله^(٦) هَسَلًا ،
تقول الذي هو ذهبٌ في نصبه الاسم المنكرة على الحال عمل غير الفعل في
نصبه الاسم المنكرة على التمييز .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٢ .

(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .

(٤) أي كما لو قلت : « كسى زيد الثوب » .

(٥) في الكتاب ٢٠/١ « ٠٠٠ فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند

السيرافي ، انظر شرحه للكتاب ج ١ ، ق ١٣٣ .

(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفي الكتاب ٢٠/١ « لي ملؤه عسلاً » .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل
إلى اسم المفعول^(١)

قال : وأما (لَيْسَ) فإنه ليس يكون فيه ذلك^(٢).

١٤/أ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه /
الأفعال^(٣).

قال أبو إسحق^(٤) : لا يجوز أن يسكون (أَشْتَعَا)^(٥) خبر كان ،

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، وفيه « وأما ليس فإنه لا يكون فيها راء »
ووافق لفظ الفارسي ما عند السيرافي الذى شرح هذه الجزئية بقوله :
« يعنى أن (لَيْسَ) لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط منها » ،
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال النافصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هذا الرأى فى
المسائل المشككة ٥٤٥ .

(٥) إشارة الى قول عمرو بن شأس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بلادنا إذا كان يوما ذا كواكب أشعنا
والبيت أحد سوادد الكتاب ٢٢/١ ، قال سيبويه : « وسمعت
بعض العرب يقول (أَشْتَعَا) ويرفع ما قبله ، كأنه قال اذا وقع يوم
ذو كواكب أشعنا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أشعنا على
الحال ، وقد يجوز أن يكون أشعنا خبرا » شرح السيرافي للكتاب ،
ج ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشككة ٥٤٥ حيث تشابه انصافان
هنا وهناك ، وأنشد الفارسي عجز البيت بنصب (أَشْتَعَا) ورفع
←

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أشنع ، وإنما هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد نجى مؤكدة ، تقول : هذه فارك حارة ، ولا تقول : كانت نارك حارة .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً لأن الحال أيضاً خبر^(١) .

قال أبو علي : أنا لا يصلح عندي أن تكون خبراً ، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضروبها أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾^(٢) و :

←
ماقبله ، انظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٢٦٤ ، ومثله فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٤٧/١ ، (الريح) ، وأنشد الهروى فى باب مواضع (كان) بيت مقاس العائذى :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى
إذا كان يوم ذو كواكب أشهب
على معنى (وقع يوم أشهب) ، وأنشد بيت ابن شئس بنصب (يوماً)
وقال : « نصب يوماً على خبر كان ، أراد إذا كان اليوم يوماً ، يعنى اليوم الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر » الأزهية / ١٩٥ - ١٩٦ .
وانظر الافصح / ٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله :
ولما رأيت الصبر ليس بنافعى
وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً
انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس العائذى وبيت عمرو بن شئس فركبوا منهما بيتاً التبسست نسبته الى أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب ٩٦/٤ ،
الانتصار ق ١٣ - ١٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ .
(١) انظر هذا الرأى فى المسائل المشككة / ٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول فى النحو ٢١٣/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية / ٩١ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا^(١).

وزيدٌ أَخُوكَ بَيْدًا ، وما أشبه هذا مما في الكلام الذى قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجرى على هذا ، ألا ترى أن الأخفش^(٢) لا يعجز في الخبر (أَحَقُّ النَّاسِ بِمَا لِأَبِيهِ ابْنُهُ) لأن في الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب^(٣) فيه دلالة على الشئاعة فلا يجوز أن تجعل (أشنعًا) خبراً عنه ، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) وما أشبه ذلك .

وأما قول أبى بكر : لأن الحال أهنأ خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر^(٤) ، ويجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه ، وإذا صرفت

(١) هو من قول سالم بن دارة ، من البسيط :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ وَهُوَ مِنْ أَيْبَاتِ سَيْبُوِيهِ ، وفيه شاهد على نصب « مَعْرُوفًا » على أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل المشكلة ٥٤٦/٠ المساعد ٤١/٢ ، الخزانة ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العينى ١٨٥/٣ - ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافعية ٧٥٦/٢ ، وانظر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٩/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٨٢/١ (الريح) ، شرح شذور الذهب ٣٢٠/١ ، شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأخفش ، سعيد بن مسعدة المجاشع ، وقد سبقترجمته .

(٣) إشارة الى بيت مقاس العائدى ، أو الى الرواية الثانية فى بيت

سالم بن دارة ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول فى النحو ٢١٤/١ .

الخبز بأسره إلى هذه الجهة لم يصلح لأنه لا يمتنى شيئاً مما يستفاد ، فيصير ذلك خروجاً عما وضعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بين .

قال : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ أَغَاثَكَ قول العرب : ما جاءت حاجتك ^(١) .

قال أبو علي : ما جاءت حاجتك في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها ^(٢) ، وفيه ضمير ما ، (وَحَاجَّتَكَ) منتزعة لأنها خبر صار وأنت (جاءت) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة ، فعمل على المعنى فأنت ، وإن كان اللفظ مذكراً كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ^(٣) بعد قوله : ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ ﴾ ، وكما قرئ : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ ﴾ ^(٤)

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما ضمير (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم (عسى الفوير أبؤسا) » الكتاب ٢٤/١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولا يستطيعون » النحل ، آية ٧٣ .
أى أنه أفرد « يملك » وهى فى معنى الجمع « يَمْلِكُونَ » بدليل قوله بعد ذلك « يَسْتَطِيعُونَ » .

(٤) سورة الأحزاب آية ٣١ .

أُذِّنَتْ عَلَى الْمَعْنَى ^(١) ، وقال عز وجل ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ،
 فجُمع على المعنى ، وفي موضع آخر ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ ^(٣) على
 اللفظ ، وقال سبحانه : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُعْنِي
 شِفَاعَتُهُمْ ﴾ ^(٤) فجُمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفرداً ، لأنه في المعنى جميع
 ولا تُعْنِي في موضع خبر (كَمْ) والهاء والياء راجع إلى (كم) ^(٥) وفي السموات
 ظرف ليس بخبر ، وقال : / ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٦) . فَأُذِّنَتْ ١٤/ب
 (كَمْ) على المعنى ، لأنه في المعنى للقريّة ، وأورد الضمير ، و (أَهْلَكْنَاهَا)

(١) ليس التانيث هنا في الفعل (يَفْتَنُ) ولكنه التانيث الواقع في
 الفعل المعطوف على (يَفْتَنُ) في قوله تعالى (وَمَنْ يَفْتَنُ) منكن الله
 ورسوله وتعمل صالحاً (٠٠٠) .

(٢) سورة يونس ، آية / ٤٢ .

(٣) سورة الأنعام ، آية / ٢٥ ، سورة محمد ، آية / ١٦ ، والمعنى
 والله أعلم أن (مَنْ) هنا مفرد ، حمل عليه لفظاً فأفرد ، ولم يحمل على
 المعنى كما في آية يونس السابقة .

(٤) سورة النجم ، آية / ٢٦ .

(٥) (كَمْ) في هذه الآية تفيد الكثرة ، ولا علاقة لها بأفراد ولا
 بجمع ، فيسأل بها عن المفرد نحو « كم غلاماً عندك » كما يسأل بها عن
 الجمع نحو « كم غلمان لك » والذي يبدو هنا أنه جمع « شَفَاعَتُهُمْ »
 حملاً على معنى لفظ « ملك » لأنه بمعنى « ملائكة » ، (وكم) في هذه
 الآية خبرية لا استفهامية . وقد عقد الفارسي باباً في الإيضاح / ٢١٩ -
 ٢٢٦ ، فصل فيه أحكام « كم » ، وأورد هذه الآية وآية الأعراف التالية
 لها ، فليُنظر هناك .

(٦) سورة الأعراف ، آية / ٤ ، زاد في الإيضاح / ٢١٩ بعد ذكره
 هذا الجزء من الآية الكريمة قوله : « ثم قال : (أو هم قائلون) » .

الخبير، فإن قلت : ما تذكر أن يكون قوله (أهلكناها) صفة لقرية
'ولا يكون خبراً له (كم) فذلك لا يجوز من قبل أنك إن جعلته صفة
لقرية لم تذكر له (كم) خبراً ، فيصير : كم من قرية مهلكة ، وليس
هذا بكلام تام ، حتى تذكر له خبراً ، فأهلكناها خبر^(١) لما ذكرناه ،
وليس بصفة ، وأنت (كم) على المعنى كما جمعت على المعنى في الآية الأخرى
ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة لقرية ، وقوله (تجاءها) معطوفة
على هذه الصفة ، والخبير ﴿فَمَا كَانَ دَفْوَاهُمْ﴾^(٢) ، ويكون دخول الفاء
في الخبر كدخوله في (كل رجل جاءني فله درهم) ، و (كم) على هذا
التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليه مجموعاً ، وأكرم
في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يبعد
رجل ظريف فشريف (، فسكذا يبعد هذا التأويل لقوله عز وجل :
﴿تَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾^(٣) .

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة ، ويكون الخبر (تجاءها)
كقوله : كل رجل .

قال أبو علي : وفيه نظر أكثر من هذا .

و (كم) في كلا الآيتين خير ، فهذه جملة من الحاصل على المعنى
دون اللفظ .

(١) في المخطوطة (خبراً) وليس للنصب وجه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥ .

(٣) سورة الأعراف آية ٤ .

قال : ومن يقول من العرب (ما جاءت حاجتك) كثير كما يقولون :
من كانت أمك ^(١) ؟

قال أبو علي : من قال : (ما جاءت حاجتك) فَرَفَعَ الحاجة ، صار
(ما) في موضع نصب ، كأنه قال : أأَسْأَلُكَ كَأَنْتَ حاجتك ، فصارت التاء
في جاءت للحاجة ، وقولك : من كانت أمك ؟ بمعنى أهيئاً كانت أمك .
قال : ولم يقولوا : ما جاء حاجتك ^(٢) .

قال أبو علي : يقول : إذا صار (جاء) فاعله ضمير (ما) لم تحذف
علامة التانيث من الفعل ، وإن كان لفظ (ما) مذكراً كما تحذف العلامة
من (كان) إذا صار فاعله ضمير (من) لأن هذه الكلمة جرت مجرى
الأفعال .

قال : ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذ صارت تقع على مؤنث
قراءة بعض القراء : (^(٣) لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ) .

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه (كما يَقُولُ) بدلاً من (كما يَقُولُونَ)
عند أبي علي . وروى السيرافي هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه
ورواية أبي علي أقيس ، لمجرى الفعل بصيغة الجمع في العبارة بعدها وهي
قوله : « وَلَمْ يَقُولُوا مَا جَاءَتْ حاجتك » انظر شرح السيرافي للكتاب
ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذي ساقه سيبويه من سورة الأنعام
آية ٢٣ ، « قَرَأْ حَمْزَةَ الْكَسَائِي وَيَعْقُوبَ وَالْعَالِمِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ (يَكُنْ)
بِالْيَاءِ عَلَى التَّذْكِيرِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ عَلَى التَّأْنِيثِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
(فَتَنَتْهُمْ) فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ بَرَفَعَ التَّاءَ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ

قال أبو علي : يقول : فَأَنْتَ (أَنْ قَالُوا)^(١) وإن كان مذكراً ،
لأنه في المعنى الفعنية ، وكذلك أَنْتَ (ما) وإن كان مذكراً اللفظ لأنه
في المعنى الحساجة ، إلا أن الغائبة في (ما) وحملها على المعنى أحسن من
حمل (أَنْ قَالُوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة ، لأن المبهمة قد تحمل
على المعنى كثيراً في غير الضرورة ، ولا يُحْمَلُ غيرها عليه ، ألا ترى أن
(ما) قد تُجمع ، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل :
﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ
١٥ / أَلَهُمْ / رِزْقًا ﴾^(٢) ، وليس ذلك في غير المبهمة وقد حُمل غير المبهمة أيضاً
على المعنى وجاء ، إلا أنه في ضرورة الشعر كقوله :
... .. ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَهْبَانٍ وَمُعَصِرٍ^(٣)

←
بالنصب « انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧ ، انظر أيضاً تفسير
الطبري ١١/ ٢٩٨ - ٣٠٠ وكتاب السبعة / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، حجة القراءات
٢٤٤ - ٢٤٣ .

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام / ٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم
لم تكن فتنتهم الا أن قالوا ... » .

(٢) سورة النحل ، آية / ٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧ .

(٣) « هو من قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كأهبان ومعصر

انظر ديوانه / ٦٦ (الهيمّة) وروى في الكتاب ٢/ ١٧٥

وفيه (نصيّر) بدل (مجنّى) وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ،

ح ١ ، ق ١٥٨ (المدينة) شرح أبيات سسيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣١٦

(الريح) قال المبرد : « قوله : (ثلاث شخوص) والوجه (ثلاثة
شخوص) ولما قصد الى النساء أنت على المعنى وأبان ما أراد بقوله

فأنث الشخص لما كانت في المعنى نساء .

قال : اجْتَمَعَتُ الْيَمَامَةُ^(١).

قال أبو علي : يقول : كُنْ يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أَهْلُ) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأدل في الكلام ، وكذلك كُنْ يدعو^(٢) (طَلْحَة) أكثر ما كان يدعوهُ مَرْخَاً وكذلك ما أشبهه (طَلْحَة) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يسكون عليه في الكثرة ، فأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تسكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء ، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فتحت ما قبلها ، فالفتحة في الحاء من قولهم (يا طَلْحَة) غير

←

(سكايبان ومُعَصِرٌ) « الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط التاء لأن الشخص في المعنى هي الكاعبان والمعصر » المقرب ١/٣٠٧ ، وقال ابن السراج : « فانما أنث الشخص لقصد النساء ، فحمله على المعنى ، ثم أبان عن ارادته وكشف عن معناه بقوله (سكايبان ومُعَصِرٌ) » الأصول في النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضاً في المقتضب ٢/١٤٨ ، الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار ٢/١٧٤ ، التكملة ٧٢/ (فرهود) الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف ٧٧٠/ ، العينى ٤/٤٨٣ ، الخزائن ٣/٣١٢ ضرائر الشعر ٢٧٢/ ، الأغاني ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٢٦ ، وقال : يعنى أهل اليمامة .

(٢) في المخطوطة (يدعوا) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب

١/٢٦٠ . وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبتنا^(١).

قال أبو هلى أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ اسْكُنِ الحاءُ ، وأفهم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تَلَحَقُ الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة .

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذي في آخره هاء التانيث ينادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةُ ، وب حذف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طَلْحٍ وهذا أكثر ما ينادى ، ويا طَلْحُ بضم الحاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذي يفسره في هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .
شرح كتاب سيبويه ج ١ ، ق ١٤٤ .

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة^(١):

قال : وذلك قولك : ما كان مثلك أحداً^(٢).

قال أبو علي : (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ، لأن الذي يُعرَّف الاسم هو التخصيص ، والإشارة إلى مختص^(٣) ، أو نوع بعينه . وإذا أُضيف المثل إلى معرفة^(٤) لم يَخُصَّ شيئاً بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثليين .

قال : ولا يجوز لأحد^(٥) أن يضعه في موضع واجب .

قال أبو علي : (أحد) يجرى على ضربين^(٦):

(١) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة ، وقد وافقت رواية السيرافي رواية أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « وذلك قولك : ما كان أحد مثلك » ومثله رواية السيرافي ، انظر المكان نفسه .
(٣) في المخطوطة « مختص » .

(٤) يعني أي معرفة سواء كانت ضميراً أو غير ضمير .

(٥) الكتاب ٢٧/١ ، وفيه : « ولا يجوز في (أحد) أن تضعه في موضع واجب » . وانظر الأصول في النحو ٦٦/١ .

(٦) عبد أبو سعيد السيرافي وجهين للكلمة « أحد » أحدهما : بمعنى واحد ، والآخر أن يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم . انظر شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٤٤ . وقد أورد أبو علي إحدى مسائل كتابه (المسائل المشككة) للحديث عن قولهم (واحد) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣ .

أحدهما : يراد به (واحدٌ) كقولك : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل^(١) من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ، لأن (واحداً) الذي هو في معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢) تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الطاعرة في قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾^(٣) ، (واحداً) بمعنى واحد ، مثل قوله^(٤) :

١٥/ب وَقَدْ بَهَرَّتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا /
أى إلا على واحد .

والغرب الثانى من ضربى (أحده) أن يقع حيث يراد العموم فهما

(١) فى المخطوطة (بدلا) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ / .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ / .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لى الرمة فى مدح عمر بن
مبيرة الفزاري ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرما سافى العجاج على ميثائها الكدرا
وفى الديوان يروى البيت (حتى بَهَرَّتْ ٠٠) انظر ديوانه ١١٦٣/٢
وأبو سعيد السيرافى يروى البيت (حتى ظَهَرَّتْ ٠٠٠) انظر شرحه
للكتاب ج ١ ، ق ١٤٥ ، الا أنه بنسبه للأخطل ، وذلك سهو منه ،
كما نسب للأخطل أيضا فى الانتصار ، انظر ق ١٦ ، الأصول فى النحو
٨٥/١ ، ويرويه (حتى ظَهَرَّتْ ٠٠٠) ، وروى الفارسي عجزه فى
المسائل المشكلة ٥١٥/ ، انظر أيضا شرح المنصل ١٢١/١ ، الهمع ١٥٠/٢
الدرر ٢٠٥/٢ ، اللسان (بهر) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك في الإيجاب : (كلُّ أحدٍ يعلمُ هذا) أو (كلُّ أحدٍ جاءَ فلهُ درهمٌ) . فهذا الإيجاب .

وأما وقوعه في اللفي وغير الإيجاب فقوله : (ما جاءني من أحدٍ وهل من أحدٍ) ، وبذلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(١) فجمع ، وقوله سبحانه . (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ)^(٢) ثم قال : ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾^(٣) ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ، ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾^(٤) ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٥) .

قال : فسكناً قدّمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً في شيء فدّمته^(٦) .

قال أبو علي : يعني إذا كان الظرف عاملاً في شيء فتقدمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملاً أحسن ، وإنما يكون الظرف عاملاً عند سيوريه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك : (فيها زيدٌ قائماً) وعمل به معنى الفعل الذي فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه ، وتأنك قلت : (زيد استقرّ فيها قائماً) ، ففيها

(١) سورة الحاقة ، الآية / ٤٧ .

(٢) سورة النساء ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة مريم ، الآية / ٧١ .

(٤) سورة مريم ، الآية / ٧١ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٧ .

على هذا الوجه هو الذى سَمَّاهُ سَيِّبُويَه السُّتَقَرَّ^(١) ، فإذا لم تجعله مستقراً ،
وقلت : فيها زيد قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقرار ،
لكن يكون على ظاهره^(٢) ، وقولك : (فيها) مُتَعَلِّقٌ ، وفى موضع نصب به
فَنُصِبَ (قائم) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك
لو نصبت (قائماً) على هذا لكانت قد أحلت من جهتين :

إحداها : أن الكلام يبقى المُخْبَر عنه فيه بلا خسر ، لأن زيدا
لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبت (قائماً) ولا حامل هنا فى الكلام يعمل فيه
فينصبه ، ألا ترى أن (زيدا) وحده لا ينتصب عنه الحال ، إنما ينتصب
عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمل ذلك يصح لك إن شاء الله تعالى .

(١) يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان
أحد مثلك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت (فيها) مستقراً
ولم تجعله على قولك (فيها زيد قائم) ، أجريت الصفة على الاسم ، فإن
جعلته على قولك (فيها زيد قائم) نصبت » الكتاب ٢٧/١ .
وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى لَيْس^(١) :

قال : لا يَكُونُ (لَاتَ) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع^(٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يُسْتَعْمَلْ لَاتَ إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحَدَّثٌ عنه في الجملة التي فيها لات ، لا في نفس لات لأن الحروف لا يضمَر فيها على شريطة التفسير ، ولا بعد تقدّم الذكر كما يَضْمَر في الفصل على شريطة التفسير ، كقولك : نِعَمَ رجلاً زيد ، وبعد تقدّم الذكر كقولك / : ١٦ / أ بَكَرَ ضَرْبَ عَمْرٍَا فلا يقال في الحرف : عَمَرُوْا ما منطوقاً .

قال : ونظير (لَاتَ) في أن^(٣) لا يكون إلا مضمراً فيه : (لَيْسَ) و (لا يَكُونُ) في الاستثناء^(٤) .

قال أبو علي : هو نظيره في أن الاسم للمُحَدَّث عنه مضمَر لا يجوز

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) في الكتاب ٢٨/١ « لا تكون لات الا مع الحين 'تضمير' فيهما مرفوعاً » وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « يعني أنك اذا قلت (لاتَ حِينَ مَنَاصِرَ) أو (لاتَ حِينَ فَرَارٍ) أو ما أشبه ذلك ، فبعد (لاتَ) اسم مرفوع بلات ، و (حِينَ) خبر ذلك الاسم ، وهو منصوب ، وجعلت (لاتَ) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبه للخبر ، كما ترفع (لَيْسَ) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لاتَ) على (لَيْسَ) لاشتراكهما في النفي ، وتقديره (لاتَ الحين حين مناصِرَ) كما تقول (لَيْسَ الحين حين مناصِرَ) شرح السبرافي للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٨/١ ، وفيه : (في أنه لا يكون) ، وفي المخطوطة زاد أبو علي قوله (الا) بن قوله (ولا يَكُونُ) وقوله (في الاستثناء) وهو خطأ .

إظهاره في (ليس) و (لا يكون) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم (لات) وإنما اتفقا في أن المضمرة لا يستعمل إظهاره ، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في (ليس) و (لا يكون) في الفعلين أنفسهما ، ولا في (لات) في النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو علي : (لَات) هي (لا) زيد فيها حرف التانيث نحو :
ثُمَّ . وَثَمَتْ . وَرُبَّ . وَرُبَّتْ^(١) .

قوله : ما أصبحوا قد أعاد الله نعمتهم^(٢) .

(١) هذا الرأي الذي جاء به أبو علي هو رأي الجهمور في (لات) وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتانيث اللفظ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر منتهى اللبيب / ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) هنا صدر بيت من البسيط للرزق ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ، اذ هم قريش واذا ما متلهم بشر
والشاهد فيه تقديم خبر (ما) ونصبه في البيت والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا ، فكيف اذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بهرله : « وهذا لا يكاد يُعرف » كما أنه رواه على سبيل الإنكار ، انظر الكتاب ١/ ٢٩ ، والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان ١/ ١٨٥ (مصادر) ، وأنشده المبرد في المقتضب ٤/ ١٩١ ، وقال « الرفع الوجه » ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وشاذ بين « ، وفي كتاب الانتماسار ١٧/ ١٨ عقد ابن ولاد مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه

قال أبو علي : قدّر سيبويه انتصاب (مثام) في بيت الفردق هذا
أنه خبر لما نصب مُقدِّماً كما يُنصب مؤخراً^(١) ، وقدّره المازني^(٢) على أنه

←
في رواية النصب ثم رده عليه ، محتجاً لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن
كونه « رواية عن العرب والحجة في مثل هذا على العرب أن يقال لهم .
لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقنكم ، أو يكذب سيبويه في
روايته ٠٠ » ، وعرض الفارسي بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة
(ما) ، انظر المسائل المشكّلة / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كما أنشده في مكان آخر
شاهداً على قضية أخرى ، المصدر نفسه / ٥٨٥ ، وأنشده في موقع آخر
شاهداً على نصب خبر (ما) مقدماً للضرورة ، انظر المصدر نفسه / ٥٩٦ .
وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧ ، شرح أبيات
سيبويه ٩٨/١ (الريح) وفصل السيرافي القول في هذا البيت وأورد
الحجج لسيبويه في الرواية ولغيره في النقض انظر شرح السيرافي للكتاب
ج ١ ، ق / ١٥٠ ، أسرار العربية / ١٤٦ مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٧٥ ،
٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجي النحوية / ٦٧ ، الهمع / ١٢٤ ، الدرر / ٩٥ ،
العيني ٩٦/٢ ، الخزائن ١٣٠/٢ ، شرح التصريح / ١٩٨ .
(١) سيبويه إنما كان راوياً لهذه اللغة منكراً لها كما هو صريح
قوله في الكتاب ٢٩/١ .

(٢) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على
الأخفش الأوسط والجزمي ، وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وعنه أخذ
المبرد والفضل بن محمد البزدي . قال عنه بكر بن قتيبة : « ما رأيت
نحوياً قط يشبه الفقهاء إلا أبا حسان بن هلال والمازني » فرأى كتاب
سيبويه ، وكان لا ينساهل في تدريسه لكل ، فقد روى تلميذه المبرد أن
بعض أهل النمة من أهل اللغة قصده ليفراً عليه كتاب سيبويه وبذل له

متنصب على الحال للخبير المضمّر ، كأنه في التقدير : وإذا ما في الدنيا
أو في الوجود مثلهم بشر ، كما يقول : فيها قائماً عمرو^(١) .

قال أبو علي : هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل (مثلهم) ولا يسوّغ
تقديره بعده من حيث لا يجوز (قائماً فيها عمرو) وإذا لم يسغ إحمال
هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه ، فإن لا يعمل محذوفاً
أجدر ، لأن ما يعمل مضمراً أضعف مما يعمل مظهراً ألا ترى أن الفعل
إذا أظهرته صلح تقديم معموله وتأخيره ، وإذا أضرته في نحو (في الدار
زيد قائماً) لم يجوز تقديم (قائماً) على (في الدار) ، كما كان يجوز
لو أظهرته ، وكذلك إذا لم يجوز التقديم فيه مظهراً ينبغي ألا يجوز إعماله
مضمراً لضعفه .

فإن قال قائل : أليس قد قال سيبويه إنهم إذا أعملوا شيئاً مظهراً
أعملوه مضمراً ؟^(٢) قيل له : قد قال ذلك ، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره

←

مائة دينار على تدرّسه ، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله - على فاقته
وشدة ضائقته - قائلاً : ان هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكنا آية
من كتاب الله ، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً ، غيره على كتاب الله تعالى
وحميمة له . توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ . انظر ترجمته في
الفهرست / ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ - ١٠٠ ، أخبار
النحويين البصريين / ٧٤ ، نزهة الألبا / ، انباء الرواة /
وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازني .

(١) انظر رأى المازني هذا في الانتصار / ق ١٧ ، الأحاجي
النحوية / ٦٧ .

(٢) انما قال سيبويه . « وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج
عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع » . الكتاب ١ / ٤٤ .

هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقامه ، فلا يسوغ أن يضمركما الضمر الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزية على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرًا فسكذلك يجب أن ينصب مؤخرًا ، كما ينصب الفعل مؤخرًا ، وهذا فاسد عندهم ، فكما لم يجز إعماله مؤخرًا كذلك لا يجوز إضماره .

قال أبو بكر^(١) : والقول عندي فيه أنه لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعملهم لها ، فقد رزهم يجزونها مثل (أيس) في جميع الأحوال ، في التقديم والتأخير فغلط .

قال : وهو كقول بعضهم ، ملحفة جديدة في التلّة^(٢) / ١٦/ب

قال أبو علي : (جديدة)^(٣) (فعل) في معنى (فعل) ، فأكثر استعمالها بغير الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنه لما كان على (فعل) جملة منزلة (فعل) لأنه يكون لاكثر كما أن (فعل) يكون كذلك ، فلم

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو علي في المسائل المشكلة/٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق يجمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقلدا ومؤخرًا فاستعمل لغتهم وأخذوا » شرح السمرائي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٠ وانظر الأحاجي النحوية /٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ... »

(٣) زاد في المسائل المشكلة /٥٨٥ (فيه)

(٧ التلميح)

يدخل في مؤنث (فَعِيلٍ) الَّذِي هو في معنى (فَاعِلٍ) في هذا الحرف
(التاء) (١)، كما لم يدخل في (فَعُولٍ) (٢).

ومثل (جديدر) في أنه أجرى مجرى (فَعُولٍ) فلم تدخل فيه تاء
التأنيث في المؤنث حروف آخر وهي : سدس (٣)، وكتيبة خفيف (٤)

(١) في المسائل المشككة / ٥٨٥ يقول : « فلم يدخل في مؤنث
(فَعِيلٍ) الذي دو بمعنى (فاعل) التاء في هذا الحرف »

(٢) كلام أبي على هذا منصرف الى بنية (فَعِيلٍ) لا الى تفسير
عبارة الكتاب ، ونحن ننقل تفسير هذه العبارة عن أبي سعيد اذ يقول :
« يعنى أن نصب (مِثْلَهُمْ) على تقديم الخبر قليل ، كما أن (لات حين
مناص) بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف ، وكما أن ملحفة جديدة قليل ،
وذلك أن (فَعِيلًا) الذي بمعنى (مَفْعُولٍ) حكمه ألا يلحقه هاء
التأنيث كقولهم : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، فى معنى
مفتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة ، ولا يقال قتيلة ، ولا جديدة ، وقد قيل :
ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظائره » ، شرح السيرافى للكتاب ،
ج ١ ، ق ١٥٠ .

وقد أفرد أبو على لهذه العبارة مسألة خاصة فى كتاب المسائل
المشككة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا فى
التعليقة وهناك فى المسائل المشككة .

(٣) شاة سدس أى أنت عليها السنة السادسة ، والسدس
السن التى بعد الرباعية انظر اللسان (سدس) قلت : تكون الشاة
سدس فى السنة الرابعة لا بعد السادسة .

(٤) قال فى اللسان (خصف) : كتيبة خصيف : وهو لون الحديد
ويقال : خصفت من ورائها بخيل أى أردفت ، فلهذا لم تدخلها التاء
لأنها بمعنى (مَفْعُولَةٍ) .

وريج خَرِيق^(١)، حكى ذلك فى الجمع^(٢)؛ فلما كان الاستعمال فى هذا فى الأمر الأكثر ترك القاء فى الغائث فيه ، ضار^(٣) قول من قال : ملحفة جديدة ، فأدخل فى المؤنث القاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً ، كما أن قول من قال : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤) ، وإذما مثلهم بشر^(٥) قليل ، وكما أجرى (فَعِيلٌ) مجرى (فُعُولٍ) فى هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فُعُولٌ) ، كذلك أجرى مجراه فى أن أفرد فى موضع الجمع ، كما أفرد ، فأفردهم (إَفْعِيلٌ) نحو قوله تعالى ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ

(١) قال الأزهري : « الخَرِيقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب » ، انظر تهذيب اللغة (خرق) .

(٢) فى المسائل المشككة / ٥٨٥ « حكى ذلك فى باب الجمع » .

(٣) فى المسائل المشككة / ٥٨٥ (وصار) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه : « وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص) وهى قليلة » الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قرأه عيسى بن عمر الثقفى ، انظر الأصول فى النحو ٩٦/١ ، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد (لَاتَ) وأن الأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر ، ويجوز مع قلته إظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسى ، من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لإبراح

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٨ .

(٥) إشارة الى بيت الفرزدق السابق ذكره ، أى أن الرفع فى (مثلهم) قليل شاذ كرفع (حينٌ) فى الآية الكريمة .

رَفِيقًا^(١) وقول الشاعر^(٢) :

* دَهْمًا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقَهَا *

وإفرادهم إِمْعُولُ نَحْوٍ (عَدَوٌ) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا كَكُمُ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾^(٤) : دأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ ﴾^(٥) ، فقد كتبناه في موضع آخر .

قال : فجعلناها (لا) التي الإِشْرَاكُ^(٦).

(١) سورة النساء ، الآية / ٦٩ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبته إليه في المسائل المشككة / ٥٨٦ وهو في ديوانه / ١٨١ ثالث ثلاثة أبيات في ملحقات الديوان وهي قوله :

تنح للعجوز عن طريقها

قد أقبلت رائحة من سوقها

دعها فما النحوي من صديقها

والبيت في المحتسب ٣١٧/١ ، كما أنه في الحجة للفارسي ١٦٩/١ ، التكملة / ١٨٦ (فرهود) ، الأغاني ٨٠٥٧/٢٣ ، شرح المفصل ٤٩/٥ ، شرح الشافعية ١٣٨/٤ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية / ٩٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٠١ .

(٥) التي في سورة طه ، الآية / ٤٧ ، قوله تعالى « فَأَتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا

رَسُولَا رَبِّكَ ۝ ٠٠٠ » ولعل أبا علي أراد التي في سورة الشعراء ، الآية / ١٦ وهي قوله تعالى « فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ففيها الشاهد على اطلاق لفظ المفرد وإرادة الجمع .

(٦) الكتاب ٢٩/١ ، والعبارة فيه « وإن جعلتها لا التي يكون فيها

الإِشْرَاكُ » والفارسي هنا يختصر العبارة كما هو منهجه في عموم الكتاب .

قال أبو علي : معنى قوله : (لا) التي للإشراك ، يريد بالإشراك هنا اعتبار لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا اعتبار المعنى ، لأن قولك : ما عبد الله خارجاً ، ولا ممن ذاهبٌ ، مشعر كان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب^(١) .

قوله : هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(٢) .

قال أبو علي : مَنْ رَفَعَ قوله (قاصِرٌ)^(٣) قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَجَعَلَهُ خَبِراً لقوله : (مَأْمُورُهَا) ، ومأمورها مبتدأ ، ومن جرَّه . فقال : ولا قاصِرٌ^(٣) فتقديره على ما قال سيبويه : ما مَنِيَّتُهَا بِأَتِيكَ ، ولا قاصِرٌ

(١) (ما ، لا) يفيدان أن النفي ولكنهما يختلفان في الإعراب ، فالأولى تعمل عمل (ليس) ، وقد تكتفى الثانية بالنفي فقط .
(٢) البيت من المتقارب ، للأعور الشنئى ، وليس هو موضع الشاهد ، ولكن الشاهد في البيت الثالى له وهو قوله :
فليس بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

والله أشار أبو علي عند ذكر الرجوه الاعرابية المحتملة .
والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقنضم ١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد بخفض (قاصِر) عطفاً على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى أبى سعيد السيرافى فى شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ - ١٥٥ وأنشد ابن هشام البيت الأول فى المغنى ١٩٤/ - ٦٨٩ ، كما أنشد البيهقي معاً فيه أيضاً ٦٣٣/ بعطف (قاصِر) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٦٢/١ (الربيع) ، وأنشد بيت الشاهد فى الانتصار / ق ١٨ على جواز الرفع والجر فى (قاصِر) ، انظر البيت فى الهمع ١٢٨/١ ، ٢٩/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، ٢٣/٢ ، الخزائن ١٣١/٢ .

(٣) فى المخطوطة (قاهر) وهو خطأ بين .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى وإن كان المنهى مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حَدَثَتْ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب (ليس منهيها بقاصير^(١) عنك مأمورها) وإنما قدره هذا التقدير ليُخَلَّصَ به من أن يكون قد دَعَفَ على عاملين لأنه إذا قدره هذا التقدير لم يقع دَعَفٌ على عاملين كما يقع ١٧ / أ إذا لم يُقدَّر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى المنهى ، فلهذا تأوَّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهى ، ولم يحتج إلى هذا التأويل ، ولم يُقدَّر أيضاً (ليس) تقديرها كما قدر سيبويه ،^(٢) ولما سكن يجعل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفِّضُ قوله : قاصير^(١) بالعطف على الباء^(٢) . فَعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش^(٣) ، ومن نصب (قاصراً) تحمله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على (ليس) ، وتقديره : ليس منهيها بآتيك ، ولا مأمورها قاصراً عنك .

(١) في المخطوطة (قاهر) .

(٢) قوله (بالباء) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على

المجرور بالباء ، انظر مغنى اللبيب / ٦٣٣ .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ١٩٥ ، الأصول في النحو ٢ / ٦٩ ،

الانتصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغنى اللبيب / ٦٣٢ ، وشرح السيرافي

للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٥ ، حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من

البصريين العطف على عاملين ، ففسألوا : قيام زيد في الدار والقصر

عبر . . . » .

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم^(١) :

قال سيهويه : ولوقات : ما زيد على قومنا ، ولا عندنا كان نصب ليس غير^(٢) .

قال أبو العباس^(٣) : إنما لم يَجْزُ خَل (عند) على (على) لأن (عند) أعم من (على) و (على) أخص منها ، ألا ترى أنها تقع على الجهات الست و (على) لجهة مخصوصة ، فلو أدخلت (على) عليها لأخرجتها من بابها .

قال : لأنه ليس في الكلام ، وبفوقه^(٤) .

قال أبو إسحق^(٥) : لا يمتنع جرّه في القياس لأن (فوق) اسم متمكن ليس مثل (عند)^(٦) .

(١) الكتاب ٣٣/١ وفيه « هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله » .

(٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه « وكان النصب ليس غير » وعند السيرافي كان النصب في عندنا ، لا يجوز أن يدخل عليها (على) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٥٨ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته .
(٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيهويه هي : « وقال : أخذتنا بالوجود وفوقه ، لأنه ليس من كلامهم وبفوقه » .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته .

(٦) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « معنى هذا الكلام : أخذتنا السماء بالوجود من المطر ، وبمطر فوقه الوجود ، ولم يختَر جر »

قال أبو علي : إذا قلت : ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به ، فالمعنى أنه
ليس مماثلاً له ولا مشابهاً ، فإذا جرَّ (شبيهاً^(١)) به (فالمعنى أنه قد أثبت له
شبيهاً وبقي أن يكون مثله ؛
وقال أبو علي في قوله :

... ..
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ^(٢)

←

(فوق) عطفاً على (الجود) ، لأن العرب لا تكاد تدخل الباء على (فوق)
لأنقول (أخذتنا بفوق الجود) إنما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ،
ولو جررت جاز ، وليس الاختيار « شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٥٨
(١) في المخطوطة (شبيهاً) .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبة سيبويه لحميد الأرقط وصدره
فأصبحوا والنوى على معرسهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيبويه في الأولى يروي الفعل
(تَلْقَى) بالنساء وفي الثانية (يُلْقَى) بالياء ، انظر البيت في
المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول في النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافي للكتاب ،
ج ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيتاً آخر قبله وهو قوله :
باتوا وجلتنا السهرين بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

انظر شرح أبيات سيبويه ٧٠/ ، وأنشد الشنتمري هذا البيت
وفيه (الصهريجاء) بدل (السهرين) أنظر دامش الكتاب ٣٥/١ ،
والشهرين : ضرب من التمر ، انظر اللسان (شهرز) . وأنشد
ابن الشجري البيتين وذكر أن حميد الأرقط كان معدوداً في بخلاء
العرب ، وأن قوماً نزلوا به فأطعمهم تمراً وقال :

باتوا وجلتنسا البرنى بينهم كأن أنيابهم فيها السكاكين
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

←

قال : سيمويه : فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول^(١) .
قال : يبنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر (كل النوى) لأنه معمول
يُلْقَى وَيُنَى بالأول (ليس) .

قال : ولو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذُ ، أو تأخذ الحمى
لم يجز^(٢) .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلت بين (كان) واسمها
بمعمول معمولها ، وهو (زيد) الذى هو مفعول (تأخذُ) الذى هو مفعول
(كان) تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيدا الحمى تأخذُ ، فتحذف
علامة التانيث^(٣) وتضم الحاء فى كان ، وتعير الجملة التى هى (الحمى
تأخذُ) فى موضع نصب ، ولو قد تمت فقلت (كانت تأخذُ زيدا الحمى)

←

والمعترض : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول .
أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتهم على منزلهم فى زمان لا يلقى فيه المساكين
أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع » أمالى ابن الشجرى
٢٠٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم
١٣٩/ ، الأشمونى ٢٣٩/١ ، العينى ٨٢/٢ ، الخزانة ٥٨/٤ .
(١) الكتاب ٣٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٦/١ . قال أبو سعيد : « وذلك أن (كان) وبابها
تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه الا ما يعمل فيه أو فى موضعه ،
فاذا قلت : (كانت زيدا الحمى تأخذُ) فانما تنصب زيدا بتأخذ
لا بكان . » .

شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من (كان) فلا تقول (كانت زيدا الحمى تأخذُ) .

لسكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطوقاً زيد ، ولو قلت (كانت زيداً الحمى تأخذ) ، فجاءت علامة التأنيث في الفعل لخبر الحمى لسكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(١) ، فالها ١٧/ب ضمير القصة^(٢) وكذلك تجمل (كانت) فائدة القصة ولا تجعلها للحمى . قال سيمويه : وقال بعضهم : كَانَ أُنْتُ خَيْرٌ مِنْهُ^(٣) .

قال أبو علي : تَعْلَمُ مِنْ هَذَا ضرورة أَنَّ فِي (كان) ضميراً ، ولولا ذلك لانفصل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .
قال : ولا يجوز أن يقول : ما ريداً عبدُ الله ضارباً^(٤) .

(١) سورة الحج ، الآية / ٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضاً ضمير الشأن والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجهول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . انظر كتابنا المصطلح النحوى / ١٨٠ .

(٣) الكتاب ٣٦/١ ، فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله (من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم) أى أن فى كاد ضميراً من الأمر والشأن ، لأن كاد فعل ، وتزيغ فعل ولا يعمل الفعل فى الفعل » شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيمويه والسيرافى أثرا قراءة (تَزَيِّغُ) فى آية التوبة بالتاء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقيين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء (يَزَيِّغُ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة / ٣١٩ وانظر حجة القراءات / ٣٣٥ .

(٤) الكتاب ٣٦/١ وفيه « ولا يجوز أن تقول ٠٠٠ » . أى لا يجوز أن يلى (مَا) منصوب بغيرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة (لَيْسَ) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ٦١ .

قال أبو علي : يريد : من قال : ليس زيداً عهد الله ضارباً على أن يُضَمَّرَ في ليس التهمة والحديث ، لم يقل في (ما) الحجازية : ما زيداً عهد الله ضارباً ، وإن كانت مثل (ليس) في أنها تنهـب وترفع لأن الضمير الذي يكون في ليس وأخواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ في (ما) ألا ترى أنه لا يجوز (زيدٌ ما مُنطلقاً) فإذا لم يحز الإضمار فيها كما جاز في (ليس) لم تجز هذه المسألة لفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها .

قال : وكان هذا أحسن من التثنية .

قال أبو علي : يريد أن إضمار الهاء في (عَارِفٌ)^(١) ورفع (كلٌّ)^(٢)

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) إشارة الى قول مزاحم العقيلي (من الطويل) الذي رواه سيبويه في الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من وافى منى أنا عارف
ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول (وما كل من وافى منى أنا
عارف) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب (كل)
وبرفعه ، فأما من نصب (كل) فقد جعل (ما) تميمية وأبطل عملها ،
ونصب (كل) بعارف ، ومن رفع (كل) جعل (كل) اسم (ما)
على لغة أهل الحجاز ، ورفع (كل) بما ، وجعل (أنا عارف) في
موضع الخبر ، وأضمر الهاء في (عَارِفٌ) حتى يكون في الجملة
ما يعود الى الاسم ، فيصح أن يكون خبراً ، كأنه قال (أنا عارفه) ،
وفي لغة تميم اذا رفع (كل) رفع بالابتداء (وأنا عارف) خبر ، وفيه
الهاء » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه
البيت في مقام آخر برفع (كل) انظر الكتاب ٧٣/١ وفي شرح أبيات
←

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب (كل) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نصب قدّر كلاً مؤخراً ، وجعل (ما) تميمية .

←

سبويه لابن النحاس / ٤٩ جاء (يأتى منى) بدل (وافى منى) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظر ص ٧٠ ، وقال : « كانه قال : أنا عارفه ، فيرفع (كل من) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارف كل المنازل » المصدر نفسه / ٧١ شرح أبيات سبويه لابن السيرافى / ٣٣ (الريح) وانظر شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٣١٤ فرحة الأديب / ٢٩ ويرويه (فقلا) بدل (وقالوا) ، و (من أوفى) بدل (وافى) مغنى اللبيب / ٩١٠ وأنشد الفراء البيت عن أبي ثروان يرفع (كل) وقال : « ولم أسمع أحدا نصب (كل) انظر معانى القرآن / ١٣٩ - ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه (فقالوا تعرفها ٠٠٠) و (وماكل من يغشى منى ٠٠) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقع (عارف) على (كل) وذلك أن فى (كل) تأويل : ومامن أحد يغشى منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته الا رفعا » المصدر نفسه / ٢٤٢ انظر أيضا العيني / ٩٨ / ٢ ، الخزانة / ٣ / ٣ ، الخصائص / ٢ / ٣٥٤ ، ٢٥ / ١ شرح التصريح / ١٩٨ / ١ ،

هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يَجْرُ
مُجْرَى الفعل ولم يَتِمَّ كُنَّ تَمَسَّكُهُ (١)

قال : وذلك قولك : ما أَحْسَنَ زَيْدًا (٢).

قال أبو علي : (ما) اسم مبتدأ ، وأحسن خبره ، وموضعُ (ما)
رفع بالإبداء ، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزَيْدٌ مُنْتَصِبٌ بأحسن
وتقديره : رجل ضرب قمرًا .

ولأنما كانت (ما) (٣) اسمًا بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها
التخصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أريد بها الإبهامُ لم
توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لما لم ترد بالموضعين التخصيص
كذلك الْمُتَعَجَّبُ منه مُبْهِمٌ غير مخصص ، وكذلك كان حُكْمُهُ أن يكون ،
لأنها لو وصلت وحُصِرَتْ بالصلة لصار معروفًا ، وخرج أن يكون
مُتَعَجِّبًا منه ، فحُكْمُ التَّعَجُّبِ أن يسكن مُبْهِمًا ، لأنه إذا خُصَّصَ فَعُرفَ
لم يسكن تَعَجُّبًا ، فإبهامه أَمَحَمَ لَهُ مِنْ تَخْصِيصِهِ ، فسُكِّنَ لم يوصل في

(١) لم يذكر أبو علي عنوان الباب ، واكتفى من الباب كله بذكر
منال واحد ، وهذا العنوان الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وفيه : « وذلك قولك ما أحسن عبد الله »
ورواية السيرافي تعضد سيبويه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ،
ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع (زيدا) موضع
(عبد الله) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على (ما) التعجيبيية في شرح السيرافي
للكتاب ، ج ١ ق ١٦٢ - ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهنا ، وقد جاءت (ما) غير
موصولة في غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في
إِيقوله عز وجل : ﴿ يَشْتَرُوا بِهٖٓ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ۖ ﴾ (١) ،
فما هذه عندهم نكرة يقدرونها : يَشْتَرُوا شيئاً اشتروا به أنفسهم كَفَرُوا
كما يقدرون : ما أحسن زيداً شئاً أحسن زيداً ، وموضع (ما) نصب
في الآية (١) ، فأما قوله : (اشْتَرُوا به) ، فصفة له غير صلة .

قال أبو علي : الأفعال التي لا تتمدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة
تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بها تعدت إلى
اثنتين ، فيقول الفاعل : هلاً تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب
١٨ / أ إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير / التعجب ؟ ف قيل
على هذا :

ما أَضْرَبَ عَمْرًا بَشَرًا ، كما تقول : ضربتُ عمرًا بشراً ؟ فالجواب :
إن الأفعال المتعدية تساوى الأعمال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن
الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معانى القرآن للفراء ٥٦/١ - ٥٧ قال الأنخفش : (ما)
وحدها اسم ، و (أن يكفروا) تفسير له نحو (نعم رجلاً زيد) معانى
القرآن ٣٢٢/١ (الورد) ونقل عنه القرطبي وجه نصب (ما) هنا
على التمييز على تقدير (بثس شيئاً أن يكفروا) (واشتروا به أنفسهم)
صفة (ما) ، انظر تفسير القرطبي ٢٧/٢ - ٢٨ ، وانظر تفسير الطبري
٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

ما كان غريزة ، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متمدد فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلها مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا .
والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرَبَ وما أشبهه في باب التعجب غير متمدد ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عُدِّي بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أُريد تعديه عدى بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ (ما أَضْرَبَ زيدا لِعَمْرٍو) ولا يجوز (ما أَضْرَبَ زيدا عَمْرًا) لما ذكرنا .
كلا يجوز (أَكْرَمْتُ زيدا عَمْرًا) ليساوى (ضَرَبَ) في هذا الباب (كَرَّمَ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوى في نقلك إليها ^(١) بالهمزة مما لا يتعدى إلى مفعول ^(٢) .

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول (أياها) لأن الحديث عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .

(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به^(١)

قال : وعلى هذا الحد تقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ^(٢) .
قال أبو علي : يقول : تجعل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربني كما جعلت (قَوْمُكَ) بدلاً من الواو في ضَرَبُونِي^(٣) .
قال : فإن فعلت ذلك لم يكن بد من (ضَرَبُونِي) لأنك تضرع فيه الجمع^(٤) .

قال أبو علي : إذا أبدلت قَوْمُكَ^(٥) من المضمر المنصوب كما أبدلته

(١) لم يذكر الفارسي عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان هنا من الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذي سماه المبرد (باب من أعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) المقتضب ٧٢/٤ . وللنحاة في هذا الباب مذاهب مختلفة .
فالبصريون عامة يختارون أعمال الفعل الآخر في اللفظ ، ويرون أيضاً أن الفعل الأول قد عمل في المعنى كما عمل الثاني ، قال المبرد :
« ولو عملت الأول كان جائزاً حسناً » المقتضب ٧٤/٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافعية ٦٤٤/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في الانصاف ٨٣/١ - ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٧٨/٤ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٠

(٤) الكتاب ٤٠/١ .

(٥) إشارة إلى قول سيبويه « فإن قلت : ضربني وضربتهم قومك ،

من المرفوع قلت : ضربوني ، فجمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد
فلا يجمعه ، فإن لم يجمع الضمير قلت : ضربني وضربتهم قومك تركت
الفعل بلا فاعل .

←
رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك
وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ما هنا البدل ، كما جعلته في
الرفع ، الكتاب ٤٠/١ .

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ^(١) :

قال : ومثل ترك إظهار الفعل ما هنا ترك الإظهار في الموضوع الذي تقدَّم فيه الإضمار^(٢) .

قال أبو علي : يريد : إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك : زيداً ضربتهُ فعل مضمر لا يظهر ، لتفسير الفعل الثاني له ، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَاتِ رَبِّهِمْ مُنْجَرِّمًا ﴾^(٣) ، لأن ما بعده مفسر له ، ودالٌّ عليه .

وكذلك المضمَر في نِعَمَ من قولك (نِعَمَ رَجُلًا) والهاء في قولهم : (رَبُّهُ رَجُلًا) كل هذا من المضمَر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له ، ودلالته عليه ، وقد نصَّ سييويه هنا على أنَّ المضمَر في (نِعَمَ) على شريطة التفسير لا يظهر^(٤) ، فليس لما اعترض به سييويه^(٥) وجهٌ في باب نِعَمَ وَبِشَسَ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره ، وقد ١٨ ب / شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النواذر^(٥) .

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ ، قدر المبرد المعنى هنا (ان الخير) انظر المقتضب ١٤٥/٢ ، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) في المخطوطة (س) بدلا من (سييويه) .

(٥) ربما عني (المسائل) ، فلم يعرف عن أبي علي أنه القى
←

شال : إذا ابنُ أبي موسى^(١)

← كتابا في النوادر ، والذي عرف عنه (المسائل) كالبصريات والعصديات والحلييات والبغداديات ٠٠ وهذه المسألة مفصلة في كتابه (المسائل المشككة / ٤٦٣ - ٤٦٥ .

(١) هذا جزء من بيت ذي الرمة من الطويل وهو :

إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر
وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى في الديوان ١٠٤٢/٢ ، وأشار أبو نصر الباهلي الى أنه يروى (إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَفْتِيهِ) وقد أوردته الفارسي بالنصب وأشار الى رواية الرفع ، انظر المسائل المشككة / ٤٦٣ ، ورواه في المقتضب ٧٧/٢ بنصب (ابْنُ ، وبلالاً) ، وقال : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض المعنى ، وهو أن يضم (بَلَخَ) فيكون (إذا بَلِغَ ابنُ أبي موسى) وقوله (بَلَفْتِيهِ) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسي في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٥٢٩ برفع (ابْنُ) و (بلال) وأشار الى ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستدل على تقوية رواية الرفع بقول ليبيد : فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل وقال : « فهذا البيت يقوى انشاده من أنشد (إذا ابنُ أبي موسى) بالرفع على اضممار فعل في معنى المضممر غير الظاهر نفسه » انظر المصدر نفسه / ٥٣٠ . انظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال : « فالرفع والنصب في هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٢٤٩/١ (الورد) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالي ابن السجري ٣٤/١ وفيه (رَجُلَيْكَ) بدل (وصَلَيْكَ) ، شرح المفصل ٩٦/٤ شرح أبيات سيبويه لابن السرافى ١١٥/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٧٩ وقال : « لا يكون (وَصَلَيْكَ) بالفتح ، انما ←

قال أبو علي : (إِذَا) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك ، أَهْيَ على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط والجزاء ، وقد جُوزى بهما في الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء ، ولسكن بأنه فاعل ، والرفع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم ، وعلى هذا يُتَدَرَّ قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (١) ، وما أشبهه ، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وَلِيَهَا نُصِبَ الاسم الذي هو (ابن) فصار على تقدير : (إِذَا بَلَغَتْ ابن أبي موسى) فيصير النصب على هذا الوجه ، وإن رفعته فليس على الابتداء ولسكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وفسره بِكَفَّتِهِ كما فسر الناصب .

قال : لأنَّ أعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ (٢) .

هو بالضم ، لأنه يريد المواصلة من مفاصل العظام ، ، مغني اللبيب / ٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ٤٥٠/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشقاق ، الآية / ١ ، قال أبو العباس المبرد انه قد قيل في هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .
(٢) الكتاب ٤٢/١ ، وفيه ضبط (ضَرَبْتُ) على البناء للمفعول ، والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم (ضَرَبْتُ) ، وهو ما يفسره كلام أبي علي بعده .

وقد ضبطها السبرافي بالضبط نفسه عند الفارسي ، وفسرها بقوله : « يعنى أن (أعطى عمرو زيدا) بمنزلة (ضَرَبَ عمرو زيدا) في مجازي اعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق/١٧٢

قال أبو علي : لأن (ضَرَبْتُ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعطى فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار (أُطِيتَ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأفعال كلما نُقِلَتْ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نُتَّصَتْ مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُزْ أن تبقى منه فعلا للمفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل^(١).

قال : كأنك قلت : أَيُّهُمْ تَرَى ذَرَّةً بِأُتَيْكَ ، فهو مثل زيد في هذا^(٢) .
قال أبو علي : أى فى أنك إذا شغلت عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلط عليه ، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل (تَرَى) تفسيره .

قال : وقد يفارقه فى أشياء^(٣) ، أى يفارق (أى) (زيداً) ونحوه فى الجزاء والاستفهام ومواضع آخر^(٤) .

(١) هذا على الأصل العام فى بناء الفعل للمفعول ، إلا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ بحرف الجر ، تقول : (ذهب به ، ونزل بساحتهم) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ، وفيه (كأنه قال) بدل (كأنك قلت) هنا .

(٣) الكتاب ٤٣/١ ، وهذه تنتمى للعبارة التى نقلها أبو علي قبل .

(٤) قوله (زيد ، وأى) : الأول اسم مختص متمكن ، والثانى اسم يأتى على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهى تكون شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً وصفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة الى نداء .

انظر مغنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ ، فلو وافق (زيد) (أى) فى باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جرياً مجرى واحداً فى هذا الباب فإن (أى) تختلف عن (زيد) فى بقية الوجوه . انظر المقتضب ٤٩/٢ .

٢٩٤ ، ٢٩٧ - ٣٠١ ، ٢١٧/٤ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٣/٧ .

ومن باب ما يجرى مما يسكون ظرفاً هذا المجرى^(١) :

قال : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا^(٢) .

قال أبو على : قوله : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا يعنى أنه لم ينتصب^١ كما ينتصب الظرف لا أنه خرج فى المعنى من أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا حاوياً للأحداث والأجسام^(٣) ، بل هذا المعنى فى كل الأحوال قائم فيه موجود .
قال : كَأَنَّهُ قَالَ : (أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فنصبه لأنه ظرف ثم قسّر فقال : أَلَيْسَ فِيهِ^(٤) .

(١) الكتاب ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) يشير أبو على هنا الى ظروف الزمان وظرف المكان ، وأن هناك فرقاً بين ما يلزم الظرفية وبين ما يكون ظرفاً ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، نقوله (يوم) فى المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفى المثال الثانى منصوب على الظرفية ، والى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسماً وهو الظرف الذى لا يتمكن . . . » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملاً ظرفاً كالجبل » ، المقتضب ١١٨/٢ ، وقال أيضاً : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً » المقتضب ٣٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣/١ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب (كَأَنكَ قُلْتَ : أَلَيْسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فنصبته . . . تم فسرته ، فقلت . . .) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤/١ .

قال أبو إسحاق^(١) : إذا قال (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْفَاكُ فِيهِ) فإن نصبه على الظرف أضمر (في) كأنه قال : (أَلْفَاكُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وإن نصبه بالفعل مكانه قال : (أَلْفَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) .

قال : والنصب في (يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمَّتْ) ، (ويوم الجمعة سِرَّتْ) / ١٩ /
مثله في قولك (عَمِدُ اللَّهِ ضَرَبَتْهُ)^(٢) .

قال أبو علي : صورة ما ينتصب على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما ينتصب منها على أنه مفعول فيه ، إلا أن الذي ينفصل به كل واحد من صاحبه موضع الكناية ، فلو قلت : (صُمَّتْ يَوْمًا) فنصبته نصب المفعول لقلت إذا كتبت عنه : (صُمَّتْ) .

ولو كتبت عنه وقد جعلته ظرفاً لقلت : (صُمَّتْ فِيهِ) .

وهذا التوسع إنما وقع في الظرف ، فأما الأسماء التي هي غير ظروف فلا تعدى إليها الأفعال غير المتعدية على أنها مفعول بها كما تعدى إلى الظروف على أنها مفعول فيها فتسمية الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول ، إما توسع فيه ما يتعدى إلى مفعول ويشبه ما يتعدى إلى مفعول إذا توسع فيه ما يتعدى إلى مفعولين ، وما يتعدى إلى مفعولين إذا توسع فيه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، فأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يجوز أن ينتصب فيه الظرف نصب المفعول به ، لأنه ليس

(١) هو أبو إسحاق الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته ، وأبو علي هنا يكتفى بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيف جديداً ، نوخياً للاختصار .
(٢) الكتاب ٤٣/١ .

فَعُلْ يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةِ مَفْعُولَيْنَ بِهِمْ ، فَيُشَبِّهُ قَوْلَكَ : (الْيَوْمَ أَعْلَمْتُهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا) ، وَتَصَحِّحُهَا : (الْيَوْمَ أَعْلَمْتُ فِيهِ) .

قوله : ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا^(١) .

قال أبو علي : أنكره سيبويه^(٢) .

قال أبو إسحاق : إنما أنكره أبو العباس^(٣) لأنه أكد التكرار بالمعرفة فهذا لا يجوز ، ولكن إن جعلته بدلًا جاز ، وأجوده أن يروى :

(١) هذا شطر ثبت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشد سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمري أشار إلى موضع الشاهد فيه دون أن يذكر نسبه لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ٤٤/١ ، قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريد قتلتهن ، بنية الهاء ، ولو لم يبد الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدي الفعل » شرح أبيات سيبويه/ ٤٩ انظر الانتصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه / ٣٤٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٥ ، أمالي ابن السجري / ٣٢٦/١ ، الخزانة ١٧٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٦٧ (الكعبي) ، ولم أهتم إلى قائل هذا البيت .

(٢) عندما روى سيبويه هذا البيت بالرفع (ثلاث كلهن) قال :

« هذا ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب » الكتاب ٤٤/١ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبا ، وسمعنا بغض ذلك منصوبا من الرواة » انظر وجه الانكاس ورد ابن ولاد عليه في الانتصار / ق ٢١ .

ثَلَاثٌ كُلُّهُمْ قَتَلْتُ

وأهل السكوفة يُجيزون أن تؤكّد السكوة بالمعرفة في (كُلُّ) خاصةً يُجيزون : رأيتُ ثلاثاً كُلُّهُمْ ، ولا يجيزون : رأيتُ رجلاً نفسه .

قال أبو بكر^(١) : يجوز أن يسكون (ثَلَاثٌ) مبتدأ ، وكُلُّهُمْ مبتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كُلُّهُمْ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأول ، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوفِ مِنْ قَتَلْتُ ، كأنه [قال] ^(٢) قتلته أو قتلهم .

قال أبو علي : قُلتُ : ثلاثٌ مبتدأ ، وكُلُّهُمْ قتلْتُ : خبرُ كأنه في تقدير : زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ .

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقَت ترجمته .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

ومن باب : ما يُحتملُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنى على الفعلِ مرةً^(١)

قال أبو علي : حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه .

إن كان اسماً فالمعطوف عليه اسمٌ ، وإن كان المعطوف فعلاً ،
فالمعطوف عليه فعلٌ ، فإذا جاءت الجملة مركبةً من فعل وفاعل ،
ووقعت بعدها جملةٌ يجوز أن يبتدأ بها نحو (زَيْدٌ كَذَّابٌ) فلاختصار
فيها أن تحمّل على فعلٍ مضمرةٍ ، وينصب الاسمُ به ليقع العطفُ في
جملةٍ مشاكلةٍ للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل لأن المركبة من
فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره .

١٩/ب **قال** : ولولا أنه كذلك / ما قلت أزيد أنت ضارباً^(٢) .

قال أبو علي : يقول : يقتصر (ضارباً) غير منون الفعل تفسيره له
إذا كان منوناً ، وإذا كان منوناً جرى مجرى الفعل ، وكذلك إذا
لم ينون جرى مجرى المنون في باب تفسيره المضمرة ، والمنون يجرى مجرى
الفعل فهذا أيضاً يجرى مجراه .

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا باب يُحمل
فيه الاسم على اسم بُنى عليه الفعل مرة ، ويُحمل مرة أخرى على اسم
مبنى على الفعل » وهذه الترجمة عند السمرافى أيضاً في شرحه للكتاب .
ج ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وانظر شرح السمرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٠

قال : ومثل ذلك قولك : **أَرَأَيْتَ زَيْدًا ؟** فتقول : لا ، **ولكن** **عَمْرًا** مررتُ به ^(١) .

قال أبو علي : فإن شغَلَ الفعل بالضمير فقال : **أَيُّهُمْ** رَأَيْتَهُ كان في جوابه ضربان :

إِنْ سَحَلَهُ ^(٢) على الاسم المبتدأ رَفَعَ ، فقال في جواب (أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ) (عمرو رَأَيْتَهُ) ، فهذا على قولك (**بِشْرٌ لَقَيْتُهُ ، وَعمْرٌ كَلَّمْتُهُ**) .

وإن سَحَلَهُ على الاسم المبني على الفعل نَصَبَتْ ، فقلت في جواب (أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ) : (**عَمْرًا** رَأَيْتَهُ) ، فهذا على قولك : (**عمرو** لَقَيْتَهُ و**بشراً** كَلَّمْتَهُ) يُحْمَلُ الفعل مرة على الجواب على موضع (**أَيٌّ**) ^(٣) ، وأخرى على موضع الهماء كما فَعَلْتَ ذلك في العطف ^(٤) ، فإذا لم تُشْغَلِ الفعل بالضمير في قولك : **مَنْ رَأَيْتَ ؟** فالاختيار ^(٥) .

(١) الكتاب ٤٨/١ ، وأبو علي لم يشرح هذه العبارة ، ظنا منه بأن معالجهتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا للنصب ، لأن (زيدا) في السؤال منصوب بفعله ، وتكون (لكن) في الجواب يجنزلتها في العطف ، فكان الجواب : (ما رأيت زيدا لكن عمرا مررت به) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا في المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى يرفع الاسم ، كما هو الحال في الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما في الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : (عمرو

والوجه (عمرأ رأيته) ، لأنه مثل (عمرأ ضربت ، ويضراً كلمته) وليس ها هنا مبتدأ ، تَمِيلُ الاسم المبتدأ من الجلة الثانية عليه .

فإن قلت : أيهم رأيته ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبته كان على إضمار فعل يفسره (رأيت) وذلك الفعل مضمر بعد (أي) وتقديره إذا أظهِر (أيهم رأيته رأيته) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسلط على الاسم الفعل الذي قبله .

قال أبو علي : نصبت قوله . (أما زيداً فصرته) ^(١) على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المفسر بعد الفاء تقديره (أما زيداً فصرته صرته) وإنما أضمرته في هذا الموضع عبرة للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلي (أما) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك تقدير الإضمار ^(٢) .

قال : وكذلك : ما أحسن عبدة الله ، وزيدٌ قد رأيناه إلى آخر الفصل ^(٣) .

←
رأيت) ، مبتدأ ، أو تقول : (عمرأ رأيته) على تقدير فعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأخفش بأن يكون الرفع على اللفظ كما يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٢ .
(١) هذا مثال ضربه سيبويه في الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (إذا) انظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٣ .

(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو علي (أفعَل) في التعجب ، وإن كان فعلا فقد قُرِبَ شَبَهَهُ
من الاسم ، فَبَعُدَ بذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن
الاسم لا يتصرف ، ولا يسكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير
الفائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو (هذا أقولُ
منه) وقد صُغِرَ هذا كما تُصَغَّرُ الأسماء نحو : (ما أُمِّلِدِحَ زيداً) فخواصُّ
الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال ^(١) .

قال : إلا أنكَ تجرُّ بها إذا كانت غاية ^(٢) .

(١) ظاهر كلام أبي علي هنا يدعو الى القول بأن مذهبه في (أفعَل)
التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب
ضمائر الفاعلين به اذا استثنينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل
وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج
لذلك كله الا أن مذهبه يقول بأن (أفعَل) في التعجب (فَعَل) ماض
بدلالة لزوم الفتح في آخره ، وأنه لو كان اسما لارتفع لأنه خبر المبتدأ،
ثم ان النحاة صححوا العين في التعجب فقالوا : (ما أقومه) فدل ذلك
على أن فعل التعجب وإن كان فعلا على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء
على هذا الوجه انظر الايضاح العضدي ٩١ / حاشية ١ / .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « ان هذه
الأفعال لما لزمّت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول
الى (يَفْعَلُ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ٠٠٠ ، الأصول في
النحو ١٠٠ / ١ .

(٢) الكتاب ٥٠ / ١ ، يرى سيبويه أن (حتّى) تجرى مجرى
الواو العاطفة ، ونم ، وتختلف عنهما بأن تجر اذا كانت غاية ، تقول
←

قال أبو علي : (حَتَّى) مع (زيد) في قولك : (هَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ) في موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير في قولك : (مَرَرْتُ بِهِ) ٢٠/أ في موضع / نصب ^(١) .

قال : وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهَ ضَرْبُهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفَعُ بعد (عبدُ اللهَ) ضَرْبُهُ ، لأن (عبدَ اللهَ) في معنى الحديث مفعول ، فكان هذا لِنَسَاكِيلِ الْجَمَلِ ^(٢) .

قال أبو علي : قوله : إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←
مثلاً : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مرت بهم حتى زيدا مرت به ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٤ - ١٨٥ .

(١) الكتاب ٥٠/١ ، وفيه « ٠٠٠ » وانصب بعد ان فيها زيدا وان كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت : (عبد الله ضربه) اذا كان بعده (وزيدا مرت به) « قال أبو سعيد : يعنى ان قال قائل : انا اذا قلنا (مرت بزيد ، وعمرا كلمته) ، انما نصبنا (عمرا) لأن (زيدا) في معنى المفعول لوقوع المرور به نى التحصيل ، للزمه أن يقول (عبد الله ضربه ، وعمرا كلمته) ، لأن (عبد الله) وان كان مبتدأ فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع (عمرو) و (كلمته) حملا على (عبد الله) لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدئين ، وتكون الجملة النائية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يراعى أنه فى معنى مفعول « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٥ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ٣٠٦/٢ .

مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل ، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع
بعده قولك : [عهد الله ضربته]^(١) و (زيدٌ مررتُ به) لأن عهد الله
في المعنى مفعول ، فلستَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى ،
ولا انخفاضه ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا
كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع
أو منصوب .

قال : وما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء (هَلَّا)^(٢) .

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرتفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدهُ
أن يلي الفعل ، فإذا قال (هَلَّا زَيْدٌ قَامَ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره
مُقامه كما يرتفع الاسم بعد (إذا) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال
(هَلَّا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) لم يرتفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

قال : إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها^(٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفاً من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب
٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً ،
ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وألا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى (هلا) ،
وأن يكون معناها جميعاً اللوم والاستنباط لما تركه المخاطب ، أو نقدر
فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه (فابتدأوا بعدها الأسماء) ،
وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وإنما تجيء الأسماء بعدها
على غير الأصل توسعاً ، قال أبو سعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

قال أبو علي : ليس يريد بالابتداء الذي يقتضى خبراً نحو : (زيدٌ منطلقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .
قال : لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى^(١) . أى ليس فى ضربتَ عمراً وزيداً كلمته حرف هو بالفعل أولى .
 يقول : الواو التى تَعْطِفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .
قال : وإنما اختير هذا على الجواز وليسكون معنى واحداً^(٢) .
 قال أبو علي : يعنى بقوله على الجواز ، وليسكون معنى واحداً ، أى لِيَتَّبَعَ العطف فى جملةٍ مُشابهةٍ للجملة الأولى فى أنها مثلها فى أنها من فعل وفاعل .
 قال الأخفش : وتقول : أَنْتَ حَسِبْتِكَ منطلقاً ، وإِيَّاكَ حَسِبْتُكَ منطلقاً^(٣) .

←

يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير اضممار الفعل ٠٠٠ ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .
 (١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : (ضربتُ عمراً وزيداً كَلِّمْتُهُ) هذا هو الاختيار للمشاكلة بينهما ، ويجوز أن نقول : (ضربتُ زيدا وعمرو كَلِّمْتُهُ) .

(٣) ليست مقولة الأخفش هذه نفسياً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعاليق الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك لمشاكلة الجمل ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير (أنتَ أو إِيَّاكَ) .

قال أبو علي : في قوله : حسبك منطقاً حيران :

أحدهما : القاء^(١) ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : السكاف وهو ضمير منصوب .

فإذا قل : أنت ، حمل على الضمير المرفوع ، وإذا قل : إياك ،

حمل على الضمير المنتصب .

قال : قوله : (وليس موضع إعمال)^(٢) أى الفعل غير متسلط على

ما قبله هنا ، فلا بد من شيء يشغل به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب
الهاء أحسن .

قال : لأن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر^(٣) .

يريد : إنه في موضع الصلة التي تكون للذي ، فشبه الوصف

(١) في المخطوطة (والتاء) .

(٢) الكتاب ٦٥/١ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التي نصها : « وإذا كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : (أزيد أنت رجل تضربه) (وأكل يوم ثوب تلبسه) ، فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال » أى فى مثل (أزيد أنت رجل تضربه) أحسن من أن تقول (أزيد أنت رجل تضرب) قال أبو سعيد : « لأنك إذا حذف الهاء فليس يصل الفعل إلى شيء قبله ، كما أنك إذا قلت : (زيد ضربته) ثم حذف الهاء قلت (زيدا ضربت) فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق/٢٢٠
(٣) فى الكتاب ٦٥/١ ، يقول : « وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلة ، فلا يجوز أن ينصب (نعماً) ^(١) من أجل أن (تحوونه)
صفة ، ولو كان غير صفة لجاز النصب ، وكذلك : (ماتم
تبعثونه) ^(١) .

(١) إشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثي من الرجز .

أكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنبجونه

أربابه نوكي فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الأولين دون نسبة ، انظر الكتاب ٦٥/١ ،
وفيها شاهد على رفع (نعم) وأن قوله (تحوونه) نعت له فلا
يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز لا
تجعله نعتا كانه قال : أكل عام تحوون نعماً تحوونه ، ويكون تحوونه
تفسيرا للفعل المضمر » . شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز
القرآن ٣٦٢/١ ، الطبري ٨١/١٤ ، العيني ٥٢٩/١ الحزانة ١٩٦/١
الانصاف ٦٢/١ ، الأغاني ٦١٦٢/١٧ ، اللسان (نعم) .

(١) إشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام ماتم تبعثونه على محمر ثوبتموه وما رضا

وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (ماتم) لأن
(تبعثونه) في موضع الصفة ، انظر الكتاب وما مشه ٦٥/١ ،
وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبيات سيبويه لابن
السيرافي ٨٤/١ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه في مكان آخر انظر
الكتاب ٢٩٠/٢ ، الشعر والشعر ٢٩٣/١ ، والبيت في ديوان كعب
ابن زهير ١٣١/ (دار الكتب) كما أنه في ديوان زيد الخيل ضمن
أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالي القالي ٣/٢٤ حيث ذكر أبو علي قصة
هذا البيت والأبيات التي معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل
بسبب الفرس التي أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجمهرة ١٤٣/٢

قال : وليس لعبد الله في يأتيني حفظ^(١) .

أى : ليس لعبد الله حفظ في (يأتيني) لأن (يأتيني) قد أضيف (حين) إليه ، ولا يجوز أن يقدم المضاف إليه على المضاف فكذلك (يأتيني) .

قال : وذلك قولك (أزيذا إن رأيت تضرب)^(٢) ، تقديره :

أتضرب أزيذا إن رأيت ؟ فليس تضرب بجواب لأن ، ولو كان جوابا لها لانجزم ، ودل (تضرب)^(٣) على جواب الشرط ، فحذف ليدلالة (تضرب) عليه .

←

وانشد أبو زيد هذه الآيات منسوبة الى زيد الخيل ، انظر النوادر في اللغة ٣٠٢ / ٣٠٣ ومعنى قوله (المحمر) الفرس يشبه الحمار ، وهو ايضا اللثيم من الرجال ، انظر الخزانة ، ١٤٨ / ٤ اللسان (أتم) .
(١) الكتاب ٦٧ / ١ ، أى فى مثل قولك : (أعبد الله حين يأتيني اضرب) فعبد الله منصوب بقولك (اضرب) لأن التقدير (اضرب عبد الله حين يأتيني) ؟ ولا يجوز رفع (عبد الله حملا على الضمير المرفوع فى (يأتيني) لأن (حين) فصلت بينهما ، فكما لا يجوز ذلك لم يجوز أن يعمل ما بعد الحين فيما قبلها ، كما أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه المضاف اليه ، نحو (هذا غلام ضارب زيذا) لا يجوز أن تقدم (زيذا) على المضاف فتقول : (هذا زيذا غلام ضارب) . انظر شرح السيرافى للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧ / ١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق

٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة « يضرب » .

قال : ولو جاز أن **تَجْعَلَ** زَيْدًا مبتدأ على هذا الفعل **أقلت :**
(القتالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِي)^(١) .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا إيس المبتدأ الذى يكون
فيه الثانى الأول .

قال : وأما **الِنعلُ** الأول فصارَ مع ما قبله بِمَنْزِلَةِ (حِينَ) وسائر
الظُرُوفِ^(٢) .

أى لا يجوز أن **يَعْمَلَ** الفعلُ الواقع بعد (أن) فيما قبله^(٣) ،
كما لا يجوز أن يعمل **الِنعلُ** المضاف إليه (حِينَ) ونحوه فيما قبله .

قال : وَلَنْ أَضْرِبَ ، نفي قوله : سَأُضْرِبُ^(٤) .

قال : اسْتَشْهَدَ لِمَا جاز فى النفي مِنَ التَّنْذِيرِ والتأخير بما جاز
منه فى الإيجاب ، فقوله : زَيْدًا سَأُضْرِبُ نَظِيرُ قوله : زَيْدًا لَنْ
أُضْرِبَ .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المنال للمخاطب هكذا (القتالُ زيدًا
حين تأتى ، تريد : القتالُ حين تأتى زيدًا) .

(٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : (أيهم بأتيك تضرب) ،
أو قولك : (أزيدا ان تر تضرب ؟) .

(٣) أى فى مثل قولنا : (زيد ان يأتينى أضرب) ونحوه ، فزيد
مرفوع بالابتداء لا ببياتينى .

(٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عنه السيرافى هكذا (كما أن
لم أضرب نفي قوله ضربت) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه
للكتاب ، ج ١ ق ٢٢٧ .

قال : فإن قلت : أيهم جاءك فاضرب ، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر^(١).

قال أبو علي : لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حروف المجازاة ، فلا يوصف كما لا توصف الحروف ، وأيضاً فإنه معرفة ، (وجاءك) نكرة ، فأراد بالخبر هنا (أى) ليس بصيغة ولكنه شرط.

قال أبو علي : الخلاف بين حرف النفي والاستفهام ، أن حرف النفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عمل النعل ، كقولك : ما زيدٌ مُطَبَّقاً ، هو كقولك كان زيدٌ مُطَبَّقاً^(٢).

قال : وإن قلت : ما أنا زيدٌ لَيْتِيَهُ ، رفعت إلا في قول نَنْ نَصَبَ زَيْدًا لَيْتِيَهُ^(٣).

(١) الكتاب ٦٨/١ ، (أى) من حروف المجازاة ، ولذا ففي مثل هذا لا يعمل ما بعد الفاء في (أيهم) لأنه في موضع الجواب ، والجواب لا يعمل في الاسم الأول . انظر شرح السيراني للكتاب ١ / ق ٢٢٨ .

(٢) عبارة أبي علي هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذي عنوان له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفي » الكتاب ٧٢/١ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاستعماليين .

(٣) الكتاب ٧٤/١ ، والنصب على تقدير فعل يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

قال : أبو علي : هذا على مذهبهم فيما تقدم^(١) ، فأما في قول الأخفش :
وَالَّذِي هُوَ الْقِيَّاسُ عِنْدِي فَالْتَّصِبُ فِي (مَا) إِذَا كَانَتْ تَوْبِيخِيَّةً
أَجْوَدُ .

ومِنْ باب مايجرى منه مجرُوراً كما جرى منصوباً وذلك قولك :
عَجِبْتُ مِنْ فِعِّ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ^(٢) .

٢١ / **قال** : أبو بكر :^(٣) قوله : إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ / أى لم يُسَمَّ
الفاعل ، كأنك قلت : دَفَعَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، ولو لم يقع المصدرُ موقعَ مَالَمْ
يُسَمَّ فاعِلُهُ اسْتَمْنَعْتَ مِنَ الْبَاءِ ، لأنَّ التَّقديرَ ، كان حينئذٍ : عَجِبْتُ
مِنْ أَنْ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا .

(١) انظر الكتاب ٦٨/١ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح
السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يعقد سيبويه باباً بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في
الكتاب ٧٥/١ ، ٧٦ . ضمن « باب من الفعل يستعمل في الاسم ... »
أى أن المصادر تجرى في هذا الباب مجرى أفعالها ، سواء أضيفت أم لم
يُضَفْ ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٣٨/١ . قال أبو سعيد : « فإذا
قلت : عَجِبْتُ مِنْ دَفَعَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، فقد أبدلت بعضهم من
لفظ الناس ، ويجوز أن تقول : بعضهم ، فتتصّب على المعنى ، كأنك
قلت : من دفعك الناس بعضهم ، لأنَّ الناس في المعنى مفعولون ، وإذا
قلت : عَجِبْتُ مِنْ دَفَعَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فبعضهم يدل على اللفظ .
ويجوز بعضهم بعضاً ، فتحمله على موضع الناس ، لأنهم في المعنى
مفعولون ، فإبدله على لفظ الأول ومعناه » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .

قال : ولم نجعله في موضع مفعول هو غير الأول^(١) .

يريد : إنَّ الاسمَ المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولان :
عَلَى بَعْضٍ غير قَوْلِكَ : فيها^(٢) بعضهم ، لأنَّ البعض الأول بَسَكُوا ، وعلى
بعضٍ بِيَكِي عَلَيْهِمْ .

قال : لأنك لو قلت : هُوَ ظَهَرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعني شيئاً على
ظهره لم يَجُزْ^(٣) .

قال : أبو علي : لم يَجُزْ هذا لأنَّ البَطْنَ والظَّهْرَ مَخْتَصَّانِ ، والظَّارِفُ
المسكانية لا تسكون مختصة^(٤) .

قال : أبو علي : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُعْطَى زَيْنٍ دِرْهَمًا أَمْسِ ،
ولقائل أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فما الذي نَصَبَ الدَّرْهَمَ ؟

(١) الكتاب ٧٩/١ ، وفيه « ولم يجعله » .

(٢) إشارة إلى الجملة التي ساقها سيبويه وهي قوله : « وتقول :
أبَكَيْتَ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » وقوله : « بَكِي قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ » . الكتاب ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو
ظهره » .

(٤) في البذل تقول : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، فتبدل الظهر
والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون
« أجمعون » توكيدا في قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن
تقول : « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ » ، انظر شرح السيرافي / ١٦٦٦
وانظر شرح الهماني / ١ ق ٥٢ .

والجواب: 'عن أبي بكر أنه على إضمار فعل يدل عليه (مُعْطَى)
تقديره هذا مُعْطَى زَيْدٍ يُعْطِيهِ دِرْهَمًا^(١).

قال: لأنك لو كَسَّ نَتَ النون في الإظهار لم يسكن إلا جرًّا^(٢).

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جرًّا ولا يكون فيه ما كان في قوله:
(الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)^(٣) من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون
إلا جرًّا، والمضمر لا يعتبر بالظاهر.

(١) انظر الأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ وفيه « فان كفت النون جررت ... » ومثله
في شرح السرافي ١ ، ق ٢٥٥ . وهو يشير الى النسب التي في مثل
« الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل .

ياعين بكى حنيفا رأس حبه الكاسرين القنا في عورة الدبر
فقد أثبت النون مع الألف واللام في (الكاسرين) وان لم يثبت
معها التنوين لقوتها بالحركة ، وضعفه بالسكون ، ونصب ما بعدها .
انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته ، الكتاب ٩٤/١ ، وانظر شرح
السرافي ، ١ ق ٢٥٥ ، وانظر النكت ٢٩٢/١ .

(٣) إشارة الى البيت الذي أنشده سسيبويه منسوباً لرجل من
الأنصار وهو من المنسرح :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيتهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من (الحافظين) اختصاراً واستخفافاً
لطوله الاسم ، للاضافة ونصب ما بعده على نبة اثبات النون ، لأنه لم يرد
الاضافة انظر شرح السرافي ١/١ ، ق ٢٥٥ - ٢٥٦ ، النكت ٣٩٣/١ -
٢٩٤ ، ويجوز فيه الجر في « عورة » بالاضافة ، قال الاعلم في نسبة
البيت : ويقال هو قيس بن الخطيم ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش
سج

قال : وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار
كانتون فهي أقرب لها ، أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين
من الظاهر^(١).

وقال أبو علي : الأسماء المضمرة المتصلة تد أشبهت التنوين على ما تقدم
ذكره ، وهي أيضاً تعاقبه ، ومما يؤيد أن الاسم المضمّر الجرور أشبهه
بالتنوين من الظاهر الجرور أنهم يحذفون في النداء الياء من (يا غلام)

←
الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسي دون نسبة في الايضاح / ١٤٩ ، وعلق
بأن الأكثر في (عورة) الجر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم
وكف » بدلا « من ورائنا نطف » انظر أدب الكاتب / ٣٢٤ وأنشده في
جمهرة أشعار العرب / ٦٦٣ ضمن قصيدة عدة أبياتها ستة عشر بيتا ،
منسوبة لعمر بن امرئ القيس الخزرجي جده عبد الله بن رواحة وفي
فرحة الأديب / ١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٢٧٥/٤ - ٢٧٦ ، والبيت
في شرح جمل الزجاجي ص ١٧٤ دون نسبة ، وإلى قيس بن الخطيم
نسبه الزجاجي في كتاب الجمل / ٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون
والنصب ، وشك في نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب (وكف)
وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات أخر ضمن الشعر
المنحول إلى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم / ٤٥ ،
انظر أيضا الحجة ٩٣/١ (ناصف وآخرون) ، المقتضب ١٤٥/٤ .
الافصح ٢٩٩/٣ ، وإلى قيس بن الخطيم نسب في الاقتضاب ٢٠٧/٣ ،
ونسبه ابن السيرافي إلى شريح بن عمران من بني قريظة وقال : ويقال
ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي ، انظر شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١
(الرياح) وأنشده أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات
سيبويه / ٦٠ .

(١) مزج أبو علي تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ٩٦/١ ،

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفون الظاهر^(١) .

قال: أبو علي : يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيبويه على ثلاثة أوجه^(٢) :

واحدُها وأقربُها شَبْهاً بالفعل أن يعملَ حَمَلُهُ وهو منون ، لِتَكُونَ قد أَوَّمتَ مُقامَ الفعل فِكرَةً مثله^(٣) .

والذي يليه في الجودة أن تُعْمِلَه مضافاً إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرَبَ زَيْدًا)^(٤) والظاهر من نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أَفْجَبَنِي) يقوم مُقامُ الفاعل كما أن التاء في قولك (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فاعل ، فأما كون المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنَوَّى بالإضافة الانفصال في باب إعمال الاسم عَمَلَ الفعل نحو : ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا ، فالإضافة قد نَوَّى بها الانفصال في هذا الباب .

وأبعدُ الثلاثة : أن تُعْمِلَه وفيه الألف واللام لأنه معروف من

(١) انظر شرح السيرافي ١ / ق ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) يشبه أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال في العمل والمعنى ، انظر الكتاب ٩٧/١ ، وفي الايضاح العضدي / ١٥٥ - ١٦٢ عقد أبو علي باباً للمصادر التي أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبني ضرب زيد عمراً ، انظر الايضاح العضدي

/ ١٥٥ .

(٤) مثل: أبو علي لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهي مضافة بقوله : « تقول ضربني زيداً حسن ، وسرني ضرب عمرو خيالدا » وفصل في ذلك ، انظر الايضاح العضدي / ١٥٧ - ١٥٩ .

جهة لا يُنَوَى بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، فهو مُباين للفعل (١) .

قال أبو علي : ومن الفرق بين / المَصْدَر واسم الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب أضيف إلى معرفة كان أبدأ معرفة (٢) ، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرّف ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .
قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوْنِه في الأشياء (٣) ، يعنى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

(١) ومثاله قولك : أعجبنى الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالدا قبيح ، قال أبو علي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالالف واللام معملا في التنزيل » انظر الايضاح العضدى / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر اذ اكان فيه الالف واللام ، فاذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذى فيه الالف واللام أضمر بعده مصدرا ليس فيه ألف ولا م . وانما دعاه الى هذا أن المصدر انما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافى ١/ق
٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) ساق سيبويه المتل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ، وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة أهل الدار » الكتاب ١/٩٩ . وانظر شرح السيرافى ١/ق ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزا أبو علي هذه العبارة من البسبب الذى عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هى عادة أبى على فى الاختصار فقله اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينه الى موضوع التفسير ، أو

قال أبو علي : قوله في الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل (يَفْعَلُ) في حركانه وسكناته ، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير . وغير ذلك ^(١) .

قال : لأن الأول في الألف واللام في غيرهما على حال واحد وليس كالفاعل ^(٢) .

←

أن يعطى القارئ فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافي ، فقدم بين يدي تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوطئة شرع في تفسير الباب ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٥٩ .

(١) أي أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل في العمل .
فقولك : مرت رجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس في (حَسَنَ) ضمير ، وتقول : مرت رجل حسن وجهها ، وحسن وجهه ، فيصير الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمزالة قولك : مرت رجل ضارب زيدا ، فالصفة المشبهة (حَسَنَ) تعمل في (وجه) ما يعمل (ضارب) في (زيد) إلا أن (حسن) ليس مثل (ضارب) من حيث كان (ضارب) يعمل عمل فعله ، ويجري مجراه ، تقول : هذا ضارب زيدا ، كأنك قلت : يضرب زيدا ، وليس كذلك (حسن وجهها) لأنك لا تقول : هذا يحسن وجهها . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي ١ ق ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن (كَبِدُونَةَ) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل . . . » .

قوله : وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يتعرّف به ، وليس ذلك في هذا^(١) .

قال : مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أُنْيَابًا^(٢) .

قال أبو علي : إن قَدَّرَ (شَنْبَاءُ أُنْيَابًا) على (حَسَنُ وَجْهِهِ) ، لم يَجُزْ أن يقول : شَنْبَاءُ أُنْيَابُهَا ، لأن (شَنْبَاءُ) صِفَةٌ لِلْمَرْأَةِ ، فإذا أظهرت الهاء في قولك : أُنْيَابُهَا رَجَعْتَ إلى المرأة ، وَتَقَى (شَنْبَاءُ) صِفَةً لِلْأُنْيَابِ

(١) يريد أن مثل قولنا (ضارب) إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به نقول : مررت بضارب الرجل ، ولكن أبوات الألف واللام هي (الوجه) أحسن كأن تقول : مررت برجل حسن الوجه .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبي زيد الطائي ، وصدره .
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو في ديوانه / ٣٦ .

والشاهد فيه نصب (أُنْيَابًا) بقوله (شَنْبَاءُ) ، لا فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ، انظر الكتاب ١/ ١٠٢ ، انظر أيضا شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ النكت ١/ ٣٠٠ ، العينى ٣/ ٥٩٣ شرح المفصل ٨٣/ ٦ ، المفصل / ٣٣٠ . ونسبه خطأ لأبي زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس في باب ما ينصب على نية التنوين هكذا :

هيفاء مقبلة لفاء مدبرة خود خدلجة شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنياب ولكن نوى التنوين . انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥/ ١ . (الريح) . والبيت في وصف امرأة إذا أقبلت رأيت لها خصرأ أهيفا ، وإذا أدبرت نظرت منها إلى عجيزة مشرفة ، وإذا تبسمت لمعت أسنانها لفنائها ، انظر نحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/ ١٠٢ .

وإنما هو المرأة دون الأنثى ، فالوجه أن تقول : شَبَّهْتُ أُنثَاهَا ، لأن شَبَّهْتُ صفةٌ حينئذٍ للأنثى ، وفعل لها .

قال : وقد جاء في الشعر : حَسَنَةُ وَجْهِهَا^(١) .

قال أبو علي : إنما صار قولك : حَسَنَةُ وَجْهِهَا رَدِيئاً^(٢) ، لأنك إذا قلت : هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرُها ، فلذلك أنثتُها بالتاء ، وإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهِهَا ، فالحسن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رجع الضمير إليها من (حَسَنَةٍ) فإذا قلت : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِهَا ، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرْجَمَانِ إليها :

أحدهما : الضمير في حَسَنَةٍ ، والآخر : الهاء في وجْهِهَا .

وأيضاً فقد أضفت (حَسَنَةً) إلى الوجه ، والحسن للوجه . والشئ لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف (حَسَنٌ) إلى الوجه في قولك : الحَسَنُ الْوَجْهُ فالجواب : أن في (حَسَنٍ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

ومما يدل على أن الحسن في باب (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ) صفةٌ لزيد وليس قولك (يَمْنَعُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ) ، فلو كان (حَسَنُ الْوَجْهِ) لما جاز تأنيده لأن الوجه ليس بمؤنث .

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

(٢) أى فى النشر .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : جَوْنَتَا مُصْطَلَاَهُمَا^(١).

فَقَدْ قَدَّرَهُ سَبِيحِيَّةُ تَقْدِيرِ (حَسَنَةُ وَجْهَهَا) وَجَعَلَ فِعْيَاسَهُ كَقِيَاسِهِ^(٢) ،
وَكَانَ حُكْمُهُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ لَوْ أَجْرَاهُ عَلَى الْأَصْلِ دُونَ الْخَلْفِ :

(١) إشارة إلى قول السماخ من الطويل مما روى سيبويه :
أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرِّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاَهُمَا
الكتاب ١٠٢/١ الديوان ٣٠٨/ من قصيدة في مدح يزيد بن مبرج
الأنصاري ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواهما
ابن السيرافي وعنده (عرج الركب) بدل (عرس الركب) ، وأشار
إلى ذلك بقوله : « ويروى (عرس الركب) فيهما ، ويروى : قد أنى
لبلاهما) ، والشاهد في البيت هو أن الشاعر أضاف (جَوْنَتَا) إلى
(مصطلاهما) ، و (جَوْنَتَا) صفة إلى (جارتا صفا) ، والمصطلح
مضاف إلى الجارتين . والاضافة لا تقع في باب حسن الوجه الا بعد أن
نجعل الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المجرور إلى
أن يجعل فاعلا للصفة التي تجرى عليه » . شرح أبيات سيبويه ٧/١ ،
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٨١/ ، وقال أبو سعيد :
« جونتتا مثنى ، وهي بمنزلة حسنتا ، وقد أضيفتا إلى مصطلاهما ،
ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، فكأنه قال : حسنتا وجوههما ، والضمير الذي
في مصطلاهما يعود إلى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافي ، والصفا هو
الجبيل . . . » شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ وعنه في النكت ٣٠١/١ ،
انظر أيضا ما يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ ٢٥٣ - ٢٥٤ فال في الدور ١٣٢/٢ :
« استشهد به على قبج اضافة الصفة مجردة من آل إلى مضاف الضمير ،
وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح
المفصل ، ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهمع ٩٩/٢ ، العين ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح
١٢٢/٢ .

(٢) أي شبيهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه في الشعر وذلك رديء

(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا) .

فيجري (جَوْنُ) على (الجَارَتَيْنِ)^(١) ، ويرتفع الجريه عليهما ،
 ٢٢/أ لأنهما / مرفوعتان ، ثم يُرفع (الْمُصْطَلَى) (بِجَوْنِ) : ويعود ضمير
 العنيفة^(٢) ، إلى (الجَارَتَيْنِ) فيكون كقولك : (الهِنْدَانُ حَسَنٌ مُوَبُّهُمَا
 هِنْدٌ حَسَنٌ وَجُوهُهَا) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول :
 (أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيَاتِ) فيمن قال (الهِنْدَانُ حَسَنَتَا
 الوجود) وفيمن قال (وَصَمَا رَحْلَيْهِمَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ) فيصير كقولك

←
 كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخرج
 للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف
 بين النحويين أن قولنا (زيد حسن وجه الأخ) جيله بالغ ، وأنه يجوز
 أن تكنى عن الأخ فنقول (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه) ، فإلهاء
 تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأننا قلنا (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل
 وجه الأخ) فعلى هذا قوله (كميتا الأعلى جونتتا مصطلاهما) كأنه قال
 (كميتا الأعلى ، جونتتا مصطلي الأعلى) فالضمير في المصطلي يعود إلى
 الأعلى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك (الهندان حسنتا الوجوه ،
 مليحتا خدودهما) فإن أردت بالضمير الذي في خدودهما (الوجوه)
 كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت (حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه)
 وإن أردت بالضمير (الهنديين) فالمسألة فاسدة ، فكذلك (جونتتا
 مصطلاهما) إن أردت بالضمير (الأعلى) فهو صحيح ، وإن أردت
 بالضمير (الجارتين) فهو رديء « شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦١ . وعنه
 ملخصا نقل الشنتمري انظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب
 بهامش الكتاب ١٠٢/١ .

- (١) في المخطوطة (الجاريتين) وهو خطأ بين .
 (٢) يعني ضمير التثنية في (مصطلاهما) .

(المَهْدَانِ حَسَنَتَا التَّوْبَيْنِ) ، فلم يستعمله في الإنعام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولسكنه جعله كقوله : (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا) ، فَتَمَنَّى (الْجَوْنِ) وهما وصفُ (الجارَتَيْنِ) ، وإضافة مُتَمَنَّى إِلَى (الْمُصْطَلِيَيْنِ) وهو هُمَا فِي الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّهُ وَضَعَ الْوَاحِدَ مَوْضِعَ الْجَمْعِ فَيَمْنُ قَالَ : (حَسَنَتَانِ الْوَجُوهِ) وموضع التثنية فَيَمْنُ قَالَ : (وَضَعَا رَحْلَيْهِمَا) ، وهو (الْمُصْطَلَى) ثم أضاف (الْمُصْطَلَى) إِلَى ضَمِيرِ (الْجَارَتَيْنِ) كما أضاف الوجه من قوله : (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا) إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ إِضَافَةِ (حَسَنٍ) الَّذِي هُوَ الْوَجْهُ فِي الْمَعْنَى إِلَى الْوَجْهِ ، فعلى هذا وضع سيديويه هذا البيت ، وزد يحتمل غير ما أوله سيديويه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في التَّنْكِرة :

قال سيبويه : ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه^(١) .

قال أبو بكر : يريد : إنَّ (عَمَلًا ، وَأَبَا) من سببِ الذي هو (خَيْرٌ)
ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه^(٢) .

(١) كلام أبي على هنا يوهم بأن سيبويه عقد بابا بهذا العنوان :
وسيبويه انبأ جاء به عرضا فقال : « وتقول فيهما لا تقع الا منونا عاملا في
نكرة ، وانما وقع منونا لانه فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل
لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا ، وذلك قولك (هو خير منك أبا ، وهو
أحسن منك وجها) ولا يكون المعمول فيه الا (ما كان) من سببه » ،
انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، شرح السيرافي ١ ق ٢٦١ .

(٢) قوله : (عملا ، وأبا) اشارة الى الأمثلة التي أوردها سيبويه
في الباب وهي قوله : « وان شئت قلت (هو خير عملا) ٠٠٠ » وقبل
ذلك قال : « هو خير منك أبا ٠٠٠ » الكتاب ١/ ١٠٤ .

وهذا الباب لا تجوز فيه الاضافة ، والى ذلك أشار سيبويه بقوله :
« لا يقع الا منونا عاملا في نكرة » وفند اعتل السيرافي لذلك بعلمتين :

الأولى : أن هذا الباب وضع للتفضيل ، وباب التفضيل يقتضى
(رَمْنٌ) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح اضافته الى المفضل
عليه لدخول (رَمْنٌ) فاصلة بينهما لفظا أو تقديرا وانتصب ما بعده .

الثانية : هي أنك اذا قلت : (زيد أفضل منك) ، فأفضل بمنزله
الفعل ٠٠٠ كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يشن ولم
يجمع ٠٠٠ ولما كان الفعل لا يضاف لم يضاف هذا . انظر شرح السيرافي
١ ق ٢٦٧ ، وعنه ملخصا النكت ١/ ٣٠٤ - ٤٠٥ .

قال : وليس هاهنا فصل^(١) .

أى : لم يقل هو أقره مِنْكَ عَبْدًا فَيَفْصِل (مِنْكَ) بَيْن (أُنْفَعَل)
و (رَجُلٍ) وقوله : (ولم يَلْزَمْ إِلَّا تَرْكُ التَّنْوِينِ)^(١) ، أى أَنَّكَ لَمْ تَفْصِلْ
بشئ ، وقد أَلْتَقَى الاسمان ، فليس إلا الإضافة .

قال : وتفسيره تفسير الأول^(٢) .

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع ، والنكرة موضع المعرفة كما فعل
بالأول .

(١) هذا النوع من التفضيل يخالف سابقه بأنه لبس ثمة فصل
بكلمة (مِنْ) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : (هو خير رجل
فى الناس) لم تفصل بين (خَيْرٍ) وبين (رَجُلٍ) بفواصل ، ولم
تنفصل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جميع هو أحدهم ، فالتقى
الاسمان فوجبت الإضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « ولبس
هاهنا فصل ، ولم يلزم الا ترك التنوين » الكتاب ١/ ١٠٥ ، وترك
التنوين يقتضى الإضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل
أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذا الوجه لدخل فيه الفصل
كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر
تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر الاصول
٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١/ ١٠٥ ، يريد لم يدخلوا الألف واللام فى مثل (هو
خير رجل وأقره عبد ، كما لم يدخلوهما على مثل (هو خير منك أبا) ،
وتفسيرهما واحد كأنه قال (هو أقره العبيد ، أو خير الآباء) - انظر
مزيده من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

قال : وفَرَّقُوا بترك النون والتنوين بين معنيين^(١) .

يريد بقوله (النون) : النون التي في عشرين و (التنوين) التنوين في (خَيْر) ، وقوله (بين معنيين) يعني : إذا قلت : (هو أَفْرَهُ عَبْدُهُ) في الناس) فالفرَاقُ للعبد ، وإذا قلت (أَفْرَهُ الناس عبداً) فاللعنُ للمولى .
قال : فكما هُنَا بمنزلة (ما)^(٢) .

قال أبو علي : وإذا قال : (مَا صَيِدَ عَلَيْهِ) ؟ فكأنه قال : (أَظَنِّي صَيِدَ عَلَيْهِ أَمْ خَيْرٌ) ، و (ما) لا يكون ظرفاً ، فذكره بِعَمَلٍ (كَمْ) التي استعملت غير ظُرُوفٍ هُنَا لتعلم أن (كَمْ) غير ظرفٍ ، كما أن غير ظرفٍ .

قال : ومِثْلُهُ في السَّمةِ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْ أَضْرِبَكَ^(٣) .

قال أبو إسحاق :^(٤) أَي مِنْ صَاحِبِ الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى

(١) الكتاب ١/ ١٠٥ ، ساق أبو علي لفظ (عشرين) ها هنا لان سيبويه جعل قولهم : (هُوَ خَيْرٌ رَجُلٍ) بمعنى خَيْرُ الرِّجَالِ ، ولكنهم حذفوا الألف واللام استخفافاً ، وأداروا قولهم (رجل) بالافراد على معنى (الرجال) جمعاً ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) وهم يريدون (عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، وانظر تفصيل هذا في شرح السيرافي ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١/ ١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/ ١٠٩ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هي عادته - ، ونمام لفظ أبي اسحق كما جاء عند أبي سعيد

نَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي / الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾^(١) . ٢٢/ب

قال أبو علي : الشبه بين قوله تعالى « أَيْنَ شُرَكَائِي » وبين قولهم (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى أَنْ أَضْرِبَكَ) أن تقدير قولهم : (أَنْ أَضْرِبَكَ) كأن قائلًا قال : أنا أضربه ، وظن سامع أنه عنه فقال : أَتَضْرِبُنِي فنفي المتكلم الأول ذلك بقوله : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْ أَضْرِبَكَ : أي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك ، ولست به ، فكذلك الباري تعالى لم يُثَبِّتْ لنفسه بقوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ شريكًا إنما قال أَيْنَ شُرَكَائِي الذين نسبتموهم إلى وليسوا بشركائي .

قال : كأنه قال : أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه^(٢) .

قال أبو علي : إذا قال : أي الأحيان سير عليه ، رفع (أيًا)

← ونقله عنه الشنتمري : « ان قدرته أنت أكرم على من ضربك لم يجز » وهو ظاهر الكلام ، فإن حمل المعنى عليه بطل ، قال : وتهذيب هذا هو كأن قائلًا قال : أنت تضربني فنسب الضرب إلى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم على من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك وليس لك مكانه قال : أنت أكرم على ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك ، ونظير هذا قوله تعالى : « أَيْنَ شُرَكَائِي » فإضافة الشركاء إلى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء ، والمعنى أين شركائي على زعمكم » . النكت ٣١٢/١ ، وقد سقط من المطبوع من قوله « ونظير هذا » حتى قوله زعمكم » وصحح من المخطوطة ق ٩٦ .

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٧ .

(٢) في الكتاب ١١٠/١ قال : « كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه ، أو سير عليه » والخلاف هنا قد يعود إلى تصرف أبي علي نفسه أو إلى اختلاف نسخ الكتاب .

بالإبقاء على الاتساع ، وجعل ما بعده خبره ، فجواب هذا : زعن كذا ، وإذا قال : أي الأحيان سير عليه ؟ جعله ظرفاً لسير ، وجوابه حين كذا بالنصب .

قال : وتقول : سير عليه طوران ، طور كذا ، وطور كذا والنصب ضعيف جداً إذا تمكنت ، كقولك : طور كذا ، وطور كذا ، وقد يسكون في هذا النصب إذا أضمرت (١) .

قال أبو علي : ضعف النصب في قولك : طور كذا وطور كذا لافي قوله : طوران ، لأنه مبتدأ وخبر .

قال : وإن أنت (٢) قلت ، على هذا المعنى : (سير عليه السيران) ، و (ضرب به الضرب) جاز على قوله : (الحذر الحذر) .

قال أبو علي : يقول : إذا حملت المصدر وفيه الألف واللام على فعل مضمَر بعد أن يُبنى الفعل الأول بناء مالم يُسم فاعله ، وتُشغل بما يرتفع به جاز كذاك قلت : (ضرب به) ، (يضرب) الضرب فيه قد شغل بها ضرب (والضرب) محمول على الفعل المضمر بعد (به) .

قال : وجميع ما يسكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يسكون إلا على فعل قد عمل في الاسم (٣) .

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أن النصب جائز في مثل قولك : سير عليه السيران طوران ونحو ذلك .

(٢) في الكتاب ١١٨/١ « شئت » ورواية أبي على أكثر استقامة .

(٣) في الكتاب ١١٨/١ « قد عمل في اسم » .

قال أبو علي : يعنى بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل (الحذر الحذر) .

وقوله : إلا على فعل قد عمل في الإسم أى قد عمل المضمرة في الفاعل .

وقوله : فمن ثم لم يكن فيه الرفع^(١) أى في الإسم الذى صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وذلك أن في الفعل المضمرة قبل المصدر الذى كقولهم (النجاء) ضمير فاعل فإذا صار فيه ضمير فاعل لم يرتفع المصدر به .

وقوله : (فأوتى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به)^(٢) أى : أوتى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل ، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذكر وإن كان مضمراً .

قال : وأما ترى أى يرى ها هنا^(٣) .

قال أبو عثمان^(٤) : ترى ها هنا من رؤية العين ، وليست التى تنعدي

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٠ ، وانظر النكت ١/ ٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/٢ ، انظر أيضا المسائل البغداديات ٣٧٤/ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣ ، (فارس) عند تفسير قوله تعالى « رب أرني كيف استحى الموتى » البقرة / ٢٦٠ .

(٤) هو المازني ، وقد تقدمت ترجمته .

إلى مفعولين ، لأنه يريد : انظر إليه بَصَرِكَ ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس
٢٣ / أَيْ عَلَيْهَا / ١٠

قال أبو علي : وإنما جاز هذا^(١) لأن الرؤية التي هي قول الحاسة ترجع
في المعنى إلى الرؤية التي هي عِلْمٌ ، لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الحاسة
تقع تحته ، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية^(٢) .

قال : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ؟^(٣) .

قال أبو إسحاق^(٤) : أزيد في الدار أم تمرؤ؟ وفي موضع رفع لأنه
خبر لَيْتَ .

(١) في المخطوطة (لهذا) .

(٢) قال أبو علي في المسائل البغداديات / ٣٧٥ ، « (رَأَيْتُ) التي
من رؤية العين توافق (رَأَيْتُ) التي بمعنى (عَلِمْتُ) في المعنى ،
لأن كل محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، فرؤية العين
ضرب من العلم ، فلذلك أجرى مجرى التي (كَعَلِمْتُ) في الالغاء » .
(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس في قول الزجاج هنا
ما يشير إلى (لَيْتَ) ، والذي يبدو أن أبا علي مزج بين قول الزجاج وقول
سيبويه ، لأن سيبويه يقول « لَيْتَ شِعْرِي ، أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ، ولَيْتَ
شِعْرِي هل رأيت ، فهذا في موضع خبر لَيْت » الكتاب ١ / ١٢٠ ، والذي
يدل على ما ذهب إليه أن أبا علي أورد بعد ذلك مباشرة قوله (قال) التي
هي في العادة تشير إلى سيبويه ، إلا أنها هنا ربما تعود إلى الزجاج ، لأن
هذه الأقوال ليست في الكتاب ، انظر مذهب الزجاج في (لَيْت) في شرح
جمل الزجاجة ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١ / ١٤٤ .

قال: ويجوز أن يكون (شعري) العامل ، والخبر محذوف ، فيكون (شعري) في موضع نصب ، وخسبر آيت مضمرة كأنه قال : ليت شعري أزيدني في الدار أم عمرو واقع .

قال أبو علي : موضع أعهد الله ثم أم زيد على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شعري) وإنما جاز أن يكون نصبا لأنه بمعنى دامت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى ، لم يجر أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب .

ومما جاء محذوفا خبره : يا آيت أيام الصبأ رَوَاهِمًا^(١) .

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبيويه في غير هذا الباب ، وفيه شاهد على نصب (رَوَاهِمًا) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : يا ليت أيام الصبأ أقبلت رواجعا » شرح أبيات سيبيويه ١٢٥/١ ، قال في الدرر ١١٢/١ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدر الكسائي (رواجع) خبرا لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيرا قال تعالى : « يا ليتها كانت القاضية » والبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفا . و (رواجع) حال من ضميره ، والتقدير (يا ليت أيام الصبأ لنا رواجعا) . انظر المسائل المنورة ٧٤/ المسائل البصريات ٧٢١، ٣٦٩ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهي لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازي يقول : (ليت أباك منطلقا وليت زينا قاعدا) وأخبرني أبو يعلى أن منشأة بلاد العجاج فأخذها عنهم «طبقات الشعراء ٧٨/١ - ٧٩ وليس في ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش إلى رؤبة ، انظر شرح المفصل ١٠٤/١ ، وليس في ديوان رؤبة ، انظر البهت أيضا في الموشح ٢١٧/١ .

أَيُّ أَقْبَلَتْ رَوَاجِعًا^(١).

قال : وَمِنْ ذَلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَعْيَدُ اللَّهُ خَيْرٌ مِنْكَ ، فِهَذِهِ اللَامُ تَمْنَعُ الْفَعْلَ^(٢) .

قال أبو علي : إنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يمتد إلى مفعولين لأنها أفعال تُنْفَى والإلقاء فيها أعظم من التعاليق ، لأنها إذا أنفيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع ، وإذا حُلِّقَتْ عَلِمْتُ في الموضع .

قال : كما أنك إذا قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ صَمَرُو ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم^(٣) .

قال أبو علي : قولك : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمَا ثُمَّ ، لا يوجب المخاطب علم أحدهما بعينه ، ولكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما ثم ، وذلك أن قولك (أَيُّهُمَا ثُمَّ) متضمن لهذا المعنى ، كأنك قلت : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ واحداً منهما ثم ، إلا أنك لم تعرفه بعينه ولم يخلص لك العلم بكون أحدهما ثم دون صاحبه ، فإذا أدخلت عليه (عَلِمْتُ) لم تغير من المعنى شيئاً .

←

وهو في الأصول ٢٤٨/١ بلا نسبة ، وكذا في لمح الأدلة ٨٢ ، الفصل ١٨ شرح الأسموني ٢٧٠/١ ، الهمع ١٣٤/١ ، انظر أيضاً شرح شواهد المغنى ٦٩٠ الخزاعة ٤٩٠/٤ .

(١) في المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنثورة ٧٥ .

(٢) في الكتاب ١٢٠/١ « ٠٠ فِهَذِهِ اللَامُ تَمْنَعُ الْعَمَلُ » ، وانظر النكت ٣٢٨/١ .

(٣) الكتاب ١٢٠/١ ، النكت ٣٢٨/١ .

قال : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ^(١).

قال أبو علي : حكم الاستفهام أن يقع صدرًا ، ولكن لما أضيف (أَبُو) إلى (مَنْ) وتقدّمه ترك في موضعه فأدّى معناه في الاستفهام ، إذ كان المضاف [إِلَيْهِ] ^(٢) لا يتقدم على المضاف .

قال : ومما يقوّى النصب : قد عَلِمْتُه أَبُو مَنْ هُوَ^(٣) .

قال أبو علي : احتجّ بوقوع الاسم المضمّر المنصوب بعد (عَلِمْتُ ، وعرفتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ .

قال أبو علي : قوله : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، لم يحمل الفعل في (أَبُو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا ، لأن موضعه أن يتقدم على (أَبُو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام في قولك : عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ حَجَزَتْ بَيْنَ (عَلِمْتُ) و (إِنَّ) لأن موضعها قبل (إِنَّ) وَإِنَّ / كانت حَوَّلَتْ إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إِنَّ) ، ٢٣/ب فكما حَجَزَتْ اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَزَ (مَنْ) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه .

قال : وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يعمد إلى مفعول ذلك قولك : اذهب فانظر زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟^(٤) .

(١) الكتاب ١/١٢١ وفيه « قد عرفتُ أبو مَنْ زَيْدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١/١٢١ .

(٤) الكتاب ١/١٢١ ، النكت ١/٣٢٩ .

قال أبو العباس : يعنى أنك إذا أدخلت زيدا في مفي الاستفهام لم يعد (عَلِمْتُ وَلَا ظَنَنْتُ) كما لا يعدى في ما لا يتعدى .
وقال أبو العباس : اذهب فانظر زيد أبو من هو ؟ لم يرد أن يقول : اذهب فابصر بعينك ، ولكن يريد : أعلم ذلك ، فهو لا يتعدى (١) .
قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ (٢) .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيْتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لكن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به . فَيَعْدِيهِ بحرف جرٍّ ، وقد تقدم أنك تقول : دَرَيْتُ عبد الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في (عَلِمْتُ) وأعلم أن بعضا يعدى (دَرَيْتُ) وبعضا لا يعدى به .
قال أبو على : قولك : زيد أبوك هو أم عمرو ، بمعنى أبوك زيد أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أبوك زيد أم عمرو ؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيد أبوك هو أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قل سيبويه : ومنه (إِنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الشُّرَكِيِّنَ وَرَسُولُهُ) (٣) .
فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيدا منطابق ، زيد منطلق ، ولكنه أكد كما أكد (٤) .

(١) انظر المقتضب ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، ١٨٩ .

(٢) الكتاب ١٢١/١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ وفيه « . . ولكنه أكد بأن كما أكد » .

قال أبو إسحاق يريد : "أَكْدَ بَانَ" ، كما أَكْدَ في قوله (حَلَمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ) بإظهار زَيْدٍ وإظهاره ، فلم يخرج زَيْدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم (إِنِّ) عن معنى الابتداء^(١).

قال : فإن قلت : قد عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب على (مُسْكَنِي)^(٢).

قال أبو علي^(٣) : أبا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب الأب بمسكني الذي هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشِيرٍ يُسْكِنِي زَيْدٌ أُمُّ أبا عَمْرٍو .

قال : وَمَنْ رَفَعَ زَيْدًا ثَمَّةَ رَفَعَهُ هَاهُنَا^(٤).

قال أبو علي : قوله : مَنْ رَفَعَ ثَمَّةَ أَى من رفع زَيْدًا في قولك : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، رَفَعَ (زَيْدًا) هنا أَى إذا أُدْخِلَ (مَسْكَنِي) فقال : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبَا مَنْ هُوَ مَسْكَنِي ، فرفع هَاهُنَا كما يَرَفَعُ قَمٌّ ، فانتصاب (أَبَا) بمسكني ، لأن التقدير : أَيْسْكِنِي أبا بِشِيرٍ أُمُّ أبا عَمْرٍو ، فقام (مَنْ) مقام هذه الأسماء .

(١) انظر هذا القول في النكت ٣٢٩/١ ، ولا شك أن السيراني أحاله إلى الزجاج ، لكن الشنتمري ادعاه كما ادعى عمل السيراني .

(٢) الكتاب ١٢١/١ وضبط الكنية هكذا (مَسْكَنِي) في الاثنتين ، ووافق أبا علي في ضبط الثالثة بعدهما .

(٣) هكذا في المخطوطة ، والصواب أن يقول : (قوله) لأن الكلام

لسببويه .

(٤) الكتاب ١٢٢/١ .

قال : لأن فيه معنى أخبرني^(١) .

قال أبو العباس^(٢) : يبنى دخول معنى أخبرني في رأيت ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني ، ومنه هذا المعنى من أن يلغى ، كما كان يلغى ، وليس هو فيه ، لأنك قد / ٢٤ / تقول : قد رأيت أبو من أنت ، إذا أردت معنى قد علمت ، ولا تقول رأيت أبو من أنت ؟ حتى تعدى (رأيت) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استنهما ، أو ما أردت .

وقال أيضاً : من زعم أن كاف (أرايتك) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أرايتك زيدا ما فعل ؟ فالكاف للمخاطب ، (وزيد) للغائب ، ومفعولا (رأيت وعلمت) لا يكونان إلا لشيء واحد . قال أبو العباس : صه ، ومنه نهى ، يريد : لا تمكلم ولا تفعل^(٣) . وإبه : أمر ، لأن معناها حدث^(٤) ، وإيهما معناها كف^(٥) .

(١) الكتاب ١/ ١٢٢ .

(٢) أورد الشنتمري صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبي العباس كما فعل أبو علي ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل في شرح السيرافي فذلك منهجه . انظر النكت ١/ ٣٣٠ .

(٣) انظر المقتضب ٣/ ١٧٩ ، ٢٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ٣/ ٢٥ ، ١٧٩ .

(٥) قال في المقتضب ٣/ ٢٥ : « (ايها) يا فتى اذا كففته .

و (ويها) يا فتى اذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ .

قال أبو إسحاق : إِيَّاهُ لا يستعمل في كلام العرب إِلَّا فِكْرَةٌ مُنَوَّنَةٌ
ولهذا أنكر الأصمعي : إِيَّاهُ عن أمِّ سَالِمٍ^(١) .
قال سيبويه : ولا تظهر^(٢) فيهما علامة المضمر^(٣) .

(١) هو بعض بيت من الطويل لذى الرمة وهو قوله :
وقفنا فقلنا إِيَّاهُ عن أمِّ سَالِمٍ وما يال تكليم الديار البلاقع
الديوان ٧٧٨/ ، قال أبو نصر الباهلي : « وقال الأصمعي : أسماء
(ذو الرمة) في قوله (إِيَّاهُ) بلا تنوين ، وكان ينبغي أن يقول : (إِيَّاهِ
عن أمِّ سَالِمٍ) ، المصدر نفسه ، وقال في المخصص ٨١/١٤ : « وكان
الأصمعي يخطئ ذَا الرمة في هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول إلا
(إِيَّاهُ) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذَا الرمة ٠٠ » وروى
المبرد البيت وفيه (الرِسْوَمُ) بدل (الدِّيَارِ) وقال قبله : « وأما
(إِيَّاهُ) يا فتى ، فحركات الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات
إذا كانت معرفة لم تنون ٠٠ » ثم قال : « ولو جعله نكرة لقال : إِيَّاهِ
يَا فَتَى » ، المقتضب ١٧٩/٣ - ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « وتقول للرجل
إذا استزدته من حديث أو عمل : إِيَّاهُ ، فإن وصلت قلت : إِيَّاهُ حدثنا ،
وقول ذى الرمة (البيت) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ٠٠ » ،
اصلاح المنطق ٢٩١/ ، مجالس ثعلب ٢٢٨/ ، وانظر الأصول ١٣١/١ ،
وفى موضع آخر عنده ابن السراج من الخطأ الذي وقع فيه ذو الرمة ، وقال
« وهذا لا يُعرف إلا منوناً في شيء من اللغات » المصدر نفسه ٤٤٠/٣ .
انظر معاني القرآن للفراء ١٢١/٢ ، سر صناعة الاعراب ٤٩٤/ ، شرح
المفصل ٣٠/٩ ، ١٥٦ ، الخزانة ١٩/٣ ، الصحاح اللسان (إِيَّاهُ) .

(٢) في المخطوطة (يظهر) والتصويب من الكتاب .

(٣) الكتاب ١٢٣/١ وأبو علي لم يقدم تفسيراً لعبارة سيبويه وليس
ما نقل عن أبي إسحاق بعد هذا تفسيراً لذلك والواقع أن عبارة سيبويه
صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيفاً ، وهلم

قال أبو إسحاق : لا نقول : رُيدًا مثل اضرباً^(١) .

قوله : وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو : النجاء^(٢) .

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النجاء ، أى لم يُضِف (رُويدًا) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النجاء ، والنجاء ليس مما يتعدى ، وإنما غرضه أن يُعلم أن (رُويدًا) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو النجاء يعنى أن (رويدًا) أجريت مجرى المعرفة^(٣) .

قوله : لِئَلَّا يُخَالَفَ لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى^(٤) .

←
زيلاً ، وحيثُهل الشريد ، ومه ، وصته ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١/ ١٢٣ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر - باستثناء (رويد) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الابضاح العضدى ١٦٣/ ١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضربًا) خطاباً للثنين كما يأتى فى (هلُم) : وهَلُمَّا .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٣ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بمعنى : ارود ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيرا رويداً ، أى سهلاً ، وتكون حالا تقول : ساروا رويداً أى متمهلين » وتكون مصدرًا نحو : رويد نفسه « الأصول ١/ ١٤٣ .

(٤) الكتاب ١/ ١٢٣ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن

أى : لم يُضَفْ (رِيدَ) إلى الاسم لِثَلَا يُشَبِّه ما بعدها ما بعد الألف واللام في النصب .

قال : واعلم أن (رويدَ) يَلْحَقُهَا الكاف ^(١) .

قال : أبو على : لا موضع للكاف في (رُوَيْدُكَ) ، ولو كان له موضعٌ وَأَنْتَ تأمر لَوَجَبَ أن يسكون نصباً ، ولو كان نصباً لَعَدَّيْتَهُ في المظهر إلى مفعولين ، فقلت : رُوَيْدَ زَيْدًا عَمْرًا .

قال : وأما المعلوم كقولك : رُوَيْدُكُمْ أَنْتُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ ^(٢) .

قال أبو على : (أَنْتُمْ) هنا توكيد للمضمر المرفوع في النية لما أريد المطف عليه ، كما أن الأحسن في المضمر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه .

قال : وتقول : رُوَيْدَكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ^(٣) .

قال أبو على : الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وأجمعين في باب التأكيد ، أن أَنْفُسَكُمْ قد استعمل اسماً غير تأكيد في قولك : (نَزَلَتْ بِنَفْسِ الْبَهْرَةِ)

←
النحاء مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهي » النكت ٣٣٣/١ .

(١) الكتاب ١٢٣/١ ، وفيه بتنوين (رويداً) وبالناء في (تلحقها) قال ابن السراج : « وتلحق (رويدَ) الكاف ، وهي في موضع (أفعل) تبيننا لا ضميراً ٠٠ وانما تلحقها لتبين المخاطب المخصوص فقط . غير ضمير ، وذلك اذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد ٠٠ » الأصول ١٤٣/١ - ١٤٤ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ ، الأصول ١٤٣/١ .

(٣) الكتاب ١٢٥/١ .

(١٦١ - التعليقة)

وَأَجْمَعِينَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا تَأْكِيدًا ، فَتَبَيَّنَ حَلُّ أَنْفُسِكُمْ عَلَى الْمَضْمَرِ بِغَيْرِ
تَأْكِيدٍ مِنْ حَيْثُ قَبَّحَ الْعَطْفُ بِهِ عَلَى الْمَضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ^(١).

قال : ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ، لأنك
لا تعطف المظهر^(٢).

قال أبو علي : لا يعطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة لأن المضمرة
المجرورة من الاسم بمنزلة التنوين^(٣) والعطف نظير التثنية ، فكما لا يعطف
الاسم على التنوين ، ولا يثنى معه ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة.
فإن قيل : إن الظاهر المجرور^(٤) في ذلك بمنزلة^(٥) المضمرة المجرورة .

ب/٢٤ قيل : إن المضمرة أشبه بالتنوين ، إذ كل واحدٍ / منهما غير منفصل

(١) يقيس سيبويه (رَوَيْد) على فعل الأمر (افْعَلْ) : (رَوَيْدُكُمْ
أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) مقيسة على (افْعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) وهذا حسن ،
ولو حنف (أَنْتُمْ) من الأولى رفع (أَنْفُسُكُمْ) على قبح كما يقبح أن
تحذف (أَنْتُمْ) من الجملة الثانية وأن يقال (افْعَلُوا أَنْفُسُكُمْ) .
انظر الكتاب ١٢٥/١ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ ، وقد خص أبو علي هذا النص بإحدى مسائله
في المسائل البغداديات / ٥٦١ - ٥٦٤ ، وهذا النص بتمامه في البغداديات
مع اختلاف طفيف في بعض الكلمات .

(٣) لا تقول : (هذا لك وأخيك) ، بل بعباد الخافض في المعطوف:
فتقول : (هذا لك ولأخيك) .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ زاد قوله : « نحو دار زيد »

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ قال : « فيما ذكرت مثل

المضمرة المجرورة » بدل قوله « بمنزلة المضمرة المجرورة » هنا .

من الاسم الظاهر ، بذلك على أنه أشد شَبَهًا بالتنوين من المظهر ، وأن المظهر إنما عاقَبَ التنوين ، ولم يُشَبَّهْ ، وإن عاقبه حذفُ الياء من المضاف في النداء^(١) نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾^(٢) ، ولو كان بَدَلُ المضمَرِ هنا مظهر لم يَجُزْ حذفه ، فهذا يدلُّك على شدة شبه المضمَرِ للتنوين^(٣) ، وأنه قد صار بمنزلة^(٤) ، إذ^(٥) صار لا يفصل بينهما^(٦) ، كما لا يفصل بين التنوين والمنون ، وإذ^(٧) صار يُحذف في الموضع الذي يحذف [فيه]^(٨) .

ويدلُّك أيضاً على شدة اتصال المضمَرِ ، وأن المظهر دونه في الاتصال ، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسمة^(٩) ،

- (١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « مِنْ » .
- (٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية / ١٠ ، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية / ١٦ ، وفي الزخرف ، الآية / ٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا ٠٠ » الزمر ، الآية / ٥٣ . كما جاء بحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية / ١٧ .
- (٣) في المسائل البغداديات / ٥٦١ (مَكَان) .
- (٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ (بالتنوين) .
- (٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته »
- (٦) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « إذا » .
- (٧) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « بين التنوين والمنون كما لا يفصل بينهما » .
- (٨) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وإذا » .
- (٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٦١ .
- (١٠) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « والشَّعْر » وهو خطأ بين .

وبالظرف في الشعر ، ولا تفصل^(١) شيئاً من ذلك في المضمحل وذلك نحو
﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٢) و ﴿ بِمَا خَطِئْتَهُمْ ﴾^(٣) ، و ﴿ فِيمَا نَقَضَهُمْ
مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٤) .

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمحل^(٥) .

ومما جاء في الشعر قوله^(٦) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِثْلِ الْيَغَالِغِ بْنِ
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيِّجِ

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » وأظنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر في الآيات السابقة

بالحرف الزائد وبقي عمل الجار في الاسم الظاهر ، وهذا مشهور في هذا
الباب شائع في كتب النحو .

(٦) البيت لدى الرمة ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه / ٩٩٦

والشاهد فيه الفصل بين المتضايقين بالمجرور ، يريد : كأن أصوات أواخر

الميس أنقاض الفراريج . وروى سيبويه البيت في أكثر من موضع ،

وسيبويه يرى هذا الفصل قبيحاً لكنه يجوز في الشعر ، لأن الشاعر إذا

اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه . انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ،

٣٤٧ ، وفي هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه (أصوات الفراريج) بدل

(أنقاض الفراريج) ، ورواية الديوان (أنقاض) ، ومثل رواية سيبويه

روى في الحيوان ٣٤٢/٢ ، والمفتضب ٣٧٦/٤ ، اعراب القرآن

٦٨١/٢ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . واليغال : المضي والابعاد .

والميس : خشب الرجل والفتب : والأنفاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا

صوتت . . . يريد : أن رجالهم جديدة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل

وقوله^(١):

(د) ^(٣) كما خُطَّ السِّكِّتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُسَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

←
يحك بعضاً ، فيحصل مثل أصوات الفرائيج من اضطراب الرجال لشدة السير ، انظر الخزانة ١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضاً في : المقتضب ٣٧٦/٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧/ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٣٠٤/٣ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ ، الانصاف ٣٣٣/ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢/ ، ١٠٠ ، عبار الشعر ٧٠/ ، العملة ٦٠/ ، الموشح ٢٩٢/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين ١٨٢/ ، شرح ديبان الحماسة ١٠٨٣/٣ .
الافصاح ١٢٨/ ، واللسان (نقض) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النيمري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وفيه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالظرف ، يريد : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزِيل ، انظر الكتاب ٩١/١ .
المقتضب ٣٧٧/٤ ، الأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، ما يحتمل الشعر ٢١٨/ ، أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، الانصاف ٤٣٢/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٤٥/ ، عيار الشعر ٧١/ ، الصناعتين ١٨٢/ ، أمالي ابن السجري ٢٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، الافصاح ١١٥/ ، الأشموني ٢٧٨/٢ ، الهج ٥٢/٢ ،
الدرر ٦٦/٢ شرح التصريح ٥٩/٢ ، وروى العيني بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما أعاد الطَّرفُ يُعْجَمُ أو يُقِيلُ
وفي اللسان (عجم) جاء صدر البيت هكذا :

بتحجير الكتاب بكف يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله)

فأثبت الواو عطفا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتها كذلك في المسائل
البغداديات ٥٦٢/ -

وقد فُصِّلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله ^(١) :
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ فُصِّلَ بينهما بما لا يكون إلا محمولا على فعل

(١) البيت من السريع ، لعمر بن قميئة ، انظر ديوانه / ١٨٢ ،
ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن (سَاتِيْدَمَا) : « هو جبل بالهند
لا يعدم ثلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من ثلج سَاتِيْدَمَا وأكثر ماء من العكرش
قال : وسَاتِيْدَمَا جبل بين ميفارفين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة
قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم ،
وهي :

قد سألتني بنت عمرو عن الأَرْضِ التي نكر أعلامها
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لله در اليوم من لامها
تذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها
انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ،
والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين
المتضايقين ، وعجزه في الأصول ٢٢٧/٢ ، وفي المسائل البغداديات/ ٥٦٢
وانظر أيضا عيار الشعر / ٧١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٩٩ ،
محاليس نعلب / ١٢٥/١ المحتسب / ١١٦/١ ، ما يحتمل الشعر / ٢١٩ .
فرحة الأديب / ٨٦ - ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي / ٢٤٣
(الريح) الفصل / ٩٩ ، شرح المفصل / ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ،
الانصاف / ٤٣٢ مقدمتان في علوم القرآن / ١٢٥ ، الكافية في النحو
/ ٢٩٣/١ ، شعراء الهجرانية / ٢٩٥ ، انظر أيضا الافصح / ١٥٦ ،
الخزانة / ٢٤٧/٢ .

مضمر^(١) ، (فَايَوزَم) يكون متملّكاً بمعنى الفعل في (لَشَر) ولا يجوز أن يحمله^(٢) على (دَرَّ) ولا على (لَامَمَا) لأنه تقديم على الصلة .

فإن قيل^(٣) : كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال^(٤) على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُستشهد بالضرورة وإنما أُرِينَا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر الجرور عن المضمّر الجرور ، إذ استجازوا الفصل بين المظهر الجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمّر لا في سعة ولا في ضرورة^(٥) ، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمنون ، وإذا كان كذلك ، ثبت أن المضمّر أَدْخَلَ في باب الشبهة بالتنوين من المظهر عندهم ، فكما^(٦) لم يجزوا^(٧) فيه الفصل ، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل في المظهر كذلك يستجيزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل ، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطريّة ، كجمل التثنية بالألف في كل الأحوال^(٨)

(١) من قوله : (ألا ترى) الى قوله (فَعَلَر مضمّر) لم يشبها في المسائل البغداديات .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « اخ لا يجوز حمله » .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « فان قال قائل » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « والاستدلال » .

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « لا في ضرورة ولا في سعة » .

(٦) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « وكما » .

(٧) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « يستجيزوا » .

(٨) في المسائل البغداديات « كجمل التثنية في الاحوال بالألف » .

ولم يسكن له في قياس العربية شيء يثبتُهُ وَيَعُضِدُهُ^(١)، بل الموجود فيه
٢٥/أ ما يُبْطِلُهُ ويدفعه^(٢) لأنه إذا جاز / أن العطف على المظهر المجرور من
حيث كان اسماً منفصلاً وجب ألا يجوز مع المضمحل لشدة اتصاله فيما أرينا
وعلى هذا طرُق العربية^(٣) ومقاييسها ، وقد أرينا نظائر ذلك ، وحكم
ذلك إذا جاء في شعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يُجْمَل من الضرورة
المستتبحة التي لا مَسَاغ لها في الكلام كقوله :

وَلِضْفَادِي جَمَّةٌ فَتَأْتِي^(٤)

(١) في المسائل البغداديات « ولم يكن له قياس في العربية يثبتُهُ ويعضده » .

(٢) في المسائل البغداديات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه »

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلق الأحمر ، انظر النكت .

٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهل ليس له حوازيق

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في (الضفادع) ضرورة ،

وهي من الضرورات المستتبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنى : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في

موضع الحركة ، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجر وهو الياء » .

سر صناعة الاعراب / ٧٦٣ . المسائل البغداديات / ١٦١ .

وكثير من المصادر تروي البيتين كما يرويها سيبويه ، انظر المقتضب

٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ب/١٦٥ ، المقرب ١٧١/٢ ،

وغيرهم . وأنشد أبو سعيده البيتين هكذا :

وَمِنْ أَرَانِيهَا^(١) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

←

وبلدة ليس لها حوازيق^٢
ولضفادى جمها نقائق^٣

انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي
٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/٢ (الريح) ، شرح
أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٤٣ (زاهد) ، انظر أيضا الممتع / ٣٧٦ ،
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، شرح شواهد الشافية ٤٤١/٤ - ٤٤٢ ، شرح
المفصل ١٠/٢٤ ، الهمع ٢/١٥٧ ، الدرر ٢/٢١٣ ، الضرائر للألوسي / ١٥٢
(١) اشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه
لرجل من بنى يشكر وهو قوله :

لها أشاربر من لحم تتمره من الثعالى ووخر من أرائيها

انظر السكتاب ١/٣٤٤ ، المقتضب ١/١٤٧ ، وفيه نسبة المبرد
لأبي كاهل اليشكرى ونسبه العيني لأبي كاهل أيضا انظر العيني ٤/٥٨٣
وقبله ابن السيرافي فى شرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠ (سلطانى) ،
وانظر أيضا شرح شواهد الشافية ٤/٤٤٣ - ٤٤٤ ، مجالس ثعلب / ١٩٠
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، الصناعتين / ١٦٩ ، الأصول ٣/٤٦٧ ، الصحاح ،
اللسان (رنب) ، الضرائر للألوسي / ١٥٣ ، وفيه شاهدان :

الاول : (من الثعالى) وهو يريد (الثعالب) .

والثانى : (من أرائيها) وهو يريد (من أرائيها) اذ أبدل الباء
ياء فيهما لانه اضطر الى التسكين والباء لا تسكن فى هذا الموضع ، والياء
تسكن فى حال الخفض . يقول عضيمة : « وقال النحاس فى شرح أبيات
الكتاب : ويقال ان المبرد صحفه بالتاء المنلثة ، وتعجب منه ثعلب . . . »
انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط فى هذا ؟ ! » انظر هامش
المقتضب ١/٢٤٧ ، ولم أجد هذا القول فى شرح النحاس للبيت المذكور
١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٧ - ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية
المختصرة هنا أورده الفارسي مختصرا فى المسائل البغداديات / ١٦١ ،
انظر البيت أيضا فى النكت ٥٩٤ .

قال أبو علي : في قولك : «عَلَيْكَ»^(١) ضميران :

أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية .

والآخر : مجرور وهو الكاف .

وَكَلَا الضميرين الْمُخَاطَبُ المأمور .

وفي قولك : (عَلَى) ضميران :

أحدهما : للمُخَاطَبِ المأمور وهو مرفوع .

والآخر : المُتَكَلِّم وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، جاز في (نَفْسِكَ) الرفع على أن

تحمّله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرُّ على أن تحمله على الضمير المجرور .

فإذا قلت : عَلَى أَنَا نَفْسِي ، لم يجز أن يكون قولك : أَنَا نَفْسِي

مرفوعاً ، ولا يجوز فيه إلاَّ الجرُّ ، لأنه تاركيدُ ضمير المتكلم المجرور

وهو الياء . ولا يجوز أن تحمّله على الضمير المرفوع الذي هو

للمُخَاطَبِ لأنك لو فعلت ذلك لمعنت المُخَاطَبُ مُتَكَلِّماً وهذا مُحَالٌ ،

فإن أردت أن تحمّله على الضمير المرفوع قلت : عَلَى أَنْتَ نَفْسُكَ

زَيْدًا كقولك : أَوْلَيْنِي^(٢) أَنْتَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، فتحمّل مُخَاطَبًا على

مُخَاطَبٍ ولا تعجّل المُخَاطَبُ مُتَكَلِّماً فيستحيل .

وقال أبو علي : التَّشْبَهُ بين (حِذْرَكَ ، وَعَلَيْكَ) ^(٣) أن كُلَّ

(١) انظر الكتاب ١/١٢٦ .

(٢) في المخطوطة « أَوْلَيْتَنِي » .

(٣) انظر الكتاب ١/١٢٦ ، والنكت ١/٣٣٤ .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، فَإِنْ قُلْتُ : تَحْذِرِي زَيْدًا ،
يَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : حَذَرْنِي زَيْدًا ، فَاسْمُ
الْمُتَكَلِّمِ فِي حَذَرْنِي تَصَبُّ ، وَفِي تَحْذِرِي جَرٌّ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : عَلَى زَيْدًا^(١) ، تَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوْلَانِي زَيْدًا .

قال : وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : دُونِي كَمَا تَقُولُ : عَلَى ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ
فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ أَوْلَانِي قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٢) .

قال أبو إسحاق : يَعْنِي : أَنْ (عَلَيْكَ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
(وَعَلَى زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَنْ هَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ . (قَعَلَى)
بِمَنْزِلَةِ (أَوْلَانِي) ، وَلَا يَجِيءُ (دُونَكَ) مَتَعَدِيَةً ، مَتَقُولُ (دُونِي زَيْدًا) ،
لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَعْنَاهُ (أَوْلَانِي) يَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى (أَوْلَانِي) .

قال أبو علي : دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْجَزَاءَ عَلَى
ضَرْبَيْنِ^(٣) :

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَلَى زَيْد » .

(٢) الْكِتَابُ ١٢٧/١ ، وَفِيهِ « كَمَا قُلْتَ » بَدَلُ « كَمَا تَقُولُ » .

وَانْظُرْ سِرْحَ عَمِيونَ سَبِيوِيَّةَ ١١٠/ .

(٣) يَتَسَيَّرُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ :
« النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وَنَحْوَهُ ، وَقَدْ
عَقَدَ سَبِيوِيَّةَ لِذَلِكَ بِأَبَا عَنُودٍ لَهُ بِقَوْلِهِ . « هَذَا بَابٌ مَا يَضْمُرُ فِيهِ الْفِعْلُ
الْمُسْتَعْمَلُ أَظْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفِ » الْكِتَابُ ١٣٠/١ ، وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَمَا سَبَقَهَا أَيْ رَابِطٌ ، وَاَنْظُرِ الْمَسَائِلَ الْعُضْدِيَّةَ ١٤٩/١ - ١٥٢ ، وَاَنْظُرِ
أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٤١/١ ، ٣٤٣ ،

أحدهما : جملة من فعل وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التي هي من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ٢٥/ب لِيَتَّبَعَ الثاني الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الإنشباع في الفاء أعم من معنى العطف ، كما أن معنى الجمع في الواو أعم من معنى العطف ، فإذا كانت الفاء عاطفة كانت كقولك : جَاءَ نِيَّ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وإذا كانت غير عاطفة بل مُتَّبِعَةٌ كانت كوقوعها في جواب الشرط .

والفرق بين العاطفة والمُتَّبِعَةِ ، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، والمُتَّبِعَةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، نحو : أتاني زيدٌ وعمرو ، والجامعة لا تدخل بها ذلك نحو : جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ ، أي مع الطَّيَالِسَةِ فجاءها هنا الاجتماع فقط^(١) .
قال سيدي : فشبهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثله^(٢) .

(١) هذه بعض ألقاب الواو عند أبي علي :

(أ) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمرو .

(ب) الواو المتسعة وهي كالفاء المبيعة في قوله : ان خيرا وميرا وان
شرا فشر .

(ج) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النني هي ذوله :
جاء البرد والطَّيَالِسَةُ .

وانظر تفصيل أحكام الواو المقررة في مغنى اللبيب / ٤٦٣ وما بعدها

(٢) الكتاب ١/ ١٣٠ .

قال أبو علي : مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدم ، والمعنى : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي : آتَيْكَ أَوْ أَتَيْتَكَ محذوف^(١) وأنشد^(٢) :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(٢) فسر أبو نصر القرطبي هذا بقوله : « اذا قلت : آتَيْكَ ان آتَيْتَنِي كان الجواب (آتَيْكَ) وان كان مقدما على تقدير (ان آتَيْتَنِي آتَيْكَ) فان ادخلت الفاء فقلت (آتَيْكَ فان آتَيْتَنِي) لم يكن كلاما ، لأن (آتَيْكَ) لا يكون جوابا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب سيبويه / ١١٣ .

(٣) البيت من المتقارب ، ونسبه سيبويه لابن همام السلولى ، (عبد الله) انظر الكتاب ١/ ١٣٢ ، وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة ١٥١ دون نسبة . على معنى (ان كان لي عاذر ، أو كنت لي عاذرا أبها الأمير) ، وأن الرفع لم يكن يمتنع في القياس لولا نصب القافية ، وأنشده ابن السيرافي منسوباً لقائله وأنشده بعده :

وقد شهد الناس عند الاما م أنى عدو لأعدائكا

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب (عاذرا ، وتاركا) وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : ان كنت عاذرا ، وان كنت تاركا . انظر شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٨ ، (الريح) ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التي منها بيت الشاهد في اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٩/ ٣٦ (هارون) وانظر اللسان (رهن) ، انظر أيضا النكت ١/ ٣٤٠ .

(قال) أبو إسحاق^(١) : أى إن كنت عاذراً الى ، فالشهود مبتدأ
وعليه خبره ، والجملة نصب فى موضع حال .

قال : وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالح
فطالح^(٢) ، وقبحه سيدييه .

قال أبو على : إنما يقبح هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنت تُضمَره إذا نصبت صالحاً .

والآخر : مررتُ ، فيسكون التقدير : إلّا أ كُنْ مررتُ بصالح ،
فَقَبُحَ هذا ، كما قَبُحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطب أن يأمر الغائب .
ويزيد هذا قبحاً أنك تضمير معه حرف اتلفض .

قال : ولا يجوز بعد (أن)^(٣) أن تُبنى (عِنْدَنَا) على الأسماء ،
ولا الأسماء تُبنى على (عِنْدَ) .

قلت يريد : أن (إن) يليه الفعل ، وليس (عِنْدَنَا) فعلاً^(٤) .

(١) هو الزجاج ، وقد سبغت ترجمته .

(٢) فى المخطوطة « الا صالح فطالح » ، والعبارة صريحة واضحة
من نص الكتاب ١٣٢/١ ، تم شرح أبى على .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١٣٣/١ ومن المسائل
البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن (ان) الشرطية لا يليها الا الفعل المذكور كان أو
مقدراً وأن (عِنْدَ) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة

قال : وجزه قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر حتى
جعلوه أى (الشؤل) على الحين .

←

الواردة عند سيبويه وهى قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، أو
عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان
رفعه رفعته على (كان) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد أو كان عندنا
عمرو ، ولا يكون رفعه على (عندنا) من قبل أن (عندنا) ليس بفعل
الكتاب ١/١٣٣ .

وفسر أبو نصر القرطبى هذه العبارة بقوله : « يعنى أنك اذا قلت
(عندنا زيد) فزيد محمول على الابتداء ، وليس محمولا على
(عندنا) كبناء الاسم على الفعل فى نحو (فام زيد) » . شرح عيون
سيبويه ١١٢/ وانظر التكت ١/٣٤١ ، وانظر فضل تفسير لهذا فى
المسائل البغداديات ٣٢٦/ .

(١) الكتاب ١/١٣٤ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة
(الشؤل) الواردة فى بيت الرجز الذى أنشده سيبويه وهو قوله :
من لد شولا فالى اتلائها

بنصب (شولا) على اضمار (كان) ، والتقدير عنده (من لد
كانت شولا) ، وأنشد ابن السجرى البيت وفيه (والى) بدل (قالى) ،
ونقل عن أبى على توجيه النص باضممار كان ، مضاعفا الى ما رواه
ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالى ابن السجرى ١/٢٢٢ . وفى
البيت شاهد آخر وهو حذف النون من (لدن) تخفيفا ، انظر سر
صناعة الاعراب ٥٤٦/ . شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٠/
ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس فى ديوانه ، انظر اعراب
القرآن ١/٣٥٧ ، ٢/٢٧٢ ، شرح المفصل ٤/١٠١ . انظر أيضا العينية
٢/٥١ الخزائن ٢/٨٤ ، الهمع ١/١٢٢ ، الدرر ١/٩١ ، شرح الأشموني
١/٢٤٣ ، اللسان (لدى) ، شرح التصريح ١/٥٩٤ .

قال أبو علي : يقول : جملوه مثل (مَقْدَمِ الْحَاجِّ) وليس المصدر
هنا الذي هو (الشَّوْل) كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قَوِيَّةٌ ، لأن
(الشَّوْل) عنده مصدر ممتكِنٌ^(١) .

قال أبو علي : والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعْلَانِ)^(٢)
أ/٢٦ / ولذلك لم يُقَوِّمْ سيبويه .

قال : وأما قول الشاعر^(٣) :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْنَاهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ لِمَجَالٍ صَبْرٍ

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح المفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .
(٢) لأنه من شبالت الناقة بذنبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى
رفعته . والابل تشول بأذنابها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نشيجه
الحمل . انظر اللسان (شول) .
(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصمة ، وقد أنشده
سيبويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ،
وأنشده المبرد في المقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، الانتصار ٧٥/
وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات ٣٢١/٣ ، ٣٢٢ ، وعالجه بلفظه
هنا تماما ، وأنشده أيضا في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ١٠٠
(هداوى) ساهدا على حذف (ما) من (اَما) ، وقدره ، فاما جزعت
جزعا ، واما أجملت صبورا ، قال الأعلم : هذا على معنى (اما) ولا يكون
على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : « يريد فاما أن
يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء » شرح
←

فعلى (إمّا) ، وليس على (إن) .

قال : لاحتجّت إلى الجواب .

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتجّت إلى الجواب^(١) ، يقول : (أنت ظالم إن فعلت) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلت الفاء قلت : (أنت ظالم ، فإن فعلت) لم يكن بدّ من جواب ، فكذلك لو كانت (إن) لاجزاء في قولك : فإن جزأها لاحتجّت إلى الجواب^(٢) .

←

أبيات سيبويه ٩٠ / (زاهد) ، وقد ذكر ابن السيرافي رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ - ١٤٣ (الريح) ، ومثله فعل الغندجاني في فرحة الأديب ١٦٩/ ، ومثل ذلك رواية الديوان ١٦٨/ ، وروى أبو نصر القرطبي هذا البيت ، وقال « فهذا على (أمّا) وليس (إن) » الجزاء ، كقولك : ان حقا وان كذبا « شرح عيون سيبويه ١١٢/ ، انظر البيت في شرح المفصل ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٩/ ، الهمع ١٣٥/٢ الدرر ١٨٤/٢ ، العيني ١٤٨/٤ ، الخزائنة ٤٤٢/٤ .

(١) نقل أبو على قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على (أمّا) ، وليس على (إن) » الجزاء ، وليس كقولك ان حقا وان كذبا ، فهذا على (أمّا) محمول ، الا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على (إن) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجّت الى الجواب « . الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح في شرح عيون سيبويه ١١٣/ ، النكت ٣٤٢/١ ، والمسائل البغداديات ٣٢٣/ ، وشرح الأبيات المشككة الاعراب ١٠١/ .

قال : ولو صححتها فقلت : (إِمَّا) جاز ذلك فيها^(١) .

أى : لو صححت (إِمَّا) ، فلم تحذف منها (مَّا) لجاز أن تبتدىء الاسم بعدها وتُخَيَّر^(٢) .

قال : دَخَلَ عليه أن تقول مررتُ بِرَجُلٍ إنَّ صالحٍ وإنَّ طالحٍ^(٣) .

قال أبو على : إذا قلت^(٤) مررتُ بِرَجُلٍ إِمَّا صالحٍ وإِمَّا طالحٍ ، أجريت ما بعد (إِمَّا) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد (إِمَّا) صفة لما قبلها ، و (إِمَّا) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجري على ما قبلها^(٥) .

(١) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٢) فسر أبو على هذا في المسائل البغداديات / ٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم الى أن مذهب سيبويه في (إِمَّا) هو أنها (ان) التى للجزاء ، ضمت اليها (مَّا) وهذا عندي غلط عليه ، وقد قال مالا يجوز ظن هذا به . ألا تراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرى جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : (امَّا) يجرى ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك الى أنه رأى أبى العباس في مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه / ٣٢٩ ، وانظر الانتصار / ق ٣٧ - ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٤) فى المخطوطة « اذا قال » .

(٥) هذه احدى المسائل التى غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار / ق ٧٧ - ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات / ٤٦٦ .

قال : وأما (إِمَّا) فيجربى ما بعدها هنا على الابتداء ^(١) .

قال أبو إسحاق : فى قول سيبويه : فيجربى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أى على (إِمَّا جَزَعٌ) أى امرئ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذاك إِمَّا صلاحاً وإِمَّا فساداً ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

قال : ويَجُوزُ الرَّفْعُ على ما ذكرنا ^(٢) .

قال أبو على : ما ذكرنا أى على (كَانِ) التى معناها وقع ، أو على إنْ كان فيه صلاحٌ على أن تُضْمِرَ فيه .

قال أبو على : إنما مثَّل (إِيَّاكَ) بِإِيَّاكَ فَحٌ ، فَأَخْرَجَ (نَحْ) ^(٣) ولم يُقَدِّمُهُ ، لأنه لو قَدِّمَهُ لَانْصَلَّ الضَّمِيرُ لَوْ جَازَ اتِّصَالُ هَذَا الضَّمِيرِ .

قال : وعين ذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّاى وَالشَّرَّ ^(٤) .

(١) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٣) إشارة الى الباب الذى عقده سيبويه فى اطار ما ينصب على اضممار الفعل وسماه « باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك اذا كنت تحذر : اياك ، كأنك قلت : اياك تح و اياك باعد .

الكتاب ١/ ١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يسكون هذا أمراً لنفسه ، وإنما معناه أن يُخاطب رجلاً ، فيقول له : إياي والشر ، أى لا تقرب الشر فيأتيتك متى ما سكره ، أى : اتق الشر واتق أن أعاتبك عليه^(١) :

قال : (وَلَمْ يَسْكُنْ مِثْلَ إِيَّاكَ لَوْ أَفْرَدْتَهُ)^(٢) أى رأسك مفرداً ليس بدلاً من اللفظ بالفعل حتى تعطف عليه وتقول : والحائط^(٣) .

قال أبو هلى : لم يجز إياك الأسد^(٤) ، كما جاز إياك أن تفعل ، لأن معنى (أن تفعل) معنى المصدر^(٥) ، كأنك قلت : إياك أحفظ أن تفعل ، فسكنا جاز أن تقول : أعطيتك رجاء الخير ، جاز : إياك أن

(١) وفى النكت قوله : « وأما إياى والشر ، فليس يخاطب نفسه ولا يأمرها ، وإنما يخاطب رجلاً ، يقول ، إياى من الشر ، فينصب (إياى) باعد وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : (إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعلهم الى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ٣٤٥/١ .

(٢) الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وأن لفظ (رَأْسَكَ) فى الجملة حمل معنى الفعل (اتق) أو نحوه ، لكن أن يفرد لرأس دون المعطوف ، فانه لا يدل على معنى الفعل .

(٤) الكتاب ١٤١/١ ، وفيه « وكذا لو قلت : إياك الأسد ،

نريد : من الأسد لم يجز كما جاز فى (أن) » .

(٥) يعنى أن (أن) تحتساج الى الصلة ، انظر شرح عيون

سيبويه ١١٦/١ .

تفعل ، وكما لم يَجْزُ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، مُرِيدَ لَزَيْدٍ ، لم يَجْزُ : إِيَّاكَ الْأَصْدُ ،
فأما (إِيَّاكَ الْمَرء)^(١) فعلى إضمارِ فَعَلِ آخَر .

قال : وإذا رفعتَ فالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ^(٢) .

٢٦/ب

(١) إشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

إياك إياك المرء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
الكتاب ١/١٤١ ، قال سيبويه : « كأنه قال : إياك ، ثم أضمر
بعد (إِيَّاكَ) فعلا آخر فقال : (اتق المرء) » في المصدر نفسه ،
انظر شرح عيون سيبويه / ١١٦ ، وأنشده الفارسي في المسائل
العضديات / ٤٠ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :
أحدهما : أنه أضمر للمرء (فَعَلًا) حملوه عليه ، كأنه قد
بعد (إِيَّاكَ) : (اتق المرء) فيكون على كلامين .
ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المرء ،
أى أحذرك كراهة المرء . . . وفي المقتضب ٢/٢١٣ ما يؤيد تأويل
الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢/٢٥١ ، وفيه (زَا جَر)
بدل (جَالِب) ، انظر البيت أيضا في شرح أبيات سيبويه لابن
النحاس / ٩١ (زاهد) ، اللامات / ٧٠ ، الخصائص ٣/١٠٢ ، نمرح
المفصل ٢/٢٥ ، العينى ٤/١١٣ ، ٣٠٨ ، مغنى اللبيب / ٨٩٠ ،
الأشموئى ٣/٨٠ ، ١٨٩ ، ونسبه الزبيدي للفضل بن عبد الرحمن
(القرشى) ، انظر طبقات النحويين واللفويين / ٥٣ ، ومثله فى الخزانة
١/٤٦٥ ، وانظر اللسان (ايا) ، شرح التصريح ٢/١٢٨ .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب فى

مثل قول الشاعر :

قال أبو علي : قوله : 'إِذَا رَفَعْتَ فَإِلَيْهِ فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرَتْ ، لِأَنَّ
الَّذِي فِي النَّفْسِ الْمُبْتَدَأُ' (١) ، وَالْمُظْهَرُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ شَيْءٌ
وَاحِدٌ فَإِذَا نَصَبْتَ ، فَإِلَيْهِ فِي نَفْسِكَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ (٢) ، وَالْفِعْلُ
وَالْفَاعِلُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ ، وَأَنْشُدْ (٣) :

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتْنِي مَالِكٍ البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربيع قواء أذاع المعصرات به وكل حبران سار ماؤه خضل
ففي قوله (ربيع) وجهان : النصب على (أعنى) ، والرفع على
اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربيع ، أو هو ربيع .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت بجفن الصيقل الحللا
دار لمسرة اذ أهلى وأهلهم بالكانسة نرعى اللهو والغزللا
فقوله (دار) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .

(١) والتقدير (هو) أو نحوه .

(٢) والتقدير (أعنى) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامه :

فواعديه سرحتنى مالك أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه / ٣٤١ (عبد الحميد) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتنى مالك أو ذا الذى بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق الى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه :

انظروا الكتاب ١/ ٤٣ ، والشاهد فيه نصب (أسهل) باضممار فعل دل

قال أبو علي : لَمَّا قَالَ : (وَاعِدِيهِ) دَلَّ عَلَى (لِيَأْتِ) ، فَسَكَأَنَهُ
 قَالَ وَاعِدِيهِ لِيَأْتِ أَسهلاً ، وكذلك (زَيْنَ) لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
 أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ (١) .

قال أبو علي : التَّنْذِيرُ وَاللهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (زَيْنَ) (٢) دَلَّ عَلَى
 أَنَّ لَهُمْ مُزَيْنًا فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ ، أَيْ زَيْنَهُ شُرَكَاءَهُمْ (٣) ، كَمَا كَانَ
 التَّقْدِيرُ فِي :

عليه ما قبله ، قال في النكت ٣٥٠/١ ، لما قال : واعدية ، دل على أنها
 تقول له : ائت مكان كذا وكذا ، (وأسهل) على وجهين :
 أحدهما : مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن ، والآخر : أن يكون
 مكانا بعينه بين سرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك «
 انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٤/١ (الريح)
 شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٢/ (زاهد) ، اعراب القرآن
 لابن النحاس ٥٠٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ ، الخزانة ٢٨٠/١ ،
 البحر المحيط ١٩٩/١ .

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٣٧ .

(٢) في المخطوطة « أنه قال : لما زين » .

(٣) قال أبو سعيد في توجيه هذه الآية : « على تقدير زينه
 شركائهم ، لأنه قد دل (زَيْنَ) على قوم قد زينوا ، فرفعهم على ذلك
 الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله ... ما يحتل
 الشعر / ٢٥١ - ٢٥٢ .

وقد أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية ففهمنا :
 « قرأ ابن عامر وحده (وكذلك زين) برفع الزاي (لكثير من المشركين

لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ^(١) :

(لِيُبَيِّنَكَ ضَارِعٌ) لأنه لما قال : لِيُبَيِّنَكَ ، عُلِمَ أنه با كِيَا .

«-»

قتل) برفع اللام (٢٠ وُلَادُهُمْ) بنصب (لعله أراد ينصب الدال) ،
(شَرَكَاؤُهُمْ) بباء ، وقرأ الباقدون (وكذلك زين) بنصب الزاي ،
(لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام ، (٢٠ وُلَادُهُمْ) حفصا ،
(شَرَكَاؤُهُمْ) رفعا السبعة / ١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات / ١٧٤ ،
معاني القرآن للأخفش / ١٨٧ (فارس) ، معاني القرآن للقراء / ١ / ٣٥٨ -
٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل في اعراب هذه الآية في اعراب القرآن
لابن النحاس / ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، الحجة لابن خالويه / ١٥٠ ، اتحاف فضلاء
البشر / ٢١٧ - ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافي في توجيه القراءات لهذه
الآية في ما يحتمل الشعر / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لبيد ، وهو
في ديوانه ضمن أبيات ثمانية منقولة عن الخزائنة / ١ / ١٥٢ ، عن ابن
النحاس ، انظر ديوان لبيد / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والبيت هو :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائج

وروى ابن النحاس البيت دون نسبة في شرح أبيات سيبويه / ٩٣
وفى اعراب القرآن / ٢ / ٧٦ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوبا للحارث
بن نهيك ، انظر الكتاب / ١ / ١٤٥ ، ودون نسبه أيضا في الكتاب / ١ / ١٨٣ -
١٩٩ والى الحارث ابن نهيك نسب في أكثر من مصدر ، انظر الايضاح
العضدى / ٧٤ ، الكافية فى النحو / ١ / ٧٦ ، الافصح / ١٤٠ وأنشده
ابن السيرافي منسوبا للحارث بن ضرار النهشلي فى رثاء يزيد بن نهشل ،
انظر شرح أبيات سيبويه / ١ / ١١٠ - ١١١ (سسماطاني) ونسبه على

قال: ولا يجوز أن تقول وصاعِدٍ ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع (صاعِدٍ) ثمنٌ لشيء^(١) .

قال أبو علي: الواو معناها الجمع ، ومما يدل على أن معناها ذلك دخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: ﴿ يَفْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾^(٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حري ، انظر التنبيهات / ١٣٢ ، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية ، لكنه أنشده في الشعر والشعراء / ١٠٥ - ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت روايته الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه » وإنما الرواية ، ليبيك يزيد ضارع لخصومة^(٣) ، وذكر العيني ٢/ ٤٥٤ بعض الروايات في نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وينشده بعضهم من غير نسبة . انظر المقتضب ٣/ ٢٨٢ ، حيث قال : لما قال : (لِيَبِيكَ بَزْرِيدُ) علم أن له باكيًا ، فكأنه قال : لبيكه ضارع لخصومة^(٤) ، انظر أيضا شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٥٠٣ ، أوضح المسالك / ١/ ٣٤٢ ، الهمع / ١/ ١٦٠ ، الدرر / ١/ ١٤٢ . الخزانة / ١/ ١٤٧ ، ٢/ ٤٤٣ ، والشاهد فيه رفع (ضارع) باضممار فعل دل عليه ما قبله ، كأنه لما قال : (لِيَبِيكَ بَزْرِيدُ) قال (لبيك ضارع ٠٠٠) . انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/ ١٤٥ وانظر ما يحتمل الشعر / ٢٥٠ - ٢٥١ ، وشرح الرماني ١/ ق ٨٧ .

(١) الكتاب ١/ ١٤٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٤ .

دخلت الواو ها هنا لما في الجمع ، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة
لذى الحال في وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا
الموقع لم يَجُز ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو^(١) .

قال : وصاعداً بدلٌ من زَادَ^(٢) .

قال أبو علي : قوله : بَدَلٌ من زَادَ ، يريد أنه دالٌّ على الفعل
المُضَمَّر الذي انتصب به .

قال : وزعم يونس أنه على قوله : مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا^(٣) .

قال أبو علي : قولك : مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا ، لا يجوز أن يكون
موضع (تَذْكُرُ) نصباً على الحال من^(٤) (مَنْ أَنْتَ) لأن (مَنْ أَنْتَ)

(١) قال في النكت ٣٥٥/١ : « ولا يحسن أن تقول (أخذته)
بدرهم فصاعد) من جهتين : أحدهما : أن (صَاعِدًا) نعت ، ولا يجوز
أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف
بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماته عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم
بعضها على بعض ، وإنما لم يعطف بالواو لأنها للجمع . . . » ويرى
ابن جنى أن (صَاعِدًا) من قوله (أخذته بدرهم فصاعداً) حال
مؤكد ، والتقدير أراد الثمن صاعداً ، لأن الثمن إذا زاد لم يكن
إلا صاعداً وأن (صاعداً) هنا ناب في اللفظ عن الفعل (زَادَ) ،
انظر الخصائص ٢٦٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وفيه (وصاعد) .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) في المخطوطة (مَمْنٌ) ،

جملة لا معنى فَعَلٍ فعل فيها^(١)، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل، وكما لا يجوز أن يسكون موضع (تذكرُ) نصباً على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصب ذا كراً في قولك : (مَنْ أَنْتَ ذا كراً) على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) حتى تُضمّر جملة فيها معنى الفعل، كأنك تقول : مَنْ أَنْتَ تتعاطى ذا كراً وتنتحل ذا كراً^(٢).

قال : ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ^(٣).

قال أبو علي : (أَمَا أَنْتَ) في موضع نصب ، المعنى (انْطَلَقْتُ) لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، فلما أسقطت اللام صار في موضع نصب^(٤)، و (مَا) بدل من (كُنْتَ)^(٥).

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد (أَمَا) إذا كانت مفتوحة متمتعاً^(٦).

(١) في المخطوطة (لا معنى لها فعل فيها) .

(٢) انظر النكت ١٥٦/١ ، الانتصار ، ق ٣١/٠ .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ - ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول في هذه المسألة في كتابه المسائل البغداديات / ٣٠٣ - ٣٠٧ إذ عقد لها باباً ل (مَا) الحرفية إذا كانت زائدة . ولفظه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٣٠٣ .

(٦) في المسائل البغداديات / ٣٠٥ - ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد في هذه القضية ورد عليه بقوله : « فأما ما ذكره أبو العباس في

٢٧/أ **قال:** ^(١) والقياس لا يمنع (أما كنت منطلقاً إلا أنه / إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال ؛ فلذلك ذهب سيمويه إلى أن (ما) عوض من (كنت) فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه كما لم يجمع في (إمّالاً) بينهما ^(٢) .

قال: كما كانت الماء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني ^(٣) .

قال أبو علي : الألف في اليماني عوض من إحدى يائى النسب يدلّك على ذلك أن البلد يَمَنّ ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت : يَمَانِي ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليماني ^(٤) ، أو تكون

←

(التردّ) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (آن) هذه ممتنعاً ، وأنه جائز عنده في القياس ، فكالمغالطة ٠٠٠ ان موضع (آن) في (أما أنت منطلقاً) ونحوه ، نصب بالفعل الذي ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أما) هذه بجزء » قال أبو الحسن الرماني : « عامل الاعراب في (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (آن) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب » شرح الرماني للكتاب ١/ق ٨٩ .

(١) القائل هو أبو علي ، وانظر المسائل البغداديات / ٣٠٤ .

(٢) انظر المسائل المنورة / ١٣٩ ، المسائل البغداديات / ٣٠٩ .

— ٣١٠ ، النكت ١/٣٥٧ ، والمسألة في الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) الكتاب ١/١٤٨ .

(٤) المانع من اظهار الفعل في قولك (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) هو العوض المعاقب ، كما يمتنع في سائر النغائر أن تجمع بين العوض

←

جمعت بين العوض والمُعوض منه ، وهو ردِّي كقوله : يا اللَّهُمَّ^(١) .

وقال شَبَّوْرها يعنى (ما) فى (أَمَّا أَنْتَ) بما يلزم من النونات فى لَأَمَلَنَّ ، واللام فى (إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ) وإِنْ كَانَ ليس مثله^(٢) .

قال أبو على : لو لم يَدْخُلِ النون فى (لَأَمَلَنَّ) لالتبس الفعل للمستقبل بفعل الحال ، وكذلك اللام فى (إِنْ كَانَ كَيْفَعْلُ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفى ، فهاتان الزادتان ثَبَتًا للفصل بين المعانى ،

←

والمعوض ففى زنديق - زنادقة ، الهاء عوض عن الياء فى زناديق . انظر شرح الرماني للكتاب ١/ق ٩٨ .
(١) اشارة الى ما وقع فى لفظ « اللَّهُمَّ » من التعويض من قول أمية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث السا

دعوت يا للهما يا للهما

فقد دخل النداء على (اللَّهُمَّ) وثبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورتف ادخال (يا) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين (يا) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولام الا اسم الله عز وجل فيقولون : (يا الله أغفر لنا) ويدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا » ما يحنمل الشعر / ١٤٩ - ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الشاهد .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٨ ، وقد نصرف أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب (كَيْفَعْلَنَّ) بدل (لا فعلن) هنا ، وانظر المسائل البغداديات / ٣١٠ - ٣١١ .

(وَلَيْسَ مَا) فِي (آثِرًا مَا)^(١) ، كَذَاكَ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَلَمْ تَغْيِرْ
مَعْنَى ، وَلَوْ حُدِفَتْ لَمْ يَلْتَبَسْ (آثِرًا) بِشَيْءٍ .

قال : حَقَّى كَأَنَّهُمْ قَالُوا : إِذْ صِيرْتَ مُنْطَلِقًا^(٢) ، أَيْ إِنَّمَا جَعَلَ
(إِذْ) بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) لِأَنَّ (إِذْ) لِمَا مَضَى ، كَمَا أَنَّ (أَنْ) تَسْكُونُ لِمَا
مَضَى نَحْوُ : أَهْجَيْتَ أَنْ قُمْتَ .

قال : إِلَّا أَنْ (إِذْ) لَا يُحْدَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، وَ (أَمَّا) لَا يُذَكَّرُ
بِمَدِّهَا الْفِعْلُ^(٣) .

قال أبو علي : قوله : إِذْ لَا يُحْدَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، يَرِيدُ : أَنْ (إِذْ)
إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ ، لَمْ يُلْزَمِ الْفِعْلُ الْحَذْفُ ، كَمَا أُلْزِمَ الْفِعْلُ الْحَذْفُ فِي (أَمَّا)
فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُحْدَفُ الْفِعْلُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا (إِذْ) فِي نَحْوِ
(يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ) فَهَذَا الْحَذْفُ كَرَّارًا حَذْفُ اللَّتَمُونِ الَّذِي عُوِّضَ عَنْ
الْمَحْذُوفِ .

(١) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قولهم : « آثِرًا مَا » ، الكتاب
١/١٤٨ ، وانظر شرح الرماني ، ج ١ ق ٨٩ ، والنكت ١/٣٥٧ ، ومعنى
هذا القول : « لا بد من ذا ، أو آثِرًا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا وَأَنْتَ تَرِيدُ :
أَفْعَلْ هَذَا أَوَّلَ شَيْءٍ تَلْزِمُهُ » قال المنفصل بن سلمة : « معناه أفعله مؤثرا
له » وأنشد عليه قول عروة :

وقالت ما تريد فقلت ألهو إلى الاصباح آنر ذي أثير
ونقل عن الأصمعي تفسير في معنى هذا القول : « أفعَلْ ذَاكَ
عَازِمًا عَلَيْهِ » . انظر الفأخر ٢٨٠ . وانظر تهذيب اللغة ١٥/١٢٢ (أثر) .
(٢) الكتاب ١/١٤٨ ، وانظر شرح الرماني ج ١ ، ق ٨٩ .
(٣) الكتاب ١/١٤٨ .

قال : ومثل ذلك قولهم : إِمَّا لَا^(١).

قال أبو علي : (إِمَّا لَا) تُستعمل في جواب من قال : أَفْعُلُ كَذَا ،
ولا أَفْعُلُ كَذَا ، فيُقَالُ : افْعُلْ كَذَا إِمَّا لَا ، أى افْعُلْ ما ذكرت أنك
تفعله إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت (كُنت) ، و (تفعلُ غيره) ،
واستعني بما أبقى مما حذف .

و (مَّا) في قولك : (إِمَّا لَا) عِوَضٌ مِنْ (كُنتَ)
وأُشْد^(٢) :

* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ *

(١) الكتاب ١/ ١٤٨ .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو :

فما أنا والسيرُ في متلفٍ يعبر بالذكر الضابط

انظر الكتاب ١/ ١٥٣ وهو في ديوان الهذليين / ١٢٨٩ ، ورواية

الديوان :

ما أنا والسيرُ في متلفٍ يعبر بالذكر الضابط

قال : « (يعبر بالذكر) أى » يحمله على ما يكره ، (والضابط)

يعنى البعير العظيم ، يقول : ما أنا وذاك ، أى لست أبالي السير في

مهلكه . وسيبويه يرويه بنصب (السَّيْرُ) باضمار الملائسة على معنى

مالى الأيسر السير وأتشبث به ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش

الكتاب ١/ ١٥٣ ، قال الرماني : « نصب (السَّيْرُ) على المفعول معه »

انظر شرح كتاب سيبويه ج ١ ق ٩١ وقال ابن النحاس : « أراد مع

السير ، وأضمر فعلا كأنه قال : مالى أكون مع السير ؟ فلما حسن اضمار

←

(مَا) هَا هُنَا بمعنى الاستفهام، وهو اسم فيه معنى الحروف وتقديره :
أُمْتِيماً كُنْتَ هَا هُنَا أَمْ ظَالِماً .
قال : كما أن كَيْتَ على معنى يَكُونُ^(١) .
قال أبو العباس : لأن (كَيْفَ) سؤال عن حال ، فالمعنى كيف يقع ؟
قال : * أَرْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي^(٢) *

←
الفعل ههنا نصب ٠٠٠ » ٠ انظر شرح أبيات سيبويه ٩٨/ ، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٩٨/١ ، النكت ٣٦٣/١ ، وروى في كتاب الجمل
للفراهيدي / ١٧٠ « وما أنا والشر ٠٠٠ » شرح جمل الزجاجي / ٣١٩ ،
انظر أيضا شرح المفصل ٥٢/٢ ، وروى في رصف المبانى / ٤٢١ « فما
أنا والسير في مدلج » ٠ انظر أيضا : العنى ٩٣/٣ ، الهمع ٢٢١/١ ،
الدرر ١٩٠/١ ، الأشموني ١٣٧/٢ ٠
(١) الكتاب ١٣٥/١ ٠

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوبا على الزعم
الى الراعى ، وهو :

أَرْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي منع الرحاله أن نميل ممبلا
وأنشد الأعلام للراعى وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب ١٥٤/١
وهمامشه وليس في ديوان الأعشى ، وهو في ديوان الراعى النمرى / ٢٣٤
(هرت) وفيه (كَرْمَ) بدل (مَنَع) ٠ قال ابن النحاس : « أراد
أَرْمَانُ كان قومي مع الجماعة ؟ ٠ فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ٠٠٠ ،
شرح أبيات سيبويه ٩٨/ ، وقال الرماني : « أضمر كان في الخبر أَرْمَانُ
كان قومي والجماعة ، وانما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير
بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضممار

←

قال : لا تنقض ما أرادوا من المعنى^(١).

قال أبو العباس^(٢) : أى لا ينقضون بالنصب معنى الرفع في قوله (واجتماعه) .

قال : لأن الشأن ليس يُلْتَمَسُ بِعَمْدِ اللَّهِ^(٣).

قال أبو بكر^(٤) : لأن الشأن مصدر فإِذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ . ٢٧/ب

←
(كان) ٠٠٠ « شرح كتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٢٦٤/١
انظر البيت في كتاب الجمل في النحو للفراهمي ٩٦/ ، ونسبه في
الأزهية الى الراعي وفيه « أَتَّامُ ، لَزِمَ » بدل « أزمان ، منع » ،
وبمثل تلك الرواية في رسالة الغفران ٢٦٣/ ، العينى ٥٩/٢ ، ٩٩/٣
الخزانة ٥٠٢/١ ، والمقرب ١٦٠/١ وفيه (مَنَعَ الدَّعَاة) بدل
(مَنَعَ الرَّحَالَةَ) ، انظر أيضا شرح التصريح ١٩٥/١ ، شرح
الأشمونى ١٣٨/٢ ، الهمع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ ، اللور ٩٢/١ ،
٢١١/٢ .

(١) الكتاب ١٥٤/١ ، والضمير في (تنقض) يعود على (كان)
التي تقع في هذا الموضع كثيرا كما يقول سيبويه .

(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٤
النكت ٣٦٦/١ . وشرح الرماني ج ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبق ترجمته .

(١٣ - التعليقة)

قال : وأما هذا لك وأباك ، فَيَقْبِيحُ أَنْ تَنْصِبَ^(١) .
 قال أبو علي : ليس في هذا معنى لفعل ، وفي الاستفهام ، كأنك ذكرت
 الفعل ، لأن الفعل يقع فيه كثيراً .
 قال أبو علي : هَئِثَا^(٢) ، يَنْصِبُ على إضمار (هَذَاكَ) وانتِصَابُهُ

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال أبو سعيد : « لا يجوز أن تقول :
 (هذا لك وأباك) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى
 فعل ، وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : (مررت
 بك وزيدا) لا يقول : (هذا لك وزيدا) لأن الفعل عامل قوى قد ظهر ،
 وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ،
 فكأنه قال : (لقيتك وأباك) ، ولا يقال : (هذا لك وأباك) لأنه لا فعل
 هاهنا » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني
 للكتاب ج ١ / ق ٩٣ .

(٢) يعني التي في قولك : « هَئِثَا مَرِيثَا » انظر الكتاب
 ١٥٩/١ ، وانظر النكت ٣٦٩/١ . قال الرماني : « الصفة التي تجرى
 المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به ... فتجري
 مجرى المصدر في الفعل المنروك اظهارة ، كقولهم (هَئِثَا مَرِيثَا) ،
 وجعله على ثبت ذلك هَئِثَا مَرِيثَا على الحال ، لأن الصفة النكرة التي
 يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتصائها له ، وهي مناسبة
 للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الاول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أن لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر .

والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجبرت مجرام » ،

شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة / ٢ .

على الحال ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن يُنصب المصدرُ على تأويل الحال كان ذلك في الصفات أجوز .

قال أبو علي : انتصابُ اسم الله عزَّ وجلَّ في (عَمَرَكَ اللهُ) ^(١) .
أن الكاف قد حالَ بينَ (عَمَرَ) وبين اسم الله تعالى أن يضافَ إليه وكذلك (فَعَدَكَ اللهُ) ^(٢) .

قال : ومِثْلُ (خَيْرُ ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ) ^(٣) .

قال أبو العباس : كأنه اشترى عبداً ^(٤) .

قال أبو علي : يقالُ هذه الكلمة لمن اشترى عبداً أو غيره ، فيقول :
خيرَ ما رُدَّ ، أي اشتريتَ خيرَ ما رُدَّ .

(١) انظر الكتاب ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر المقتضب ٣٢٦/٢ ، شرح السيرامي للكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظر النكت ٣٧٤/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر شرح السيرامي ، ج ٢ ق ٩ ، قال الرمانى : « وتقول خيراً ما رُدَّ في أهل ومال بالنصب والرفع ، فالنصب على رددت خيراً ما رُدَّ ، والرفع على ردك خيراً ما رُدَّ » ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجرى مجرى المثل انظر مجمع الأمثال ٤٢٦/١ .

(٤) لم يكمل أبو علي ما فسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج عن تفسيره هو .

ومن رفع أراد : هذا خَيْرُ ما رُد ، والذي اشترَيْتَ خَيْرُ ما رد .

قال : وإنما استَقَبُوا الرفع فيه .

يعني (الحمد) لأنه صارَ مَعْرِفَةً ، وهو خبرٌ (١) .

قال أبو هلى : المصادر إذا كانت نَكِيرَةً في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سَقِيًا) وما أَشَبَّهَهَا ، وإنما قامت مقامها لما كانت نَكِيرَةً مثل الأفعال ، (والحمد) وسائرُ المصادر المعرفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأفعال ، لأنها مَعْرِفَةٌ ، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ .

قال أبو بكرٍ : لا يدخلُ المرفوع الذى فيه معنى الدُّعَاءِ فى المنصوبات التى فيها معنى الدُّعَاءِ ، ولا المنصوبات فى المرفوعات ، لأن إخراجك [ما يُتَكَلَّمُ به مرفوعاً إلى المنصوبات كإدخالك ما لم يُتَكَلَّمْ به مِن الأخبار فى معنى الدُّعَاءِ .

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر المقتضب ٣/٢٢٦ ، قال أبو سعيد . . . هذه المصادر الذى ذكرها سيبويه وهى الحمد لك ، والعجب لك والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك (الْغُلَامُ لَزِيدٌ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء . . . » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ / ق ٩٠ . وقال الرماني : « المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذى يأتى معرفاً قد بنى عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه لأنه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ وانظر النكت ١/٣٧٥ .

قال : كأنك قُلْتَ : « وَتَبَّأَ لَكَ »^(١) . قال^(٢) : لك هذه بِمَعْرِزَةِ التَّبْيِينِ
ليست التي في (وَيَحَ لَهُ) .

قال : لأن له لَمْ يَعْمَلْ فِي النَّبِ^(٣) .

أى (له) الثانية لم يَتِمَّ بِهِ الْكَلَامُ^(٤) .

قال أبو بكر : إذا قُلْتَ : أَنْتَ سَيِّرٌ فَقَدْ جَعَلْتَ السَّيْرَ عَلَى
التَّكْثِيرِ ونظير ذلك قولهم : شُغْلٌ شَاغِلٌ ، جمل الشُّغْلِ هو الشَّاغِلُ
وليس كُلُّ واحد منهما صَاحِبَهُ^(٥) .

(١) الكتاب ١/١٦٨ . وعبارة سيبويه : « فاذا قلت : ويح له ،
ثم ألحقها التَّبَّ ، فإن النصب فيه أحسن ، لأن (تبأ) إذا نصبتها فهي
مستغنية عن (لك) ، فأنما قطعناها من أول الكلام كأنك قلت :
(وتبأ لك) » .

(٢) القول لأبى على لا لسيبويه .

(٣) الكتاب ١/١٦٨ .

(٤) يريد ما أشار إليه سيبويه بقوله : « ولا يختلف النحويون
في نصب (التَّبَّ) إذا قلت : ويح له وتبأ له ، فهذا يدل على أن
النصب في (تبأ) فيما ذكرنا أحسن ، لأن (له) لم يعمل في التب »
الكتاب ١/١٦٨ ، وعلل أبو سعيد ذلك بأن (له) خبر لويح ، وليس
بخبر في (تبأ) ، وإنما هو تبين . انظر شرح السيرافي للكتساب ،
ج ٢ ، ق ١٢ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١ ق ١٠٠ .

(٥) انظر الأصول ١/١٦٨ - ١٦٩ ، النكت ١/٣٧٨ ، قال
أبو سعيد : « إنما يقال هذا ونحوه لمن كثر منه ذلك الفعل ويوصاه ،
واستغنى عن اظهار الفعل بدلالة المصدر عليه » شرح السيرافي
للكتاب ج ٢ ق ١٢ ، وانظر الانتصار ، ق ٨٩ .

قال : ألم ترني عاهدتُ ربِّي (١) .

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذي يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

ألم ترني عاهدت ربى واننى لبين رتاج قائما ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فى زور كلام
وقد أنشدتهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣ ،
وهما فى الديوان ٢/٢١٢ وفيه (قَائِمٌ) بالرفع ، و (قَسَمَ) بدل
(حَلْفَةٍ) ، و (سُوءٌ) بدل (زور) ، وأنشد الفارسي عجز البيت
الثانى شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات
المشكلة الاعراب / ٤٠٥ ، وأنشد الفراء البيت الثانى وفيه موضع
الشاهد وقال : « انما أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها الى (خارج)
نصبها ، وانما نصب لأنه أراد : عاهدت ربى لاشتماً أحداً ، ولا خارجا
من فى زور كلام » معانى القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدتهما المبرد فى المقتضب
٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتماً ولا أخرج خروجاً » ،
لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذى أشار اليه الفارسي
هنا ، وهو أنه يجعل (خارجاً) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه
يقول : عاهدت ربى وأنا غير خارج من فى زور كلام ، وانظر البيهقي فى
الكامل ١/١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٣ ، قال أبو سعيد :
« فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج فى هذين البيتين قول سيبويه
وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فإنه جعل (لا أشتم) جواب
يمين ، أما أن يكون جواب (حَلْفَةٍ) ، كانه قال : عاهدت ربى على أن
أقسمت ، وعلى أن حلقت (لا أشتم الدهر مسلما) ، أو يكون (عاهدت)
بمعنى أقسمت فكانه قال : (ألم ترني أقسمت) ويكون (خارجا) فى
المعنى (خروجاً) ويكون التقدير (ولا يخرج خروجاً) عطفاً على (لا أشتم)
بمعنى

قال أبو علي : مذهبُ عيسى في ^(١) هذا البيت أنه لم يذكّر المعادة عليه الله تعالى ، ولم يعمل (لَا) في (لَا أَشْتُمُ) تَلَقِّيًّا للقسم ، لكن جعلَ (لَا أَشْتُمُ) موضع الحال ، كأنه قال : عاهدت ربِّي غيرَ شائِمٍ ، فَمَوْضِعُ (لَا أَشْتُمُ) ، نصب ، (وَلَا خَارِجًا) معطوفٌ عليه ، وليس على قوله باسم فاعِلٍ مقام المصدر ، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ .

قال : فكما لم يَجُزْ في الإضمار أن يُضمرَ بعد الرفع ناصباً / ^(٢) ٢٨/أ

←
وجعل (خارجا) في معنى (خروجا) . . . وفسر قول عيسى أن (خارجا) حال ، وإذا كان حالا وهو عطف على ما قبله ، فلا بد أن يكون ما قبله حالا وإذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فكأنه قال : (لا شائما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام) والفعل المستقبل بكون في معنى الحال ، كقولك : (جاءني زيد يضحك) أي ضاحكا . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ١ ، ق ١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيون سيبويه / ١٢٤ ، النكت ١/٣٨٤ ، المحتسب ١/٧٥ ، انظر أيضا شرح المفصل ١/٥٩ ، ٥٠/٦ - ٥١ ، الانصاح / ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغنى / ٥٢٩ ، الخزانة ١/١٠٨ ، ٢٧٠/٢ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العلاء ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وكان فصيحا وصاحب تقعير في كلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣١ - ٣٣ ، طبقات النحويين واللفويين / ٤٠ - ٤٥ ، الفهرست / ٤١ - ٤٢ ،

(٢) الكتاب ١/١٧٤ ، والذي في الكتاب (كسبتا) مؤن غير ألفاء

أى لو قُلْتُ : أُعَوَّرَ وذُو نابٍ^(١) فَوَفَعْتُهُ عَلَى إِضْمَارِ (هُوَ) لَمْ يَجْزُ أَنْ
يضمَّرَ بعد (هُوَ) الرَّافِعَةَ شَيْئًا نَاصِبًا لِأُعَوَّرَ .
قال أبو علي : قوله : يُصَوِّتُ^(٢) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ
قال : فَإِذَا هُوَ مُصَوِّتًا .

قوله : صَوَّتَ الْحِمَارُ ، منتصبٌ بالفعل الظَّاهِرُ ، أُعْبِي صَوْتُ ،
فهذا معنى قوله : على غير الحال ، وإِنَّمَا قال ذلك ، لِأَن صَوَّتَ الْحِمَارُ
هنا غير حالٍ كما كان كَذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى^(٣) .

قال : اخْتَجَّتْ إِلَى فِعْلِ آخَرَ تَضْمِيرِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب ١٧٤/١ .

(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كأنه قال :
فإذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه ، كأنه توهم بعد قوله . اه
صوت يصوت صوت حمار . . . » الكتاب ١٧٨/١ ، وانظر شرح
السرافى ج ٢ ، ق ١٨ ، النكت ٣٨٨/١ ، شرح عيون سيبويه ١٢٥/٠ .
(٣) هذه المسألة وضحتها سيبويه بقوله :

« فإذا قلت : مررت به فإذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل
لغير حال » انظر الكتاب ١٧٩/١ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فإنه إشارة إلى قوله : « مررت
به فإذا له صوت صوت حمار » وقد فسرها سيبويه بقوله : « كأنه توهم
بعد قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبديه أو يخرج له صوت
حمار ، ولكنه عطف هذا لأنه صار (له) صَوْتٌ (بدلًا منه » . انظر
الكتاب ١٧٧/١ - ١٧٨/٠ .

إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا (١)

قال أبو علي : أى إذا كنت تضمير مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن
تضمير معه *

قال : فِيمَا لَا يَكُونُ حَالًا وَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ :

* لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بَدَنٍ وَسَنَقْ * (٢)

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه
بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دأب بكار شايحت بكارها

وأنشدهما المبرد في المقتضب ٢٠٤/٣ دون نسبة أيضا ، كما
أنشدهما السيرافي ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر
من فعل ليس من حروفه كان اضممار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فمن
أجل هذا استدل على اضممار فعل بعد قوله (لَهْ صَدْتُ) بهذا الشعر ،
لأن قوله (دَأْبَ بَكَار) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضم
(دأبت دأب بكار) ، أو (تدأب دأب بكار) » شرح السيرافي
للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفي شك أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٥
« إِذَا رَأَوْنِي » ونسبهما ابن السيرافي إلى حريث بن غبلان ، انظر شرح
أبيات سيبويه ٢٠٥/١ (الريح) ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ ، النكت
٣٨٩/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج
انظر ديوانه / ١٠٤ ، وليس فيه موضع الشاهد ولكنه فى البيت الآخر
وهو قوله :

قال أبو علي : لأن هذا قد ثبت^(١) ولا يسكون حالا ، فهو بمنزلة اليد والخلقة .

قال : وإن شئت نصبت على ما سترناه وكان غير حال^(٢) .

←

تضميرك السابق 'يطوى للسببق'

اذ نصب (تضميرك) على اضممار الفعل الذي دل عليه معنى الفعل المذكور (لوحها) لأنه في معناه .
ورواية الديوان هي :

لوح منه بعد بدن وسنق
من طول تعداء الربيع في الألق
تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبيوه لابن السيرافي ٢١١/١ (الريح) ،
شرح أبيات سيبيوه لابن النحاس ١٠٥/١ ، قال أبو سعيد في نصب
(تضميرك) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوبا عنده على الحال ،
لأنه مضاف الى الكاف متعرفا به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب في
كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالا » ، انظر شرح كتاب سيبيوه
للسيرافي ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر التكت ٣٩٠/١ ، شرح الرمانى للكتاب
ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالاضافة الى الكاف ، فلا يكون حالا .
(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وفيه « على ما فسّرنا » من غير داء . وملاح
الأمر على ما أورده سيبيوه وهو قوله : « فاذا قلت : (فاذا هو يصو » ،
صوت حمار) فان شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وإن
شئت نصبت على ما فسّرنا ، وكان غير حال » ، قال الرمانى : القرن
١٤

قال أبو العباس : يعنى مصدرأ على غير التشبيه^(١) ، أى هو مفعول
يتناولهُ الفعلُ ، لا على أنه مثال وقع به الصَّوتُ^(٢) .

قال : وكان هذا جوابٌ لقوله : على أىِّ حالٍ^(٣) .

قال أبو العباس : وكان هذا راجعٌ إلى أول السكَّالَم ، وهو الحال ،
حيثُ يقول : وإن شئتَ جَعَلْتُهُ^(٤) .

قال : وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه^(٥) .

بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر ، أن النصب على الحال
من جواب كيف بعد المعرفة ، . . . وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب
(أى كذا هو ؟) كأنه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت ؟
فقال : صوت حمار فهذا إنما هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف
الشيء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما
جواب (كيف) ، والآخر جواب (أى) ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ،
ق ٦٠ وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن
مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الكتاب ١٨١/١ يعنى قوله (صَوْت) فى (هو يُصَوِّتُ
صَوْتِ حِمَارٍ) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم
يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته حالا عليه وقع الامر
وهو تشبيهه للأول » ، الكتاب ١٨٠/١ ،

(٤) الكتاب ٢٨١/٢

قال أبو العباس : قوله : مَوْقُوعٌ فِيهِ كَالْحَالِ ، وعليه كالمصدر .
قال : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ) لِأَنَّهُ
تَشْبِيهٌ^(١) .

قال أبو علي : ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ ، وَالتَّشْبِيهُهُ يَكُونُ
بِمِثْلِ فَسَكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، جَازٌ أَنْ يَجْعَلَ
صِفَةً لِلصَّوْتِ ، كَذَلِكَ أَجَازَهُ مَعَ حَذْفِ (مِثْلِ) .
قوله : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، عَلَى زَيْتَةٍ (مِثْلِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٢) .
قال أبو عثمان^(٣) : لَا يَجُوزُ عِنْدِي قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ تَوْصِفَ الْمُسْكِرَةَ
بِالْعَرَفَةِ بَوَاجِبٍ مِنَ الْوُجُوهِ^(٤) .

(١) الكتاب ١/١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/١٨١ ، إذ أن سيبويه
يقول : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ،
إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد ، وهذا قبيح » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأَخْفَشِ كتاب
سيبويه وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف
وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧ هـ وقيل غير ذلك .
انظر ترجمته في الفهرست ٥٧/ وما بعده ، أخبار النحويين
المصريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين ٨٧ - ٨٣ ، البلغة /
٧١ .

(٤) يريد أن في قوله (هذا رجل أخو زيد) كلمة (رجل)
نكرة ، وقوله (أخو زيد) معرفة فلا يرى الوصف هنا .

قال أبو علي : إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ، لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجوز أن يكون الواحد جمعاً ، لم يجوز أن توصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

قال أبو علي : إذا قال : هذا صوت صوت حمار ، فليس في لفظك فاعل في المعنى ، كما أنك إذا قلت : له صوت صوت حمار ، فقد لفظت بفاعل في المعنى ، والوجه في : عليه فَوْحُ الْحَمَامِ^(١) ، وهذا صوت صوت حمار الرفع ، لأنه لافعال في المعنى مذكور في لفظك ، كما أنه مذكور في قولك : له صوت^(٢) .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جمعاً^(٣) لا / يكون في الحال ٢٨/ب ولا يكون إلا مصدرأ ، وغلط عتدي ، قال الله تعالى : ﴿ سَمِيزَمٌ

(١) هذا من جملة الأمثلة التي يسوقها النحويون في هذا الموضع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو (له صراخ صراخ الثكلى ، له دسع دفعا الضعيف ، مررت به فاذا له دق دق بالمنحساز حب الفلفل ، واه صوت خوار ثور) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١/١٨٣ .

(٢) الذي فرق بين المضمونين في هاتين العبارتين أن قولنا (له) بمثابة فعل الملك ، كأننا قلنا (يملك) ، أما اسم الإشارة (هذا) فلا يتضمن الفاعل في المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١/١٨٨ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٧ النكت ٤٠١/١ - ٤٠٢ .

الْجُمُعُ»^(١) ، فوجب أنه اسم ، إن نزعته منه الألف واللام كان تذكيراً
ووقع حالاً .

قال : وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذا^(٢) .

أى أنها لا تُصرف ، نشبه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطبة ونحوه^(٣) .

(١) سورة القمر ، الآية / ٤٥ .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٨ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صنع ذا فيها »
وهذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبى على فى الألفاظ ، أو لاختلاف
نسخ الكتاب التى اعتمد عليها .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « فصار (طراً وقاطبة) بمنزلة
سبحان الله فى بابهِ ، لانه لا يتصرف كما أن (طراً ، وقاطبة)
لايتصرفان ، وهما فى موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ٠٠٠ » الكتاب
١/ ١٨٨ ، قال الرماني : « طرا وقاطبة مما لايتصرف ، كما لايتصرف
(سبحان الله) لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، الا أن (سبحان الله)
مبالغة فى التعظيم على أعلى مرتبة ، و (طرا وقاطبة) مبالغة فى العموم
الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لا يكون فى الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها
تجرى على الحال بحق الأصل ، وليس كذلك المصدر والاسم » شرح
الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : x وحمل سيبويه (قاطبة و طراً) على
المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمال فى موضع الحال ، ولم يتجاوز
ذلك الموضع ٠٠٠ » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ .
والنكت ١/ ٤٠٢ .

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك : لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا^(١).

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله^(٢) أن الذي يُنْتَصَبُ فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأول لا دليل فيه على التَّنْصِبِ من الجملة التي قبله^(٣).

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾^(٤) يدل على أن ذلك صُنِعَ الله تعالى وخلقه ، فحَمَلَ ﴿ صُنِعَ اللهُ ﴾^(٥) على (صَنَعَ) لأن فيما قبله دليلاً على (صَنَعَ) .

(١) الكتاب ١٩٠/١ .

(٢) إشارة إلى الباب الذي ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » . الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) يعني أن قوله : (لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ حَقًّا) لا دليل في الجملة على نصب (حَقًّا) ، وهو هنا خبر على طريق الإيجاب ، فيحتمل أن يوصل مثل قولك : (فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقاً) ، وهو لا يؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى (حَقًّا) ، وعلى العكس قوله : (لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا) ، فالدليل في الجملة موجود ، وهذا من المصدر المؤكد لنفسه ، لأنه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٧ والنكت ٤٠٥/١ .

(٤) سورة النمل ، الآية ٨٨ .

(٥) في الآية المذكورة آنفاً ، حمل ('صُنِعَ') المصدر على الفعل ('صَنَعَ') .

قَالَ : لأنه ليس في معنى كيف ، ولا لِمَ^(١) ولا (ما كان) على معنى كيف ولِمَ ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصهان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذُكر في هذا الباب وفي الذي قبله^(٢) ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصهان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب ، إنما هو على فعل آخر .

قال : وذلك قولك : أَمَّا سَمِينٌ فَسَمِينٌ^(٣) .

قال : وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده^(٤) .

(١) الكتاب ١٩٢/١ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله .
« ليس في معنى كيف : يعنى ليس بحال ، ولا لم : يعنى ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب له » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعنى ماسماه سيبويه المؤكد به العام نحو (هذا زيد حقاً) ما أؤكد به نفسه نحو (له على ألف درهم عرفاً) ، فهذا كله ينتصب على إضمار الفعل .

(٣) الكتاب ١٩٣/١ ، وقد ضرب سيبويه هذا المثال للباب الذى ترجم له بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : « معنى (ما قبله) : ما تتضمنه الجملة التى تدل عليها (أَمَّا) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد سمناً فهو سمين ، لأن هذا الكلام انما جرى على انسان مذكور ، وحذف ذكره استغناءً وأما (ما بعده) : فيعنى به (سَمِينٌ) أنه قد عمل فى (سَمِنَ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ ، وانظر النص فى النكت ٤٠٩/١ .

قال أبو علي : فعَبِلَ فيه ما قبله وما بعده ، يريد بما قبله ، ما في (أما) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيء سَمَنًا .

وأما بعده فَسَمِينٌ ، كأنه قال : مهما يكن من شيء فهو سَمِينٌ سَمَنًا . وكان أبو العباس لا يجيز أن ينتصب سَمَنًا بِسَمِينٍ وهو قبله لأن (فَعِيل) خبر معمدٌ ، وإذا تقدّم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه^(١) .

قال : ومن ذلك : أما عِلْمًا فلا عِلْمَ له^(٢) .

قال أبو العباس : أما عِلْمًا فلا يجوز أن ينتصب بما بعده ، لأن ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها^(٣) .

قال : وكان [إضمار] هذا عندهم أحسن من [أن] [يدخلوا فيه ما لا يجوز]^(٤) . قلت : أى من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال . **قال :** ولا يسكون في الصفة ، الألف واللام لأنه ليس بمصدر^(٥) . قد أجاره أبو العباس^(٦) على أن يكون الاسم الثانی الظاهر في موضع

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ . ٢٧/٣ ، وانظر شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه في كلا الموضعين

وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) في قوله : (أما صديقًا مضافًا فليس زيد بصديق) ، يقول أبو العباس المبرد : «الذى يعمل في (صَدِيقًا مَصَافِيًا) هو ما يقدر

←

(٦٤ - التعليقة)

المُضمر ، كقولك : أَمَّا الصَّدِيقُ المَصَافِي فليس بصديقٍ ، وكان مُجْرَى الكلام فليس هو ، ولكن هذا مثل قوله :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ^(١) .

أى يسبقه فى وضع الظاهر موضع المُضمر .

قال : وإنما المصدر تابع له^(٢) .

←

مما تدل عليه (آمنا) ، كأنه قال : مهما يذكر زيد صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ ، ولا يعمل فيه عنده بصديق ، لأن ما بعد الباء عنده لا يعمل فيما قبلها ٠٠٠ فإذا قلت : أما الصديق المصافى فليس بصديق مصافٍ لم يكن فيه إلا الرفع ، لأنه لا يكون حالا وهو بالالف واللام ، فوجب رفعه بالابتداء « شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٣٠ - ٣١ (١) هذا صدر بيت من الخفيف ، أنشده سيبويه فى غر هذا

الباب منسوباً لسوادة بن عدى ، وعجزه :

نغض الموت ذا الغنى والنقرا

وفيه شاهد على إعادة الظاهر مكان المضمّر وهو قبيح ، لأن التكرير

وقع فيه جملة واحدة - انظر الكتاب ١/٣٠ وانظر شرح أبيات سيبويه

١/٨٧ (الريح) حيث روى البيت الذى بعده ، وما قبل عن نسبه .

ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١/٢٨٨ الى عدى بن زيد . انظر أيضا

ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٣٣/ ، ديوان الحماسة ١/٣٦ ، ١١٨

وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس

٦٧/ ، النكت ١/١٩٨ ، مغنى اللبيب ٦٥٠/ ، البيان فى غريب اعراب

القرآن ١/٦٣ ، الخزانة ١/١٨٣ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ ، والبيت فى

ديوان عدى بن زيد ٦٥/ .

(٢) هذا بعض عبارة سيبويه وهى قوله : « ولا يكون فى الصفة

الالف واللام ، لأنه ليس بمصدر ، فيكون جواباً لقوله (له) ، وإنما

المصدر تابع له ، ووضع فى موضعه حالا » ، الكتاب ١/١٩٤ .

قال أبو علي : / يُحتمل أن يسكون تابعا للصفة في أن وقعَ حالا ٢٩/أ
كما وقعت ، ويُعمل أن تسكون (له) ، أي يتبع قول الفاعل : لِمَ فَعَلْتَ ؟
فَيُنْصَبُ على أنه مفعول له .

قال : وسمعتهم يقولون : العَجَبُ مِنْ بَرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزَا بِدَرَمٍ
فَعَمِلُوهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ^(١) .

قال أبو علي : قَبِحَ أن يحمل قفيزا حال من بر ، لأن الحال من
النكرة قبيح ، وقَبِحَ أن يحمل صفة له ، لأن القفيز ليس بوصف ، فلذلك
جعل حالا من الهاء ، لأنه قد يكون حالا ما لا يكون صفة^(٢) .

قال أبو بكر : الصفة لا تسكون إلا فعلا أو ما اشتق منه ،
ويسكون الحال فعلا ويسكون اسما لأنه زيادة في الإخبار ، فالصفة تسكون
حالا ، وليس كل حال تسكون صفة .

(١) الكتاب ١٩٨/١ .

(٢) فصل السبإ في السبب في نصبهم (قَفِيزَا) حالا من الهاء
في (بِهِ) ، وهي معرفة ، وقال : « وإنما حسن أن يكون حالا ، ولم
يحسن أن يكون صفة ، لأنهم قد يجعلون الجوامع أحوالا ، كقولهم :
هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك جديد ، ولا يحسن أن تجعله صفة ،
فتقول : مررت بخاتم حديد ، ولا مررت بمالك درهم » ، شرح السبإ في
الكتساب ج ٢ ، ق ٣٦ ، والنكت ٤١٦/١ - ٤١٧ ، قال أبو الحسن
الرماني : « النصب في هذا حسن ، لأنه حال من معرفة ، فأما الجر
فقبيح ، لأنه اسم جنس لا يتبع على جهة الصفة ٠٠٠ لأن الحال أوسع من
الصفة ٠٠٠ » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هَذَا بَابٌ مَا تُنْصَبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَمَّا حَالُ وَقَعَ [فِيهَا الْأَمْرُ]
وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(١)

قال أبو علي : الذي يوفق بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشَبِّه من الأسماء بالمصادر ، أن الاسم المشبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة ، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف^(٢).

قال أبو إسحاق^(٣) عن أبي العباس^(٤) : إذا قلت دخلوا الأول فالأول فهو غير شاذٍ ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهود وإنما هو تعريف للجنس ، فهو أقرب إلى التذكير^(٥).

(١) الكتاب ١/١٩٨ ، وما بين المعقوفين سقط من الكتاب ، وأثبتته السيرافي. انظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المختضب ٣/٢٧١ .

(٣) هو الزجاج تلميذ أبي العباس المبرد ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) يعني المبرد ، أستاذ الزجاج .

(٥) انظر المختضب ٣/٢٧١ - ٢٧٢ .

قال : فإن قلت : ادخلوا وأمرت ، فالنصب الوجه ولا يتكون بدلاً^(١) .

قال أبو علي : لم يجوز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجوز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يحمل على معنى ليدخل الأول فالأول^(٢) .

قال : ولا يجوز في غير الأول هذا^(٣) .
أي : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبه على الحال في غير الأول^(٤) .

قال : وذلك قواك : هذا بشرأ أطوب منه تيمراً^(٥) .
قال أبو علي : كأن هذا الباب مركب من البابين اللذين قبله .

(١) الكتاب ١/ ١٩٨ .

(٢) عقد الفارسي لهذه القضية مسألة مستقلة في كتابه المسائل المنشورة ٣٨/ - ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وإيضاح .

(٣) الكتاب ١/ ١٩٩ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣٦ - ٣٧ . وشرح الرماني للكتاب أيضا ، ج ٢ ق ٣١ - النكت ١/ ٤١٨ .
(٥) الكتاب ١/ ١٩٩ ، وفي التعليقة (مبسر) بالضم وهو خطأ ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « هذا الباب إنما يأتي في تفضيل شيء في زمن من أزمائه على نفسه في سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضله فيه ما مضى ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اشتداد ما يفضله على المقضي منه » .

قال أبو علي : 'إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ ، لم يمنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدًا قائمًا ، ويضرب قائمًا ، وسَمَحَ ضَرْبُ قائمًا ، فكذلك : هذا بُسْرًا ورُطَبًا ، ينتصبان على إضمار هذا إذا وقعَ أو إذا وقعُ ، فليس الحال هي المضمرة إنما العامل فيها مضمرة .

قال سيبويه : هذا كله ينتصب (الفاروف) على ما هو فيه ودلي ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو ما يقصد من ذلك ، فان كان زمانا ماضيا أضمرت (اذْ وَآلٌ) ، وان كان مستقبلا أضمرت (اذا) ، فاذا قلت (عندا بسرا أطيب منه تمرا) وكانت الإشارة اليه في حال ما هو تمر ، فالتفضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا اذ كان بسرا أطيب منه اذ صار تمرا ، فهذا مبتدأ ، وخبره (أطيب منه) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من الشاء البه في زمانين ، والعامل في الحال (كَانَ) ، وفي (كان) ضمير من المبتدأ . وانظر أيضا شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ٤١٩/١ .

(١) الكتاب ٢٠٢/١ وفي هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيبويه بتفسير أبي علي ، وصحة العبارة كما جاءت في الكتاب . « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافي في شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيبويه يرمي الى أن ما ينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففي بيت الأعشى الذى ساقه سيبويه ،

أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى النَّاصِبُ لهذه الظروف ٢٩/ب
للضَّمَر ، وهو غيرها •

قال : ومثل ذلك : أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ ^(١) .

أى : أى جملة ظرفاً ، لأن هذه الكلمة قد تدخل عليها كاف
أخرى ^(٢) .

قال : يدلُّك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول :
مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ ^(٣) .

قال أبو على : يَدُلُّ قولك : مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ على أن
سواك ظرف ، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجمل ، فإذا وصل بها
الظرف فعلى أن الظرف مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةٍ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ مَحذُوفَةٍ ، كأنك
قلت : مررت بمن استقرَّ سواك ، فالضمير يرجع إلى الموصول مِنْ اسْتَقَرَّ ،

←

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبى فطيمة لاميلى ولاعزل
نصب (جنبى فطيمة) على الظرفية ، (فطَيْمَةُ) هذه امرأة
لامكان • انظر شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافى ١٠٣/١ (الريح) ،
وانظر هامش الكتاب ٢٠٢/١ ، وفرحة الأديب ٤١ - ٤٢ •

(١) الكتاب ٢٠٣/١ •

(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٤٢ •

(٣) الكتاب ٢٠٣/١ •

إلا أنه لما حذفَ فام الظرفُ مقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي
كَزَيْدٌ^(١).

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة^(٢) تُشْبِهُ زَيْدًا وَعَمْرًا في أن
لِكُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا جُشْتًا متميزًا بعضها من بعض ، ومختصة ، فكما أن
الفعل غيرُ المعتدى لا يَتَعَدَّى إلى زيدٍ وعمرٍ ، كذلك إلى هذا النحو
مِنَ الأماكنِ .

قال : واعلم أن ظروف الدُّخْرِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا في الأسماء^(٣).

(١) شبه سيبويه قولنا (مررت بمن سواءك) بقولنا (الذي
كَزَيْدٌ) وأن (سَوَاءٌ) غير متمكنٍ شبيهه بالكاف التي هي حرف توضع
موضع (مثل) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن
(سَوَاءٌ) والكاف جميعا بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك ،
ونزلت على من سواءك ، ومررت بالذي كزيد ، فصار ذلك كقولك : بمن
عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت مررت بمن فاضل ،
وبالذي صالح كان قبيحا ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكانان ،
ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولا يحسن أيضا
أن نقول : بمن مثل زيد ، وممن غير زيد ، وبالذي مثل زيد ، ولا بالذي
غير زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلا بد من ذكر العائد الذي
يعود إلى (الذي ، كـمَنْ) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ،
ق ٤٢ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه من
الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٢٠٥ ،
(٣) الكتاب ١/٢٠٨ .

قال أبو العباس : ليست^(١) ظروف الزمان أشدَّ تمسكاً في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية^(٢) ، وذلك أن الظرفَ ظرفان ؛ ظرفٌ مكاني وظرفٌ زمنيٌّ ، فالفعل يدل بصيغته على الظرفِ الزمني^(٣) فهذا الظرف أقمدُ في الظرفية من الضرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيمويه في أول الكتاب ، ولكنه سما في هذا الموضع^(٤) .

قال : وإذا قلت : رُبَّ رَجُلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجلِ بِرُبِّ^(٥) .

قال أبو علي : (يَقُولُ) ما هنا في موضع جرٍّ لأنه صفة رَجُلٍ ، والصفة تجري على الموصوف من غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، وللضاف إلى رجلٍ بِرُبِّ فعل محذوف (رَأَيْتُ) وما أشبهه ، جواباً لمن يقول : مارأيت رجلاً يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .

قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ماشٍ وَمِنْ رَجُلٍ^(٦) .

(١) في المخطوطة (ليس) .

(٢) الظروف المكانية أقرب إلى الأسماء المتمكنة من الظروف الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١٦/١ .

(٥) الكتاب ٢٠٩/١ ، وانظر شرح السجستاني للكتاب ج ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ٢١٠/١ .

قال أبو علي : (مَا) في قوله : مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يكون بمعنى (الَّذِي) لأنه صفة لشكرة ، وقد وقعت المصادر مضافة صفات لشكرة في هذا الباب (بمنجرد قيد الأوابد)^(١).

قلت : إنما وصف هذه الشكرات بهذه الأسماء للمضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونية الانفصال ، فعني (قيد الأوابد) مُقْبِد الأوابد .

قال : وَإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ تَجْرَى الْعِدَّةُ^(٢) .

(١) هذا بعض بيت لامرئ القيس (من الطويل) في وصف فرسه :
 بمنجرد قيد الأوابد لاجه طراد الهوادي كل شأو مغرب
 انظر ديوانه / ٤٦ ، وقد ساقه سيبويه شاهدا على أن (قيد الأوابد) أجرى على (مُنْجَرِد) نعتا له ، وإن كان مضافا إلى معرف بالالف واللام لأنه في معنى الفعل ، فكأنه قال : (بمنجرد يقيله الأوابد) . انظر الكتاب وها مشه ٢١١/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٤٩ ، النكت ٤٣٠/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٩ .
 وأبو علي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٧٥ - ٢٧٦ يقرر أن المصادر نوصفاً بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما يقدر فيها من الانفصال ، فتقدير (قيد الأوابد) : قيد الأوابد ، أو مقيد الأوابد .

(٢) في الكتاب ٢١٤/١ - ٢١٥ قوله : « مرتت بثلاثة نفر رجلين مساحين ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعتته وفسرته ، وإن شئت أجرينته مجرى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي الابدال فتجرحه » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٣ .

قال أبو علي : أى وضعت (رَجُلًا) موضع المِدة المجموعة
أعنى قوله : رَجُلَيْن ^(١) ، فيكون تقدير الكلام : مررت برجل
مسلم / رجل / كافر .

قال : وتقول : مَرَرْتُ بأربعة صَريخٍ وجَريخٍ ^(٢) .

قال أبو علي : لا يجوز الجرُّ في موضع (صَريخٍ وجَريخٍ) على
الصفة ، لأن الصفة حكما أن يكون الموصوف ، وإيس إتيان
أربعة .

قال أبو بكر : دخلتِ (الوَاو) على (لَكِنَّ) وهما جميعا قد
يسعملان حرف عطف ، لأن الواو لازم للعطف لا يزول ، و (لَكِنَّ)
يُشدَّد فيعمل ويخرج عن حدِّ العطف ^(٣) .

(١) أصل العدد عند سيبويه في هذه العبارة (ثلاثة رجال) ،
ثم لما فصل العدد قال : « ٠٠٠ رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ، فكانما
تقدير الأمر عند الفارسي سواء قوله (ثلاثة رجال) أو (رجلين) .

(٢) الكتاب ١/٢١٦ ، وعلل سيبويه وجه الرفع في الصريخ
والجريخ أن « الصريخ والجريخ غير الأربعة » ، فصار على قولك : منهم
صريخ وجريخ » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة
المنعوت » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل (لكن) للعطف أيضا ،
وتدخل الواو على (لكن) عند العطف ، فتقول : (ما مررت برجل
صالح ولكن طماع) ، والواو في العطف أمكن من (لكن) ، وليست
خفي

قال : تنفى هذا ما مررت بزيد ، وما مررت بعمر (١) .

قال أبو عثمان (٢) : **أخطأ عندي ، ونفيه عن اللفظ : ما مررت بزيد وعمر** .

←

لازمة للعطف لا تزول عنه - كما يقول الفسارسي - فهي حرف يتعدى العطف الى القسم ، والجبر ، والحال وغير ذلك ، كما أن (لكن) اذا سددت تخرج الى النصب .

قال ابو سميده : « وأما (لكن) ، فاذا أتت بعد منفي جار أن يكون ما بعدها عطف ، كقولك : ما زرت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وما خرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا (فهي) توجب لما بعدها ما تنفي عما قبلها ، كما أن (لا) تنفي ما بعدها ما أوجب ما قبلها ، فهي نقيضة (لا) » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٥ (١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازني ، وقد مرت ترجمته ، ويرى أن نفي المرور بهما كان يقع بقوله : (ما مررت بزيد وعمرو) ، أما قوله : (ما مررت بزيد ، وما مررت بعمر) فهو الذي بسميه سسيبويه (مرؤذين) الكتاب ٢١٨/١ ، ولما كانت الواو تشرك بين المتعاطفين في الاعراب ، فانها تشرك بينهما في المعنى ، حتى يكون الثاني داخلا فيما دخل فيه الأول من المعنى الذي ذكر للأول في الجمع والتفريق ، فالجمع أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) اذا كان مرور واحد وقع بهما ، والتفريق أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) وقد مررت بأحدهما في وقت وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعد حين . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٦ .

وذهب أبو عثمان إلى أن النقي على لفظ الإيجاب ، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين ، وفهم عنه ما أراد . منهما فكذا حال النقي (١) .

قال : (لَكِنْ) معناها الإضراب ، ويعطف بها فإذا ذكرت الواو قبلها كانت العاطفة الواو ، وبقي في (لَكِنْ) معنى الإضراب وزال عنها معنى العطف مع الواو (٢) .

قال : وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أى : مذكور فأضمرته ، أو اسم أضمرته ، أو أظهرته فهو أقوى ، أى الرفع (٣) .

(١) هذه إحدى المسائل التي غلط المبرد فيها سيويه ، مستدلاً برأى المازني ، ورجع ابن ولاد رأى سيويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩ - ١١٠ ، ولم يقف عند هذه المسألة طويلاً في المقتضب ١٥١/٤ .
(٢) « لكن وبل » حرفا عطف عند سيويه والنحويين ، كما أنهما يفيدان الإضراب انظر الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٨ ، إلا أنهما لا يكونان في أول الكلام انظر المصدر نفسه ٢١٧/١ ، قال أبو سعيد : « (بل ولكن) إذا كان قبلهما مجحد فهما في المعنى سواء ، كقولك : مامرت بزيد بل عمرو ، وما ممرت بزيد لكن عمرو ٠٠٠ » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٩ . وقال سيويه : « والمعرفة والنكرة في (لكن ، وبل ، ولا بل) سواء » الكتاب ٢١٩/١ .

(٣) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيويه ، ونحريه عبارة سيويه كالتالي : « وقد يكون فيه الرفع (في مثل قولك : مامرت برجل ولكن حمار) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

قال أبو إسحاق^(١) : أى إذا كان الاسمُ منعوتاً كقولك :
ماءَ رَرْتُ بَبَلْ فارِ ، لأنَّ البَبَلْ مضمرٌ فى الفَارِ ، فإذا كان كذا
فهو أحسنُ .

وأما قوله^(٢) : أو اسماً أضمرتهُ فهو كقولك : ماءَ رَرْتُ بِهٍ بَبَلًا ،
يريد بالاسمِ الهاءَ الذى فى (بهِ) .

←

قد مررت به ، فما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار
ولكن هو حمار ... كانه قال : ولكن الذى مررت به حمار وإذا كان
فبل ذلك منعوت فأضمرته أو اسم أضمرته أو أظهرته فهو أقوى «
الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى
المخطوطة نصب (منعوتا ، مذكورا ، اسما) .

(١) هو الزجاج ، وقد مررت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .

هذا بابٌ مجرى نعتِ المعرفة عليهم^(١)

قال أبو بكر^(٢) : شرط هذا الباب أن يسكون الأعمُّ صفةً للأخصُّ ، وإنما صار الأعمُّ صفةً للأخصُّ لأنه إذا بُعِثَا تركَّبَ منهما ما هو أخصُّ من كل واحدٍ منهما على الأفراد ،^(٣) كقولك : زيدٌ الطويلُ ، فإنه أخصُّ من كلٍّ واحدٍ من الصفة والموصوف .

قال أبو علي : وإنما لا تقول (مَرَرْتُ) بهذين الطويل والقصير^(٤) لأن (هذا) مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد ، فمنزلة وصفة منه منزلة حرف من حروفه ، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه ، كذلك لا يجوز أن تُثنى (هذا) قبل أن تتمه بضم الصفة إليه^(٥) .

(١) الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر الانتصار ق ١١٣ .

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وإن كان السيرافي قد أحال إلى أبي بكر مبرمان رأيا في هذا الباب ، لكن الغالب عنده السيرافي والفارسي إضافة (مبرمان) إلى (أبي بكر) أن كان الرأي لمبرمان ، أما أن كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة (أبي بكر) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخص من كل واحد من كل على الأفراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة في السطور الثلاثة الأخيرة .

(٤) العبارة في الكتاب ٢٢١/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

(٥) في المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تُثنى (هذا) قبل أن تتمه بضم الصفة إليه » ولعله سبق نظر من الناسخ .

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي الْمَالِ^(١) ، لأن الاسم المضاف لا يسكون مع اسمه آخر بمنزلة اسمه وحدا .

قال أبو علي : الذي سَمَّاه سيبويه في باب تجزى النعمت على المنعوت تفسيراً للنعمت ، هو الذي يُنْتَصَب هنا على الحال ، والمثال في ذلك قولك :
 ٣٠/ب مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، فنقول : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ /
 صالحاً وطالحاً ، ومررت بأخويك رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً ، فذكرت
 هاهنا رجلاً ، وَصَلَّةً إلى الحال ، كما كان في التَّسْكِرَةِ وَصَلَّةً إلى الصِّفَةِ ،
 وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنعمت ، وتوكيداً له ونظير
 قولك : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ رَجُلًا صَالِحًا وَرَجُلًا طَالِحًا^(٢) .

(١) انظر الكتاب ٢٢٢١/١ ، قال أبو سعيد : « لا تقول : « مررت
 بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة
 (هذا الرجل) بمعنى : لا يجوز (مررت بهذين الطويل والقصير) وتجعل
 الطويل والقصير نعتاً لهذين ، وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وإنما
 لم يجز ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن قوله
 (والقصير) لم يُلْ الاشارة لفصل (الطويل) بينه وبين الاشارة » .
 شرح السيرة في للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :
 « وتقول : (مررتُ بالزَّيْدين الطَّويل والقَصير) على الصِّفَةِ ،
 ولا يجوز (مررتُ بهذين الطَّويل والقَصير) على الصِّفَةِ ، لأن اتصال صفة
 المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ٠٠٠ ، انظر شرح الرماني للكتاب
 ج ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : (مررتُ بأخويك مُسْلِمًا وكَافِرًا)

قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ^(١).

إذا جعلت (قَنَاةٌ قَوِيمةٌ) حالا ، فقولك (قَنَاةٌ) وصلةٌ إلى ذكر

الحال .

←

على الحال ، ويجوز (تمررتُ بأخوينكِ مسلمين وكافرين) على البديل ، ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير (أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وإنما جاز بدل النكرة من المعرفة لأن الثاني يقدر في موضع الأول) شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة وهو بتمامه :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ وَنِصْفَ نَقَاٍ يَرْتَجِ أَوْ يَتَمَرَمِ
وقد استشهد به سيبويه على رفع (نِصْفُ) على الابتداء ، ولو نصبه على البديل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، نصبه على البديل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، والبيت في ديوان ذي الرمة ٦٢٣/١ ، وفيه (خَلْقَهَا) بالفاء ، وأشار المحقق الى رواية سيبويه بالقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما أن رواية الديوان بنصب (نِصْفَاً) ، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله : « وبعضهم ينصبه على البديل ، وإن شئت كان بمنزلة (رَأَيْتُهُ قَائِمًا) » كأنه صار خبراً على حد من جعله صفةً للنكرة ، الكتاب ٢٢٣/١ ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٦٢ - ٦٣ ، والنكت ٤٤٥/١ ، وروى ابن السيرافى البيت بنصب (نِصْفَاً) على البدلية ، وجعل القناة وصفاً للمتنصب وأشار الى روايه الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ (الريح) ، وخطأ المبرد نصب (نِصْفَاً) على الحال ، مقررًا أن (نِصْفَاً) لا ينبغي أن يكون هنا الا معرفة ، لأن معناه الاضافة ٠٠٠ انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادى « والحجة لسيبويه أنه نكرة ٠٠٠ » انظر الخزانة ٤٨٠/٢ .

(١٥ - التعليقة)

وأُشْدَ لِلْفَرْزْدَقِ^(١):

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ
طَلِيقٌ وَمَسْكُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُرْهَفُ

قال أبو علي : قوله : طَلِيقٌ وَمَسْكُوفُ الْيَدَيْنِ ، طَلِيقٌ مع المبتدأ المضمَر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح ، والظرف على هذا التقدير مُلَافَى ، أعنى قوله : في حيث التقينا ، وكذلك قوله^(٢):

* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا *

لو لم ينصب (شامِتًا ومزرياً وزارياً) لصارت الجملة التي كانت

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع (طَلِيقٌ) وما بعده على القطع ، والابتداء على معنى (مِنْهُمْ طَلِيقٌ ومنهم مكتوفُ اليدين) انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١١/١ ، الخزانة ٣٦/٥ (هارون) والبيت فى ديوان الفرزدق ٢٩/٢ .

(٢) اشارة الى بيت النابغة الجعدى من الطويل وهو قوله :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَأَخْرَ مَزْرِيَا عَلَيْهِ وَزَارِيَا

حيث نصب (شَامِتًا) خبراً لكان ، ولو قطع ورفع على الابتداء لجار وكان حسناً . انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، والبيت فى ديوانه ١٧٧ ، وانظره أيضاً فى كتاب النابغة الجعدى - حياته وشعره ١٥٩/١٧٧ ، وانظر أيضاً شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢١/٢ (الريح) : (وآخر مزرياً وآخر زارياً) ، ومثل ذلك عند الشنترجى فى هامش الكتاب ٢٢٢/١ ، وانظر البيت فى الخزانة ٢٩٨/٢ .

(يسكونُ بعضهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفاً عليها
في موضع نصب .

أبو علي : إنما وصِفَ العلمُ الخاصُّ بالمُبَهْمَةِ ، والصفاتُ إنما
تسكون حُلًى ، وليست المبهمة بظاهرةٍ في لفظها الحَلِيَّةِ ، لكنها تتضمن
معنى الشبيه والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا
زَيْدٌ راكِبًا ، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز
أن يُنعتَ بها ^(١) .

وقوله : معطوفةٌ ^(٢) ، يريد بها معنى الإنباع ، وعلى هذا سُمِّيَ الاسم
الذي يبين به كما يبين بالصفة عطفاً البيان .

قال : كقولك : لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُخَيَّرٌ ، وقد بقي منهم ^(٣) .

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحليلية نحو (الطَّوِيل) ، ونكون
قاربة نحو (أخيك ، أو صديقك) ، كما تكون اسماً مبهماً ، وأن العلم
الخاص نحو (زيد) لا يكون صفة لأنه ليس بحلالية ولا قرابة ولا مبهم .
انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .
(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « واعلم أن المضمرة لا يكون معطوفاً .
من قبيل أنك إنما تضرع حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ، ولكن
لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكد ، وليست صفة ، لأن الصفة تحليلية
نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو
الأسماء المهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه ، فلذلك قال
النحويون صفة ، وذلك قولك : (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ) » الكتاب ٢٢٣/١
فمعطوفة هنا تعنى عطف البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافي
للكتاب ج ٢ / ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ،
ق ٦٣ ، قال الرماني : « إذا قلت : (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ) جاز على
وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التي لا تعد
فيها من بقي منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا إلا بدليل يصحب الكلام
لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بقي منهم ، إنما يريد تسكثير ذلك ، كقولك : رأيتُ بني تميم اليوم كلهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بقي منهم قومٌ لم ترهم ولستُ بكُنتُ تسكثيراً .

قال : وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف ، لأن المبهم تقربُ به شيئاً أو تباعدُ ، وتشير إليه ^(١) .

قال أبو علي : معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديته إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصب ، فلما لزم صفة المبهم إعراب واحدٌ كما لزم صفة المضاف إعراب واحد وخالف كل واحدٍ منهما صفة المنادى المفرد ، غير المبهم ، إذ كانت تُرفع وتنصب ، اتفقا من هذا الوجه .

قال : ولم يُرد أن يُبين بقوله : (كل الرجل) / ما قبله كما يُبين (زيدا) إذا خاف أن يلتبس ^(٢) .

قال أبو بكر : يريد لا يبينُ بقولك (كل الرجل) ما قبله كما يبينُ (بالطويل) ، وما أشبهه ، لأن قولك : (كل الرجل) ، ليس بصفة مُخلصة مميزة ، إنما هو تداء ، وكذلك صفات الله عز وجل .

(١) الكتاب ١/ ٢٢٣ .

(٢) خلط الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله (كل الرجل) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : (عبد الله كل الرجل) ، وقوله : كما يبين (زيدا) ، يومىء الى قول سيبويه : « ولم تُرد أن تجعل (كل الرجل) شيئاً تعرف به ما قبله وتعينه للمخاطب ، كقولك : (هذا زيد) ، فاذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت (الطويل)

انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : إنا قُبِحَ (ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مثلكَ)^(١) في المدح ، من حيثُ قُبِحَ : (مَوَزَتْ بِعبدِ الله كُلُّ الرجلِ) في المدح ، لأنَّ عبدَ الله ليسَ مما يمدح به^(٢) ، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُلُه من معنى السَّكَّالِ والنَّفَّاذِ فإن لم تُردِّ المدح في قولك : (ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله ومثلكَ) وأردت بمثلك المعروف بِشَيْبِهِ فقد جاز^(٣) .
قال : والتَّبْعِيضُ والابتداء أقوى^(٤) .

(١) انظر الكتاب ٢٢٤/١ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ٠٠٠ واعلم أنه لا يحسن (ما يحسن بعبد الله مثلك ٠٠٠) » .

(٢) يريد أن (عبد الله) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس (كالرجل) الذي ربما وصفاً به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : (هذا رجلٌ كَلَّ الرجلِ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) في المخطوطة (فقد أجاز) بزيادة الهزة .

(٤) في الكتاب ٢٢٦/١ : « والابتداء في التبعية أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة (أخواننا) في بيت مهمل الذي أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت يسكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام
 فقطع (أخواننا) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ٢٢٥/١ وانظر تعليق الشنتمري بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب في هذا البيت ثلاث لغات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له : أي بنى يشكر ؟ فقال : هم أخواننا ، وأما النصب فعلى معنى (أخواننا) ، وأما الجر فعلى البدل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه ٩٥/٩٦ ، انظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١/٢ .

والفارسي يرى أن رفع (أخواننا) في البيت على أنها خبر للمبتدأ قوي ، ومثله أيضاً الجن على أنها بدلٌ بَعْضُ من كل

قال أبو علي : إنما صار الابتداء والتبويض في المعرفة أقوى ، لأن
حُكْمَ المبتدأ أن يكون معرفةً .
قال أبو بكر : مُخَالِطَةُ السُّتَامِ ، وَخَالِطَةُ بُهْرٍ (١) على خلاف ما حكوا
ولو كانوا كما قالوا لكانا منصوبين .

قال : فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون به
دَاهُ مُخَالِطَةُ ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا غُلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا (٢) .

(١) جمع أبو علي هنا عبارتين وردتا في بيتين رواهما سيبويه ،
الأول من الكامل ونسبه الى ابن ميادة المرثى من غطفان وهو قوله :
وارتشن حين أردن أن يرميننا نبلا مقنذة بغين قداح
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مُخَالِطُهَا السقام صحاح
أما الثاني فهو من الطويل وهو من قول الأخطل :
حمين العراقيب العصا وتركته به نفس عالٍ مخالطه بهر
انظر الكتاب ١/ ٢٢٦ ، ففي الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها)
على الأعين وهي نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ، فجرى
مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفي الشاهد الثاني حمل (مخالطه بهر)
على قوله (به نفس) لما فيه من نية التنوين أيضا ، انظر نحصيل عين
الذهب بهامش الكتاب ١/ ٢٢٧ ، وانظر في الشاهد الثاني شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٥٦ (الريح) . وانظر الشاهدين في شرح
أبيات سيبويه لابن النحاس ١/ ١١٢ ، وبيت الأخطل في ديوانه ١/ ٢١٥ ،
وانظر الشاهدين في النكت ١/ ٤٤٩ ، الخزنة ٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤ . وفي
المخطوطة جاء في بيت الأخطل (مخالطها) وهو سهو من الناسخ إذ يظهر
أنه ظنها كالتى في البيت السابق .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٨ ، ويبدو أن أبا علي قد تصرف قليلا في لفظ
سيبويه ، أو أن يكون قد اعتمد على نسخة تخالف نسخة المطبوع .

قوله : ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه .

يقول : ليس انتصاب هذا الضرب من حيث حذف القنوين منه ، إنما انتصابه على الحال من النسكرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقع من ذلك منقوصاً متصلاً الانفصال .

قال : أبو علي : وإنما ذكر سيويوه الحال من النسكرة في قولك : هذا غلامٌ لك ذاهباً^(١) ، أي لملم أنه إذا سُمع (به نفسٌ عالٍ مُخاطبُهُ) منصوباً ، فقد نُصب على أنه حال من النسكرة ، ولم ينصب من حيث حذف القنوين ، وقد يجوز أن يكون (ذاهباً) حالاً عما في ذلك من الضمير ، ولا حُجّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجّة أن يكون الحال من (غلامٍ) النسكرة ، وكذلك قولك : مررت برَجُلٍ قائماً ، الحُجّة أن يكون الحال من (رَجُلٍ) دون التاء من (مررت) .

قال : وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع^(٢) .

الواقع هنا الحال ، وغير الواقع هنا الاستقبال .

(١) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، وفيه (يجعله نصيباً) بدل (يجعله

منصوباً) .

قال : وإذا جعلته اسماً لم يسكن فيه إلا الرفع على كل حال ^(١).
أى : وإن جعل اسم الفاعل الماضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أتأني الحسنَةُ أخلاقُهُ ^(٢) فعناه :
أتأني الرجل الحسنَةُ أخلاقُهُ ، فالحسنة فعل للأخلاق ، وإن سلك جاريًا
ب/٣١ على الرجل ولذلك أنشعهُ ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما /
قلت : الحسنَةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حذفت
الهاء التي أضيفت للأخلاق إليها ، لم يجز أن تقول : أتأني الرجل الحسنَةُ
الأخلاق . لأن الحسنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه
صفة له ، ولم يرتفع به شيء من سببه ، فتأنيث (حسن) خطأ إذا كان فيه
ضمير مذكر ، ولم يسكن الفعل الأخلاق إذا حذفت الهاء الراجعة إلى
الرجل ، لسكنك جعلت الحسنَ وصفًا للرجل ، ثم بلغت به الأخلاق ،
ولما أن الحسن صار فيه ضمير للأول ، لم يجز أن ترفع ^(٣) به الأخلاق
كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رفعت الأخلاق بالحسن
كما كنت ترفعه به وهو مضاف إلى الهاء لم تخلُ في ذلك من أحد أمرين :

إما أن تُخلَّى الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف ، وإما أن
ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

(١) الكتاب ٢٢٨/١ : ١٠

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

(٣) في المخطوطة (يرفع) .

فاعلان بغير حرف إثرائي وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ،
أعني إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجُلين
من العرب عربيين يقولان : كانَ عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به رجُلًا^(١) أي :
لم يعمل حَسْبُكَ هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول : كانَ
عبدُ اللهِ حَسْبُكَ به فترفع (به) بقولك (حَسْبُكَ) وتعمله عمل الفعل ،
لكن رُفِعَ (حَسْبُكَ) بالابتداء ، و (به) على أنه خبره ، فَيُؤَيِّدُ^(٢)
في موضع رَفَع ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أُعْمِلَ (حَسْبُكَ) عمل الفعل لكانَ
(به) يصير موضعه رفعاً ، لارتفاعه بحسبك ، مُعَمَّلاً لإعمال الفعل .

فإذا لم يُجْز أن يعمل (حَسْبُكَ) و (كُنْ)^(٣) إعمال الفعل ، وقد
جرتا صفتين للنسكرة ، كان إعمال (حَزْ)^(٤) وما أشبهه من أسماء الجواهر
البعيدة الشبهة من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .
وقولك (حَسْبُكَ به رجُلًا) في الحكاية ، جملة من مبتدأ وخبر
في موضع نصب لوقوعه خبراً لِسَكَّانَ .

(١) الكتاب ٢٣٠/١ .

(٢) في المخطوطة (فيه) .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه : « وتقول (مررت برجلٍ كل ماله
درهمان) لا يكون فيه إلا الرفع » . الكتاب ٢٣٠/١ .

(٤) في قول سيبويه : « مررت برجلٍ خُزٌّ صفتُهُ » انظر الكتاب
٢٣٠/١ ، أو قوله في الباب قبل هذا الباب : « مررت برجلٍ خُزٌّ صفتُهُ » .

انظر الكتاب ٢٢٨/١ .

هذا باب ما يسكون من الأسماء صفة مفرداً وأيسر بفاعل ولا صفة
يُشبهه الفاعل كالحسن (١)

قال : أبو حل : الذى يوافق هذا الباب الباب الأول ، إنهما
يَعْدَان من أن يعمل عمل الفعل ، لهُمَا المناسبة بينهما وبين الفعل ،
ويعتقدان في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشئ ، غير مفردة
أ/٣٢ وفى هذا الباب مفردة غير موصولة / .

قال : فاخترى الرفع فيه لأنك لا تقول ذراع الطول منوناً ولا غير
منون (٢) .

الفصل ليس فى كتاب أبى بكر ولا معنى له ها هنا أيضاً فى تبعيد
هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبراً لمبتدأ
لا يبعده من أن يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيدٌ خيرٌ

(١) الكتاب ١/ ٢٣٠ . وانظر الاختلاف فى الصيغة .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣١ : « لأنك تقول ذراع الطول ، ولا تقول مررت
بذراع طوله » ورواية أبى توافق رواية السيرافى ، انظر شرح الكتاب ،
ج ٢ ق ٦٠ .

(٣) فى المخطوطة بعد هذا قوله : « ألا ترى أنك تقول » ، وهو
بلا شك سبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبارة مذكورة فى السطر
التالى يليه .

منك^(١)، فيقع (خيرٌ ونكٌ) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل، أخياراً، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَعَرُّيه من المعاني التي بها شابهت الصفات الأعمال كالجمع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

قال: ولكنهم يقولون: هو نارٌ حمراء^(٢).

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتدونها ويبنونها على المبتدأ^(٣).

قال: وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه وهو فيه أبعد^(٤).

قال: أبو بكر: الرفع في الصفة إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه في الرداءة نظيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مررتُ

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٣) ساق أبو على تفسير أبي إسحاق بالمعنى، وهذه عادته حتى في أقوال سيبويه وقد روى السيرافي قول أبي إسحاق فقال: «قال أبو إسحاق الزجاج: باب الأخبار أن تكون أفعالا، لأنك إنما تنخر بحدث، وقولك: (هو نارٌ حمراء) ليس الضمير لنار، إنما هو لرجلٍ أو جوهر، وإنما المعنى هو مثل نارٍ حمراء». شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٦٠.

(٤) الكتاب ١ / ٢٣١ .

بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبَوْهُ ، يريد إعمالك (رجل) إعمال الفعل في التبع ،
كَوْضْعِكَ (حَسَن) موضع الاسم ، وترك إعماله عمل الفعل (١) .

قال أبو علي : إذا وصفت الشبهة بالفاعل ، أو المشبهة
بالمشبهة بالفعل ، بعدت مِنْ أَنْ تَعْمَلَ عمل الفعل كما كانت تَعْمَلُ عَمَلَهُ
قبل أن توصف ، وإنما بعدت بوصفك إياها من أَنْ تَعْمَلَ عمل الفعل لأن
الأفعال لا توصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات
فقد بعدتها من مُشَابَهَةِ الفعل ، وأدْخَلْتَهَا فِي حَيْزِ (الأسماء) (٢) ، فإذا
قلت : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبَوْهُ ، وإنما قوى الرفع لأنَّ الصفة
لم تَدْخُلْ لِلْأَبِّ وحدها ، بل شَمَلَتْ الْأَبَّ وَصِفَتَهُ الْأُولَى (٣) . ألا ترى
أَنَّكَ لو طلبت رجلاً حسناً ظريفاً أَبَوْهُ ، لطلبت في الرجال الحَسَنَيْنِ

(١) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « ٠٠٠ وما يجرى مجرى
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ
رجلُ أبوه) ، إذا أردت معنى أنه كامل ، وفي الجر (مررتُ برجلٍ برجلٍ
أبوه) كما تقول (أسدٌ أبوه) ويحمل (رجل) على معنى (كامل) ،
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) في المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٣٦ ، قال سيبويه عن الحكم في مثل هذا .
« الرفع فيه الوجه والجد ، والجر فيه قبيل » .

آهائهم ، الرجل الظريف أبوه ، ولم تطلبه في الرجال الظراف آهائهم دون الحسان آهائهم ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد ، ^(١) فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسم واحد فحكمه أن يسكون قد عُرِفَ بالصفة التي عطفُ الصفة عليها بالواو .

قال أبو علي : صار حسنُ الوجه ، بمنزلة (حسن) في إضافة حسنٍ إلى الوجه ، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائزان ، بمنزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفع بحسن وهو مضاف إلى (الوجه) / كما يرتفع به إذا كان مُنَوَّنًا غير مضاف فليس إضافة ٣٣/ (حسن الوجه) ^(٢) كإضافة (أبي عَشْرَةَ) ^(٣) لأن الانفصال يجوز في حسن الوجه كما يجوز في (مُلَازِمَ أبيه رجل) إذا أردت : (مررتُ برجلٍ مُلازمِ أباه رجل) ، فالإضافة في (حسن) بمنزلة (مُلَازِم) وليست بمنزلة (أبي عَشْرَةَ) ^(٤) .

-
- (١) يقال في مثل هذا « مررت برجل حسن وظريف أبوه » .
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٣/٢ .
(٢) في مثل قوله : (مررتُ برجل حسن الوجه أبوه) انظر الكتاب ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ .
(٣) في مثل قوله : (مررت برجل أبي عَشْرَةَ أبوه) . انظر الكتاب ١/ ٢٣٢ .
(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٣٢ .

قال سيديويه : فهي هاهنا معطوفة على المضمير ، وليست بمنزلة أبي
[عشرة] ، فإن حملته على قبجحه رفعت (١).

قال : أبو علي : تقول : مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، على أن
(أَجْمَعُونَ) يرتفع بضمير في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمْ) ، وتقول :
مررتُ بأبي عشرةٍ أبوه ، فلا يحسن أن يسكون (أبوه) مرتفعاً
بأبي عشرةٍ كتحسن ارتفاع (أَجْمَعُونَ) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن
أبا عشرةٍ صفةٌ بعيدةُ الشبه من الفعل ، فمن أين حَسُنَ ارتفاعُ المضمير
الحمولِ عليه أَجْمَعُونَ بعَرَبٍ ، ولم يحسن ارتفاعُ (أبوه) بأبي عشرةٍ ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمير ، لأن الصفة لا بد من
أن يسكون فيها هو الموصوف بمرئداً كان شبهها بالفعل أو قريباً ، لأنه
إن لم يسكن فيها ضميرٌ للموصوف لم يتعلق به ، ولم تسكن صفة له ،
فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمير في الصفة ، وليست الضرورة
بمؤدية إلى رفع الاسم بالصيغة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة له .

(١) الكتاب ٢٣٢/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وقبه أيضاً
(فإن تكلمت به على قبجحه رفعت العدم) ، والضمير في قوله (فهي)
يعود على (والعدم) في قوله : (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم) ،
أي أنه يقبح الرفع في (العدم) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن
في (سواء) ولا يحسن العطف إلا بإظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل
وتعليل لقبج العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .

قال : أبو علي : لو رفعت (أَبْقَضَ) وما أشبهه^(١) في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْزَ على إعراب رَجُلٍ ، لم يَخْلُ ذلك من أحدٍ أمرين :

إما كُنتَ قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه السكُّنُ منه في عينه ، فرفعتَ (أحسنُ) بالابتداء ، ورفعتَ (السكُّنُ) بخبره ، وفصلتَ بالسكُّنُ الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (مِنْهُ) وبين الموصول الذي هو (أحسنُ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنتَ قائلاً : ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه السكُّنُ في عينه ، والملاء في (مِنْهُ) ضمير (السكُّنُ) كنتَ قد أضمرتَ قبل مذکور ، والإضمار قبل الذِّكْرِ في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه .

قال : يصيرُ خبراً للمعرفة لأنه ليس مِن اسمه^(٢) .

قوله : ليس مِن اسمه أى ليس في التعريفِ مثله فلم يَجْزِ عليه في الإعراب .

(١) يشير الى التى فى الكتاب ٢٣٢/١ وهى قوله : (ما رأيتُ رجلاً أَبْقَضَ اليه الشر منه اليه) وقوله : (ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه السكُّنُ منه في عينه) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٧٢ .
(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « وإعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب في معرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

قال : ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ ، كما تقول :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبْوهِ فهو ينفى له أن يقول : بعهدِ الله
أبي العشرة أبوه ^(١) .

قال أبو علي : الألف واللام في العشرة إذا عملت أي العشرة
عمل الفعل ليستأ بمعرفة عهدٍ وتخصيصٍ ، ولكن دخولهما كدخولهما
في : (نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا) .

قال : ولو كانت : مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ ، كان مُعَالَاً / أن
يرفع الأبُ بالأخ ^(٢) ، أي : لأن الصفة تجري مجرى الفعل إذا كانت
نسكرة غير مختصة .

قال : وهي في مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبْوهِ ^(٣) .

(١) الكتاب ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ وفيه (فَشَبَّهَهُ بِقَوْلِهِ) بدل (كما
تَقُولُ) عند أبي علي ووافق السيرافي رواية الكتاب ، انظر شرح
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٤ ، وهو يعني أن قوله : مررت بأبي عشرة أبوه
يجوز على استكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » محال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذي يعمل
وما يجري مجراه هو شايع غير معين ، فإذا تغير الاسم لم يجر مجراه ،
ألا ترى أنك لا تقول (مررت بأخيه أبوك) ، ويجوز أن تقول (بمواخيه
أبوك) في مذهب (يواخيه) ، والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة
قولك (هؤلاء اخوتك) ، وإذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأننا قلنا : (مررتُ

قال أبو بكر^(١) : يريد بأبي عشرة أبوه ، أى رجل أبي عشرة أبوه ، وإنما ذكر التثنية وحده اختصاراً .

قال : وبأبي عشرة أبوه إذا لم يسكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه^(٢) .

فإن جعلت الأخ صفة للأول لم تمتنع كما تمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول ، كقولك : مررت بزيد أخيه أبوك^(٣) . وإنما لم يمتنع إذا خلصته للأول ، لأن الذى يرتفع به مضمهر هو ضمير الموصوف فإذا جعلته لما هو من الأول امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول ، لأن الذى يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدم الكلام فى هذا .

قال أبو على : الصفات التى جرت على المكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أريد إجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألب واللام ، فإن كانت الصفة على زنة فاعل ، أو كانت

←

بعند الله الكبير الأولاد أبوه) وعلى أن جوازه فى الذكر إذا قلنا : (مررت بأبي عشرة أبوه) وفى المعرفة إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه ، فكيف إذا صار شيئاً بعينه ؟! « تفسير السيرافى ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذ ابن السراج ، وقد سبق ترجمته .

(٢) الكتاب ٢٣٤/١ .

(٣) فى هذه العبارة مزج الفارسى تعلية بكلام سيبويه ، انظر الكتاب ٢٣٤/١ . وانظر أيضاً شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ (١٦ - التعليقة)

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى (الْفعل) ، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ بِهِ عَمْرُو ، تقديره : الذى ضرب به عَمْرُو ، وقولك : مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ وجهه أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذى ، لم يَحْسُنَ أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه بِدْ خَوْها من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يكون مُعَرَّفًا ، كما أن الفعل لا يكون كذلك ، ويدُلُّك على أن الألف واللام بمعنى الذى فى هذه الصفات أن ما وقع فى صلتها لا يجوز تقديمه عليها ، كما أن ما يقع فى صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالمعملُ عمل الفعل فى قولك : (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ بِهِ زَيْدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بِأَخِيكَ الذى ضرب به عمرو ، فالمعمل (ضَرْبٌ ، وَحَسَنٌ) وأشبهاهما .

وكان أبو بكر^(١) يقول فى هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعجَب من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

(١) هو ابن السراج -

هذا باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا الباب يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة ٣٣/أ
كما أن ذلك صفة ، ويخالفه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة
بالمشبهة بها ، وليس ما قبله كذلك .

قال : وفصلوا بينها في التذكير والتأنيث ، ولم يفصلوا بينهما في
التثنية والجمع ^(١) .

قال أبو بكر : لم يقولوا : ذقبا أخواك ، وذقبا إخوتك ،
فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير ^(٢) .

قال أبو العباس ^(٣) : وإنما لزمّت علامة التأنيث ، ولم تلزم
علامة التثنية والجمع الفعل ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزمّت
علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجمع قد
يؤولان إلى الافتراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير .

(١) الكتاب ١/ ٢٣٤ ، وفيه (التي ليست بفعل) ، وقد أشار
أبو سعيد إلى وجود الروايتين في بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافي
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٥ ، والضمير في قوله (بينهما) يعود إلى الفعل
فاذا كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان مؤنثاً أنث الفعل له ، وليس مثل
هذا الفعل يقع عند تشنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبق ترجمته

قال : (١) وأيضاً فاحتيج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث ، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم : أسماء بنت خارجة وما أشبهه ، فلم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكر بالمؤنث والائتنان والجميع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

قال : لأنه خرج عن الأول الأمكن (٢) .

يعنى بالاول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يميل .

قال : وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣) .

قال : أبو العباس : بآيه يحيى على وجهين :

على البديل (٤) : وعلى أن يذكر رجل قوماً بأسمهم انطلقوا فيقال له : من ؟ فيقول : بنو فلان .

قال : أبو على : قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ (٥) ، فالضمير

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في

الكتاب .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٦ .

(٣) سورة الانبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أى أن (الذين) بدل من الواو في (أسروا) ، ويرى الفراء

أن (الذين) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترب للناس حسابهم » فهي

مخفوضة ، قال : كأنك قلت : « اقترب للناس الذين هم حالهم » وقال

« وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة ، كأنك جعلتها تفسيراً

للأسماء التي في (أسروا) » . معاني القرآن ٢ / ١٩٨ .

(٥) سورة الانبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسْرُوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وَأَسْرُوا) متراجعا عن الأول كأنه قيل : مَنْ الْمُسْرُونَ ؟ فقيل الذين ظلموا ، أى هم الذين ظلموا ، وقد يسوغ ذلك فى غير المتراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ تُشْرِكُونَ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ النِّارِ ﴾^(١) كأنه قيل : ما هو ؟ وقيل : هو النار ، فالنار خيرٌ محذوف للمبتدأ ، ومثله (لم يلبثوا إلا ساعةٍ مِنْ نهارٍ بلاغ)^(٢) . على قولهم : ما هى ؟ أو كيف هى ؟ نقال : ذاك بلاغ^(٣) .

قال فإن تَمَنَّيْتُ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيَّانٍ أبواه ، وممرتُ بِرَجُلٍ كَمَلُونٍ أصحابه^(٤) .

قال أبو على : إذا تَمَنَّيْتُ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُفَعِّلَها عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُفَعِّلَها ، لأنها بالثنية والجمع تبعد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تبعد من شبهه ، فلذلك اختير فيها ٣٤/أ

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وثى المخطوطة وَهُمْ فى سياق الآية . حيث وضع (قُلْ أَهْلُ أَنْتُمْ) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الاحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون (التدين) بدلا من الواو فى (أسروا) ، (وأسروا) عطف على (استسمعوه وهمهم) يلعبون فيكون من لغة مَنْ قال : (قاموا اخوتك ، وأكلوني البراغيث) ؟ شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ١/٢٣٧ ، والقول للخليل .

الرفع ، وتُرك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في (خَيْر)^(١) وما أشبهه .

قال : وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ ، كأنك تسكمت به . على حدِّ (أعورين) وإن لم يتكلم به^(٢) .

قال أبو علي : إنما دلَّ بقولهم : مررتُ برجلٍ أعورٍ أباهُ على أنه على زنة (أعورين) لوقيل ، لكن لما لم يقل عورَ أباهُ ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كعوبُهُ ، مرتفعة بالأصم^(٣) ، كأنك قلت : بالتي صمَّتْ كعوبُهُ ، ولا يجوز أن يرتفع (كعوبُهُ) بالابتداء ، لأنه إذا قدر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصمَّ ، وإفراد الأصمَّ

(١) في مثل قولك : (مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) إشارة إلى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

ولا يشعر الرمح الأصمَّ كعوبُهُ بشرة رطط الأعيط المتظلم

وفد ساقه سيبويه وفيه شاهد وهو رفع الكعوب بالأصمَّ ،

وأفراده تشبهها له بما يسلم جمعه من الصفات ، وكان وجه الكلام أن نقول :

الصمَّ كعوبُهُ . انظر الكتاب وصامشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيراني

للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٣ . وشرح

ابن السيراني للأبيات ٢٢/٢ (الريح) برواية (الأبلخ) بدل (الأعيط)

ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ،

والأبلخ : المتكبر الثالث . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه ١١٣ ،

النكت ٤٥٩/١ وفيه (الأبلخ) وهو في ديوانه ١٤٤ ، وانظر اللسان

(عيط) .

في البيت ، دليل على أن (كُؤُوبُهُ) مرفوعة به .

قال : وكان أبو عمرو ^(١) يقرأ (خاشعاً أبصارهم) ^(٢)

قال أبو علي : جاء (خاشعاً) على قول من قال : مرزتُ برجلٍ
حسنٍ قومه . و (خُشُعاً أبصارهم) على قول من قال : مررتُ برجلٍ
حسنٍ قومه .

قال : وزعم الخليل أن (السَّما مُنْفَطِرٌ به) ^(٣) كقولك (مُعْضِلٌ)
لِلنَّطَاقِ ^(٤) .

قال أبو علي : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على النمل ^(٥) ، وإنما
أراد الذى بمعنى النسب ، أى ذات انفطار .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : (السَّما) فى هذا الموضع يراد بها
الجمع وإنما قال : (مُنْفَطِرٌ) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذى ليس
بينه وبين واحده إلا الهاء ، وواحدها سَماءٌ ، أو سماءٌ ، وهذا الضرب

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائى (خاشعاً) بالالف
انظر السبعة / ٦١٨ ، الكتاب ٢٣٨/١ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ٢٤٠/١ ، نقل الأزهري عن الليث قوله : « يقال للنقطة
إذا نشب بيضها : قطاة مُعْضِلٌ ، وقال الأزهري : كلام العرب : قطاة
مُطَرِّقٌ ، وامرأة مُعْضِلٌ » انظر تهذيب اللغة (عضل) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرماني للبكريات ، ج ٢ ،

من الجمع يخبر عنه مرة كما يخبر عن الواحد المذكور ، وأخرى كما يخبر عن الواحد المؤنث ، فعلى الأول قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَرٍ ﴾ ^(١) ، وعلى الثانى ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَارِيَةٍ ﴾ ^(٢) .

واستدل أبو العباس على أن السماء تسكون جمعاً بقوله عز وجل فى الآية الأخرى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ ^(٣) .

قال : ولو كان هذا على القلب ^(٤) .

قال أبو على : معنى قوله : ولو كان هذا على القلب ، أن قوماً من النحويين المتقدمين كانوا يقولون : إذا لم يجز أن تغلب الصفة الثانية أى توضع موضع الأولى لم يجز فيها إلا النصب فيه ، كانت فى موضع رفع أو خفض ، وسيبويه لا يعتد بذلك ، ويقول : ما جاز فيه القلب من الصفات وما لم يجز منها سواه فى الإجراء على الأول .

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٢ ، وانظر شرح السببافى للكتاب ، ج ٢ ، فى ٧٩

لمعرفة الزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرماني : « واختلفوا فى القلب ، فذهب بعض النحويين الى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم يجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأنكر هذا سيبويه لما يلزم عليه من فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم والذى عندى فى هذا أنه ألزمهم على ظاهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، فى ٨٩ :

قال أبو علي: وإذا قلت: مررتُ برَجُلٍ حسنِ الوجهِ جَمِيلُهُ ،
فلو كان ما ادَّعَوْا من أمرِ القلبِ صحيحاً لنصبتُ (جَمِيلُهُ) من حيث
يتمتعُ القلبُ فيه ، لأنك لو قلتُ : (جَمِيلُهُ) ، فقلتُ : مررتُ برَجُلٍ
جَمِيلِهِ حسنِ الوجهِ لم يَجْزُ ، لأنك كنتَ تضمِرُ الوجهَ قبلَ أن تذكُرَهُ ،
والقلبُ في هذا يتمتعُ ، والجُرُ ، لأنك / وكنتَ تضمِرُ الوجهَ قبلَ أن تذكُرَهُ
تذكُرَهُ فالقلبُ في هذا 'متمتعٌ' ، والجُرُ فيه مع امتناع القلبِ سائغٌ ،
ولو نصبتُ (جَمِيلُهُ) لصار حالاً مِنْ النكرةِ والسكان في المعنى
ضعيفاً .

قال : وإن كانت ليست له قُوَّة الوصف في هذا^(١) .

قال أبو علي : إنما قال : ليست له قُوَّة الوصف لأن الحال من النكرة
قَبِيحَةٌ ، وإجراء الاسم على النكرة وصفاً أَحْسَنُ من إجرائه عليها
حالاً ، لأن النكرة إلى أن تقرُب بالوصف مِنَ المعرفة أُخْرِجُ منها
إلى الحال .

قال : لكان الحدُّ والوجه في قولك : مررتُ بامرأةٍ آخِذَةٍ عِهدَها
فَضَارِبَةٍ النصب ، لأن القلبَ لا يطمحُ^(٢) .

قال أبو علي : لا يتوسَّطُ بين ذِي الحالِ والحالِ حرفُ عَطْفٍ فلذلك
لا يجوزُ فَضَارِبَةٍ على الحال ، لأن الفاءَ منعت من ذلك .

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

قال : وإن كنت : مررت برجل عاتلة أمه لبيبة ، لأنه لا يصلح أن تقدم (لبيبة) ، فتضم فيها الأم ثم تقول : عاتلة أمه ^(١) .

قال أبو علي : يمتنع أن تقول : مررت برجل لبيبة عاتلة أمه ، لأن (لبيبة) يصير فيها إذا جرت حالا للأم ، أو صفة لها ضمير الأم ، فإذا قدمتها على الأم ، وقد ارتفعت الأم بعاتلة ، لم يجر ، لأن في (لبيبة) ضمير الأم ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز .
قال : وأعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء ^(٢) .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعني (معه صقر صائداً به) لأن (معه) عندها ^(٣) صفة وهو يرفع هذا بالظرف ^(٤) ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال ^(٥) وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما رفع في قولك : (في الدار إنك منطلق) بالظرف .
قال : وقوله : لا يشبهه (فيها عبد الله قائم غداً) ^(٦) . يعني : أن (معه) لا يشبهه (فيها) (وصقر) لا يشبهه (عبد الله) .

(١) الكتاب ٢٤٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٤٣/١ .

(٣) في المخطوطة (عندهما) . وليس لها معنى .

(٤) في المخطوطة (الظرف) من غير حرف الجر .

(٥) القول لأبي علي ، وهو تفسير لعبارة استأذنه أبي بكر بن السراج

(٦) الكتاب ٢٤٣/١ .

وقوله : لأن الظروف تُتلغى حتى كأن التكلم لم يذكرها في هذا
الموضع^(١). يعنى : فى قوله : فيها عيد الله فائم خدأ .
وقوله : فإذا صار الاسم 'تَجَرُّوراً'^(٢). يعنى : (يَرَجُل) فى قولك :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أو هَاجِلًا فيه فعل^(٣) نحو : رأيت رجلاً معه
صقر .

وقوله : أو مبتدأ^(٤) .

يعنى : مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ ، فقال : فى جميع هذا إذا
صار الاسم كذلك لم تلغِه ، يعنى الظرف .

وقوله : فى الظروف إذا قلت : (فيها أخوأك قائمان) يرفعه
الابتداء^(٥) .

أى^(٦) يجوز أن تجعل (فيها) خبر (أخوأك) فرفعهما الابتداء . / ٣٥ / أ
قال أبو على : من مذهب سيبويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع
بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

(١) الكتاب ٢٤٣ / ١ مع اختلاف فى السياق ، وعبارة أبى على أصح
وأسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٠ .

(٢) الكتاب ٢٤٣ / ١ .

(٣) الكتاب ٢٤٣ / ١ .

(٤) الكتاب ٢٤٣ / ١ .

(٥) الكتاب ٢٤٣ / ١ .

(٦) فى المخطوطة (أن) ؛ ولعله سهو من الناسخين ؟

زيداً فإذا قال : مررتُ بِرَجُلٍ معه صقرٌ صائداً به ، رَأَى أن ارتفع (صقرٌ) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك : (فيها زيدٌ) بالابتداء ، وإِذَا لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف لَازِم وقوع (صقرٌ) بين (رجُلٍ) وبين (معه) فصار : مررت برجل صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجلٍ) وبين (معه) بصقرٍ ، لأن (معه) صفة لرجل ، وصقرٌ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُمَا فلا يجوز الفصل به بينهما ، كما لم يجوز الفصل بين الصلة والموصول بما كان أَجْنَبِيًّا مِنْهُمَا ، فلما لم يجوز أن يرفع (الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإِنَّمَا وقع الظرف صفة للتَّسْكِين من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالاً للعارف ، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع تَسْكِينات ، ونظير (مررت برجلٍ معه صقرٌ) في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيمويه دون الابتداء قولك : (في الدَّارِ إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ) إذا أردت : في الدار انطلاؤُكَ ، (فإِنَّكَ مُنْطَلِقٌ) عنده يرتفع بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَازِم أن يقع مقدماً على الظرف لَفْظاً أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لَصَارَتْ مَبْتَدَأٌ بِهَا ، ولو صارت مَبْتَدَأً بِهَا ، لَازِم دخول (أَنْ) عليها ، وإذا جاز دخول (أَنْ) عليها لم يجوز لأنهما كانا يجتمعان معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما ، وكما لا يجوز أن يجتمع تأنينان واستفهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان .

والدليل على أن (إِنْ) إِنَّمَا كُرِهَ دخولها على (أَنْ) لما ذكرنا من أجل أن معنَيَّيهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع للمعنيان معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث .

إنك إذا فصلت بين (إِنْ) و (أَنْ) فلم تلي إحداهما الأخرى لفظاً ،
يجاز أن تعمل فيهما ، كقول الله عز وجل : ﴿ إِنْ لَكَ إِلَّا تَجُوعٌ فِيهَا
وَلَا تَعْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ (١) .

فمن فتح (أَنْتَ لَا تَظْمَأُ) أحمل فيها (أَنْ) للمبتدأة .

قال : ولا يوصف به شيء غيره . مما يكون من سببه ويلتبس به (٢) .

قال أبو علي : قوله : لا يوصف به لا يرتفع .

قال : وأما رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ ففهما قُبُح ، حتى يقول :
وَأَخٌ لَهُ (٣) .

قلت : لو كان قوله : (وَأَخِيهِ) معرفة محضة لكان (مُنْطَلِقِينَ)
منصوباً إذا كانا في كلام تام ، فأما رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ ،
فتقديره : رُبَّ رجل وأخيه مُنْطَلِقِينَ قد رأيتُ / .

ب/٣٥

قلت . واتصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد اتبع فيه
الأول وإن كان بـتوسط حرف (٤) .

قال : ولو قال :

(و) أَيْ هَئِهِ هَئِهِ أَنتَ وَجَارِهَا

(١) سورة طه ، الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٢ .

(٤) يريد حرف العطف .

لم يكن فيه معنى : أى جارها الذى هو فى معنى التمتع^(١) .
قال أبو على : لو رفع قوله : (جارها) لانتقطع عن (أى) الذى
فيه معنى المدح والتمتع^(٢) ، ولصار جملة مقطوعة عن الأول ، وكم
دون بيتك^(٣) .

(٢) الكتاب ٢٤٥/١ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من
الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :
وأى فتى هيجاء أنت وجارها إذا مارجال بالرجال استقلت
بعطف (جارها) على (فتى) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ ، قال الرماني : « لا يجوز فى (جارها) الا
الحرف على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح المذكور
واحد ، كأنه قال : وأى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى
جاز » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ٤٦٦/١ ،
قال ابن النحاس : « جعل (أيتا) بمعنى (رب) ورب لا تقع على
المعرفة ، كأنه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات
سيبويه / ١١٥ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٢٦ . وضبط
(وجارها) رفعا وللرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضا
الأصول ٢٩/٢ ، شرح عيون سيبويه / ١٣٦ ، ونسبه الصيمرى لمجنون
بنى عامر ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، انظر البيت فى الاحاجى النحوية
/ ٣٣ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت بنصب (وجارها) ، انظر
الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :
وكم دون بيتك من صفصف ودكداك رمل وأعقصادها
ووضع سقاء واحقابه وحل حلوس وأغمادها

قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادُهَا عطف على صفصف وأعقادها معرفة ، وصفصف نكرة ، لأن (مِنْ) لا يَجُوزُ في (كَمْ) إلا نكرة .

قال : ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك^(١) .

أى : لم يُبتدأ بأعقادها^(٢) ونحوها منكرة كما ابتدىء بمثلك منكرأ ، لم يقل : رَبُّ أعقادها كما قيل : رَبُّ مِثْلِكَ .

قال أبو إسحاق : يعنى أن (سَجَارَهَا ، وَأَغْمَادَهَا) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها تجرى (مِثْلِكَ) وحده ، لأن (مِثْلَكَ) إنما كان وحده ، فهو نكرة وهذه الأشياء إذا كنَّ وَحْدَهُنَّ معارف .

←

انظر الكتاب ٢٤٥/١ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصبمى الى الأعشى ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، وقال (بتقدير : وأعقاد لها ، واحقاب له وأغمد لها) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرمانى منسوبين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد فى رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو الموقع الذى يدخل فيه (من) لاستغراق الجنس » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ٤٦٧/١ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ، انظر شرح أبيات سيبويه ٤٧٤/١ - ٤٧٦ (سلطانى) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف ما لقيه من الشدة والعناء والتعب فى السير حتى لقي سلامة ذا فائش (الممدوح) ، وإنما يقول له قبل هذا ليعظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح أبيات سيبويه ١١٥/١ ، ونظر اللسان (عقد) .

(١) الكتاب ٢٤٥/١ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

لهذا باب ما ينشأ فيه الاسم
لأنه لا سبيل له إلى أن يسكون صفة

وذلك قولك : هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ. (١)

قال أبو علي : قد يسكون الحال من النكرة كما يسكون من المعرفة ، ولا توصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، فلذلك أجرى الحال على المضمرة في (مَعَهُ) وهو معرفة على (رَجُلٍ) الثاني وهو نكرة فأما شرحه المسألة الأولى بقوله : مَعَهُ امْرَأَةٌ قَائِمَتَيْنِ (٢) ، فإنما ذكر من المسألة ما انتصهت الحال عنه ، أعني قوله (مَعَهُ) ، وحذف ما قبله ليرى أن الحال منه صفة غيره .

كان أبو بكر لا يميز أن يسكون انتصاب (قَائِمَتَيْنِ) في قولك : (هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَتَيْنِ) على الحال ، ويقول : مَعَهُ رَجُلٌ : صفة لرجل الأول ، فكما لا يجوز : هذا رَجُلٌ ظَرِيفٌ قَائِمَتَيْنِ ، كذلك لا يجوز الأول .

قال : وإنما نصبه على أعني (٣) .

قال أبو علي : إنما لم يجر أن يسكون ضمير قولك : رَجُلٌ مَعَهُ ، من قولك : هذا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك :

(١) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١ ، والضمير يعود إلى سيبويه .

(٣) هذا القول لأبي علي لا لسيبويه ، وهذا الأسلوب يتكرر كثيراً

عند أبي علي .

هذا رجلٌ مَعَهُ^(١) امرأةٌ ، مرفوعاً ، لأن قولك : (مَعَهُ) في قولك :
هذا رجلٌ مَعَهُ رجلٌ ، قد ارتفع رجلُ الثنائي ، فيستحيلُ أن يسكنَ في
(مَعَهُ) ضميرِ رجلٍ الأولِ مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر ، وقولك :
مَعَهُ^(٢) امرأةٌ في (هذا رجلٌ مَعَهُ^(١) امرأةٌ) لم يرتفع به ظاهر ، فلذلك
صار ضمير (رَجُلٍ) مرفوعاً .

فأما ارتفاعُ (رَجُلٍ) بالظرف في قولك . هذا رَجُلٌ مَعَهُ رجلٌ ،
فقد تقدم القول في ارتفاع (رَجُلٍ) بالظرف / هنا . ١٣٦

قال : وما لا يجوز فيه الصفة : فوق الدارِ رجلٌ ، وقد جُمِعَتْ
بِرَجُلٍ آخَرَ عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ^(٢) .

قال أبو بكر : قوله في المسألة : عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، نُصِبَ على المدح
وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعد^(٣) .

قال أبو علي : وإنما امتنع نصب (عَائِلَتَيْنِ) على الحال ، لأن
ما عمل في الإسمين اللَّذَيْنِ الحالُ عنهما مختلف ، أحدهما رافع والآخرُ
ناصب وإذا اختلف المايلانِ لم يَجُزِ انتصابُ الاسمِ الثنِّي والمجموع على
الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يَجُزِ الاسمِ الثنِّي والمجموع عليهما ، على أنه
صفة لهما ، فالحال في هذا عند أبي بكرٍ يَجْزِي تَجْزِي الصفة ، ولذلك لم

(١) في المخطوطة (مع) في المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه ، « ٠٠٠ تنصبه على المدح والتعظيم »

الكتاب ٢٤٦/١ .

يُجْزَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى انْتِصَابُ (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ مِنْ الْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي (مَعَهُ) وَمِنْ (رَجُلٍ) الْمَرْفُوعِ^(١) .

قال : وَفَرَّوْا مِنْ الْإِحَالَةِ فِي عِنْدِي غُلَامٌ ، وَأُتِيَتْ بِجَارِيَةٍ إِلَى النِّصْبِ كَمَا فَرَّوْا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ^(٢) .

قال أبو علي : لَمْ يُجْرُوا الصِّفَةَ الْمُثْنَاةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ عَلَى مَوْصُوفَيْهَا فَنَصَبُوهَا أَوْ رَفَعُوهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، كَمَا يَسْكُرُهُ رَفْعُ (قَائِمٍ) لِيَثَلَا بِصِيرٍ (رَجُلٍ) صِفَةً^(٣) .

قال أبو علي : النِّصْبُ فِي بَابٍ مَا لَا يَسْكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَالرَّفْعِ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ الْأُولَى ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النِّصْبَ قَدْ حُذِفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا ، وَهِيَ (أَعْنَى) ، وَتَرَكَ مِنْهَا شَيْءٌ دَلَّ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُنْتَصِبُ .
فَأَمَّا الرَّفْعُ فَقَدْ حُذِفَتْ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ نَفْسُهَا وَهُوَ قَوْلُكَ : (هُمَا وَهُمَا) وَنَحْوُهُ ، وَتَرَكَ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ .

(١) يُشِيرُ إِلَى الْمَثَالِ السَّابِقِ « هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمِينَ » .

(٢) الْكِتَابُ ٢٤٧/١ ، وَالنِّصْبُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ فِي قَوْلِهِ (قَائِمَيْنِ) مِنْ قَوْلِهِ : « عِنْدِي غُلَامٌ ، وَقَدْ أُتِيَتْ بِجَارِيَةٍ فَارْهَيْنِ »
إِذَا قَرَأُوا إِلَى (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْمَدْحِ ، كَمَا هَرَبُوا إِلَى نِصْبِ (قَائِمًا) مِنْ قَوْلِهِ : (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ) إِلَى الْحَالِ . انْظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي لِلْكِتَابِ ج ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ » .

قال : ومثل ذلك : هذا فرس أخوى ابنك الفضلاء
الحكماء^(١) .

قال : الأخفش^(٢) : هذا كه هندی سواه ، لأن حدّ هذا بالإضافة ،
وقد ردّ عليه ذلك .

قال أبو على : تتمتع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد
اختلفت الموامل فيها ، لأنها إذا جرت على أحد الموامل لم تجر
على الآخر .

قال سيدييه : ومثل ذلك من ذا قائما^(٣)
قال أبو على : قرأت بخط أبي إسحاق : غلط سيدييه في شرح هذه
المسألة غلطة من حيث غلطه أبو العباس^(٤) .

(١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه د ٠٠٠ ابنك العقلاء الحكماء « وفي شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٨٤ » ٠٠٠ العقلاء « وحذف ما بعدها .

(٢) هو سعيده بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقته ترجمته .

(٣) الكتاب ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائما ؟ لم يجز ،
لأن قولك : من زيد ؟ سؤال يقتضي أن تعرف : ابن عمرو هو أم ابن
خالد ؟ التميمي هو أم القيسي ؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ،
فلهي للحال هاهنا موضع » . المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافي اعراب
(قائما) على الحال ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٥ ، وعرض
أبو الحسن الرماني لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ ففي
ذا معنى الإشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فلاشارة

قال : كما قلت : مَنْ ذا قائمًا ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك
عن هذا الذى قد صار فى حال^(١) .

قال أبو على : أبو العباس يَرِيب من قوله : مَنْ ذا قائمًا ، أنه جعل
معنى الفعل الذى ينتصب الحال عنه فى الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال :
مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أَسْتَفْهِم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يكون معنى
ب/٣٦ الفعل الناصب للحال هذا / .

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فِعْل ينتصب
عنه الحال فى قولك : مَنْ ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فِعْل
ينتصب عنه الحال ، فكان يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائمًا ، تريد معنى
أخيرٌ ، كما أردت فى (مَنْ ذا قائمًا) معنى أَسْتَفْهِمُ فهذا لا يجوز ، والمكن
المعنى الناصب للحال ما فى (ذَا) من معنى الإشارة^(٢) .

←

وقعت فى حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : مَنْ الذى هو قائمٌ بالباب ؟
فهنا قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ،
وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يرد هذا الوجه ، وإنما أراد نبيين المعنى
لا تقدير اللفظ فى العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ فى
العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا فى الدار وعمرو ، فتقدير العامل
تخلف والمعنى واحد » • شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٤ •

(١) الكتاب ١/٢٤٨ •

(٢) النظر المقتضب ٣/٢٧٤ ، ٤/١٦٨ •

قال : وهذا شبيهه بقوله : **إِنَّا بَنَى فُلَانٍ فَعَمِلُ كَذًّا^(١)** .

قال أبو علي : كلُّ مُنَادَى مُخْتَصٍّ ، وليس كلُّ مُخْتَصٍّ مُنَادَى ، ألا ترى
 أَن قولك : (أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ) مُخْتَصٌّ وليس بِمُنَادٍ .

قال : إلا أَن هذا يجري على حرف النداء^(٢) ، يعني أَن ما اخْتُصَّ
 قد يجري على حرف النداء نحو : اللهم اغفر لنا أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ ، وأنا
 لأفعل كذا أيها الرجل ، ليس يُنَادِي نفسه إنما يخصها .
 وأنشد : ~

* يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإَيَّامَ ذُو حَيْدٍ^(٣) *

(١) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) اشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعى من البسيط :

يامى لا يعجز الأيام ذو حيد فى حومة الموت رزام وفراس

يحمى الصريمة أجدان الرجاله صيد ومجترىء بالليل هماس

انظر الكتاب ٢٥١/١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضا

لأبى ذؤيب ، ووقع فى الأول من هذين البيتين غلط فى كتاب سيبويه ،

لأن قوله : ('ذو' حيدر) وعل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الذى

حملته الرواة :

يا مئ لا يعجز الأيام ذو حيد بمشخر به الظيان والآس

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت

٤٧٤/١ ، والواقع أن فى هذين البيتين تداخلا عجيبا فالسكرى ينسب

القصيدة التى تحويها الى أبى ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وإنما هى

قال أبو علي : قوله أحدان الرجال له ، جملته في موضع

←

مسالك بن خالد الخناني ، وهي في ديوان الهذليين ٢٢٦/١ - ٢٢٧
يا مي ان سباع الأرض هالكة والعفر والآدم والآرام والناس
تالله لا يامن الأيام مبترك في حومة الموت رزام وفراس
وبعدهما قوله :

ليث هزبر مدل عند خيسسته بالرقمتين له أجبر وأعراس
يحمي الصريمة أحدان الرجال له صيد ومستمتع بالليل هجاس
صعب البديهة مشبوب أطافره موائب أهرت الشدقين مساس
يامي لا يعجز الأيام ذو حيدر بمشتمخر به الظيان والآس

وروى البيت الثاني في المقتضب ٣٢٤/٢ دون نسبة ، وفيه (لله
يبقى على الأيام) مكان (يامي لا يعجز الأيام) ، على أن سيبويه روى هذا
البيت منسوباً لأمية بن أبي عائذ ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وبالرواية
نفسها في المقتضب ، وأنشد الرماني البيتين منسوبين لمسالك بن خويلد
انظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الأخير في الأصول
١/٤٣٠ ، حيث نسبته إلى أمية بن عائذ ، قال الزمخشري : « وأنشد
سيبويه لعبد مناة الهذلي : (لله يبقى ٠٠ البيت) » انظر المفصل ٣٤٥/
ومثله فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري
١/٣٦٩ ، انظر المسائل البصريات ٩١٦/١ وابن النحاس ينسب البيتين
للهمذلي دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٧/ ، وذكر
ابن السيرافي البيتين واللبس الذي وقع فيه سيبويه في روايتهما ، انظر
شرح أبيات سيبويه ١/٤٩٨ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشية (سلطان) ،
انظر الجهرة ١/١٧ ، والصاحبي ٨٦/ ، الهمع ٢/٣٢ ، ٣٩ ، والدرر
٢/٢٩ ، ٤٤ ، الخزائن ٢/٣٦١ ، ٤/٢٣١ ، اللسان (حيد) ، (ظبا) .
(١) هذا الجزء رواه أبو علي بهذه الرواية نفسها منسوباً للهمذلي ،
شاهد على أن جمع أحد (وحده) ، انظر المسائل البغداديات ٥١٥/
والله أعلم بما من غير نسبة في المسائل البغداديات ٣٤/ .

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حديد ومجتري : معطوف عليه ، وإنتاوصف
(ذو حديد) بالجملة لأنه إنكارة ، والجملة نسكرات .

قال : وإن حملته على الابتداء يعنى (مجتري)^(١) .

قال أبو على : إن قل قائل : فإذا سئل قوله : (ومجتري) على
الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله : (ذو حديد) ،
كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله (ذو حديد)
قيل : هذا محال ، لأن قولك : هو ضمير (ذو حديد) فلا يجوز أن يكون
اسمه درقة له ، لأن الشيء لا يكون درقة نفسه .

قال : ثم تعظمه كما تعظم النبوة^(٢) .

قال أبو إسحاق : لا يجوز أن تعظمه بالصلاح إلا أن يكون تدورف
عبد الله بالصلاح حق معرفته فتعظمه به^(٣) ، ولا فلا .

(١) الكتاب ٢٥١/١ ، والاشارة الى ('مجتري') في البيت قبله
وهو قوله :

يحمى الصريمة أحدان الرجال له صيد ومجتري بالليل حماس
(٢) الكتاب ٢٥١/١ ، وتام عبارة سيهويه : « وأما الموضع الذي
لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف
بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبوة ، وذلك قولك : مررت بعبد الله الصالح
فان قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المطعمين في المحل
جاز ، لأنه اذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك . . . »
وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيرافى للكتاب ،
ج ٢ ، ق ٨٧ .

قال : وزعم الخليل أنه يقول : إنه المسكين أحقُّ على الإضمار^(١) الذي جازَ في مررت^(٢) .

أى : في قوله : مررت به المسكين ، كأنه قال : إنه هو المسكين أحقُّ وهو ضعيفٌ ، وجاز في هذا .

قال أبو علي : قوله : إنه المسكين ، يريد هو المسكين ، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحقُّ .

وقوله : لأنَّ فيه معنى المنصوب^(٣) .

يريد أنك فصّلت بين (إنَّه) ، و (أحقُّ) بجملة : كما فصّلت بين قوله : (إنّا) ، و (ذاهبون) بجملة هي : (أخني) انتصب بها (تيممًا) في قولك : إنّا تيممًا ذؤو وعدد^(٤) .

قال : لو قال : أنا عبد الله مُطلقاً ، وهو زيدٌ مُطلقاً كان مُحالاً^(٥) .

قال أبو علي : إذا أخبرك^(٦) عنه أو عن غيره رفع فقال : أنا

(١) في المخطوطة « على اضممار » وما أثبتته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٤) في المخطوطة (ذو) بواو واحدة .

(٥) في الكتاب ٢٥٧/١ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو

عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله مُطلقاً ، وهو زيد مُطلقاً كان محالاً » .

(٦) أى إذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيراني

للكتاب ، ج ٢ ف ٩٠ ، قال الهماني : « ويقول في الجواب لمن قيل له :

منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ٣٧/أ
زيد منطلقاً ، لأنك لا تُضَيِّرُ حتى تعرف .

قال : إلا أن رجلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضعٍ تجهله ،
فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك (كان حسناً)^(١) .
قال أبو إسحاق : كأنى تقدّمت إليه أن يمضى في حاجتي ، فأحسنت
ما بين خلف الحائط ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك
أى على ما فارتقتك ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً .

قال : فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً^(٢) وإنا ما يريد في هذا
الموضع أن يذكر الخطاب بوجه قد مر^(٣) .

←
من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، على الحال ،
ولو لم يكن في الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه إذا سأل فهو طالب
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذى فى قوله : أنا
عبد الله ، فكأنه قال : فأعرفنى منطلقاً فى حاجتك ، فصار بمنزلة الحال
المؤكدّة ، اذ قد ظهر المعنى الذى فى الخبر كان خفياً ، فأظهره الطلب
له ، وصلاح أن يقع على الحال التى لا تؤكدّه ، وهذا فى الجواب خاصة ،
ولو لم يكن فى الجواب لم يجز ٠٠٠ « شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٠٥
(١) الكتاب ١/٢٥٧ - ٢٥٨ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ ، وفيه « كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً » .
(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »
انظر شرح السبكي للكتاب ، ج ٢ ق ٩١ .

قال أبو علي : يقول : يريد في النصب أن يُذكر الخساطب
برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع منطلقاً ،
ولو جمعت بدل هذا لم يسكن النصب في منطابق ، وذكر هذا في الباب
الثالث مثل هذا .

قال : لأن الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى
بنزلة (واحدة)^(١) .

قال أبو علي : قوله : ما يستغنى عليه السكوت مبتدأ ، خبره بنزلة
الجملة في موضع خبر لأن .

قال : لجميع ما سيكون ظرفاً تلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرأ
إلا على ما يكون عليه أولاً قبل الظرف .^(٢)

قال أبو العباس : يعني إذا كان يقوم مقام (منطابق) وليس
في الكلام ذكر (منطابق) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها
فقط ، وإنما لك أن تلغى ولا تلغى إذا ذكرت مع (فيها) (منطابقاً
أو قائماً) ، أو ما أشبهه .

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، وما بين المعفوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ ، قال أبو سعيد في شرح هذه العبارة : « أي
جميع ما يكون خبراً للاسم وظرفاً تلغيه إذا جئت بخبر سواء » شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٩٣ . وقال الرماني : « ... فان قال : فاني
أعمله (الظرف) إذا كان خبراً ، ولا أعمله إذا لم يكن خبراً ، قيل له :
فان كونه خبراً يوجب تأخره عن الاسم في المرتبة ، وكونه عاملاً يوجب
تقدمه في المرتبة ، وهذا مستحيل » . شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١١٣

قال : ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف قوله :

إِنَّ لَكُمْ أَمْلَ الْبِلَادِ وَفَرْدَهَا فَأَنْظِرُوا فَوْسَكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولًا^(١)
قال أبو العباس : قوله : وهو مقدم قبل الظرف ، يريد : إنَّ حقّه أن يكون مقدّمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك ، والظرف انتصب منه قوله : (فيكم) .

قال أبو علي : الحال التي هي ثابتًا مَبْذُولًا مِنْ لَكُمْ ، والقدير :
إِنَّ لَكُمْ أَمْلَ الْبِلَادِ ثَابِتًا مَبْذُولًا .

قال : وإن قلت : هذان زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، وهذانِ عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ ، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة^(٢) .

قال أبو إسحاق : هاهنا بَيْنَ سيبويه قصة دخول الألف واللام في التثنية بقوله : تَوَلَّى عَلَى هَذَا الْحَدِّ : زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ ، من قَبْلِ أَنْك

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون نسبة وفيه شاهد على نصب (ثَابِت) على الحال ، والاعتماد فيه على المجرور في الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ٢٦٢/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٩٤ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٣ ، النكت ٤٤٨/١ وقال ابن النحاس في شرح أبيات سيبويه ١٢١/ : « هذا حجة لنصب (ثابت ومبذول) كقولك : الرجل عندك قائما ، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه ، » .

(٢) الكتاب ٢٦٨/١ .

جاءتهما من أدمة كل واحد منهما^(١) زيد .
 أنشد : كمن بواديه بعد المحل ممطور^(٢)
 قال أبو علي : (كمن بواديه) : على تقدير كرجل بواديه ،
 نقولك (بواديه) صفة (لمن) ، وليس بصلة ، والدليل على أن
 ب/٣٧ (من) في هذا البيت نكرة ودفة إياه (ممطور) وهو نكرة .
 قال أبو بكر : الغرض في صفة الذي في الكلام أن يتوصل به إلى
 وصف المعارف بالجل ، وذلك أن النكرات تودف بالجل لأنها نكرات

(١) في المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :
 اني واياك الاحلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور
 الكتاب ٢٦٩/١ ، وهو في الديوان ٢١٣/١ من قصيدة في مدح
 يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :
 اني واياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور
 قال في الحاشية : كمن بواديه بعد المحل ممطور : أي كرجل
 ممطور بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس في شرح أبيات
 سيبويه ١٢٣/١ ، وقال : « حجة بأن يجعل (من) نكرة و (ممطوراً)
 من نعتها ، كانه قال : أنا كائنسان ممطور بواديه بعد المحل » وأنشده
 السيرافي منسوباً إلى الفرزدق وقال : « جر (ممطور) لأنه صفة
 (من) » ، كانه قال : كائنسان ممطور « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢
 ق ١٠١ ، النكت ٤٩٧/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ،
 وأنشد الفارسي عجز البيت في المسائل البغداديات ٣٧٦/١ شاهداً على
 استعمال (من) في الاخبار بلا صلة كما استعمل في الاستخبار ،
 وانظر البيت في أمالي ابن السجري ٣١٢/٢ ، والخزانة ٤٧/٢ .

ولم يسع وصف المعارف بالجل من حيث لم يَجُز وصف المعرفة بالنسكرة ،
فلما أُريد وصف المعارف بالجل جُمِلَتْ في صلة الذي ، فوصفت المعارف
به لأنه معرفة ، وعادَ مِنَ الْجَمَلِ إلى الذي ذُكِرَ لِتَقْصِيلِ الْجُمْلَةِ التي هي
صِلَتُهُ به .

قال أبو علي : والدليل على أن (الَّذِي) وُضِعَ لما قال . إنه لا يوصل
إلا بالجل فأما وصلهم إياه بالظرف ، فالظرف يَقُولُ في المعنى إلى أنه
جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ ،
فمعناه الَّذِي اسْتَمَرَّ فِي الدَّارِ ؟ .

قال : ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أَعْرِفُ) صفة ،
ونقول : هذا مِنْ أَعْرِفُ مُنْطَلِقًا فتجعل (أَعْرِفُ) صلة^(١) .

قال أبو علي : الفرقُ بَيْنَ الصَّلَةِ^(٢) والصِّفَةِ أن الصلة لا تكون إلا جملة

(١) الكتاب ١/ ٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحال ، ويسمى أبو تميم هنا حشوا ،
قال : « والحشو لا يكون لمن وما إلا وهما معرفة ، وذلك من قبل أن
الحشو إذا صار فيهما أشبههما (الَّذِي) فكما أن (الَّذِي) لا يكون إلا
معرفة ، لا يكون (مَنْ ، وَمَا) إذا كان بعدهما حشواً وهو الصلة فلا
معرفة » . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، قال الرماني :
« ونقول : هذا من أعرف منطلق ، فتجعل (أَعْرِفُ) صفة لمنطلق ،
ومنطلق صفة ثانية ، وإن شئت قلت : هذا من أعرف منطلقاً ، على أن
يكون (أَعْرِفُ) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقاً على
الحال » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ .

والصحة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فإنما تقع من حيث توصف الانكرات بالجمع ، نحو قوالك : هذا رجلٌ ضَرَبْنَا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لـمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب يحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب .

وأهْلَمْ أَنْ :

* وَكَتَى بِمَا فَضَّلَا عَلَى مَنْ غَيَّرْنَا *

أجودُ وفيه ضعفٌ ، إلا أن يكون فيه هو^(١) .

(١) الكتاب ٢٧٠/١ ، وما ذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل ، فكان قد رواه في أول الباب وشبه شامد على حمل (غَيَّرَ) على (مَنْ) نعتاً لها لأنها نكرة مبهمه ، فوصفت بما بعدها ٠٠٠ والتقدير : (على قوم غيرنا) ورفع (غير) جائر على أن تكون موصولة ٠٠٠ والتقدير : (على من هو غيرنا) ، انظر الكتاب ٢٦٩/١ وهامشه ، والشنتميري ينسب البيت لحسان بن ثابت ، في حين أن سيبويه نسبته إلى الأنصاري فحسب ، ومثله فعل السيرافي والرماني ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٣ ، واختلفا في نسبة هذا البيت ، فهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري / ٢٨٩ ، واليه نسبته ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٧٢/١ (الريح) وابن الشجري في أماليه ١٦٩/٢ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالي ٣١١/٢ ، وإلى حسان نسبته الفراء في معاني القرآن ٢١/١ ، وأنشدته العيني ٤٨٦/١ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي

قال أبو إسحاق : لأن (مَنْ وَمَا) أن يسكونا بمنزلة (الَّذِي) هو أكثر وأحسن من أن يسكونا بمنزلة (رَجُلٍ) .

وقوله : وفيه ضعف^(١) .

أى : بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو (هُوَ) نحو :
مَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صلى الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب
ابن مالك الأنصارى الخزرجى « والأزهبة / ١٠١ ، وأنشده ثعلب فى
مجالسه / ٢٧٣ دون نسبة ومثله فى سر صناعة الاعراب / ١ / ١٣٥ ،
الهمع / ٩٢ / ١ ، شرح جمل الزجاجى لابن عصفور / ١ / ٤٩٢ ، والجمل
/ ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٣ ، والجنى الدانى
/ ١١٤ ، رصف المبانى / ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام / ٣٨٥ ،
مغنى اللبيب / ١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبته لحسان رضى الله عنه فى
موضع آخر ، انظر مغنى اللبيب / ٤٣٢ ، شرح المفصل / ٤ / ١٢ دون
نسبة أيضا ، واللسان (من) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب
الأنصارى ، قال فى الدرر / ١ / ٧٠ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل
لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم
من الأنصار » .

(١) الكتاب / ١ / ٢٧٠ وقد قسم الفارسى عبارة الكتاب التى نسقها :

« واعلم أن : (وكفى بنا فضلا على من غيرنا) أجود وفيه ضعف ، الا
أن يكون فيه (هو) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ^(١) عند سيبيويه ^(٢) ، وقراءة مَنْ قَرَأَ (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) ^(٣)

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بنصب « أَيُّهُمْ » انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيعود الفارسي لمعالجة هذه القضية في التعليقة ق ٦٥ - ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ٠٠٠ فأما رفع (أَيُّهُمْ) فهو القراءة ، ويجوز (أَيُّهُمْ) بالنصب ، حكاه سيبيويه ، وذكر أن هارون الأعور القارىء قرأ بها ، وفي رفعها ثلاثة أقوال ٠٠٠ » انظر معانى القرآن وعرابه ٣٣٩/٣ - ٢٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشكلة في الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرأون (أَيُّهُمْ) بالرفع الا هارون القارىء ، فان سيبيويه حكى عنه « ثم لننزع من كل شيعة أيهم » بالنصب ، أوقع على (أَيُّهُمْ) (لَنَنْزِعَنَّ) « ٠٠٠ » اعراب القرآن ٢٣/٣ - ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبي اسحاق قوله في الوجوه الثلاثة الجائزة في رفع (أَيُّهُمْ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبي ، انظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٣/١١ - ١٣٥ ، وعد العكبرى قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان في اعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء أستباذ الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٨٦/١ ، وانظر البيان في غريب القرآن ١٣٠/٢ - ١٣٣ ، انظر أيضا المسألة ١٠٢/١ من الانصاف ٧١١/٢ - وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « الرفع في (بعوضة) جائز في الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضممار (هو) ، كأنه قال : مثلاً الذي هو بعوضة ، وهذا عند سيبيويه ضعيف » معانى القرآن وعرابه ١٠٤/١

فإذا طألت الصلة كان الحذف أحسن^(١).

وأنشد :

* وكلُّ خليلٍ غَيْرُ مَا ضَمَّ نَفْسِهِ^(٢) *

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٤ والأخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وأنهم يجعلون (ما) بمنزلة (الذى) ويضمرون (هو) كأنهم قالوا : « لا يستحي أن يضرب منلا الذى هو بعوضة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ (الورد) .

قال أبو عبيدة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا بَعُوثُ » فرفعها وبنو تميم يعملون آخر المعلى والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النايغة مرفوعا :

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد

مجاز القرآن ٣٥/١ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر البيان فى عريب اعراب القرآن ٦٥/١ - ٦٦ .
(١) يريه حذف المبدأ كعوله تعالى « تماما على الذى أحسن »
الأنعام / ١٥٤ ، على تقدير « هوَ أَحْسَنُ » .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٧١ الى السماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صارم أو معارز

والبيت فى ديوانه / ١٧٣ عن قصيدة علة أبياتها ستة وخمسون بيتا ومطلعها :

عفا بطن قو من سليمى فعالز فذات الصفا فالمشرفات النواشر

وانظر القصيدة فى جمهرة أشعار العرب / ٨٢٦ - ٨٤١ ، والبيت فى المعانى الكبير ١٢٥٦/٣ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ، (١٨ - التعليقة)

قال أبو العباس : (غَيْرُ) نعت (كُلَّ) ، وصَارِم : خبر (كُلَّ) .
وأُنشد :

* وَلَهْتَ عَلَيْهِ ^(١) كُلُّ مُعْصِفَةٍ ^(٢) *

قال أبو علي : وَلَهْتَ كُلُّ مُعْصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بِمَعْصُ
أَصَابِعِهِ لِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ هُوَ بِأَسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤْدِي عن كل
الشيء ، وعلى هذا يندى قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) .
قال : وقد يجوز على هذا (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا) وهو قول الخليل ،

أبو عمرو : يقال : استعزز مني فلان أى انقبض وقيل : هو المعاتب ،
وقيل : هو المعاند ، وكل قريب من بعض ، انظر البيت فى شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافى ٢٩١/١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن
البحاس ١٤٨/١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٨/١
شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم ٣٢٢/١
مقاييس اللغة ٢٦١/٤ ، نهذيب اللغة ١٣١/١ .

(١) فى المخطوطة (عليها) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .
(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحرر، وهو بتمامه:
ولهت عليه كل معصفةٍ هُوَجَاءُ ليس للبها زبر
شعره ٨٧/١ ، وفيه شاهد على جرى (هُوَجَاءُ) على (كل) نعتا
لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرماني
والسيرافى أيضا ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح
السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت ٤٩٩/١ .
(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٨٥ ، سورة الانبياء ، الآية ٣٥ ،
سورة العنكبوت ، الآية ٥٧ .

ومثله : عليه مائة بيضاء^(١) .

قال أبو العباس : مائة بيضاء انتصب (بيضا) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصاب الجمع المكسر على التمييز جيد ، لأنه يجرى مجرى الواحد^(٢) ، ومثله في قول : دَلَّ أَنْبِيُّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا^(٣) وقوله (هذا رجل قائمًا) معناه : أشير إليه قائمًا ، ولا يجوز هذا رجل أحمَرُ لأن الحال حكمها أن تكون منقولة غير ثابتة ، وقولك : (أحمَرُ) هيئة ثابتة وكذلك طَوِيل ونحوه .

قال : لأنه مُخَالَف لما يضاف ، شاذ منه^(٤) .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل (قيل و بَمدُ) في الفاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحال من المعرفة لا تجرى مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال مُنْقَلَةٌ كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشتراك هاتين الحالين في التثنية والتبدل .

(١) الكتاب ٢٧٢/١ ، وليس انتصاب (قائمًا) في حكم انتصاب (بيضاء) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد ، المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .

قَالَ : فجاز هذا كما جاز (لَامِ أَبُوكَ) يريد : اللهُ أَبُوكَ ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ، لأنه ليس مِنْ كلامهم أن يُضْمِرُوا الجار^(١) .

وقال أبو علي : يحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل ، في قول من قال : انتهى أَبُوكَ^(٢) وَيَقْوَى هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها ، والتسكير والاستعوال بهما وقع ، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجر حرف معق ، واللامان الأخريان أحدهما من نفس الحرف ، والآخر بمنزلة ما هو من نفس الحرف أولى للإزالة ما يبقى منه على المحذوف ، وتبقى حرف المعنى أولى ، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيء يدل عليه ، ولهذا الحكم في مثل (كَلَّمَكُمُ

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وسيبويه يعنيه باضمار الجار هنا حذفه ، قال أبو سعيد : « ومن الحذف الشاذ أيضاً قولهم : لَامِ أَبُوكَ ، يريد : اللهُ أَبُوكَ ، فحذفوا منه لامين ، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل ، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر ، واللام التي بعدها » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ و ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح في هذه المسألة بسطه في مكان آخر إذ يقول : « حذفوا اللامين من قولهم لَامِ أَبُوكَ : حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينون ، وقال بعضهم : لهُ أَبُوكَ ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ٠٠٠ » الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٢ .

تَذَكَّرُونَ^(١) وَتَفَكَّرُونَ^(٢) في قول من لم يُنقلَ القال من
(يَذَكَّرُونَ)^(٣) أن المحذوف من التاءين هي الثانية^(٤)، ولمن قال :
إن اللامين المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول : حذف الزيد أولى من
حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والفاء لبتى الاسم
مبتدأ به بحرف ساكن ، وذلك غير موجود .

ولمن قال : إن اللام الهاقية هي الجارة ، والمحذوفتان هما التي للتعريف

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وقد وردت هذه في القرآن في
سنة مواضع مختلفة .

(٢) ليس في (تَفَكَّرُونَ) تثقيب ولا تخفيف مثل (تذكرون) ،
والذي ينتاب (تَفَكَّرُونَ) هو زيادة تاء في أولها كالتى في قوله تعالى
في البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ « لعلكم تتفكرون » وفي الأنعام ، الآية / ٥٠
« أفلا تتفكرون » وفي سورة سبا الآية / ٤٦ « ثم تتفكرون ما بصاحبكم » .

(٣) قال ابن معجم : « واختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من
قوله (تَذَكَّرُونَ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تذكرون)
و (يذكرون) ، و (يذكر الانسان) و (أن يذكر) ، (لِيَذَكَّرُوا)
مشددا كله . وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر كل ذلك
بالتشديد الا قوله (أولا يذكر الانسان) فانهم خففوها . وروى على
ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الذال ، وكل
شيء في القرآن مثله خفيفا ، وكذلك روى حفص عن عاصم . . . » كتاب
السبعة / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) أى في (تَتَذَكَّرُونَ) في الأنعام ، الآية / ٨٠ ، السجدة ،
الآية / ٤ و (تَتَفَكَّرُونَ) في البقرة الآية / ٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ،
الأنعام ، الآية / ٥٠ .

والفاء ، أن يقول : الاسم مجرور ، وحروف الجرّ قلما تحذف ، فيحمل (لايم) على الأكثر أولى من تحله على الشاذ .
فأما قولنا التي هي فاء الفعل في قول من قال : (آمي) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثاليين :

فيل : إن أصل الاسم (إلة) حذفت همزة التي هي (فاء) مع الألف واللام ، كما حذفت همزة التي هي (فاء) مع الألف واللام في قولهم (الناس) إذا أرادوا قولهم (أناس) ، فالألف في قولنا (الله) ألف (فعال) زائدة على هذا القول ^(١) .

وقد قيل : آمي أبوك ، في معنى (لايم أبوك) فقلب (آمي) عن (لايم) ، فالألف في اسم الله عز وجل على هذا القول أصل ليست بزيادة ، إنما هي عين الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليل على ذلك قولهم : (آمي) ، لما قلب فأظهرت الياء ، ولو كانت الألف في (الله) منقلبة عن واو لظهرت في القلب واواً فكان (آمو) ^(٢) .

قال : وأما كل شيء وكل رجل ، فإتما يثنيان على خبرهما ، لأنه لا يوصف بهما ^(٣) .

(١) الألف في (لاه) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف (لاه) هي ألف (فعال) ، انظر الخصائص ٢/٢٨٨
(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشككة الأعراب ٥٥/ ٥٧ (هندوى) بأسلوب أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ، فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/٣٩٤ والحاشية هناك ،
(٣) الكتاب ١/٢٧٤ ؛

قال أبو علي : قوله : لأنه لا يوصف بهما^(١)، أى لم يلزم ألا يكون
(كل) إلا وصفاً ، كما أن (أجمعين) لم يكن إلا وصفاً ، لكن
(كل) وإن كان الأحسن فيه أن يجرى وصفاً ، فقد يبنى على غيره ،
ويبنى غيره عليه^(٢) .

ولسكنهم جعلوه إلى ما ينصب ويرفع^(٣) .

أى : جعلوا هذه الجواهر كائن^(٤) .

وقوله : إلى ما ينصب .

أى : يقول أى خلا^(٥) .

قال : ومثل ذلك هو ربى حسبه^(٦) .

(١) فى المخطوطة (بها) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الاغلب فى (كل) أن يجرى مجرى
(أجمعين) ، لأنه يعم به كما يعم بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين .
واتسع فى لفظه فأضيف الى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة ... وجعل
نعنا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجل
كل الرجل ، ورأيت رجلا كل رجل ... على معنى رأيت الرجل الكامل
واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف ... » ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ق ١١٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ - ١٣٠
(٣) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) يشير الى المثال الذى ساقه سيبويه فى هذا الباب الذى عنوان
له بقوله : « هذا باب ما ينتصب لأنه قببح أن يكون صفة وذلك قولك :
هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنا ... » الكتاب ٢٧٤/١ .

(٥) انظر أعلاه .

(٦) الكتاب ٢٧٥/١ ، وفيه (هذا) فكذا (هو) مستأ : وانظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو علي : الهاء مَنَوِيٌّ بها الانفصال ، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هُنا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا البابِ والبابِ الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قلت : ابنُ عمِّي دُنيًا ، فسكوتك : ابنُ عمِّي مُدانةٌ ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحض والقلب .
قال : وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فسكانك قلت : زَيْدٌ قائمًا فيها^(١) .

أى : فلم ينتصب بالأول ، إنما انتصب بالآخر^(٢) .
قال : وزعم الخليل أنه يُستقبح أن يقول : قائمٌ زَيْدٌ ، وذلك إذا لم يحمل قائمًا خبراً مُقدِّماً^(٣) .

(١) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٢) فسر السيرافي هذا بقوله : « جعل سيهويه تشنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير تأكيداً للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً ، وما لا يكون خبراً ، فأما ما يكون خبراً فقولك : (في الدار زيد قائمًا فيها) ، ان شئت رفعت (قائم) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والتشنية ... »
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ رواية السيرافي ما جاء في الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أبيه على فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل البغداديّات / ٢٨٥ .

قال أبو علي: قُلْتُ لِأَبِي بَسْكَرٍ: مِنْ أَيْنَ قَبَّحَ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدٌ) وَيَتَأَسِّمُ هُنَا؟ . فَقَالَ: لِأَنَّ السَّكَّالِمَ عَلَى ظَرْفَيْنِ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَلَيْسَ هَذَا كَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، لِأَنَّهُ بِفِعْلٍ يَرْتَفِعُ بِهِ فَاعِلُهُ، وَلَا هُوَ مَبْتَدَأٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ، لِخُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ مَا عَلَيْهِ السَّكَّالِمُ قَبَّحَ، فَإِذَا أُرِدَتْ بِذَلِكَ التَّأْخِيرُ كَانَ أَحْسَنَ كَلَامًا.

قَالَ: وَإِنَّمَا حَسُنَ عَنْدهُمْ أَنْ يَجْرِيَ تَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً جَرَّ عَلَى مَوْصُوفٍ أَوْ جَرَّ عَلَى اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ، (أَيُّ عَمَلٍ ذَلِكَ الْاسْمُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ) كَمَا أَنَّهُ لَا يَسْكُونُ مَفْعُولًا، (أَيُّ الْاسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ ضَارِبٌ) فِي ضَارِبٍ، حَتَّى يَسْكُونُ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ، (أَيُّ يَسْكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِهِ) (١).

←

المقتضب ١٩٢/٤ . وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله: « إِذَا نَقَلْتَ الْفِعْلَ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَرَفَعْتَ الْفَاعِلَ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ قَبَّحَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ مَكَانَ زَيْدٍ وَقَامَ الزَّيْدَانِ: قَائِمٌ زَيْدٌ وَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَقَائِمُ الزَّيْدُونَ، وَالَّذِي قَبَّحَهُ فَسَادُ اللَّفْظِ لَا فَسَادُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَائِمُ الزَّيْدَانِ، رَفَعْتَ (قَائِمٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ وَ (الزَّيْدَانِ) فَاعِلٌ مِنْ تَمَامٍ (قَائِمٌ)، فَيَكُونُ مَبْتَدَأٌ بِغَيْرِ خَبَرٍ، وَلَوْ جَازَ هُنَا لَجَازَ أَنْ تَرُدَّ (تَضْرِبُ زَيْدًا) إِلَى ضَارِبٍ زَيْدًا وَ (زَيْدًا) فِي صِلَتِهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ خَبَرٌ، وَالَّذِي يَجِيزُهُ يَزْعُمُ أَنَّ الْفِعْلَ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَقَائِلٌ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى بَرَهَانٍ عَلَى مَا ادَّعَاهُ ٠٠٠ »، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١١٢ .

(١) الكتاب ٢٧٨/١، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه، وتظهر منه أخلاته محصورة بين الأقواس .

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالُهُ عملُ الفاعِلِ إذا جرى على شيءٍ وبَرَّيْهِ على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يسكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائِمٌ أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا .

والثاني : أن يسكون صفة نحو : هذا رجلٌ قائِمٌ أبوه ، ومررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا .

والثالث : أن يسكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائماً أبوه ، وهذا زَيْدٌ ضارباً عمراً .

٣٨/أ وقد يحسنُ أن يعمل / عملُ الفعلِ إذا اعتمد به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيسكون اعتماده عليه مُشَبَّهاً باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أقمِ زَيْدٌ ، وما قامَ زَيْدٌ ^(١) .

فقال : تقول : هذا ضَارِبٌ زَيْدًا ، وأنا ضَارِبٌ زَيْدًا ، ولا يسكون (ضَارِبٌ زَيْدًا) على قولك : ضربتُ زَيْدًا ^(٢) .

(١) فسر أبو سعيد عبارة سيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « إنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول إذا كان معتمداً على شيء يكون خبراً له أو صفةً أو حالاً أو صلة ، كقولك : هذا زَيْدٌ قائماً أبوه ، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ضارباً أبوه أخاك ، ومررتُ بضاربٍ أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الرومانجي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨ ،

قال أبو علي : قوله : ولا يكون ضارب زيداً على قوالك : ضربتُ زيداً إنما لم يجز هذا لأن زيداً ينتصب على جملة كلام تام ، (و ضارب) وحده ليس بجملة فينتصب عنه (زيد) ، فكما لم يجز إعمال (ضارب) في زيدٍ غير مُعتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول : قائم زيدٌ على أن تعمل (قائم) عمل الفعل غير معتمد على شيء^(١) .

فقال : ولم تُرد أن تحمّل الدرهم على ما حمل عليه العشرون^(٢) .

قال أبو علي : إذا قال : ليس يحْمُول عليه فالمراد أنه ليس بصفة ولا بمنزلة ، وليس إعرابه كإعرابه^(٣) .

(١) الاعتماد الذي يشبه اليه هنا هو ما أورده آنفاً ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفي وما أشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه د ولم تُرد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، .

(٣) أي « إذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس (درهماً) نعتاً لعشرين ، فيتبعها في إعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضاً بالاضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن (درهماً) بين به العشرون فعملت فيه كعمل (ضارب) و (ضاربين) إذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن (عشرين) مقدار يقدر به ، فإذا قال : هذه عشرون درهماً ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوى ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، وورد إلى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقدرة عشرين ، وتحذف فتقام العشرون مقامها والعشرون تقتضي نوعاً يقدر بهنسا . شريح السيرافي للكتاب ج ٢ في ١١٤ .

قال : وزعم الغليل أنها عملت دملين الرفع والهب (١).
قال أبو بكر : الدليل على قوله : أن (إن) هي الواقعة للخبر ،
أن الابتداء قد زال ، وبالا ابتداء والمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال
الغليل بطل أن يكون الخبر معمولاً فيه (٢).
قال : ودليل آخر ، وهو أنا وجدنا كل ما عمل في الاسم عمل في
الخبر أيضاً نحو : كان وظننت (٣).

قال : فإن لم تذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر (٤).
قال أبو علي : إذا قال لك : إن زيدا الظريف ، فالخاطب ليس
بجاهل لهذا الخبر بعينه ، يعرف الظريف على حده ، وزيدا على حده ،
إلا أنه لم يعلم أن الظريف زيد ، ولا أن زيدا الظريف ، فإذا أخبر
بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما ، فإذا قل لك : زيد ظريف ،
فقد أخبره بما كان جاهلاً به من ظرف زيد .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعني (ان وأخواتها) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفي هذه العبارة يرد ابن السراج على
الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف إنما تعمل في الاسم فقط .
فنصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها .
انظر أيضاً الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصراً ، وقبارة
أساده هي « أنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً » ، عمل في
خبره ، ألا ترى الى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في
خبره ، وكذلك (كان) وأخواتها ، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر ،
جاز مع (ان) ، لافرق بينهما في ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١ .
(٤) أي في قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

قال : لم يسكن (بك) ، ولا (لك) مستقرين لعبد الله^(١) .
أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما
الهاء فى (بك) و (لك) صلتان للفعل ، فذلك لانكونان إلاملفاتين ،
ولا يجران مجرى الخبر^(٢) .

قال : ولو نصبت هذا لقلت : إن اليوم زيدا منطلقاً^(٣) .
قال أبو بكر : لأن اليوم لا يسكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيد
كما لا يسكون (بك) ولا (فيك) فى قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك
خبرين للاسم ، فلو جاز فى (بك) لجاز فى اليوم^(٤) .

قال : وتقول : إن زيدا لفيها قائماً ، وإن شئت ألغيت لفيها^(٥) .
قال أبو بكر : اللام لا بد من أن يسكون خبراً للاسم بعدها على كل

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف » ،
من قبل أنك اذا أردت الوقوف والاخذ ... » الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) يقول الرماني : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لايجوز فى
(مأخوذ) الا الرفع ، لأن (بك) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك
زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت :
ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه
لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) انظر الأصول ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ٢٨١/١ .

حال ، لأن اللام كان حقها أن تقع موقع إن ، لأنها للتأكيد ، ووصلة
٧٣/ب للقسم ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت / في الخبر ، ولا يجوز أن زيد آكل
لتمامك ، ولا أن زيدا راغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر^(١)

وزعم الخليل أن قوله :

..... كأن ظبية^(٢)

(١) النص ورد هنا مختصرا من الأصول ٣٣١/١ ، وانظر شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٥ .
(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم اليشكري ،
وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
أنشده سيبويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف
الاسم مع تخفيف (كأن) على تقدير كأنها ظبية . انظر الكتاب وهامشه
٢٨١/١ ، وأنشد سيبويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع
الظبية . انظر الكتاب ٤٨١/١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر
الكامل ٨٢/١ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب
(الظبية) وترفعها وتخففها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على
غير الضمير واعمال (أن) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة (أن)
واعمال الكاف ، أراد (كظبية) . انظر الكامل ٨٣/١ ، والبيت في
الأصول ٢٤٥/١ وأنشده في المحتسب ٣٠٨/١ على زيادة (أن) وخفض
الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ١٢٨/٣ . محتملا الوجوه
الاعرابية الثلاثة في (الظبية) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة
الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :

ألا تلكما عرسى تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا .. (١)

←

أبو ناس ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين في القذال من القدم
فيوما توافيننا بوجه مقسم كان طيبة تعطوا الى ناصر السلم
انظر الأصمعيات / ٦٢ (الورد) ، ١٥٧ (شاكر وهارون) وأنشد.
لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة (أن) ، انظر المسائل
البصريات / ٦٥٣ ، أمالي السهيلي / ١١٩ ، النكت / ١/ ٥١٣ ، المقرب
١/ ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب
في شرح الرمانى ، ج ٢ ق ١٤٥ الى ابن حريم اليشكرى ، ولعله تصحيحاً
من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافي الى أرقم بن علباء اليشكرى ، وصحح
المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١/ ٥٢٥
(سلطانى) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر
الانصاف / ١١٣ ، الفصل / ٣٠٢ ، شرح المفصل / ٨/ ٨٣ ، العينى / ٢/ ٣٠١
- ٣٨٤/٤ ، الهمع / ١/ ١٤٣ ، الدرر / ١/ ٢٩٣ ، الخزانة / ٤/ ٣٦٤ .

(١) اشارة قول الفرزدق من الطويل :

فلو كنت ضبييا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر
وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر فى كلام العرب ،
كانه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضمر
هذا ... » الكتاب / ١/ ٢٨٢ ، الأصول / ١/ ٢٤٧ ، ورواه أبو العباس
ثعلب بنصب (زنجيا) وعنده (غليظ المشافر) مكان (عظيم المشافر)
انظر مجالس ثعلب / ١/ ١٠٥ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جنى فى
المحتسب / ٢/ ١٨٢ على معنى « ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتى ،
لكنه فى المنصف / ٣/ ١٢٨ رواه برفع (زنجى) على معنى « ولكنك زنجى
فأضمر الكاف » .

←

قال أبو علي : يشوبه في أن الإصهار مراد ، في (لـ كـ ن) كما أنه مراد في قوله . كأن : ثدياه^(١) .

←

ومثل ذلك عند الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٤٥/٠ وانظر مغنى اللبيب / ٣٨٤ ، والبيت في الانصاف ١٨٢/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ . وانظر الخزانة ٣٧٨/٤ - ٣٧٩ ، الهمع ١٣٦/١ - ٢٢٣ ، الدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، ولم أجده البيت في الديوان (طبعة دار بيروت للطباعة والنشر) .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، وشرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس / ٥٨ ، ١٢٤ ، النكت ٥١٤/١ المقرب ١٠٨/١ .

(٢) اشارة الى قول الشاعر من الهزج :

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

وأنشده سيبويه وفيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها ، ولم ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلام ، انظر الكتاب وهاشمه ٢٨١/١ ، كذا أنشدته المصادر دون نسبه انظر الأصول ٢٤٦/١ ، وأنشد الفارسي في المسائل البصريات / ٥٥٥ هذا الجزء من البيت وأعمل (كأن) مخففة وأنها انما هي (أن) أدخلت الكاف عليها وهذا الوجه جائز عند النحويين ، وأعمالها مخففة بروى عن الأخفش انظر النكت ٥١٤/١ ، وانظر الانصاف ١٩٧/١ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ . انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٤٥ ، أمالي ابن الشجرى ٢٣٧/١ ورواه ابن الشجرى في أماليه ٣/٢ وأعمل (كان) مخففة ، وأنشد الزمخشري البيت هكذا :

←

إلا أن النصب بعد (لكنْ) أحسن ، والرفع في (كأنْ) تَطْبِئَةٌ (وكانْ تَدْيَاهُ) أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أنْ) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأنْ) وهو قول سيديويه ، وإنما شبه (كأنْ بـ لكنْ) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (اسكنْ) فقبیح عنده ، ويميزه في الإظهار وحذف الضمير من (أنْ ، وكانْ) حسن عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه ، وليس هذا في (لكنْ وإنْ) .

قال : فرغمه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلًا مَا يَبْذُورُهُ)^(١) .

قال أبو علي : من قال : (ما بَعُورُهُ) فما على معنى الذي ، كأنه قال :

←

ونحر مشرق اللون كان تدياه حقان

وأشار إلى أعمال (كانْ) مخففة ، انظر المفصل / ٣٠١ ، ومثل في ذلك شرح المفصل ٨٢/٨ وانظر شرح شذور الذهب / ٣٦٩ ، انظر العيني ٣٠٥/٢ ، شرح التصريح ٢٣٤/١ ، الهمع ١٤٣/١ ، الدرر ١٢١/١ ، الخزانة ٣٥٨/٤ . وفي هذه المصادر يروى صدر البيت :

ووجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر قبله ، ص ٢١٥ .

(١٩ - التعليقة)

مما هو بموضوعة ، أى الذى هو بموضوعة ، وتقديره : إن الله لا يستحي أن يضرب الذى هو بموضوعة مثلاً (فالذى) هو المفعول الأول ، لأن يضرب (ومثلاً) المفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويجوز الاختصار على المفعول الأول ، لأنه من باب (أعطيت) وليس هو من باب (ظننت) .

قال أبو بكر : الفرق بين (إن) و (إنما) فى المعنى ، أن (إنما) تبيح له التحقير الخبر .

قال سيهويه : تقول : إنما صرت حتى أدخلها إذا كنت محقراً لسيرك [الذى أدى] إلى الدخول ، هذا لفظ سيهويه ^(١) .

قال أبو على : (إن) التى بمعنى (ما) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إن الكافرين إلا فى غرور ﴾ ^(٢) وكالتى فى ﴿ ما إن مكناكم فيه ﴾ ^(٣) .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق ^(٤) :

(١) الكتاب ٤١٥/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية ٢٠ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ٢٦ .

(٤) البيت فى الديوان ٢٠٦/٢ ، وفيه (الصخر) مكان (التراب)

هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

فلست ولو شقت حيازير نفسها من الوجد بعد ابنى نوار ، بلائم

بني الشامتين الترب إن كان مسنى
رزبة شبلى نخدر في الضرايم
معناه : ما كان مسنى (١) .

←

يذكرنى ابنى السماكان موهنا اذا رتقعا بين النجوم التوائم
وينصح زوجه ويذكرها بمن رزى قبلهما فى فقد حبيب ، وكم من
ملك وكبير قوم مات ، « فاقنى حياء الكرائم » :
فما ابنك الا ابن من الناس فاصبرى
فلن يرجع الموتى حنين المآثم
وقوله : شبلى مخدر : يعنى ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد
المقيم فى عرينه ، قال كعب بن زهير :
من خادر من ليوت الأسد مسكنه
ببطن عشر ، غيل دونه غيل
انظر اللسان (خدر) ٢٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسي الحديث عن (ما) فى صدر هذا
الكتاب ، ولما كانت تشترك مع (ان) فى النفى ، فقد وجدها مناسبة
للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و (ان) النافية تدخل على
الجملة الاسمية كالتي فى الملك التى ساقها أبو على أنفا ، كما تدخل
على الجملة الفعلية نحو التى فى قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنى »
وآية الأحقاف التى وردت أنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم
فيه » فى الذى ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام فى هذه الآية : « كأنه
انما عدل عن (ما) لثلا يتكرر فيثقل اللفظ ، معنى اللبيب ٣٤/ - ٣٥
وانظر رصف المباني ١٠٧/ .

قال : فيقول : إنَّ زيدا وهماً ، أى : (إنَّ) لنا ^(١) .
قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن
سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من
رجلٍ والعناية هنا بالذات ، فكان إبقاء العناية به أحسن ^(٢) .
قال : وكذلك قوله : إنَّ محلاً وإنَّ مرةً محلاً ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٨٤/١ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب .
(٢) ليس مانقل الفارسي عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيراً لعبارة
سيبويه وإنما هو متعلق بعمل (لا) النافية للجنس ، والعلاقة بين
الموضوعين تأتي من الإضمار الواقع بعد (انَّ) و (لا) ، وأن الاثنين
تأتيان في الجواب ، فقوله : « ان زيدا وان عمرا » يكون في جواب من
قال : هل لكم أحد ان الناس ألب عايكم ، كما أن قوله : « لا رجل »
تكون جواباً لمن قال : هل من رجل ؟ وفسر أبو علي هذا في المسائل
البغداديات / ٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ما تشبه فيه (انَّ) (لا)
النافية العاملة النصب » وانظر دلائل الإعجاز / ٣٢١ (شاكر) .
(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :
وان في السفر ما مضى مهلاً

انظر ديوانه / ٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش
البحصبي أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر فلدته سلامة ذا فائش والشئ حيث ما جعل

فقال له سلامة : صدقت ، الشئ حيث ما جعل ، انظر الأغاني ١٢٥/٩
انظر أيضاً دلائل الإعجاز / ٣٢١ ، (شاكر) المقرب ١٠٩/١ . وأنشده
سيبويه في الباب شاهداً على حذف خبر (انَّ) لعلم السامع ، انظر
الكتاب وهامشه ٢٨٤/١ ، وانظر موضع الشاهد في شرح الأبيات

وإن رجلا ، جواب من قال : هل لكم نخل ؟ وهل لكم مِلْكٌ ؟ .

فهذا في الإيجاب نظير (لا) في النفي ، والعناية هنا بالذات كما كان
تم كذلك .

قال (والسكن) لثمة : جميع الكلام بمنزلة (إن) (١) .

قال أبو علي : يريد في العطف / في اللفظ ، والمحل على اربع لأنه ٣٨/ب
في هذا يتكلم ٢١ .

←

المشكلة الاعراب / ٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المقتضب / ٤ / ١٣٠
الاصول / ١ / ٢٤٧ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرومانى
للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ - ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه (مضى)
كالنبي عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه (مضوياً) ، ولا اختلاف في
المعنى ولا الوزن في الحاليين ، انظر النكت / ١ / ٥١٧ وفيه (مثلا)
مكنا ، (مهلا) ، وأنشده ابن جنى شاهدا على حذف خبر (ان) مع
المرّة خاصة ، وقال عن معناه : « أى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا »
الخصائص / ٢ / ٣٧٣ ، المحتسب / ١ / ٣٤٩ ، وانظر شرح أبيات سيبويه
لابن النحاس / ١٢٥ ، أمالي ابن الشجرى / ١ / ٣٢٢ ، وفيه (اذ مضوا
مهلا) ، ومثله في مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح
المفردات / ١ / ١٠٣ ، ٨ / ٨٤ ، وانظر الخزائن / ٤ / ٣٨١ ، الهمع / ١ / ١٣٦ ،
الدرر / ١ / ١١٣ .

(١) الكتاب / ١ / ٢٨٦ .

(٢) تفسير أبى على هذا لا يجلى الغموض في هذه المسألة ، وهي
أحدى مسائل الغلط التي غلط فيها المبرد سيبويه ، اذ قال أبو العباس
بما أن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال في العلف والابتداء والقطع

قال : فتبيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التثنية (١) .

قال أبو علي : يريد بقوله : الواجب ، المعطوف المرفوع .

وقال أبو بكر : يعني أنك لو قلت : ليت زيدا منطلقا وعمرؤ ،
فرفعت حمزاً ، كما ترفعه إذا قلت : إن زيدا منطلقاً وعمرؤ ، فغطت
عمرأ على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليت ولعل وكأن لها معان غير
معنى الابتداء و (أن ، ولكن) يؤكدان الخبر ، واللهنى معنى الابتداء

←

لم ينكر ، ولكن قال : فى جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل
فى خبر (أن) ولا تدخل فى خبر (لكن) « ٠٠ » وقد رد ابن ولاد على
أبى العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : (فى جميع الكلام) أى
فى جميع الكلام الذى نحوه بذكره ، وصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء
لأنه قال هذا بعقب المسائل فى هذا الكلام ٠٠٠ والجواب الآخر : أن
يكون أراد بقوله : (أن) لكن الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة أن) ، أى
بمنزلتها ومعناها فى الإيجاب ، لأن (ليت ، ولعل) وأخوات (أن)
يفارقنها فى الإيجاب ، وهذه موافقة لها فى الإيجاب فى جميع الكلام ٠٠
الانتصار ، ق ١٤٠ - ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد
عليه مناصراً سيبويه ، وجهها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح
السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ١/ ٥١٩ .

لكن المبرد فى المقتضب يقول : « ومثل (أن) فى هذا الباب
(لكن) الثقيلة » ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد إلى رأى سيبويه .
(١) الكتاب ١/ ٢٨٦ ، ولفظ (الكلام) لم ترد فى الكتاب ، وعبارة
أبى على توافق ما رواه السيرافى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ،
ج ٢ ق ١١٨ .

والخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه ^(١) .

قال : فيجوز في المنطلق [هنا] ما جاز فيه حين قلت : هذا الرجل منطلق ^(٢) ، يريد : من نصب (منطلقاً) على الحال ، وأن يعمل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

قال : وتقول : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً ^(٣) .

قال أبو علي : قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله (أخوك) من معنى الفعل ، وهو الذي بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالاً من قوله (في الدار) لأن (في الدار) صلة (الذي) (وقائماً) إذا انتصب عنه لم يجوز أن يفصل بينهما وإيس من الصلة ^(٤) .

(١) انظر الاصول ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٧/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وهو يعني أن قوله : إن هذا الرجل منطلق مثل قوله : هذا الرجل منطلق في جواز نصب (منطلق) على أنه حال ، وكلمة (الرجل) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعلى هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب : لأنك إن نصبت (قائماً) بـ (أخوك) لم يجوز ، كما لم يجوز (زيد أخوك قائماً) في النسب ، وإن نصبت (قائماً) بالظرف على تقييد (إن الذي في الدار قائماً أخوك) صار (قائماً) في صيغة (الذي) ، ولم يجوز أن يفصل

قال : وإن قُبِحَ أن يُذكَرَ الأَخُ في الابتداء قُبِحَ ما هنا ^(١) .
قال : وإن قُبِحَ أن يذكَرَ الأَخُ في الابتداء ، أى إذا لم يجعله
خبيراً ^(٢) .

قال : وأما في (لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَلَمَل) فيجوز مجرى الأول ^(٣) .
قال أبو علي : يريد : أن الاسم قد يفتصب على الحال في هذه
الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل ، لأن هذه الحروف
على معاني الأفعال كقولك : لعل ريداً أخوك قائماً ، وأخوك به في النسب
وَكأنَّ زيداً الأسد قائماً .

قال : وهذا فيه قُبِحَ ^(٤) .

قال أبو علي : أى قولك : إن أفضلهم كان زيداً ، وقُبِحَ
حذف الهاء من إنَّ وَكَأنَّ ، لأنهما ليسا من اللواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول بـ (أخوك) وهو خبر ، وإن جعلت (أخوك)
بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في (قائماً) جاز ، وإن
حملته على مثل قولك (أنا زيد منطلقاً في حاجتك) إذا كان قد عهد
قائماً قبل هذه الحال جاز . . . « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠
والنكت ٥٢٠/١ .

(١) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٢) يومئذ إلى المثال الذي ذكره سيبويه آنفاً وهو قوله : « إن
الذي في الدار أخوك قائماً » .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٠/١ .

والموضع الذى يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة ، فأما الأخبار
لحذف الهاءات منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا فى ذلك ملخصاً^(١).

قال : وقد يجوز أيضاً على قوله : إن زيدا ضربته^(٢) .

قال أبو على : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) فى قولك : (إن
زيداً ضربت) بإن ، وتُشْفِلَ ضربت بالهاء المحدودة فى اللفظ المُرادة
فى المعنى .

قال : وفيه يُجَح كـا كان فى (إن)^(٣) .

قال أبو على : قوله : كما كان فى (إن) يريد فى قولك : (إن
زيداً ضربت) وأنت تضرر الهاء التى هى ضمير القصة والحديث وتنصب
(زيداً) بـضربت^(٤) .

قال : وأما قوله تعالى : { وَالصَّابِثُونَ }^(٥) على التقديم والتأخير / ٣٩٩

(١) انظر مزيداً من التفصيل والتمثيل على هذه المسألة فى شرح
السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرمانى لهذه المسألة خمسة
أوجه ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) قال أبو الحسن الرمانى : « ان زيدا ضربت يجوز على حذف
الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بانه اسم (ان) ويجوز
نصب (زيد) بضرب ، على انه زيدا ضربت » . شرح الرمانى للكتاب ،
ج ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون والنصارى
من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)
المائدة آية ٩٩ .

(٦) الكتاب ٢٩٠/١ .

قال أبو علي : يُتقديرُ قوله تعالى ﴿ وَالصَّابِرُونَ ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ كلهم كذا والصابرون ، أى والصابرون مَنْ آمَنَ منهم فله كذا ، لحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيدا منطلق وهرو ، إذا أردت : وعمرو منطلق ، لحذفت خبره لاشتراكه مع الأول فى الخبر وخل (هَمَزُ) على موضع (إن) ، كما حُل (الصَّابِرُونَ) عليه ، ومثل هذا قوله :

* فَأَنَّى وَقَيَّارُهَا لَغَرِيبٌ ^(١) *

(١) هذا عجز من بيت من الطويل أنشده سيبويه فى غير هذا الموضع منسوبا الى ضابى البرجمى ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب

وانشده سيبويه بنصب (وقيار) على حذف خبر (ان) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة انى وقيارا بها لغريبان .

انظر الكتاب وهامشه ٣٨/١ ، وأنشده ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسى ، انظر مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، كما أنشده فى مكان آخر بالنصب معللا ذلك بالاكفاء الثانى ، انظر المصدر نفسه ٥٣٠/٢ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب فى (قيار) وأن الكسائى يجهز الرفع فى الاسم الثانى مع الظاهر والمكنى ، والفراء يجهزه فيما لم يتبين فيه عمل (ان) نحو (انى وزيد ذاهبان ، وإن الذى فى الدار وزيد ذاهبان) ولا يجهزه فيما يتبين فيه عمل (ان) ، فلا يجهز (ان زيدا وعمرو قائمان) انظر الأصول ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضا معانى القرآن ٣١١/١ ، وأنشده

←

فيمن رفع ، كأنه قال : فإني بها لغريب وقيار ، فذوى بقرار التأخير
وسمّاه على موضع^(١) (إن) ، وما عمل عليه ، فعلى هذا تقدير الآية^(٢) .

←

المبرد ضمن أبيات آخر بنصنبة (وقيارا) وقال : « أراد : فاني لغريب
بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا
مغني اللبيب / ٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف / ٩٤ ، أوضح المسالك / ١٥٦ .
وانشد ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء / ٣٥٨ ،
كما أنشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز (قيار) بالرفع على الابتداء »
ونقل عن الأصمعي أن (قيارا) صاحبه ، لكنه فسره هو بأنه جملة ،
انظر النوادر في اللغة / ١٨٢-١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات سيبويه
لابن النحاس / ٤٥ ، شرح المفصل / ٦٨/٨ ، الهمع / ١٤٤/٢ ، الدرر
٢/٢٠٠ ، الأشموني / ٢٨٦/١ ، شرح التصريح / ٢٢٨/١ الخزائن / ٤/٣٢٣ .
(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة في رفع (الصابئون) في هذه
الآية ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرماني : « كأنه قيل
بعد انقضاء الآية (والصابئون كذلك) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير
ليكونوا مع نظرائهم في الذكر ، وإن كانوا مؤخرين عنهم في التقدير ،
ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس
لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا في اللفظ
هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم في الحكم ، وهم
مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء » شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ق ١٥٥ ، وانظر مغني اللبيب / ٦١٧ .

هذا باب كَمْ^(١)

قال : وممنها ما معنى رُبَّ^٢ .

قال أبو علي : الاشتراك بين (كَمْ) و (رُبَّ) في أنهما يقمان صدرًا وفي أنهما لا بدخلان إلا على فـكـرة ، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير ، والواقع بعد (رُبَّ) يدل على قليل .
والذي يخالف فيه (كَمْ) (بَّ) أيضًا أن (كَمْ) اسم و (رُبَّ) حرف خَفَضٍ^(٣) .

قال : لأنهما غير مُتَمَكِّنَيْنِ في الكلام^(٤) .

قال أبو علي : قوله : غير متمكنين أى ليسا بمُعَرِّبين لما فيهما من معنى الحرف ، نفي (كَمْ) معنى أَلِف الاستفهام ، وفي (إِذْ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك المُتَحَقِّقُ هو النون في (يومئذٍ) ، ولما لم يترد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه (لَكُمْ) ، فالأول الاستفهام فتكون مثل (كيف وأين) ، والثاني الخبر وهو هذا الذي يكون بمعنى (رُبَّ) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقد أبو علي بابا في الإيضاح العضدي ٢١٩ - ٢٢٦ (لكم) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق إلى هذه المقارنة بينها وبين (رُبَّ) وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة في الأصول ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو يعنى (كَمْ) و (إِذْ) ،

قال أبو علي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قُبِحَ الفصل بين (عشرين) وما عمل فيه ، كذلك قُبِحَ الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كَمْ دِرْهَمًا لك أقوى من (كَمْ لك دِرْهَمًا) (١).

قال : وكم رجلاً أذاك أقوى من كم أذاك رجلاً، و (كَمْ) هوها هنا فاعل (٢).

قال أبو علي : (كَمْ) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء .

قال : فإن أردت هذا المعنى قلت : كَمْ لك غِلْمَانًا (٣) .
أى تجعل غِلْمَانًا تَمَيِّزًا لـ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُزْ تقديم التَّمَيِّيز .

(١) إنما صارت (كَمْ دِرْهَمًا لَكَ) أقوى من (كَمْ لك درهمًا) لأنه لم يفصل في الأولى بين (كَمْ) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية والفصل وإن كان عربيًا جيدًا عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في (العشرين) فلا تقول : (العشرون لك درهمًا) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طفيف في بعض الألفاظ .
(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يجوز يونس والخليل (كم علمانا لك) لأنك لاتقول (عشرون ثيابا لك) إلا على وجه (لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خُلا ، فإن أردت هذا المعنى ... الخ » . وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصول ٣١٥/١ - ٣١٦ .

قَالَ : فإذا قلت : كم جَرِيْبًا أَرْضُكَ ؟ فأرضك مرتفعة بِكُمْ ، لأنها مُبتدأةٌ والأرض مبنية عليها^(١) .

قال أبو علي : جعلَ المبتدأ (كَمْ) وهى فسكرة ، و (أَرْضُكَ) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرّةً فى (كَيْفَ زَيْدٌ) أن يكون ب / ٣٩ (زَيْدٌ) الخبر و (كَيْفَ) المبتدأ^(٢) .

قال : وإن شئت قلت : كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ^(٣) ؟
قال أبو بكر : يكون الفسر لـ (كَمْ) رجُلًا ونحوها ،
كأنك قلت : أعشرون رجُلًا غِلْمَانٌ لَكَ^(٤) .

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) لم أجد هذا الرأى فى المصادر المتاحة لدى ، والذي جاء عن ابن السراج أن (كيف ، واين) وما أشبهها مما يستفهم به من الاسماء تعرب أخبارا ، وأن المعنى فى (كيف زيد) : على أى حال زيد ، ولكن الاستفهام الذى صار فى (كيف) جعل لها صدر الكلام ، وهو فى الحقيقة الشئ المستفهم عنه . انظر الأصول ٦٠/١ ، ولم أجد من جعل (كيف) أو (أين) مبتدأ ، (وكيف) تكون خبرا قبل ما لا يستغنى نحو (كيف أنت) ؟ و (كيف كنت) ؟ ، وحالا قبل ما يستغنى نحو (كيف جاء زيد) ؟ . انظر مغنى اللبيب / ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) أورد الفارسى قول أسستأذه مختصرا ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به (كَمْ) كما جاز لك ذلك فى العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطا لك ، ولا تذكر القيراط

قال : والاسمُ المذونُ قد يفصل بينه وبين الذى يعملُ فيه^(١) ،
قال أبو على : مثالُ ذلك أنك تقول : (كَمْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ
أَعْطَيْتَ) فى الخبر ، ثم تقول : (كَمْ فى الدَّارِ رَجُلًا أَعْطَيْتَ) ، فننصب
فى الخبر للفصل^(٢) .

قال : وليس زَيْدٌ مِنَ المَرَارِ^(٣) .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز الا الرفع
فى (غلمانك) لانه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ، فكانك قلت :
أعشرون غلمانك ؟ لا يجوز : كم غلمانا لك ، كما لا يجوز :
أعشرون غلمانا لك ، . الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ .

وقال أبو سعيد : « فاذا قلت : (كم غلمانا لك) . لم يجز على
وجه من الوجوه ، لأنك انت نصبت (غلمانا) على التمييز لم يجز ،
لان (كم) فى الاستفهام لاتميز الا بواحد كعشرين ، وان نصبتها على
الحال لم يجز . . . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ .
(١) الكتاب ٢٩٥/١ .

(٢) انظر علة هذا فى شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .
(٣) الكتاب ٢٩٥/١ ، وزيد هنا اشارة الى التى فى المثال الذى
ساقه سيبويه وهو قوله : (كم قد اتانى زيد) ، وأن (زيد) هنا
ليس من (المراز) المفهومة من بيت القطامى :

كم نالنى منهم فضلا على عدم اذ لا أكاد من الاقتار أحتمل
أى كم المراز التى نالنى فيها الفضل ، ونصب ما بعد (كم) على
التمييز من أجل الفصل بين (كم) ومجرورها وهو قبيح . انظر الكتاب

←

أى : فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ) ، يريد إنما يُفسره المضمر وهو في
التقدير كَمْ مَرَّةً ، أو كَمْ يوماً أنا في زيد .

قال : وقد قال بعض العرب :

* كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً *^(١)

←

وهامشه ٢٩٥/١ ، قال أبو سعيد : « اذا فصلت بين (كَمْ) وهي
خافضة وبين ما تنخفضه ، فان الاحسن حملها على لغة من ينصب بها لقبح
الفصل بين الخافض والمخفوض ٠٠٠ »

وأهل الكوفة ينخفضون ما بعد (كَمْ) في كل حال (يمين) ،
فان أظهرتها فهي الخافضة ، وان حذفتم وخفضت فهي مقدرة ، فلذلك
فصلوا بين (كَمْ) والمخفوض ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .
وانظر البيت وتفسيره في النكت ٥٣٠/١ ، انظر اختلافه النحويين في
الفصل بين (كم) وتمييزها في الانصاف ٣٠٣/١ .

(١) اشارة الى ما يروى في بيت الفرزدق من الكامل من جواز
الرفع والنصب والخفض في لفظ (عَمَّة) ، والبيت من الكامل
وهو قوله :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد جاءت رواية الرفع هذه في هذا الموضع من الكتاب ٢٩٥/١ ،
وكان سيبويه قد ذكر روايتي الخفض والكسر في (عَمَّة) ، انظر
الكتاب ٢٥٣/١ - ٢٩٣ . والبيت في الديوان ٣٦١/١ بخفض معمول
(كَمْ) ونصب (فدعاء) وقدم (الخَالَة) وآخر « العمَّة » ، وأنشده
المبرد وقال : « اعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه (البيت) :
فاذا قلت : كَمْ عَمَّةً ، فعلى معنى : رب عمة ، واذا قلت : كم عمة ؟

←

قال : فَجَمَلَ (كَمْ) مِرَاراً (١) .

←

فعل الاستفهام ، واذا قلت : كم عمة ، أوقعت (كَمْ) على الزمان ، فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى وكم مرة ، ونحو ذلك ، المقتضب ٥٨/٣ ، وانظر الأصول ٣١٨/١ - ٣١٩ . الثئى عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو على البيت فى المسائل المنورة ٧٩/ ، وقال : « فاما النصب فى العمة فتجعل (كَمْ) رفعا بالابتداء ، و (حَلَبْتُ) خبرها ، و (عمة) تفسير العدد ، كأنه « عشرون عمة حلبت » . وأما الرفع فى العمة اذا قال : (كَمْ عمة) فتكون (كَمْ) فى موضع نصب ، وتقديره « كم عمة حلبت على عشارى » مرارا ، فتكون (كَمْ) فى معنى (مرارا) فيصير ظرفا للحلب » ، وذكر السيرافى الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لأنه خبر (كَمْ عمة) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٦ ، انظر البيت فى شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه ١١٨/ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٠/ ، حيث عد (كَمْ) فى البيت خبرا ، وقال انه لا يجوز أن يكون استفهاما لفساد المعنى به ، وانظر أيضا الافصح ٢٢٢/ ، وتوجيه اعرابه ص ٢٢٣ ، المقرب ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، مغنى اللبيب ٢٤٥/ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، شرح شواهد المغنى ٥١١/١ ، شرح جمل الزجاجى لابن هشام ٢١٧/ ، الجميل للزجاجى ١٣٧/ انظر الخزانة ١٢٦/٣ ، العينى ٥٥٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، انظر أيضا البيت فى التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٥٤/١ ، الدرر ٢١١/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ الأشمونى ٩٦/٤ ، ٩٧ .

(١) الكتاب ٢٩٥/١

(٢٠ - التعليقة)

قال أبو علي : قوله : جعل (كَمْ مَرَّاراً) أى كأنه قال : كَمْ مَرَّةً
عَمَّةً لك ، أى أعشرين مَرَّةً حللت عَمَّتُكَ ، وموضع (كَمْ) نصب
على الظرف .

قال : فإن قال قائل : أَضْمَرَ (مِنْ بَعْدُ) فيها ،
قول له : ليس في كل موضع يُضْمَرُ الجار (١) .

قال أبو علي : الْحُجَّةُ في أن (مِنْ) لا تَضْمَرُ بعد (فيها) في قولك :
(كَمْ فيها رَجُلٌ) (٢) وأن إضمار الجار لا يصلح هنا ، وهو غير
مُطَوِّد في كل موضع ، أنه إذا أضمر عَوَّضَ منه في أكثر المواضع
نحو :

وَجَدَّاءَ لَا يُرْجَى بِهَا (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه في الباب منسوباً
إلى العنبري وهو قوله :

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف ، وما يخشى السماء ربيها
وفيه خفض (جَدَّاءَ) برب المضسمة ، انظر الكتاب وهامشه
٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضاً شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ،
النكت ٥٢٨/١ ، ٩٥٤ ، قال : والجداء ، فلاة لاماء فيها ، والسماء :
الصائدون نصف النهار ، وربيبها : وحشها ، شرح الرمانى للكتاب ،
ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رِبِّ » ، وجعل الواو عوضاً
منها ، ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٧ ، وروى في اللسان
٤٠٠/١٤ (سما) وفيه (لا) النافية مكان (ما) في الصدر والمعجز .

الوارِ هوَضٌ مِنْ (رُبِّ) ، وليس هذا هوَضٌ مِنْهُ ، فإضماره
إدأ شاذٌ ،

أنشد :

كَمْ يَجُودُ مَقْرَفٌ

الجرُّ والرفع والنصبُ على ما سرفنا (١) .

(١) الكتاب ١/١٩٦ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت
المصادر في نسبته وفيه جواز الوجوه الاعرابية الثلاثة في (مقرَف) ،
فالرفع على جعل (كَمْ) ظرفاً للتكثير ، و (مقرَف) مبتدأ ، وخبره
ما بعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين (كَمْ)
ومعمولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كَمْ بجود مقرَف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

أنشده المبرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٣/٦١ ، وفيه
(وشريف) مكان (وكريم) ، الاصول ١/٣٢٠ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه
أبو علي بنصب (مقرفاً) على التمييز و (كريماً) على العطف ، والمج
إلى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة ٧٨/٠ التبصرة
والتذكرة ١/٣٢٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/ ، الانصاف
١/٣٠٣ ، انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافى
للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٤ ، النكت ١/٥٣٠ ، والبيت لم ينسب فى واحد
من المصادر السابقة ، الا أن صدر الدين البصرى أورده ضمن أبيات فى
الحماسة البصرية ٢/١٠ مطلعها :

ليت شعرى عن أميرى ما النى غاله فى الحب حتى ودته

والأبيات منسوبة الى عبد الله بن كريب ، ونسب فى حاشية شرح
المفصل ٤/١٣٢ الى أنس بن زليم نقلاً عن الأغاني ، وانظر المقرب ١/٣١٣
وانظر شرح الشسافية ٤/٥٣ ، وروى بنصب (مقرفاً) فى شرح أبيات
صيبويه لابن النحاس ١٢٩/ ، الهمع ١/٢٥٥ ، الدرر ١/٢١٢
- ٢/٢٠٦ ، الأشموني ٤/٢٩٨ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مراراً (١) وارتفع
مُقرّفٌ لأنه (٢) مهتداً فاعل في المعنى ، وإذا نصبت فلأن (يَجُودُ) قد
فصلت ، وإذا جرّرت فعلى (كأنَّ أصواتَ من إيغاليهنَّ) (٣) .

قال : وتقول : كَمْ قَدْ أَتَانِي لَارْجُلٌ وَلَا رَجُلَانِ ، وَكَمْ عَمِلَ لَكَ

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهي هنا ، وهذا ما أثبتته في
الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلا بد على نفسه ، وهو ما رددته في
المسائل المنثورة / ٧٨ .

(٢) في المخطوطة كلمة (فاعل) هنا ، وأظنه سهواً من الناسخ ،
لأن مذهب أبي على رفع الاسم على الابتداء إذا كان بعده فعل ، وهو مذهب
البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال (كَمْ) في البيت ،
انظر المسائل المنثورة / ٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذي الرمة من البسيط وهو قوله :
« كَانْ أَصْوَاتُ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرُ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ »
انظر ديوانه / ٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتاب ، وقد أنشده
سيبويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ،
وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور
لغيرورة الشعر ، يريد : كَانْ أَصْوَاتُ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ ،
انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، ما يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ مِنْ
الضَّرُورَةِ / ٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١
المسائل المنثورة / ٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر
الشعر لابن عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠
عيار الشعر / ٧٠ ، العمدة / ٦٠ الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ،
٣٧٧/٣ ، الصناعتين / ١٨٢ شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ ، الانصاح
/ ١٢٨ ، الحجة لابن خالوية / ١٥١ . وانظر شرح أبيات سيبويه
لابن النحاس / ٥٠ ، ١٢٨ .

لَا عَهْدٌ وَلَا عَبْدَانِ (١) .

قال أبو علي : لَا يَحُلُّ قَوْلُكَ : (لَا رَجُلٌ) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْسُراً
لَكُمْ ، أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى مَا حُمِّلَ عَلَيْهِ (كُمْ) وَمَبْدَلاً مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ مَفْسُراً لَهَا لِإِدْخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ ، فَمِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ
عِشْرُونَ لَا رَجُلًا ، فَيُفْسَرُ قَوْلُكَ : عِشْرُونَ بِـ (رَجُلًا) وَقَبْلَهُ حَرْفُ عَطْفٍ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ (كُمْ) بِـ (لَا رَجُلًا) ، وَلَا رَجُلَانِ وَإِذَا لَمْ يَجْزُ هَذَا
ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ مِنَ الْبَدَلِ مِنْ (كُمْ) وَالْحُلُّ عَلَى مَوْضِعِهِ (٢) .

قال : أَوْ يَجْتَمِعُ مَنكُورٌ (٣) .

قال أبو علي : هَذَا رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ : بِالْوَاحِدِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِالْوَاحِدِ
الْمَنكُورِ أَوْ بِجَمْعِ مَنكُورٍ وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الظَّهِيرِ ، أَيْ جَائِزٌ
فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الظَّهِيرِ أَنْ تُفْسَرَ بِالْجَمْعِ الْمَنكُورِ (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) انظر المسائل المنتهية / ٨٠ .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ ، وعبارة سيبويه هي ، لَأَنَّ كَمْ تُفْسَرُ مَا وَقَعَتْ
عَلَيْهِ مِنَ الْعَدَدِ بِالْوَاحِدِ الْمَنكُورِ كَمَا قُلْتُ (عِشْرُونَ هَرَمِيسًا) أَوْ بِجَمْعِ
مَنكُورٍ نَحْوِ (ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ) وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الْخَبَرِ ، .

(٤) مَزَجَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِكَلَامِ سَبِيحِيَّةٍ أَيْ أَنَّ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ يَكُونُ
تَمْيِيزُهَا مَفْرُداً مَنكُوراً نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ لَا رَجُلًا وَلَا رَجُلَيْنِ) أَوْ يَكُونُ
جَمْعاً مَنكُوراً نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا أَكْرَمْتَ ٠٠٠) مِثْلُهَا مِثْلُ الْعَدَدِ إِذَا قُلْتُ ،
(عِشْرُونَ رَجُلًا) أَوْ قُلْتُ (ثَلَاثَةَ رَجَالٍ) ، وَهَذَا يُمَيِّزُهَا عَنِ
(كُمْ) الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَكُونُ تَمْيِيزُهَا إِلَّا بِمَفْرُداً مِثْلُهَا مِثْلُ الْعِشْرَيْنِ
خَلْفَ تَقْوِيلِ (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) أَوْ نَحْوِهِ ،

قال : لأنه لو كان عليه لسان محالاً ولسان نقضاً (١) .

أى : لأنك فى قولك : عشرون مثبت شيئاً ، وفى قولك : لا رجلاً
ب/٤١ ولا عهداً ، نافٍ ، فقد ناقضت . /

قال : ومثل ذلك قولك للرجل : كم لك عهداً؟ فيقول : عهدان
أو ثلاثة أعهد ، حل الكلام على ما حل عليه كم .

أى : على ما حل عليه السائل كم .

ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، إنما على
السائل أن يفسر العدد حتى يجهزه المسؤول عن (٢) العدد ثم يفسره
بعد إن شاء .

أى : المسؤول بعد إن شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد .

أى : إذا قال السائل : كم عندك ، أو كم رجلاً أتانى ، لم يرد
من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، وهو (كم) إنما تفسر

(١) الكتاب ٢٩٦/١ ، والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر
الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ ،

(٢) فى المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، والعبارتان المبدوءتان بقوله (أى)
لا على ،

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، لوقته سبقت ترجمته له .

ذا على السائل ، وعلى المسؤول أن يُجيبَ على موضع إعراب (كَمْ)
فيقول^(١) : عِشْرِينَ رَجُلًا ونحوه (١) .

قال أبو علي : قوله : حقُّ يُجيبُه على العدد (٢) ، أى إذا سُئِلَ ، فقيل
له : كَمْ رَجُلًا أثنان ؟ قال : رَجُلَانِ أو عشرون رجلا فأجابه على
ما يستحق (كَمْ) من الإعراب ، وهو العدد أعنى (كَمْ) لا يجيبه على
الذى يفسر العدد وهو (رَجُلًا) في قولك : كَمْ رَجُلًا أثنان .
وقوله ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أى : يفسر الجواب الذى يُجيب به السائل إن شاء ، أى إن كان
مِمَّا يحتاج أن يفسر نحوه : عِشْرُونَ ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى
التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلَانِ لم يجمع إلى
الفسر .

وقوله : فَيُؤْمِلُ فى الذى يفسر به العدد (٤) .
فالذى يفسر به العدد هو (رَجُلًا) من قولك : عِشْرُونَ رَجُلًا ونحوه
إذا كان جواباً لـ (كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ) ؟

(١) الذى فى الأصول ٣٢٠/١ قريب من هذا وإن اختلفا لفظاً ، ففى
الأصول قوله : « واعلم أنك إذا قلت : كَمْ من درهم عندك ؟ فلا يجوز
أن تقول : عندك عشرون من درهم ٠٠٠ ، ولعل الفارسى كان يروى
بالمعنى .

(٢) هذه بعض عبارة سيبويه وقد مر ذكرها ، انظر الكتاب ٢٩٧/١
وانظر تفسير السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٤ ؛

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٧/١ ؛

قال : فيعمل في الذي يفسر به العدد ، كما عمل السائل (كم) ،
فيما بين به العدد (١) .
قال أبو علي قوله : العدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب
كم رجلاً عندك .

قوله : كما عمل السائل (كم) في العدد (٢) .

أى : حين قال : كم عبداً عندك ؟
قال : تقول : كم مأخوذاً بك ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك
في موضعك (٣) .

قال أبو علي : أى لما جاز لك أن تقول في الخبر : كم لك ؟ فلا تجعله
في شيء ، ولم يكن قولك (الك) مما يجوز أن يعمل فيه (كم) جاز لما
ذكرت بعده ما يعمل فيه أن تجعله بنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل
إجازته الإلغاء في حد (إن) في قوله : إن زيدا كفيها قائم ، لما لم يمكن
قوله : (إن زيدا إليك مأخوذاً) إلا لغواً (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وفيه « كما عمل السائل (كم) في العبد » ،
وعبارة أبي علي تبدو أصح ، وعند السيرافي : « كما عمل السائل (كم)
في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .

(٢) هذه عبارة سيبويه السابقة ، الكتاب ٢٩٧/١ ، وقد قرب
تفسير أبي علي هنا من لفظ سيبويه حين عمل (كم) في العبد .

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتأويله : كم رجلاً
مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « يأخوذاً لم يتسم
بـ »

قال : ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك ، لأن (كَمْ) اسم ، و (رُبَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول : رُبَّ رَجُلٍ لَكَ (١) .

قال أبو علي : لا يجوز أن تقول : رُبَّ رَجُلٍ لَكَ ، وإنما جاز في الخبر أن تقول : كَمْ لَكَ ، وكم مأخوذ بك ، لأن (كَمْ) اسم ، فسكانك قلت : ثلاثة أو مساوية / ، أو نحوها مما يضاف من العدد وأخبرت عنه غير ٤٢ / أ مضاف إلى ما يفسره ، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت : رُبَّ رَجُلٍ لم يَجُزْ ، لأن (رُبَّ) حرف حر ، وحروف الجر لا تعلق .

←

الكلام ، واحتجبت إلى خبر إذا قلت : كم مأخوذاً ، بل لم يتم حتى تقول في الجنس أو ما أشبه ذلك « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .
(١) الكتاب ٢٩٧/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .

هذا باب ما جرى تجرى كَمْ في الاستفهام^(١) :
قال : وكأَيِّن (٢) معناها معنى (رُبَّ) .

قال أبو علي : في أنه يقع صدرأ كما يقع (رُبَّ) صدرأ .
قال : وقال كذا وكأَيِّن عملان فبما بعدهما ، كعمل أمضاهم
في رَجُل (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ٢٩٨/١ .
وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كَأَيَّ) وأن أصلها
وأفصحها (كَأَيَّ) مشددة ، والوقف عليها بغير نون ، وبعدها في
الفصاحة والكثرة (كَائِنُ) على مثال (كَاعِنُ) ، وهي أكثر من
الأولى في شعر العرب ٠٠٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٧ .
ويرى الرماني أن (كَأَيِّنُ) في التركيب بمنزلة (كان) ، وأنها
منقولة عن شبيه ما قبلها بما بعدها إلى شبيه ما بعدها من معنى الاسم
بمعنى الخبر ٠٠٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٣ ، وفرق
أبو علي بين الكاف التي في (كَأَنَّ) والكاف التي في (كَائِنُ) ،
وذلك أن التي في (كَأَيِّنُ) مثل الكاف التي في قولهم (كذا وكذا
درهما) ، حيث جعلتا مع ما بعدهما بمنزلة شيء واحد ، فصارت
الكلمتان لاتدلان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كَأَنَّ) ، انظر
المسائل العضديت ٦٢/ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كَأَيِّنُ)
بمعنى (كَمْ) لكنه رجح ما ذهب إليه سيبويه . انظر شرح السيرافي
للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٨ ، وقد عقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها
سقيقة (كَأَيِّنُ) و (كَائِنُ) انظر المتناهل البغداديات ٣٩٣/ هـ ٣٩٤
(٣) الكتاب ٢٩٨/١ .

قال أبو علي : المجرور بأفضل وهو (هُمُ) فَصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَنْصُوبِ
فَانْتَصَبَهَا جَمِيعًا عَنْ تَعَامِ الْأَسْمِ بِالإِضَافَةِ كَمَا يَنْتَصِبَانِ عَنْ تَعَامِهِمَا بِالنُّونِ
أَوِ التَّنْوِينِ (١) .
قال أبو علي : كَأَيُّ أَى مِضَافَةٌ إِلَيْهَا الْكَافُ ، فَالتَّنْوِينُ فِي أَى حُوْ بِمَنْزِلَةِ
(هُمُ) فِي أَفْضَالِهِمْ .

(١) يريد فني مكن قولك : لا زيد أفضلهم رجلا ؛

هذا باب ما ينتصب نصبكم إذا كانت مُنَوَّنة
في الظاهر والاستفهام (١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تعقق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام
الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فنه اسم تمامه بالإضافة نحو (أَفْضَلُهُمْ)
ومنه اسم تمامه بالنون نحو (عِشْرِينَ) ، و (خَيْرٍ مِنْهُ) ومنه مُشَبَّه تمامه
بما تم بالنون نحو (كَمْ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف (٢) .
قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أى يحذف من الألف
واللام من قولك : لى مثله من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من
الدرام (٣) ، وقوله : والمعنى مختلف ، لأن العبد هو المثل والعشرون ليس
بالدرام ، لأن العدد غير المحدود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً
وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمعت المميز واحداً ، وإن شئت جعلته جمعاً
وعلى كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ (٤)
وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ مِنْهَا فَيُؤْتِيَكُمْ مِنْهَا مَتَاعاً ﴾ (٥) فأورد (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٨/١ .

(٣) أى تقول عند الحذف « عشرون درهما » .

(٤) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية ٦٧ .

(٦) انظر الاصول ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : وإنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

قال : وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجلاً ، وأنت تريد : جميعاً ، فيجوز ذلك كبنزله في (كم) و (عشرين) وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز [عنده] كما جاز في (كم) حين دخل فيها معنى (رُبَّ) (١) .
قال أبو علي : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف له (كم) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فكما جاز أن تفسر (كم) إذا كان خبراً بالواحد والجميع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان ٤٢/ب خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز في (كم) أى حين قلت : كم عبيداً لك ، وأنت تريد الخبر ، لأنك تقول : رُبَّ عبيدٍ (٣) .

قال : ومثل ذلك : تالله رجلاً ، كأنه أضمر : تالله ما رأيت كالموم رجلاً (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١ ، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة .
(٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وإن شئت قلت رجلاً ، لأنه خبر يجرى مجرى (كم) التى فى معنى (رب) فى جواز الجمع ، ويصير (ملء الدار رجلاً) من باب (ملؤه عسلاً) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد « لأن الثانى هو الأول » أى قولك « ملؤه عسلاً » معناه « غسل ملؤه » وقولك « ملء الدار رجلاً » على معنى « رجال ملء الدار » .
(٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفارسى شرحه بكلام

سيبويه ... انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

(كَالْيَوْمِ رَجُلًا) بمعنى (مَا رَأَيْتُ كَرَجُلٍ أَدَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا)
تقذف واختصم .

قال : وإن شئت قلت : ويحى من رجل ، وحسبك به من رجل ^(٢) .
قال أبو علي : أبو الدباس يقول : إن (من) هنا دخلت لأن الاسم
قد يجوز أن ينتصب على الحال هنا ، فإذا دخلت (من) أعلمت أن الاسم
للتعريف دون الحال ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٥١ ، ٣/٣٥ - ٣٦ . قال أبو سعيد :
« يقال : ويحى رجلا ، اذا قلت ذلك دللت على أنه محمود فى الرجال ،
متعجب من فضله فيهم ، فاذا قلت : ويحى فارسا ، دللت على أنه متعجب
من فروسيته ، واذا قلت : ويحى حافظا ، فالتعجب وقع من حفظه دون
سائر الأشياء فيه . . . صبار المنصوب فيه على التمييز يقتضى الجنس
الذى يعلم المعنى الذى مدح به ، وهو يشبهه باب نعم رجلا وبئس غلاما
. . . وانما دخلت (من) فى هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب
فيه على الحال اذا قلت حسبك به فارسا ، وحسبك به معين ، وتنصبه
على الحال . . فادخلوا (من) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس
المستحق به المدح دون الحال . . . » شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٩

هَذَا بَاب مَا لَا يَعْمَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرٌ (١)

قال : وما انتصب في هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسيك به ، وَوَيْحَكَ (٢) .

قال أبو علي : وَفَقَّ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير مُتَعَرِّفٍ فلا يقال : رجلاً حسيك به ، ولا رجلاً نِعِمَّ زيدٌ (٣) .

قال : ومثل ذلك : رُبُّهُ رجلاً (٤) .

قال أبو علي : الهاء في (رُبُّهُ) مضمرة ليس بمخصوص معروف ، لكنه ضمير أضمرة قبل أن يذكر على شريطة التفسير .

قال : ومثل ذلك قوله : رُبُّهُ رجلاً ، كأنك قلت ويحه رجلاً (٥) يريد أن الهاء مَنَعَتْ (وَبَحَّ) أن تضاف إلى (رجل) كما مَنَعَتْ الهاء في (رُبُّهُ) إضافة (رُبِّ) إلى رجل .

قال : ولا يسكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظَاهَرٌ (٥) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ، وقوله « وويحك » ساقطة من بولاق ، وقد أثبتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ١٧٥/٢ (هارون) لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لا يتقدم المنصوب على التمييز فيهما على عامله ، وأنه فكرة أيضاً .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ، وانظر الانتصار / ق ١٤٣ - ١٤٦ حيث عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيبويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك

(٥) الكتاب ٣٠٠/١ .

قال أبو علي : الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه .

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَمِثْنَا فَمَنْعَهُمُ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فليس يمنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمر .

قال : وأما قولهم : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فهو بمنزلة قوله (٢) :

ذهب أخوه عَبْدُ اللَّهِ ، عَمِلَ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي (عَبْدِ اللَّهِ) ، وإذا

قال : عَبْدُ اللَّهِ نَعِمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة قوله : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ (٣) .

(١) البيت من الوافر من قصيدة أنشأها جرير في مدح عمر بن

عبد العزيز مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا وأنكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان / ١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر

والتمييز النكرة ، تأكيداً ، وقد وجه الفارسي ذلك في المسائل البصريا

/ ٤٨٦ ، وقال في الايضاح / ٨٨ : تقول : نعم الرجل رجلاً زيد ، فان

لم تذكر رجلاً جاز ، وان ذكرته فتأكيد ، قال جرير : (تَزَوَّدَ ٠٠٠

البيت) ، المقتصد / ٣٧٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٦٠٦ .

انظر المقتضب / ٢ / ١٥٠ ، قال ابن جني : « زاد الزاد في آخر

البيت تأكيداً لا غير » الخصائص / ٨٣ / ٣٩٦ ، انظر المفصل / ٢٧٣ ،

شرح المفصل / ٧ / ١٣٢ ، شرح شواهد الايضاح / ١٠٩ ، المغنى / ٦٠٤ ،

المقرب / ١ / ٦٩ ، الأشعموني / ٢ / ٢٠٣ ، العيني / ٣ / ٣٤ ، الدرر

/ ٢ / ١١٢ ، الخزانة / ٤ / ١٠٨ ، واللسان (زود) .

(٢) في المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ »

والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب / ١ / ٣٠٠ .

قال أبو علي : إذا قدر (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) تقدير (ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدٌ) فالكلام جملة واحدة بتقديره : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ ، فهو بمنزلة : زَيْدٌ مُتَمَلِّقٌ فإذا قدرته كذا ، فعند الله مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فقدر عبد الله جواباً ، كأنه لما قال : نِعْمَ الرَّجُلُ قِيلَ : من هو ؟ فقال : عَبْدُ اللَّهِ مُجِيباً ، فعبدُ الله أخير ابتداء محذوف ، فالفصل من هذا الوجه ، والآخر أن الكلام فيه جملتان ، وفي الوجه الآخر جملة واحدة / .

٤٣/أ

قال : فتسكون هي وهو بمنزلة وَيَحَهُ (١) .

قال أبو علي : هي نِعْمَ ، وهو المضمَر ، أي والمضمَر فيها بمنزلة وَيَحَهُ .

قال : نهي مرّة بمنزلة رَبُّهُ ، ومرّة بمنزلة ذَهَبَ أَخُوهُ (٢) .
قال أبو علي : نِعْمَ رَجُلًا بمنزلة رَبُّهُ رَجُلًا ، وَأَزِيدَا ضَرْبَتَهُ ؟
وَنِعْمَ الرَّجُلُ مِثْلُ ذَهَبَ أَخُوهُ .

قال : الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسير وسدّ مكانه (٣) .
أي : سدّ الظاهر مكان المضمَر .

(١) الكتاب ٣٠٠/١

(٢) الكتاب ٣٠٠/١

(٣) الكتاب ٣٠٠/١ ، وعبارة سيبويه : « فتجرى (نِعْمَ) مجرى المضمَر الذي قدم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : (أزيدا ضربته) » .

قَالَ : مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ فَارَهُ الدَّابَّةُ (١) .
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ هُوَ أَنَّ (الْعَبْدَ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ ، فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، فَهِيََا مُخْتَلِفَانِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ ، وَيَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الرَّجُلِ وَفِي قَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ ، مِنْ (فَارِهِ) دُونَ (الْعَبْدِ) ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ الْعَبْدُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ (نِعْمَ) ضَمِيرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا يَرْجِعُ مِنْ (فَارِهِ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْهُ دُونَ الرَّجُلِ لَسَكَانَ مَرْفُوعًا ، وَقَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يُخْتَصُّ وَضَمِيرُهُ أَخْصَ مِنْهُ ، فَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ (نِعْمَ) وَلَيْسَ فِي (فَارِهِ) مِثْلُ مَا فِي (نِعْمَ) فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ كَمَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ (٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِذَا قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ ، فَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَسْتُ تَرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمَعْنَاهُ ، أَيْ لَيْسَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بِمَعْنَاهُ وَلَسَكَانَهُ يَسْكُونُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ ، فَالرَّجُلُ أَهَمُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ هَادَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ذِكْرُ مَنْ الرَّجُلُ .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

قَالَ: كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يبدأ بإضمار رجلٍ
قَبْلَهُ (١) .

أى : الاسم الذي يظهر بعد نَعَمْ ، نحو الرَّجُل ، قد يضمّر في
نَعَمْ ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبِّ) قد يضمّر فيقال : رُبُّهُ رجلاً ،
وهما اسمان شائعان .

قال : فإنما منعك أن تقول : نَعَمْ الرَّجُلُ إذا أضمرت أنه لا يجوز أن
تقول : حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يَجْزُ أن يفسّر (نَعَمْ) بالمعرفة لمضارعته
عشرين وحسبك به رجلاً ونحوذا ، لأنها لا تنصرف ، كما أن هذه الأشياء
لا تنصرف ولا تفسر إلا بالنكرات ، وكذلك (نَعَمْ) لم يفسر
إلا بالنكرات إذا نصب .

قال أبو العباس : الاسم الذي يظهر في رُبِّ هو رجلٌ في قولك :
رُبُّهُ رجلاً (٣) .

قَالَ: فإنما قَبِّحَ : هذا الرجلُ المضمّر .

[يعنى الذى فى نَعَمْ رجلاً] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب

يفسره، والمضمّر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف (٤) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ ، وما بين المعقوفين تعليق لأبى على .

قال أبو المباس : إن قال قائل : لم لا يجوز : نعم رجلاً هو زيد ، فهو وكذا المضمرة في نعم ؟ قيل : لا يجوز ، لأنك تنوى به أن يسكون قبل رجل ، والشئ المضمرة على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذكر المفسر (١) .
قال أبو علي : إذا قلت : نعم الرجل هو ، فهو بمنزلة زيد لو قلت زيد ، وكذلك لو قال : نعم رجلاً هو ، لم يجز إلا أن تنوى به التقديم كأنك قلت : هو نعم رجلاً ، فهو مرتفع بالابتداء .
قال : فهذا تقديره ، وليس معناه كمنه (٢) .

قال أبو علي : قوله : ليس معناه كمنه ، أى ليس معنى أخوه كالرجل لأن قولك : (أخوه) مختص ، و (الرجل) شائع ، فتقدير (الرجل) تقدير (أخوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس معناه كمنه في العموم والخصوص .

قال : ويدلك على أن عهد الله ليس تفسيراً للمضمرة أنه لا يعمل فيه (نعم) بنصب ولا يرفع (٣) ، ولا يسكون عليها أبداً في شيء (٤) .
قال أبو علي : ما يسكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثانٍ وذلك أنك إذا قلت : ضرب عبد الله زيداً فقد يجوز أن يسكون

(١) أبو علي يروى هذا بالمعنى ، انظر المقتضب ١٤٤/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ، والمقارنة هنا بين قوله : (عبد الله نعم الرجل) وقوله : (عبد الله ذهب أخوه) .

(٣) في المخطوطة : « ولا رفع » وما أثبتته هنا من الكتاب ٣٠١/١ .
وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ .

(زَيْد) مرتفعاً بِضَرْبٍ ، إِذَا أُخْرِجَتْ (عبد الله) ، فَإِذَا لَمْ يَجْزْ أَنْ
تَنْصِبْهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ .

قال : وأما قولهم : هذه الدَّارُ رَفَعَتْ الْبَلَدَ ، لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارُ
أَقْحَمُوا الْقَاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ (١) .

قال أبو العباس : يقول : لم يعتدوا بها وإن لفظوا بها ، ولما كان
البلدُ هو الدَّارُ أقْحَمُوا الْقَاءَ فِي (رَفَعَتْ) كَأَنْ (مَنْ) لَمَّا كَانَتْ الْأُمُّ
أَقْحَمَ الْقَاءَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونُ فِي كَانَتْ تِلَا لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ (مَنْ) ،
و (مَنْ) مَذْكُورٌ فِي اللَّفْظِ وَلَكِنْ نُحْمِلُ عَلَى الْمَعْنَى (٢) .
وَأُنْشِدُ (٣) :

* قَاوِمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبِثَرِ *

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) روى أبو علي كلام أبي العباس بمعناه دون لفظه ، وهو كثيرا
ما يفعل ذلك . انظر المقتضب ١٤٩/٢ .
(٣) هذا صدر بيت من الطويل للراعي النميري وعجزه :

ولله عينا خبثر أيما فتى

انظر ديوانه ٣/ ، وأنشده المبرد شاهدا على جواز الرفع والنصب
في قوله (أيما) وأن النصب فيه على الحال ، والرفع على القطع
والابتداء ، انظر الكامل ٤٣/٤ ، وأنشده سيبويه لما تضمنت من معنى
المدح والتعجب ، ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير (أي فتى
هو) وما زائدة مؤكدة . انظر الكتاب وها مشه ٣٠٣/١ ، وأنشده في
الأخشياريين ١٠/ عجزه منسوبا للراعي وفيه لا والله كسوءها في مكان

قال أبو بكر : إنما لم يبين (أَيْمًا) عدداً ولم تقع مُسْتَثْنَاءٌ ، لأن الذي يبين به العدد واحد من نوع نحو رجله ودرهم ، وما أشبهه ، وليس (أَيْمًا) واحداً من نوع يبين به أو يميز به شيء ، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة .

←

(والله عينا ٠٠٠) ، وقال : « يريد : لله ماضم ثوبا حبترا » ، ومثله في أساس البلاغة ١٠٣/١ (ثوب) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣ - ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهري هكذا منسوباً للرأعي :

فقام إليها حبترا بسلاحه والله ثوبا حبترا أيما فتى
انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ (ثاب) ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرمانى للكتساب ، ج ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٦/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٠/١ وانظر العيني ٤٢٣/٣ ، الخزائن ٩٨/٤ ، المسح ٩٣/١ ، الدبر ٧١/١ ، الأشموني ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢ .

هذا بابُ النداء (١)

قال أبو بكر : أُقِيمَ العملُ في النداءِ عندى مقامَ العبارةِ عنه فنُصبَ الاسمُ (٢) بعدَ العملِ كما ينتصبُ بعدَ العبارةِ عنه .

قال : وإنما جازَ إقامةُ العملِ مقامَ العبارةِ ، لأنَّ العملَ نُطِنِي (٣) .

قال أبو علي : العملُ بالعبارةِ عنه : (نادَيْتُ) ، فانصبَ الاسمُ بعدَ

(كما) وصارَ / في موضعِ نصبٍ كما ينتصبُ بعدَ (نادَيْتُ) إلا أنَّ الفصلَ ٤٤ / أ بين ما ينتصبُ بالعملِ نفسه وما ينتصبُ بالعبارةِ أنه إذا انتصبَ بالعبارةِ كان خبراً ، وإذا انتصبَ بالمعبرِ عنه لم يسكن خبراً (٤) .

قال : والمفردُ رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ (٥) .

قال أبو علي : الاسمُ الذي يستحقُّ البناءَ في النداءِ هو الاسمُ المعرفةُ الذي يقعُ موقعَ الأسماءِ المنهورةِ ، المعرفةُ المبنيةُ ، ففي وقعِ الاسمِ موقعَ اسمِ

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبني على الضم لوقوعها موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح العضدى ٢٢٧ - ٢٢٩

(٣) ليس هذا من قول سيبويه ، ويبدو أنه عطف على قوله أبى بكر بن السراج السابق ، وقد أردف أبو علي ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفصولية على تقدير (أدعو) فقولك : يازيد بمعنى (أدعو زيدا) ، وأبو علي هنا يفرق بين المنصوب بعد (يا) الندائية ، والمنصوب بعد الفعل (ناديت ، أو دعوت) من حيث الدلالة الحاصلة في الحالين ، وانظر شرح البيهراقي للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٥ ، (٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعَرَّف مَبْنِي بِنِي لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ وَوُقُوعُهُ مَوْقِعَ مَا لَا يَسْكُون إِلَّا مَبْنِيًّا ، فَأَمَّا
لِلنَّكَرَةِ فَلَمْ تُبْنِ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْعْ [مَوْقِعَ مَعْرِفَةِ (١)] ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
يَا رَجُلًا ، لَمْ تَرُدْ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ مَقْصُودًا ، إِنَّمَا نَادَيْتَ وَاحِدًا مِنْ هَذَا النَّوْعِ
فَسَكَلَتْ مِنْ أَجَابِكَ مِنْهُمْ فَهُوَ الَّذِي أَرَدْتَ ، وَأَنْتَ فِي الْمَعْرِفَةِ قَاصِدٌ لَوَاحِدٍ
بَعِيْنَهُ ، وَلَوْ أَرَدْتَ رَجُلًا بَعِيْنَهُ إِذَا نَادَيْتَ لَسَيَّكَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ (زَيْدٍ) فِي
أَنَّهُ مَقْصُودٌ بَعِيْنَهُ .

فَأَمَّا الْمُضَافُ لِحَكْمِهِ حَكْمُ النَّكَرَةِ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَا يَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ
فَهُوَ قَبْلَ إِضَافَتِهِ نَسْكَرَةٌ ، فَهِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِيَ النَّكَرَةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ
يَبْنِيَ الْمُضَافُ ، فَإِذَا أُضِيفَ تَعَرَّفَ ، وَقَبْلَ الْإِضَافَةِ كَانَ نَسْكَرَةً فَلَمْ يَجُزْ
بِنَاؤُهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ النَّكَرَةِ (٢) ، فَأَمَّا الْأَسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ
بِنَاؤُهُ كَمَا بُنِيَ الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى .

قَالَ : وَقَالَ الْخَلِيلُ وَسَأَلْتَهُ عَنْ يَازِيدُ نَفْسَهُ ، وَيَا تَمِيمُ كَلَّسَكُمْ
وَيَا قَيْسُ كَلَّسَكُمْ ، فَقَالَ : هَذَا كُلُّهُ نَصَبُ (٣) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : يَا تَمِيمُ كَلَّسَكُمْ جَائِزٌ أَنْ يَقَالَ : كَلَّسَكُمْ ، فَيَرْجِعُ
الضَّمِيرُ ضَمِيرَ خِطَابٍ ، وَإِنْ كَانَ لِلْأَسْمِ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ هَذَا الْغَائِبَ وَقَعَ

(١) يَرِيدُ الْمَفْرَدَ النَّكَرَةَ لَا يَبْنِي لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الْمَعْرِفَةِ ، انْظُرْ

الْإِضَاحَ / ٢٢٩ .

(٢) انْظُرْ الْإِضَاحَ / ٢٢٩ .

(٣) الْغَائِبُ / ٢٠٤ .

موقع خِطَابٍ ، وبنائوه أيضاً كذلك . (١)

قال : وأما ياتِمِيمُ أَجْمَعُونَ فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
أَجْمَعُونَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَجْمَعِينَ (٢) .

قال : ولا ينصبُ على أَهْنَى (٢) .

قال أبو علي : أَجْمَعُونَ لا يجوز أن يلي فِعْلاً ، وإنما يكون أَبدلاً
تأبهاً للاسم ، مبنى على شيء أو مبنى عليه شيء ، فلذلك قال : إِنَّهُ مُحَالٌ
أن يقول : أَهْنَى أَجْمَعِينَ (٣) .

(١) فسر ابن السراج هنا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيدا
وما أشبهه في النداء وتؤكد ، وتبدل منه ، وتعطف عليه بحرف العطف
وعطف البيان أما الوصف فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فترفع على
اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فان وصفته بمضاف نصبت الوصف لاغير ،
لأنه لو وقع موقع (زيد) لم يكن الا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة ،
وكذلك اذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتميم كلکم ، وياقيس كلکم ،
الأصول ٣٣٣/١ - ٣٣٤ . وانظر الايضاح / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ويرى
الرماني النصب في التوكيد على معنى الاضافة لأن المضاف ليس على
تقدير الانفصال كما هو في (يازيد الحسن الوجه) اذ تقديره (يازيد
الحسن وجهه) ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١

(٣) انظر الأصول ٣٣٤/١ ، الايضاح / ٢٣١ ، قال الرماني :
« وتقول : ياتميم أجصفون وأجمعين بالرفع والنصب ، لأنه صفة المنادي
المفردة ، فتأخره يحمل على اللفظ ، وتأخره عن الموضع ، ولا يجوز نصبه على
الموضع »

قال : ويدللك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف المنصوب .
قولُ يونس (١) . المعنى في النصب والرفع واحد (٢) .

قال أبو علي : قول يونس : المعنى في النصب والرفع واحد ، أى إذا انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يكون نصبه على معنى .

قال : فُلت : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا رَيْدًا [أَقْبِلْ] ،
قال : عطَّوه على هذا المنصوب فصار نصها مثله وهو الأصل ، لأنه

←

اعنى ، كما يجوز فى (الطويل) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لا يلى
العوامل من أجل أنه فى المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة
الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة للتأكيد بأجمع على ما جاء
فى القرآن من قوله جل وعز « فسجد المسلاكة كلهم أجمعون » . شرح
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضمى ، أستاذ سيبويه
وتلميذ أبى عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل
ليونس ان سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة فى علم الخليل ، ففسال
يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئنى بكتابه ، فلما
نظر فى كتابه ، ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق
عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنى . توفى رحمه الله سنة
اثنى عشر وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز
المائة أو قاربها . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣٣ - ٣٧ ، طبقات
النحويين واللغويين / ٥١ - ٥٣ ، الفهرست / ٤٢ .
(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول ٣٣٤/١ .

منصوب في موضع نصب (١) .

قال أبو علي : قوله : لأنه منصوب في موضع نصب .

أى : إن جعلته على اللفظ فاللفظ نصب ، وإن حملته على الموضع فالموضع نصب / فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب نداءين جاز الضم في المعرفة (٢) .

قال : وكما ردوا (أقول) حين جعلوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يجز مجرى ظننت في حال الخبر ، كما جرى مجراه في حال

الاستخبار

قال : وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب (٤) .

(١) الكتاب ٣٠٤/١ وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرماني : « تقول : يا أخانا زيدا بالنصب على عطف البيان ، ويجوز (يا أخانا زيد) بالضم على البدل ، والنصب أكثر فى (يا أخانا زيدا) فى كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره على تقدير نداءين ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٤/١ يريد فى مثل قولك : « أقول زيدا خارجاً ؟ فإذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته الى الأصل لما زال الاستفهام الذى يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد الى الحكاية التى هى الأصل » . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام فى قوله : « أقول ٠٠٠ » يجرى مجرى الظن ،

فإذا زال الاستفهام رد الكلام الى أصله من الاخبار .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، والضمير فى قوله « وجعلوه » يرجع الى التنوين فى المفرد وقد حذفوه فى النداء وينووا الاسم على الضم ، مثله مثل الأصوات المبنية .

قال أبو علي : الأصواتُ مَبْنِيَّةٌ غيرُ معرَّبة ، فالفردُ مثلها في أنه مَبْنِيٌّ (١) .

قال : وقال الخليلُ : من قال : يَزِيدُ والنَّضْرُ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإصانة ، والنَّضْرُ فيه الألف واللام (٣) ، فكما أن الإصانة يُردُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يُردُّ بالألف واللام (٤) .

(١) نقل الازهرى عن الليث : « الحَوْبُ زجر البعير ليمضى ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير إذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وحلى » ، نهذيب اللغة ٢٦٧/٥ (حوب) .

(٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) يريد أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وأن الألف واللام في (النضر) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في (الحارث ، والعباس ، والفضل) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع (يا) النداء ، فلا تقول (يا الرجل) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطقت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد (أى منادى) فان فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث أقبل ، وقرأ الأعرج « يا جبال أوبى معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقولوا : اذا قلت : يازيد

قال : كقولك : مامَرَزْتُ بَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتُ هُمَينِ
 أُنَلْتُ : مامَرَزْتُ بَزَيْدٍ ولا مَرَزْتُ بِعَمْرٍو (١) .
 قال أبو علي : النداء في قولك : يَازَيْدُ والنَّضْرُ لِبَزَيْدٍ والنَّضْرُ جميعاً
 وليس للنَّضْرِ وحده ، فلذلك جاز أن يُنادى النَّضْرُ وفيه الألف واللام
 وكذلك إذا قُلت : مَرَزْتُ بَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فليس للمرور بَزَيْدٍ دون
 عَمْرٍو ، وإنما المرور بهما معاً وليس بأحدهما دون الآخر ، فلذلك قُلت :
 مامَرَزْتُ بَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أَرَدتُ مُرورين في وقتين متراخين أُنَلْتُ
 عند سيبويه (مامَرَزْتُ بَزَيْدٍ ولا مَرَزْتُ بِعَمْرٍو) فإذا قلت هكذا
 لم يقع المرور بهما جميعاً ، هذا معنى قوله : ولو أَرَدْتُ عَمَّالين لَقُلْتُ
 كَذَا وكَذَا .

←

والحارث ، فانما أريد : يازيد ويا الحارث .
 فيقال لهم : فقولوا : يا الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن
 الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه
 أيضاً ذلك الموقع . فكلنا في هذا سواء « المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ،
 وانظر الأصول ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، وانظر ما ذهب إليه الفراء في تخريج
 وجهي القراءة في (والطير) من آية سبأ في معاني القرآن ١/٣٥٥ ،
 وانظر النشر ٣٤٩/٢ ، الاتحاف ٣٥٨ .
 (١) الكتاب ٣٠٥/١ . أي أن قولك : (يازيد والنَّضْرُ) إنما
 أشبهت قولك : (ما مررت بزيد وعمرو) من حيث الاشتراك في أمر
 واحد دون اثنين ، ففي الأول دون تكرير النداء ، كما أن الثاني لا يراد
 فيه تكرير النفي .

قَالَ : وقال الخليل : ينبغي لمن قال : والنَّضْرُ ، فنصب ، لأنه لا يجوز يا النَّضْرُ أن يقول : كلُّ نَعِجَةٍ وَسَخْلَةٍ بِدَرِّهِمْ ، (١)
قال أبو بكر : هذا الذي قال الخليل لا يلزمه عندي ، لأن المنادى موضعه نصب ، (وسَخْلَتَهُمْ) لا موضع له (٢) .
قال أبو بكر : فإن جعل الالة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادة حرف النداء ، وأن (النَّضْرُ) لا يجوز أن يليه ، لزمه في (كلُّ شاةٍ وَسَخْلَتَهُمْ) ما ألزمهم إياه من نصب سَخْلَتَهُمْ .
قال أبو علي : لا يجوز أن يعيد (يا) فيقول : (ويا النَّضْرُ) كما لا يجوز أن يعيد (كلُّ) فيقول : (وكلُّ سَخْلَةٍ) .
قَالَ : فإذا قلت : يا هذا الرَّجُلُ ، فأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد (٣) .

(١) جاء في الهامش بعد قوله « كلُّ نَعِجَةٍ » كلمة « شاة » وأظنه تعليق من الناسخ ، الكتاب ٣٠٥/١ ، ويكون في « السَخْلَةِ » من هذا القول ثلاثة مذاهب : النصب ، والرفع ، والجبر ، انظر الكتاب ٢٤٤/١ ، الخزانة ١٨١/٢ .

(٢) انظر الأصول ٣٩٢/١ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ . يريد : أن القائل (يا هذا الرَّجُلُ) جعل (هذا) و (الرَّجُلُ) معا في مقام اسم واحد منادى ، ولم يقصد الاكتفاء بقوله (يا هذا) في النداء والوقوف عندها ثم وصفها (بالرجل) وقد فرق سيبويه بين هذا وقوله (يا زيدَ الطَّوِيلُ) ، ففي هذا المثال يمكن الاكتفاء بـ (يا زيد) فيقف المنادى عندها ، ولخيفة اللبس يصغه اذا ظن أنه لم يعرف . انظر المقتضب ٢١٧/٤ ، ٢٢٠ .

قال أبو علي : يريد : أنها (١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [واللام] (٢) لم يسكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، ومن ثم لم يجز : (مَرَزْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) لأن المبهم مع ما / بعده من الصفة بمنزلة اسم واحد ، وكما لم يجز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حُكْمَ الصفة أن تكون أَدَمَ من الموصوف ، وَزَيْدٌ أَخَصُّ مِنَ الْمَبْهَمِ (٣) .

قال : وإنما قلت : بهذا ذا الجُمَّة ، لأن (ذا الجُمَّة) لا توصف به الأسماء المبهمة (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا ذا ذا الجُمَّة ، فإنما تذهب (ذا الجُمَّة) ولم توفه ، لانه مما لا يوصف به (هذا) .

قال : يدلك على ذلك أن (أَيْ) لا يجوز لك فيها أن تقول :

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام وهي (هذا ، وهؤلاء ، وأولئك) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيهما المعنى .

(٣) يعني أن قولك (يازيد الطويل) أخص من (يا هذا الطويل) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ ، وانظر المختضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

لَا أُيْهَى ذَا الْجُمَّةِ (١) .

قال أبو علي: إنما جاز: لَا أُيْهَى [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الْجُمَّةِ ، ولم يجوز: لَا أُيْهَى ذَا الْجُمَّةِ لأن هذا على ضَرْبَيْنِ :

أحدهما : أن يصكون بمنزلة (زَيْدًا) في أنه يستغنى عن الصفة كما يستغنى عنها (زَيْدًا) (٣) .

والآخر : أن يصكون بمنزلة (أى) في الحاجة إلى الصفة .

فإذا كان بمنزلة (زَيْد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف ، ويبدل منه لتقديره فيه التَّمام .

(١) الكتاب ٣٠٦/١ ، والعلة كما وضحتها سيبويه أن الأسماء المبهمة توصف بما فيه ألف واللام ليس الا ، وأنه يفسر بها ولا توصف بما يوصف به غيرها من الأسماء ، كما لا تفسر بما يفسر بها غيرها الا عطفًا ، وعلل أبو العباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون بعوتها معارف بغيرها ، وذلك أن النعت هو المنعوت في الحقيقة ، انظر المقتضب ٤١٩/٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ وقد لخص الرماني ذلك في قوله : « وتقول : (يازيدُ ذَا الْجُمَّةِ) ولا يجوز (ياهذا ذَا الْجُمَّةِ) على الصفة لما بينا من أن المبهم انما يوصف بالجنس ، ولكن يجوز على عطف البيان ، فأُمِّمًا (يا أيها ذَا الجمة) فلا يجوز أصلاً ، لأن المبهم لا يوصف بالمضاف ، ولا يصلح فيه عطف البيان ، لأنه ناقص لا بد له من صفة مكمله » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٧٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة ، انظر المقتضب ٢١٩/٤

(٣) أى في مثل قولك : (يازيدُ) فزيد يستغنى عن الصفة ، ويجوز أن تعطف عليه بالمضاف عطف بيان فتقول « يازيدُ ذَا الْجُمَّةِ »

وإذا كان بمنزلة (أى) فى أنه مُتَوَصَّل به إلى نداء ما بعد لم يَجُزْ
ألا يوصف كما لا يجوز ذلك فى (أى) ، وإنما لم يَجُزْ أن يسكون غير
موصوف لأنه مقوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بِمَقْصُودٍ فى نفسه
بالنداء (١) .

قال : وَيُقَوَّى (يا هذا زَيْدٌ) يَزِيدُ الحَسَنُ الوجهَ ، ولم ياتفت
فيه إلى الطول ، لأنك لانسطيع أن تُتَسَادِيَه فتجعله وصفاً مثله
مُنَادَى (٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت
مِنْ حيثُ ترفع الصفات المفردات ، فإذا نادَيْتَهُ ولم تصف به نصبت ،
انقلت : يا حَسَنَ الوجه (٣) .

فإن قيل : فهلاً رفعتَهُ كما رفعتَهُ إذا وصفت به المفرد ، لأنه فى زَيْدٍ أَفْكَ
إياه مفردٌ كما كان فى الوصف به كذلك ، قيل : نُصِبَ مِنْ حيثُ كان اسماً

(١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو على فى صدر هذا التعليق
(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف فى النسق ، وقوله « يا هذا »
« زَيْدٌ » هنا مما يكثر فى كلام طىء كما نص عليه سيبويه ، وأبو سعيد
يقيس ذلك على قوله : (يا نَصْرُ نَصْرُ) و (يا رَجُلُ رَجُلُ) انظر
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد فى هذا المثال بدل أغنى
عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان (زيد) لا يصلح أن يكون وصفاً
لقوله (هذا) صلح أن يكون بدلاً على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان
الصفة . انظر شرح الرمانى ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .
(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١ .

طويلاً مضارعاً للمضاف ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ لعاشرين رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي مُنَادَى غير صفةٍ .

قال : إذا وصات بمضافٍ أو عُطِفَ على شيءٍ منها كان رفعاً (١) .

أى : كان ما يوصف به أو يُعطَف عليه رفعاً .
قال : جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك فى (أى) لأنه لا يُعطَف عليه الأسماء (٢) .

أى : لا يجوز أن يُعطَف عليه المضاف كما عطفت على هذا (٣) .

قال : فَمِنْ نَمَّ لم يسكن مثله (٤) .

أى : مِثْلَ هذا .

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة هنا إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيءٍ منها كان رفعاً .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « وأما قوله فى صفات المبهمة إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيءٍ منها كان رفعاً ، فإن العطْفَ بحرف لا يصح فى ذلك ، لأننا إذا قلنا (يا أيها الرجلُ وعبدُ الله) كان نصباً ، لأنه يصح عطفه على (الرجل) . . . وان قلت : (يا أيها الرجل وذو الجمة) لم يصح عطف (ذو الجمة) على الرجل لأنه يقع موقعه . ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لا يجوز . . . » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٩ - ١٤٠ وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفى المخطوطة (مثلها) مكان (مثله)

هنا . وهو يريد الاسم المبهم .

قال : فإن رفع (الطويل) بعده (ذو الجمة) كان فيه الوجيهان (١) .

قال أبو العباس : إذا قلت (يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة) جاز الرفع على أن يسكون (ذو الجمة) نعمت الطويل ، فإن قلت : (يا زيدُ الطويلُ ذا الجمة) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على (الطويل) صيرته في مثل حاله ، ولا يسكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .
في الكتاب : واعلم أن قولك : يا أيها / الرجلُ (٣) أن يسكون ٤٤/أ
الرجلُ صلة لأي أقيس ، لأن (أي) لا يسكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة (٤) :

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أي إذا قال (يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة) فرفع (الطويل) جاز له أن يصفه بالمرفوع (ذو الجمة) والمنصوب (ذا الجمة) معاً .

أما لو نصب (الطويل) فلا يجوز له إلا الوصف بالمنصوب فيقول : (ذا الجمة) فقط .

(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .

(٣) (أي) يسكون الياء هي (أي) ، قال (كثير) :
الم تسمعي أي عبد في رونق الضحا بكاء حمامات لهن هدير ؟
وفي الحديث « أي رب » وقد تمد ألفها . انظر مغنى اللبيب ١٠٦/ .

(٤) وليس هذا النص في كتاب سيبويه ، وأي الاسمية تكون على خمسة أوجه : فهي شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى الكمال ، ووصلة إلى تداء ما فيه الألف واللام . انظر مغنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبيويه ،

قال أبو علي : لو كان الرجل في (يا أيها الرجل) صلة غير صلة
لوجب أن يسكون جملة ، ولم يسكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة
لا توصل إلا بجملة ، والصفة هنا تبين كائنين الصلة فإن أراد هذا القائل
بقوله : صلة أنها تبين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يعجز
لما ينبغي .

وقد يحى الاسم والصفة مُتلازمه ولا تفارقه نحو (من) إذا كانت
تسكرة كقولك : (مررتُ بمن صالح) ، (وبمن عنده زينة) ،
وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تُفارقة الصفة ، وهو (الجماء الفير)
فإذا وجد ذلك في غير المبهمة ، كان في المبهمة أجود ، ولم أعلم أحداً
من البصريين قال : إن هذا صلة .

قال أبو علي : قطعت الألف في قولك : (يا الله) (١) ، لأنها لم
تثبت في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله ، شابه الأصل ، وخرج عن أن
يسكون للوصل ، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم :
أما الله لأفعلن (٢) .

(١) إشارة الى قول سيبيويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي
اسماً فيه الألف واللام البتة ، الا أنهم قد قالوا (يا الله اغفر لنا) ،
من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار
كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » ،
الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافي أن الأصل في اسم الله عز وجل (الاله) ، ثم
يُحذف

قال : لأن هذه الأشياء الألف واللام ميمها بمنزلة في الصوق (١) .
قال أبو بكر : قوله : في الصوق ، أى يسكون أولاً صفة ، ثم يقلب
على الواحد فيصير اسماً (٢) .

قال : وقال الخليل : (اللهم) نداء ، والميم هاهنا بدل من (يا) (٣)
أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال : من الدليل على أن الميم بدل من

←

تدخل عليه الألف واللام فيصير (الاله) ، ثم تلين الهمزة ، فتلقى
حركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير (الله) ، ثم تقدم اللام ،
فيصير (الله) ، والألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة ١٠٠ انظر
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبيويه يرى أن أصل الاسم الكريم : (اله) فلما أدخل فيه
الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها . انظر
الكتاب ٣٠٩/١ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله (لاه)
انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وهذه المسألة واحدة من مسائل الغلط ، انظر
الانتصار ، ق ٢٧٨ - ٢٧٩ . والمقتضب ٢٤٠/٤ - ٢٤١ .

(١) الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) الصعق من صعق ، كما أن المصعوق من صعق ، وكلاهما
وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة (صعق) ١٧٨/١ ،
ونقل هذا الوصف ليكون علماً على أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه
أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن
الصعق » والصعق صفة تقع على كل من أصابه الصعق ، ولكنه غلب
عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعمر بن عبد الله بن الخطاب ، انظر البسيط
(صعق) ١٩٩/١٠ .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ .

(١) في اللّهُم ، إنك لاتقول : أَخْزَى اللّهُم مُّلاَنَا ، وإنما تقول : (اللّهُم) في حال اللّهُداه (١) .

قال : إلا أن الميم هاهنا في السكامة مَبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين في السكامة بُنِيَتْ عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين في (اللّهُم) وبين النون في المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون ، كما أن حرف الإعراب في (اللّهُم) قبل الميمين (٣) .

قال : وأما قوله تعالى ﴿ قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ (الفصل (٤)) . قال أبو إسحاق : أَمِيزُ أن يكون (فاطرَ السَّمَوَاتِ) صفة لقوله : (اللّهُم) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عَوْضٌ منه (٥) .

قال : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أَيْ) توكيدا ، فكانت كَرَّرَتْ (١) . مرتين إذا قلت : يَا أَيُّهَا ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ، (هَا) و (ذَا) إذا قلت : هاهو ذا (٦) .

(١) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة / ١٥٠ . الانصاف ٢١١ - ٢١٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥ ومصادر أخرى في حاشية المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ .

(٤) الكتاب ٣١٠/١ ، والاشارة الى التى فى سورة الزمر ، الآية / ٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٣٣٩/٤ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ٤١ .

(٦) الكتاب ٣١٠/١ :

قال أبو علي : قرأتُ بخطَّ أبي إسحاق في هذا الموضع من الكتاب :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ بَيْنَيْنِ بَيْنَيْنَا

فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهُمَا وَذَا لِيَا (١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلَا في النداء من قبل أن كلَّ اسم / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا ٤٤/ب قال : يَا رَجُلُ ، يافاسق ، فمعناه كعنى يَا أَيُّهَا الْفَاسِقُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : يريد أن (يَا رَجُلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والتفصُّله ، وإن لم يكن مَعْمُودًا كما أن الْفَاسِقَ وَالرَّجُلَ صارَا هُنَا معرفتين بالإشارة إليهما لا بهما لهما مُتَقَدِّمٌ ، فهذا وجه التشبيه بينهما يَنْدَى (٣) ،

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبه الأعلام للبيد ، وفيه شاهد على الفصل بين (هَا) و (ذَا) بالواو ، والتقدير : وهذا لي ، كما قالوا : هَا أَنَا ذَا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات الديوان / ٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : « يريد : وهذا لِيَا ، المقتضب ٣٢٣/٢ ، الفصل / ٣٨٠ ، شرح المنصل ١١٤/٨ ، الهمع ١٦٦/١ الدرر ٥٠/١ ، الخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه (يَا رَجُلُ ، وَيَا فَاسِقُ) ومثله في شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استندل سيبيويه على تعريف مانقصده من الأسماء المناداة ، وإن حرف النداء يصيره إلى حال هذا ، ويفنيه عن الإلف واللام ٠٠٠ » شرح السيراني للكتاب ج ٢ ق ١٤٢

قال : وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام (١) .

أى صار القصد والإشارة بدلا .

قال : فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء (٢) .

قال أبو على : يقول : لم يدخلوها الألف واللام في قولك : هذا

ولا في النداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما .

قال : وإنما يدلك على أن (يافاسق) معرفة قولك : ياخبث ،

وياالكاف ، ويافاسق ، تريد يافاسقة وياخبثة [وياالكفاد] ، فصار

هذا اسما لها كما صارت (جمار) اسما للضمع (٣) .

قال أبو على : ياخبث لا يكون إلا المعرفة ، فإذا كانت لغير المعرفة

نُون ، فتعمل : ياخبثا (٤) .

وقال أبو على : الدليل : الدليل على أن (فساق) ونظائرها معدولة

عن معرفة غير منصرفة أنها مبنية ، وذلك أنه إذا عدل الاسم عن معرفة

(١) الكتاب ١/ ٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٣١١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أنه

نص سيبويه فيه (فصار هذا اسما لهذا ٠٠٠) ووافقه رواية السيرافي

أيضا ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي

على تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لا يجوز إلا في النداء ، والنداء ينقل

الأسماء المنكرة إلى التعريف ، ولا يجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول .

جاءني خبث ، ولا لكع ، ولا فسق ، ولا لكاف ، ولا فساق . انظر شرح

الريمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ .

منصرفه لم تنصرف مثل (مُحَرَّر) ، إذْ عُدِلَ عن (عَامِر) ، فعَامِر كان معرفة منصرفة ، وعُدِلَ (عَمِر) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَّاتٍ عن فَاسِيقَةٍ ، لم يعرب وبني لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

قال : وقال النملول ، إذا أردت التذكيرة وصفت أو لم تصف نهى منصوبة^(١) .

قال أبو حنبل : إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِف اختُص ، فقد يقوم المقوم أنه معرفة إذا وصف .

قال : فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال^(٢) .

أى : بالذى يرفع مثل (قامَ زيدٌ) يعنى أنه لما اطرَدَ الرفع فى كل مُنادى معروف مفرد مشابه للعرب الذى هو غير معنى^(٣) .

قال : وأما من قال : يازيد بن عبد الله ، فإنه إنما قال : هذا

(١) الكتاب ٣١١/١ ، وفيه (فَتَوَصَّفَتْ) مكان (وصفت) هنا ، ووافقت رواية السيرافى ما جاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشسبها له بالتذكيرة المقصودة إذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين كان رده الى الأصل أولى ، كما يرد إذا طال بالاضافة والعلة ، قال الرماني : « لهذا أجازة سيبيويه فى القياس ، وإن كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع » انظر شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٨٤ ؛

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بنُ عبد الله) بمنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإسما الدال تُحَرِّك بحسب حركة الإعراب من ابن كأمريء ونحوه .
فقولك : هذا زيد بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك : هذا غلام زيد .

ويجوز أن يسكون (هذا زيد بن عبد الله) أريد أن يوصف فيه زيد بن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن (زيدٌ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لما كثر تجرّي ذلك في الكلام حُذِف التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لأجتماعهما فجاء لم يسكن استعماله لسكنته نحو « أَحَدُ الله » (٢) فمن قال : يا زيد بن عبد الله

(١) الكتاب ١/٣١٤ . والمراد بقوله : « وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان » فانه يعنى حذف التنوين من (زيد) وإبقاء الضم ، لأن آخر التنوين سكون ، والباء في (ابن) ساكنة ، ولو ترك (زيد) منونا لاجتماع ساكنان ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٤٣ .
(٢) يشير الى قراءة آيتي الاخلاص ١ - ٢ وهي قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبي عمرو ، اذ لا ينون وان وصل ، كما روى عن أبي عمرو أيضا التنوين ←

ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يحمل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : يا زيد ابن عبد الله ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسما واحداً في الخبر ، ثم أضافه إلى عبد الله ، وشبه ذلك بأمريء ، فتقدير هذا في النداء (لَدُنْ) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف .
قال : ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان (٢) .

قال أبو علي : من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هند بنت فلان ، فتَوْنٌ هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هِنْدُ) عنده مصروفة ، فإن كانت لغته (ابنة) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هذه هند ابنة فلان .

←

وصلا ، انظر السبعة / ٧٠١ ، انظر تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤٤ ، معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧٤٦ ، البحر المحيط ٨/ ٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة في الشواذ ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ١٨٢ .

(١) في المخطوطة (اذ) .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنا أن نون (لَدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (لَدُنْ الصَّلَاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لَدُنْ صلاة الظهر) مثلاً ، وهذا في وزن قوله : (هند ابنة فلان) مع حذف التنوين ، وقوله : (هند بنت فلان) مع إبقائها ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٥ .

قال : واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء (١) .

قال أبو علي : يقول : لم يُمتد بالاسم الثاني من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُمتد بالتاء من طلحة ، وأُتِمَّ ذا كما أُتِمَّ ذا ، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر ، كذلك لا يكون في (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ) في الخبر (٢) .

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وفيه (تذهب) مكان (يذهب) هنا .
(٢) تفسر أبي على هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وإنما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهي قول سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم (يا طلحة أقبيل) يشبه (يا تيم عدي) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ٠٠٠ فصار (يا تيم تيم عدي) اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ٠٠٠ » الكتاب ٣١٥/١ . أما عبارة سيبويه فهناك تفسيرها عن أبي سعيد ، قال « مذهب سيبويه أن قولك (يا زيد زيد عمرو) ، (زيد) الأول هو المضاف إلى (عمرو) والثاني هو تأكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير به في المضاف إليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر ، وتقديره : (يا زيد عمرو زيد عمرو) وحذف (عمرو) الأول اكتفاءً بالثاني .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله (يا زيد زيد عمرو) ، فيكون (زيد

قال : واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - يعنى النداء -
ولا يُجعل بمنزلة ما جعل من الفايات كالصوت فى غير النداء (١) .
قال أبو على : يقول : لا يُجعل الاسم المتمكّن فى غير النداء بمنزلة
ما جعل من الفايات كالصوت ، فإن الاسم المفرد المعرفة جعل كالفايات
التي هى كالصوت فى أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالفايات مرافقة
للصوت فى البناء وإن كانت الفاية لها فى البناء مزبة على الأصوات فى أنها
قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً ، وذلك
لتمسكها فى بعض المواضع .

←

عمرو (نعتاً للاول ، مثل قولنا : (يازيد بن عمرو) ، ثم يتبع حركة
الاول المبني حركة الثانى المعرب ، لأن (زيد عمرو) فى بابه مثل
(ابن عمرو) لاجتماع الاولين منهما فى انهما مبنيان ، وألها مناديان
يجتمعان فى حكم اللفظ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .
(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند
أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ ، ولعل رواية
أبى على أوضح وأقوى لأن معنى (استخف به) : أهانه ، واستخفه :
رآه خفيفاً ، ومنه قول بعض النحويين : استخف الهمزة الاولى فخففها .
انظر اللسان (خفف) ٨٠/٩ ، وسيبويه انما يريد المعنى الآخر .

هذا باب إضافة المُنادَى إلى نَفْسِكَ

قال : وكانت الياء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً
- يعنى التنوين - فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالاً من التنوين ، لأنها تنقلب عن
هـ/ب الواو وتُبدَلُ منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (يرمى القوم)
والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء
فأجرى مجراها فى أن حُذف لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء ، فقد
تشابهت من هذه الجهة ، إذ قد يبدل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب
فوقَّت عليه ، ولها مشابهات أخر .

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد
جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وشرح أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى إسقاط
الياء من المفادى على أن الياء يدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف إليها ،
وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، أن أن يكون فى الاسم المضاف
إليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسم ، وتتمام
هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها ،
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضاً الاستدلال
لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه
الياء عند النداء : حذف الياء ، وإثباتها مسكونة أو إثباتها مفتوحة ،
وإبدالها ألفا - انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ .

وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء (١) .

يعنى هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين - يعنى أباء وأُمَّاء -

كما قالوا : (أَيْنُقْ) لَمَّا حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً (٢) .

قال أبو على : أَيْنُقْ : أصلها أَوْنُقْ ، حذفت الواو التي هي عين الفعل وعوض منها الياء فصار بناؤه على (أَيْقُلْ) وقد تبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو (اعْقُلْ) وهو مقلوب .

لأنهم جعلوا (هَا) فيها بمنزلة (يَا) وأكدوا به التنبيه
فإنَّ لم يَجْزْ لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو على : يقول : لَمَّا كان (هَا) بمنزلة (يَا) وكنت إذا كررت
(يَا) لم يَجْزْ أن تسكت عليه حق . نعم إلیه المنبة به ، كذلك لم يَجْزْ أن

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ .

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيهة بالعوض في أينُقْ ، وذلك أن الأصل فيها أنثوق لأنه جمع ناقة ، وأصلها نَوُوقَة ، النون قبل الواو، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء ... » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ قال أبو الحسن : ونظيره في العوض فولهم أينُقْ ، والأصل أنثوق ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، مع اختصار في العبارة .

نُسكت على (ها) ولا تذكر قولك : الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (لا).

قال : وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا .

(أى : يقال : أب ، وأبه) فمن مم جاور عليه بالأبوين (١) .

ومن الأسماء فرس وما أشبه ذلك (٢) .

قال أبو علي : يقال : هذا فرس وهذه فرس (٣) .

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، قال أبو سعيد : د الأصل في نداء الأب والأم قبل دخول علامة التانيث فيهما أن يقال : يا أب ، ويا أم بالكسر من غير ياء ، والياء ، يا أبى ، ويا أمى ، وبالألف مكان الياء ، يا أبا ، ويا أمّا ، وقد يدخلون الهاء في الوقف : يا أباه ، ويا أماه ، وفه يقال : يا أب ، ويا أم - فأما يا أبه ويا أمّه فهذه الهاء للتانيث لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فأما (أم) فهي مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنث لتحقيق التانيث ، وأما (أب) فإنه لما حذف ياء الإضافة جعلت هذه الهاء عوضا ، ولا يجوز (يا أبتى) لأنه لا يجتمع التعويض والمعوض منه ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم وخال ، لأن عمّا له مؤنث من لفظه ، وأب كان الأصل في مؤنثه (أبة) فاستغنى عن (أبة) بأم ، وصار لفظ المؤنث الذي هو (أبة) ساقطا ، فاذا دخلت هاء التانيث في (أب) لم يلتبس ، ولو دخلتها في (عم) لالتبس .

شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البغداديات

٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ٣٤٠/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ ، وليس فيه (وما أشبه ذلك) .

(٣) (فرس) اسم جنس يعم ، فاذا وقع على المؤنث ذكر على التغليب

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

قال : وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم^(١) لا تفعل ،
جملوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة^(٢) .

قال أبو علي : الأصل في هذا يا أمي وأبدل من الياء الألف ، فقال :
يا أمّا ؛ ثم رخم ، فقال : يا أم^(٣) .

قال : وإنما جازت هذه الأسماء في الأب والأم لكثرةهما
في النداء كما قالوا : يا صاحب في هذا الاسم^(٤) .

قال أبو علي : إنما ذكرت يا صاحب هنا لأنه ترخيم اسم غيره لم خاص^(٥)

قال : وذلك قولك : يا ابن أخي^(٦) يعني أن الأخ كان مضافاً
إليك قبل أن تضيف إليه الابن .

(١) في المخطوطة (يام) .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسي وأبو سعيد على أن (يا أم) مرخما ، واختلفا
في تقدير المحذوف ، فأبو علي يقدره ألفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد
يراه التاء في (يا أمّة) ، ووافقه الرمانى ، انظر شرح السيرافى للكتاب
ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاحب فإن الباب في مثله لا يرخم .
لأنك إن رخمته وأنت تقدره على (يا صاحبي ، يا صاحب) لم يجوز .
لأن المضاف وإن قدرته على (يا صاحب) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ،
ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبهة بالعلم » ، شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرمانى في شرحه
ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذى عنوان له بباب
ما تضيف اليه ، ويكون مضافا اليك ، انظر الكتاب ٣١٨/١ .
(٢٣ - التعليقة)

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عمّ) شيئاً واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غُلامَ غُلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عمّ لسكثرة الاستعمال كان أقبيس من أن يقال : جُعلا بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف ، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف ، لم يجب أن يُبنى ^(١) .

(١) ساق أبو سعيد أربعة وجوه في (يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ) :
- فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون (ابن) ، وموضعهما الخفض بالاضافة
- الكسر فيهما لأنهما جعلا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ،
ومثله يا أحد عشر أقبلوا .

- اثبات الياء في (أمّي وعمّي) .
- أن تقول : يا ابن أمّا ، ويا ابنَ عمّا ، فتجعل مكان الياء ألفاً .
انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٤ .

وعلل الرماني بناء (يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ) لشدة الاتصال حتى صارا كاسم واحد ، فبنى بناء (خُمسة عشر) ، إذ صارت النون في (يا ابن) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك (يا ابنَ عمّ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في (ابن) بهذه المنزلة ، وجرياً مجرى واحداً .

انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٩٢ ، انظر الاصول ٣٤٦/١

قال : وَعَلَى هَذَا قَالَ أَبُو النَجْم : ^(١) يَا بِنْتَ عَمَّا ... ^(٢)

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوباً لأبي النجم وهو قوله :

يَا بِنْتَ عَمَّمَا لَا تَلُومَنِي وَاهْجُمِي

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه (يا ابنة) وعند أبي علي والسيرافي والرماني (يا بِنْتَ) ، ولا اختلاف في الوزن فيهما ، والشاهد إبدال الألف في (عَمَّمَا) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرافي يرويه (يا بِنْتَ عَمَّمِي) باثبات الياء ، انظر الشرح ، ج ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده في المسائل البغداديات / ٥٠٦ ، وقال : حذفته واجتزأ بالفتحة كما يجتزأ بالكسرة في يا غلام ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ ، (يا أبت لم تعبد) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني .

وهذه القراءة لأبي جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمة والكسائي بكسر التاء ، وأجاز الفراء (يا أبت) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

وأنشد الفارسي البيت في المسائل العسكرية ١١١/ شاهداً على إبدال الياء ألفاً وحذفها ، وأنشده المبرد (يا ابنة عممي) وقال وبعضهم ينشده : (يا ابنة عَمَّمَا) ، انظر المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسي هنا ، انظر النوادر في اللغة / ١٨٠ التكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابنة عممي فقلب الياء ألفاً . انظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٥ ، كما أنشده ابن السيرافي وأنشد البيت الذي بعده ، وهو قوله :

أَلَمْ يَكُنْ يَبْشِيضُ أَنْ لَمْ يَصْلَحْ

أ/٤٦ أى : على ياغلام غلام / .
قال : ألا ترى أنك لو قلت : يا زَيْدُ وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجُزْ^(١) .
 أى : لو كنت تُحَدِّثُهُ ثُمَّ تَسْتَغِيثُ بِهِ لَمْ يَجُزْ اللامُ .
قال : ولم يلزم هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللامُ
 بلام التوكيد^(٢) .
 قال أبو على : يقول : لو حذفت (يا) من هذا الموضع كما تحذف من
 (زَيْدُ) إذا نودي فَمَيْل (زَيْدُ) مكان (يَزِيدُ) لا لتبس لام الاستغاثة
 بلام الابتداء^(٣) .

←

ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى

على ذنباً ككته لم أصنع

من أن رأت راسي كرأس الأصلع

انظر شرح أبيات سيبويه ١٩٤/١ - ٢٩٥ (الريح) . المفصل ٤٣/
 شرح المفصل ١٢/٢ ، الهمع ٥٤/١ ، ٩٧ ، الدرر ٧٠/١ ، ٧٣ ، العينى
 ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .
 (١) الكتاب ٣٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٠/١ ، وهو يريد باب الاستغاثة والتعجب ، وفى
 المخطوطة (يا التنبيه) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافى للكتاب
 ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٣) يقول أبو سعيده : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة (أى التى
 للاستغاثة والتعجب) من حروف النداء الا (يا) وحدها ، للفصل بين

←

قال : ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه^(١) .
قال أبو بكر : لَزِمَ (يا) لِدَا المِئى ، كما لَزِمَ (وَا) لِلتَّفْجِيعِ^(٢) .
قال : فَصَارَتْ كُلُّ واحدةٍ منهما مُعاقِبَ صاحِبَتِها^(٣) .
قال أبو بكر : يعنى أن اللام فى (يا لَمُعَجَبٌ ، وِيا كِبَسَكِرٍ) معاقِبةُ اللَّألفِ والماءِ ، ألا ترى أنك لا تقولُ : يا كِبَسَكِرَاهُ .
قال أبو بكر : إِنَّمَا فَتَحَتْ اللامُ عِندى فى المدعو ، لأن المدعو كان حكمه أن يكون اسمًا مكنيًا ، ولام الجرِّ يُفْتَحُ مع المِكنِيَّاتِ ففتحت مع المدعو كما فتحت مع المِكنِيَّاتِ وكُسِرَتْ إذا كانت المدعو بإليه كما تكسبُ مع سائرِ المِظْهَرَاتِ^(٤) .

←
ما دخلت عليه على غير معنى استغاثة وتعجبة وبين من دخلت عليه للاستغاثة أو تعجب ، لأنها كالأصل فى النداء ، وهو الكثير الغاشى ، وليس فى القرآن من حروف النداء غيرها على ما فيه من كثرة النداء ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/٣٥١ وما بعدها ، ويرى الفراء أن هذه اللام إنما فتحت لأنهم جعلوها و (يا) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

هذا بابُ النَّدْبَةِ (١)

قال : واعلم أنك إذا وصلت كلامك ^١ذهبت هذه الهاء في جميع النَّدْبَةِ كما تذهب في الصلة ^(٢). أى من قال : واغْلَامِيَاهُ (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ) ^(٣) في الوقف حذفه في الوصل ، فقال : واغْلَامِي الظَّريف ، (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ نَارُ) ^(٤) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ما هِيَّ فيه بما قبله ، لأن الهاء ألحقت لِتَبَيَّنَ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء ، كما ^(٥) يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة . وأنشد ^(٦) :

* فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبِي وَإِنِّيَمَا *^(٦)

(١) الكتاب ١/ ٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٣) سورة الفارعة ، الآية ١٠/ - ١١ قرأ (ماهية) بحذف الهاء وصلا واثباتها وفقا حمزة ويعقوب ، والياقوت باثباتها فى الحالين .
انظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٣ ، قال القرطبي : « الأصل (ماهي) فدخلت الهاء للسكت ، وقرأ حمزة ويعقوب وابن معيصر (ما هي نار) بغير هاء فى الوصل ووقفوا بها » . تفسير القرطبي : ١٦٧/ ٢٠ .
(٤) فى المخطوطة (وكما) .

(٥) الضمير يعود على سيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(٦) فى المخطوطة « فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبَا وَإِنِّيَمَا » ، والبيت من الرجز وهو فى ملحقات ديوان رؤبة / ١٨٥ ، وروايته : « فهِىَ تَرْتَنَّى بِأَبِي وَإِنِّيَمَا » ضمن قصيدة طويلة ، وروى فى الكتاب منسوباً لرؤبة ، وأنشدته الشنتمرى « فهِىَ تَنَادَى بِأَبِي وَإِنِّيَمَا » وأشار سيبويه الى الرواية

قال أبو العباس: فَهَيَّ قَرْنًا يَا أَبَا وَابْنِيَّ مَّا .

ودعم أن : يا أبا وابْنًا لا يجوز في هذه القصيدة لأقفية ولم يكن
في غير هذا الشعر بَجاز (١) .

قال : وكذلك الألف إذا أضفتها إليك ، تجراها في التذنية
كجراها في الخبر (٢) .

قال أبو علي : هذا مثل ألفٍ مثني إذا نذبت أو لم تنذب ، ففي
قال في النِّداء : يا غُلام ، يذف الياء اسدلالاً بالكسرة عليها لم تجز
له أن يذف ياء الإضافة من مثني ، لأن الكسرة لا تلحق الألف من

←

التي اختارها أبو علي كما ذكر الشنتمري رواية (بابا وابنيما) ، وقال :
يريد أن المندوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه ما جاز في المندوب غير المندوب
من قلب الياء وتركها على أصلها ، والمج إلى خطأ رواية « وابناما » في
بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والالف لا تجوز معها في الريف
كما تجوز الواو . انظر الكتاب وهامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد (بابي
وابنيما) وقال : قلم يجعل للنسبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤
وأنشده ابن النحاس وقال : إنما أراد وابني ، و (مَّا) زائدة وصل
بها كلامه ، وإنما حكى نذبتها ٠٠٠ انظر شرح أبيات سيبويه ١٣٦/١ ،
ومثله قال السبرافي في شرح الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٦ ، والتكت ٥٦٤/١ ،
شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ٢٢/٢ .
(١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ،

٢ ، ق ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١ .

منفى فيعدل على الياء (١) ، فإذا لم يَجُزْ أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق بالياء نفسها بئذ وإذا ألحقت الياء لم يَجُزْ فيها إلا الفتح ، ٤٦/ب لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة ، والوقف هنا / لا يجوز لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجُزْ الوقف ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح .

قال : واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يُحذف (٢) .

قال أبو علي : من قال : يا غلام لحذف ياء الإضافة ، واستبدل بالكسرة عليها ، لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من (غَلَامَيْنِ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضيين إذا أضافهم ، ومن ناجٍ ، وإنما لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من غُلام ، لأنه حيثُ حذف الياء من (غَلَامِي) بقيت الكسرة . فدلّت على الياء ، وجاز حركة الميم بالكسرة ، فأما (غَلَامَيْنِ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم في الندبة كحكمها في غير الندبة إذا لحقت ياء الإضافة متحركا ما قبلها أو ألفا فإذا نديت ما آخره الياء ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقبلت مثلا : واقاضيه بفتح الياء وأدخل ألف الندبة بعدها ، وإذا نديت ما آخره ألف ولم تضيفه إلى نفسك وأدخلت علامة الندبة أسقطت الألف الأصل لاجتماع الساكنين فقبلت : وامتناء وامهلام ؛ انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢ .

الإضافة منه لم يَجُزْ تحريك الياء التي هي آخرُ هذه السكّيم بالسكسر ،
 فيدل على الياء كما دَلَّت السكسرة في (يَا غُلَامَ) عليها وإذا لم يَجُزْ أن
 تلحق ما يدل على الياء لم يسكن من أن تلحق الياء نفسها بُدْ ، وإذا
 ألحقت لم يغلُ من أن تُسكَّن أو تفتح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء
 الساكنين فإذا لم يَجُزْ السكون فُتِحَ (١) وأدغم الحرف المثل الذي قبله
 فيه فصار يا غُلَامَ ، وهذه الياء آت على ضربين :
 منه أصلٌ ، ومنه زائِدٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن السكسر
 لا يجوز فيه .

فأما الأصل فيئالة الياء من (قاضٍ وناجٍ) .
 والزائد مثل الياء من (غُلَامَيْنِ) ، والياء من (قاضِيَيْنِ) (٢) ، فإن
 أضفت (قاضِيَيْنِ أو قاضُونِ) إلى نفسك وافق لفظ الرفع والمنصوب
 المجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : دُولَاء قاضِيٍّ ، إذا أردت الجميع ،
 وأصل هذا (قاضُونِ) ، فسقطت النون للإضافة ، وبقيت الواو قبل
 ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكنت وجب أن تُدغمها في الياء وإذا وجب
 ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير (قاضِيٍّ) كقولهم : (رَبِّا) في مصدر
 (رَوَيْتُ) ، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثلُ الجمع للرفع في
 اللفظ إلا أن للدغم في ياء الإضافة فيهما مكان الواو في (قاضُونِ) ،
 والياء في الواحد مُخالفة للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زائِدَةٌ وفي
 للواحد لَامُ الفعل .

(١) في المخطوطة (قَبِئِح) مضبوطة وهو وهم من الناسخ .

(٢) يريد الياء الثانية من (قاضِيَيْنِ)

قال : فذهبت كما تذهب في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثني القوم ، فاللام تسقط هنا كما تسقط مع حرف الندبة لأن كلاً الموضعين مجتمع فيه ساكنان (٢) .

قال : ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصب هو الألف ، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا دبت ما هي فيه غير مضاف قلت : (وَأَقَاضِيَاهُ) ، ^{١/٤٧} فبـاءه / بالفتحة ، لا تحذفها كما تحذف الألف من (وَأُمَمْنَاهُ) غير . ف لا تتحرك البتة ، والياء تتحرك بالفتح .

قال : وتقول : وَأَظْهَرُهُمُوهُ ، وإنما جعلت الألف واواً لتفريق بين الاثنين والجميع إذا قلت : (وَأَظْهَرُهُمَا) ، وإنما حذف الحرف

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى الياء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في (رحي ، وفتى) : (رَحِيَّان ، وَفَتَيَّان) ، وفي (منا ، وعصا) : (مَنْوَان ، وَعَصْوَان) ؟ » قيل له : التثنية لا يبد من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة منخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وان شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تدعو الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا ألقيتها الألف واللام كقولنا (هذا المثني الظريف) ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٣ .

الأول لأنه لَا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك
وَأَمُتْنَاهُ^(١)

قال أبو علي : الهاء التي تلتحق لعلامة المضمرة المجرور الغائب ، حكمها
أن تلتحقها وَاوٌ في الوصل مثل : لهو مالٌ ، وعندَهُ ثوبٌ^(٢) ، فأصلُ
حرف اللين الذي يُلحق هذه الهاء في الوصل وَاوٌ ، وإنما تقلب ياء إذا
وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل (بهي دَاهُ ، وَعَلَيْهِ ثوبٌ) لمكان
الكسرة ، والياء ، والأصلُ الواو كما قلنا ، والدليل على أن الياء يجوز
أن يجعل مكانها الواو في مثل (بهي وَعَلَيْهِ) فيقال : (عَلَيُّهُ ، وَبِهِ) ،
ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياءً إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع
قبلها ياء ، لا يجوز (أَيْ مَالٌ ، وَلَا عِنْدَهُ ثوبٌ) فقد بان من هذا
أن أصل حرف اللين الذي يُلحق هنا الواو ، إذ كل موضع جاز فيه الياء
يجوز فيه الواو ، وليس كُلُّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء .
والمنصوب المضمرة إذا كان للغائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللين
الساكن به مثل المجرور ، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يسكون
إلا ساكناً ، فإذا ألحقته علامة النُدْبَةِ وجب أن يسقط ، لأنه قبل العلامة
وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النُدْبَةِ وَاواً لتتبع الحركة التي قبلها ،
لأنها لو تركت ألفاً لزم أن يفتح ما قبلها ، وإذا انفتح ما قبلها التمس
الغائبُ بالغَائِبَةِ ، فالحذوف من^(٣) الساكنين في قولك (وَأَظْهَرُهُ)

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) في المخطوطة (وعنده ثوب) .

(٣) قوله (مِنْ) مصححة في الجاشسية .

هو الأول ، وكذلك المحذوف من (وَظَهَرَهُمْ) هو الألف الأولى التي للتأنيث ، وإذا جمع المضمرة الجرور الغائب المذكر أُلحق الهاء حرفين (الميم والواو) كما تُلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل كَهْمُو وَظَهَرَهُمْ) إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف ، كقوله : (هذه ظَهَرَهُمْ فاعلم ، وهذه ظَهَرَهُمْ) .

والأصل أن تُلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً الدليل على أنك إذا وصلت ما كان مثله ، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : (أَعْطَيْتَهُمْ) ، لما وصلت بالهاء لزم ثبات هذه الواو ، فكذلك المضمرة الجرور إذا وصلت بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدبَ (ظَهَرَهُمْ) وجب ثبات الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلِكَ ٤٧/ب علامة الندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التي هي / المضمرة الغائبة المذكورة وجب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره ، إلا أن الذي منع من ثباتها في (ظَهَرَهُمْ) إذا نُدبت اجتماع الساكنين وهما الواو وألف الندبة ، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو ، وثبت الذي هو علامة الندبة كما يسقط من (مُثْقَى) إذا نُدبته غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف المنقلب عن الياء ، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين ، فكذلك وجب هنا حذف الأول لما لم يَجُزْ تحريك الساكن الأول ، ولم يسكونا من كلمة واحدة ، فذهب سيمويه في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لا لتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً في رجل يسمى

(ضَرَبُوا) لو ندبته (وَاضَرَبُوهُ) ، حذفت الساكن الأول ، وجعلت علامة الندبة تابعة للحركة التي كانت قبل الحذف المحذوف كما قد فعلت ذلك في (وَاضْهَرُهُوْه ، وَاضْهَرُهُمُوْه) ، لئلا يلتبس الجمع بالثنوية في (ضَرَبُوا) ، كما قد يلتبس الجمع بالاثنتين في (وَاضْهَرُهُمُوْه) والمذكور بالثؤنث في (وَاضْهَرُهُمُوْه) .

وقد اعترض أبو العباس في هذا الموضع فقال : زعم أنه لو ندب غلامى في قول من قال ﴿ يَا بَيْتَ دِي فَاتَّةُون ﴾^(١) لقال : (يَا غُلَامِيَاءُ) فحرك الياء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هذا أن يقول : (وَاضْهَرُهُوَاهُ وَاضْهَرُهُمُوَاهُ ، وَاضَرَبُوَاهُ) فتحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين كما حررته في (يَا غُلَامِيَاهُ) في قول من قال : (يَا غُلَامِي)^(٢) .

قال أبو على : والجواب عندي في ذلك أن الواو من (ظَهَرُوْهُ ،

(١) سورة الزمر ، الآية ١٦/ ، أثبت الياء يعقوب ، وجمهور العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس .
انظر اتحاف فضلاء البشر / ٣٧٥ ، وانظر ابراز المعاني / ٦٧٠ .
(٢) انظر المقتضب ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٧ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ - ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على مقال سيبويه ، ثم قال : « والذي ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها ، كالألقاب لا أصل لهن في الحركة ، والياء في (غلامى) يجوز فيها الحركة لغير التقاء الساكنين ، وأصلها الحركة ، والتغيير للندبة ضعيف » .

وظهرهُو (ليست مثل الياء في (غلامى) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك
ألبتة ، والياء من (غلامى) قد تتحرك فى لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين
ألا ترى أن من يقول : يا غلامى ، فيُسكّن هذه الياء وافق من يفتحها
فى مثل (يا قاضى ، ويا مُثنّى) ولا يسكون فى لفته غير الفتح لالتقاء
الساكنين ، فسكذلك لا يُنكر أن تحرك الياء من (يا غلامى) لالتقاء
الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين فى غير هذا
الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التى هى المخاطب الفتح ، كما أن كاف
المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة
تُسكّره فيها ، ألا ترى من يقول (حضرموت) لا يحرك الياء من (معذرى
كرب) ، فهذه الياء إذا فتحت فى (واغلامية) فإنما تُرد إلى أصلها (١)
كما أن (مدّ) إذا حرك رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضمّ ، فسكذلك
هذه الياء يُرد (٢) فى التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التى كانت له ،
فأما (غلامهُو ، وظهرهُو ، وظهرهُو) فليس للواو شىء من ذلك حركة
فى الأصل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تحرك فى موضع لالتقاء الساكنين
ولا لغيره ، كما حُركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقاءهما ، فقد
بان أن الواو فى (ضربهو) وما أشبهه ليست مثل الياء فى (غلامى) ،
إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرّك لالتقاء الساكنين رُدّ إلى أصله
وليس للواو فى (ظهرهُو ، وغلامهُو) أصل فى الحركة ، ولا حركت

(١) فى المخطوطة (أصله) .

(٢) فى المخطوطة (ترد) فى الموضعين .

في موضع ، فبرَدَ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء ،
فحركاتهما إذا لا لتقاءهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقاءهما فيه
لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فلانها وإن كانت قد حركت لالتقاء
الساكنين في مثل : ﴿وَلَا تَنَسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) و ﴿اشْتَرَوْا
الضَّلَالَةَ﴾^(٢) ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة
في (يا غلامى) حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه
الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامى)

(١) سورة البقرة ، الآية / ٢٣٧ ، قال القرطبي : « يضم الواو ،
وكسرها يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوة وابن أبى عتبة :
« وَلَا تَنَاسُوا الْفَضْلَ » وهي قراءة متمكنة المعنى » تفسير القرطبي ٢٠٨/٣

(٢) سورة البقرة ، الآية / ١٦ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها
مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه في الباب الذى عقده لدراسة «ما يضم
من السواكن اذا حذفت بعده ألف الوصل » وذلك الحرف الواو التى هي
علامة الاضمار اذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا
حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف ٠٠٠ »
انظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ ، ونقل عنه هذا رأى القرطبي ، انظر تفسير
القرطبي ١/ ٢١٠ ، كما نقل القرطبي تعليل ابن كيسان في اختيار الضمه
دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة
كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبى اسحاق ويحيى بن يعمر
وعن أبى زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا فى معانى القرآن
واعرابه ١/ ٨٩ ، ٩١ - ٩٢ .

لقد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل (لِي دِينِي) (١) ، فنهبات الياء من (يا غلامياه) في لفظة من قال : (يا غلامى) في التقاء الساكنين أقوى من نهبات الواو في (ضربوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين إلا أن من حرك الواو في (ضربوا) لالتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُهُ مُنْقَطِعًا .

قال : لأن ياء الإضافة عليه - أى على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أى لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أى ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم للمنادى

(١) سورة الكافرون ، الآية ٦ / .

قال القرطبي : فتح الياء من (وَلِيّ دِينِي) نافع ، والبزى عن ابن كثير باختلاف عنه ، وحشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (رَيْنِي) في الحالين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِينِكُمْ) والتاء في (قَمِئَتْ) ، الباقون بغير ياء مثل (قوله تعالى « فهو يهدين » ، « فانقوا الله وأطيعون » ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعاً لخط المصحف ، فإنه وقع فيه بغير ياء) تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر ٤٤٤ / .

(٢) الكتاب ١ / ٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزأ أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياء ، وإن كنت إنما تندب الأب ، وإياه تضيفه إلى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجزاه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأن ياء الإضافة عليه . . . » .

نحو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامى ، فغلام الثانى غير مدعو^(١).

قال : وإنما تحكى الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين ، فصارت الألف - أى ألف الندبة - تابعة لهما - أى لضربوا^(٢).

أى تبعت ألف الندبة الحركة التى قبل الحرف المحذوف فى (ضربوا وضربا) إذا نذبت ، كما تبعت الثنية والجمع قبل أن يسكونا اسمين نحو (غلامهما وغلامهم)^(٣).

قال : وإذا قلت : يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين^(٤). قال أبو على : الدليل على أن ثلاثة وثلاثين نصب فى الندبة من حيث كان اسما طويلا نصبك الاسم الأول^(٥) ، فلو كان هذا مثل (يازيد

(١) يقول السببى : « إذا أضفت أبا عمرو اليك أضفت عمرا كانه لك ، كما كان الدرهم فى مائة درهم ، كانه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رمانا قط ، وإنما ملك الحب ، ولكنه لا يصل الى اضافة الحب الى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير فى اللفظ كانه لك » . شرح السببى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ مع اختلاف طفيف فى بعض الحروف .

(٣) يقول سيبويه : « اذا نذبت رجلا يسمى ضربوا قلت: واضربوه، وان سمي ضربا ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلامهوه ، وواغلامها ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفريق بين الاثنين والجميع » . فكذاك ضربا وضربوا . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الاسم المنادى الذى لا يتم الا بشئ بعده ، وليس بمضاف اليه ينتصب وان كان معرفة بالقصد اليه كقولك : يا خيرا من زيد، وياضاربا

وبالحمد (لما كان إلا مضموداً غير منون ، فكونه منصوباً منوئاً يدل على أنه انتصب من حيث كان اسماً طويلاً^(١) .

قال : وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك : يا ضارب^(٢) .

قال أبو العباس : تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين :

ب/٤٨ إما أن يُسمَّى به / رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو يا رجل^(٣) .

←
رجلاً ، ونصبه كنصب الاسم المضاف ، والنائب لهما معنى واحد ، وذلك لطلان البناء ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٩ . وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٨ ، وانظر المقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥ (١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات ، فالشبيه بالمضاف اسم ممتول أو طويل ، ومطل الحركة يعني مدّها كما أن المطال يمد الحديد ، واشباع الحركة أو مطلقها ينشأ عنه حرف من جنس تلك الحركة ، وسيبويه يسمي حرف المد ممطولا . انظر الكتاب ٤٠٧/٢ ، وانظر المصطلح النحوي ١٤٦/٠ (٢) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٣) نقل أبو علي أحد الوجهين في المسألة ، وترك الوجه الآخر اما سهوا منه هو واما سقط عند النسخ ، وعبارة المبرد بتمامها هي : «اما سميت به رجلاً واما دعوتها في موضعها على حد قولك : يا رجل أقبل ، تريد : أيها الرجل أقبل ، وأي ذلك كان فلفظها واحد منصوب » . المقتضب ٢٢٤/٤ .

وأورد أبو سعيده الوجهين لتعريفه على النحو التالي :

قَالَ : : فصار بمنزلة [الذى] إذا قلت : هو الذى فَعَلَ^(١) ،
قال أبو على : لا يتم قولك : يا خيرًا بغير (مِنْكَ) كما لا يتم^(٢)
(الذى) بغير صلة^(٣) .
قال : وأما قولك : يا أَخَا رَجُلٍ ، فلا يسكون الأخ ها هنا
إلا نكرة^(٤) .
قال أبو العباس : لأنه ليس هَاهُنَا تنوينٌ ينوئ به إلا انفصال كما قال
فى ضارب^(٥) .

• اما أن نناديه فتسميه بالمعنى الذى فيه فيصير معرفة ، وذلك أن
تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ،
ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذى هو
خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول :
يا طريف فتعرف بالنداء وإن كان منصوباً • والوجه الآخر : أن يسمى
رجلاً بضارب زيداً أو بخير من زيد وإن لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول
ياضارباً زيداً ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفلة ،
ويا سعيد كرز • شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ •

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وما بين المعقوفين سافطة من المخطوطة •

(٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً (خيراً منك) لقلت :
يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم
ولا منتهاه » الكتاب ٣٢٥/١ والمعنى الذى يرمى اليه هو والفارسى ، أن
« خيراً منك » كلها اسم مطلق ، ولا يصح (خير) بدون (منك) كما
أن (الذى) لا يتم إلا بالصلة •

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ •

(٤) انظر المقتضب ٢٢٦/٤ •

قال: ولا يكون الرجل هاهنا - أى إذا أضفت أخا إليه -
بمنزله إذا كان منادى^(١)
أى : فقلت : يارجلُ ، لأنه ثم يدخله التنوين ، أى إذا قلت :
يَا ضَارِبُ رَجُلٍ يدخله التنوين إذا أردت الانفصال ، فعقول :
يَا ضَارِبَ رَجُلًا ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما ،
أى جاز لك أن تريد يما ضَارِبَ رَجُلًا معنى الألف ، وهو هاهنا غير
منادى أى (الرَّجُل) فى (يا أَخَا رَجُلٍ)^(٢) .

-
- (١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ هاهنا ،
وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .
(٢) يقول أبو سعيد : « رجل فى قولك : يا أخا رجلٍ لا يتعرف ،
لأنه ليس باسم المنادى ، وليس فى (أَخَا) معنى التنوين ، وإضافته
صحيحة ، والمضاف إليه نكرة ، فيصير المضاف نكرة بتذكير المضاف إليه ،
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنْبِئُ بها المدعو^(١)

قال : وقد يستعملون هذه التي لَامَدَتْ في موضع الألف^(٢) .

قال أبو علي : إذا نادَيْتَ المُقْبِلَ عليك بما تنادى به المتخاضع الهميد
نحو يَا وَهَيْمًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَا يَافُلَانْ ، لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ توكيداً في
استعطائه وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقباله عليك^(٣) .

قال : وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة في الشر^(٤) .

قال أبو علي : قوله : من النكرة ، يريد ما كان غير علمٍ ، مما يعرف
في النداء بالإشارة إليه ، وكان قبل النداء نكرة .

وقد اعترض أبو العباس في قوله : وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة .
وقال : هذه من النكرة غير جائز ، والدليل أن (جاري)^(٥)

(١) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٣) هذا النص بتمامه نقله البغدادى وأسنده ذلك الى أبى علي في

تعليقته ، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٥) إشارة الى قول العجاج من الرجز :

جاري لا تستنكرى عذيري

انظر ديوانه ٢٢١/١ ، الكتاب ٣٢٥/١ ، وفيه شاهد على حذف حرف

النداء من قوله (جاري) وهو نكرة قبل أن ينادى، ولم يعرف الا بالنداء .

انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٢٦٠/٤ ، وانظر هامشه لتعرف مزيداً من المصاحف

وما دار حول هذا المعنى من جدل ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ،

ق ١٥١ ، وانظر الأصول ٣٦١/١ ، وأمانى ابن الشجرى ٨٨/٢ .

غير نكرة أنها مَرخمة ، والنكرة لا تُرسم^(١) .
قال أبو علي : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف (يا)
من النكرة ما كان غير قلم بما يعرف بالنداء^(٢) .

(١) هذا الموقع أحد المسائل التي خطأ المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصبر معرفة في حال ندائهما إياه واختصاصه بذلك ، والا فهو نكرة قبل النداء ٠٠٠ » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم ، لأن البيان الذي فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفي التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتينا ما وعدتنا على رسلك » ٠٠٠ ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهمة ؟ « ويرى أن حذف (يا) مع النكرة في بيت العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه (يا) » انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ .

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفًا له^(١)

قال : فالاختصاصُ أُجْرِي هُنا على حرفِ النداء كما أن التَّسوية ...
الفصل^(٢).

قال أبو بكر : كلُّ مُنادى مختص ، وليس كلُّ مختص منادى ، كما أن كل استفهام تسوية ، وليس كل تسوية استفهاماً^(٣).

قال : وتقول : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ ، فإنما أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء محمول عليه^(٤).

قال أبو علي : أى على فعل مضمر كما أن النداء على فعل مضمر ، إلا أن قولك (الْعَرَبَ) لم يُجْرَ منادى ، كما أن أيتها العصابة جَرَتْ منادى ، فتَمْتَنِعُ (الْعَرَبَ) من دخول الألف واللام عليه^(٥).

(١) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٣) يسوق الفارسي قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر

الأصول ٣٦٥/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٧/١ . وقوله (محمول) هنا ساقطة من الكتاب ،

(٥) انظر الأصول ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في

هذا المنادى (أى فى مثل « أَيَّتْهَا الْعِصَابَةُ ») ليس بمنادى ، ولا يجوز

دخول حرف النداء عليه ، لا تقول : (أنا أفعل كذا يا أيها الرجل) إذا

عنيت نفسك ، ولا (نحن نفعل كذا يا أيها القوم) إذا عنيتكم أنفسكم ؛

ولكن يستعمل (يا أيها) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص بالنداء

تختصه فتناديه من بين من بحضرتك أي يقرب منك : : ؟ : شريح

السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥١ .

٩٤/أ **قال** :/ وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها^(١) .
قال أبو العباس : يعنى (أى) في قولك : أيتها العصابة قال : يعنى
أجروه على الأصل أى على النداء^(٢)
قال : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إئتى
هذا أفعل^(٣) .
قال أبو العباس : لأنه لا يعرف هذا واحد قد عرفته قبل .
وأنشد :
* أيا شاعرا لا شاعرا اليومَ مثله^(٤) *

(١) الكتاب ٣٢٧/١ .

(٢) يقول أبو العباس * « قولك : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)
فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص
الذى فى النداء ... فاذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فانت لم
تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ،
فجرى عليها اسم النداء أعنى (أيتها) لمساواتها إياه فى الاختصاص ،
كما أنك اذا قلت : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك
فى المعرفة وان لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام
كمحل ما ذكرت لك من النداء » .

المقتضب ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ٣٢٨/١ ، وفيه (لا يجوز) مكان (لا يحسن) هنا ،

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبته سيبويه الى الصلتان العبدى
لهو قوله :

قال أبو العباس : يا لَغَيْرِ شَاعِرٍ (١) .
قال أبو علي : كما أن (بَا) في قوله : (يَا لَعْنَةَ اللَّهِ) لَغَيْرِ الْأَعْنَةِ ،

←

أيًا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ، ولكن في كليب تواضع
ونصب (شاعرا) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص
والعجب ٠٠٠ انظر الكتاب ٣٢٨/١ وهامشه ، وأنشده المبرد وخالف
مذهب الخليل وسيبويه في توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال (يَا)
نبه ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله ٠ وفيه معنى التعجب ،
كأنه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى ٠ انظر المقتضب
٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة
طويلة قالها حين اجتمع اليه في الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها :
أنا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحق صادق
أنتنى تميم حين هابت قضاتها واني لبالفصل المبين قاطع
وفى بيت الشاهد (فيا شاعرا) ، وأظنها الرواية الصحيحة .
انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، ومثله أمالي القالي ١٤٢/٢ ،
وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزائن
٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ .
قال الرماني وقد أنشد البيت : « وليس هنا على اختصاص النداء ، لأنه
نكرة ولا على نداء النكرة ٠٠٠ ولكنه على حذف المنصدي بتقدير يا قائل
الشعر شاعرا ، كأنه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تغيير حال المعظم
في حسبك به ، ولم يكن هو الدليل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ . شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي
٣٩٨/١ (الريح) ٠

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، وشرح السيرافي للكتاب ،

ج ٢ ، ق ١٥٣ .

كأنه نبه غير قوله شاعراً بيباً، ثم نصّب (شاعراً) على إضمار فعل، كما نصّب ما في هذا الباب للاختصاص، ولا يجوز أن يكون (شاعراً) نداء منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه، فكأنه قال: أراك شاعراً، فهو يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمر وإن كان هذا منكوراً، وما اختص في هذا الباب معروف.

وأنشد:

تَمَنّائِي لَيْلَقَانِي لَقِيطَ أَعَامَ لَكَ ... (١)

(١) الضمير في قوله (وأنشد) يعود على سيبويه، والبيت من الأوافر ونسب في الكتاب إلى شريح بن الأحوص الكلابي، وهو بشامه. تمنائي ليلقاني لقيط أعام لك بن صمصعة بن سعد والشاهد في قوله (لَكَ) والمعنى: يا عامر دعائي لك، والمعنى معنى التعجب... انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوباً لبزيد بن عمرو الصعق الكلابي، ولقيط في البيت هو لقيط بن زردة، وكان يطلبه، وقال: (أَعَامَ لَكَ) يريد: يا عامر، فرخم، وإنما برره الحي تعجباً، أي: لكم أعجب من تمنيه للقائي... انظر الكامل ٣٥٧/٣. وإلى شريح بن الأحوص نسبه السيرافي في شرح الكتاب، ج ٢ ق ١٥٢، وقال: «كأنه قال يا عامر بن صمصعة أعجب لك من سمى لقيط اياك، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر، والعرب يستعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام، وقد قيل في قوله عز وجل «لا يَلْفَاقُ قَرْيَتَيْنِ» أعجب لا يلف قريتين، شرح السيرافي ج ١، ق ١٥٣، وقال الرماني، وقد أنشد البيت: «فهذا تعجب، لأنه نبه على معنى متعجب من مثله لما قال: تمنائي ليلقاني لقيط، ويعجب بطريق

قال أبو على : دَعَاكُمْ لَكُمْ فِي قَوْلِهِ : أَعَامَ لَكَ ، كَأَنَّهُ دَعَاكَ مِنْ دَعَارِي .

قوله : يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ^(١) .
لأنفسهم .

←

النداء ، كأنه قال : يا عجباً لذلك « شرح الرمانى لكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه ١٦٦/١ ، العينى ٣٠٠/٤ ، الهمع ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ، الأشمونى ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أنشدته سيبويه فى باب سابق منسوباً للمهلهل ، وهو قوله :

يالبكر أنشروا لى كليبا يالبكر أين أين الفرار
ويبدو أنه أنشدته هنا لعلاقة النداء هنا بالمعنى فى البيت السابق ، والمعنى هنا أن الشاعر قال : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى انشراح أليب وأحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد : استغاث بهم لأن ينشروا له كليبا ، وهذا منه وعيد وتهديد ، أما قوله : يالبكر أين أين الفرار فانما استغاث بهم لهم ، أى لم يفروا استتالة عليهم ووعيدا . شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال الرمانى : « مجتنبهم بقوله : (أين أين الفرار) لأنه على جهة الاستتالة عليهم باستغاثتهم لهم ، أى ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم ولا تفرقوا » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٦/١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٥/١ ، النكت ٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه ١٦٣/١ ، الأغاني ١٧٠/٢ (دار الكتب) ، الإيضاح ٨٧/١ ، الخزانة ٣٠٠/١ .

قال : وقال في قول الشاعر :

* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ^(١) *

إنه أراد : أَنْتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُقْبِلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِدٍ فيسكون معرفة ^(٢) .

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لأحد ، انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السدرا في للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرمانى وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بين خلب وكبد ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كأنه قال لمن يحدثه : هند هذه بين خلب وكبد ، وعلى الوجه الآخر كأنه قال : أنت هند بين خلب وكبد ، لا يصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٧ - ١٦٨ ، الأمثال / ٧٧ (رمضان) / ٩٠ (الضبيب) ، وأنشد أبو فيد بعده قوله :

أسفاك عنى هزم الرعد برد

من الثريا نوؤه غير جحد

وانظر اللسان (خلب) / ١ / ٣٦٤ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هى لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هى حجاب ما بين القلب والكبد .

(٢) مزج الفارسى تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف فيه الضمائر انظر الكتاب ٣٢٩/١ ،

قال أبو علي : تأويل الخليل^(١) أنه أراد أن قوله : (هِنْدُ) على ضربين من التَّنْذِيرِ : يحتمل بأن تكون هِنْدُ نَسْكَرةً ، وتكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال . أَذْتُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ ، فالمبتدأ الذي هو أَذْتُ محذوف ، وخبره هِنْدُ وجعلها نَسْكَرةً ، (وَبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ .

والضرب الآخر : أن يكون لَمَّا نادى ، فقال : يَا هِنْدُ ، أقبل هلى من كان بحضرته (يُحَدِّثُهُ)^(٢) : هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبِيدٍ ، فهِنْدُ على الوجه الثانى معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف ، بل هى نفسها مبتدأ وخبرها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر^(٣) : قوله : بَيْنَ خَلْبٍ ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهنداً نَسْكَرةً صفةً لِهِنْدٍ ، لأن هِنْدُ حِينْئذٍ نَسْكَرةٌ وهى خبرٌ للمبتدأ المحذوف (وَبَيْنَ) على هذا الوجه الثانى الذى قاله الخليل خبرٌ ليس بصفة .

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب ٣٢٩/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مشار إليها فى الحاشية ، وكان حق الفارسي أن يقول بعدها (قال) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .
(٣) ولم يرد هذا الرأى ولا بيت الشاعره فى الأصول .

هذا بابُ الترخيم^(١)

قال : وأعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه^(٢).

قال أبو بكر : لا يجوز أن يُرخم المضاف إليه ، لأنك لا تُرخم
ب/٤٩ اسمًا قبل آخره ونمائه ، فإذا أتممته بالإضافة لم يحز ترخيم المضاف إليه /
لأنه غير منادى^(٣).

(١) الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ .

(٣) يسوق الفارسي عبارة أساتذه ابن السراج بالمعنى ، ويمزج ذلك بتعليقاته هو . انظر الأصول ١/٣٥٩ .
وقد تعرض السيرافي لبيان ماهية الترخيم ، وبين أنه في استعمال النحويين يعنى النقص من حروف الاسم وفق أحكام خاصة ، ثم بين أن شروط الاسم الذي يقع عليه الترخيم أن يكون منادى ، مفردا ، على أكثر من ثلاثة أحرف ، فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يحز ترخيمه . . .
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ .

هَذَا بَابُ مَا أُوْخِرُ الْأَسْمَاءُ فِيهِ الْمَاءُ

قَالَ : وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْعَامَّةُ فَنَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

* جَارِي لَا نَسَقْدُ نَسَكْرِي عَذِيرِي (١) *

(١) الكتاب ٣٣٠/١ ، ولم يعلق الفارسي على العنوان وكانما أراد أن يلفت النظر إلى أن الترخيم لا يكثر في شيء كثرته فيما آخره ماء التانيث ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ٣٣٠/١ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثاني الاسم العام الذي لا يخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله (جارية وسلمة) ، انظر النكت ٩٩/١ ، وانظر الكتاب ٨٨/٢ ، ٩٥ ، والتعليق ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه في باب قبل هذا ولم يعلق أبو علي عليه هناك ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ ، وأنشده هنا شاهدا على ترخيم الاسم وهو نكرة في غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٦٠/٤ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسي هنا اعتراض أبي العباس ، ومثله فعل الرمانى في شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفي الانتصار ق ١٥٩ - ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقد نقل ذلك المرحوم عزيمة في حاشية المقتضب ٢٦٠/٤ - ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التي أنشدت البيت ، وإلى جانب تلك المصادر يمكن النظر في : النكت ٦٨/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٦/١ ، ١٣٨ ، شرح عيون سيبويه ١٦٨/١ ، حيث قال أبو نصر : « توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترخيمه نكرة ، فأنكر »

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (إِشَاءَةً وَثُبَةً) ونحوها إذا كانا نكرتين ، كما لا يميزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة ، إنما يميزان^(١) ترخيمهما إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يَا ثُبَةً) وَيُرْخِمَانِهِ^(٢) على أنه معرفة .

قال : فإذا أرادوا أن تثبت الحركة^(٣) ، أى فى الحرف الذى قبل المحذوف .

قال : من قبل أن الهاء فى الوصل فى غير النداء تُبدل مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذى هو نكرة فى غير النداء قد يجوز فى النداء حذف (يَا) منه فى الشعر ، وأن ترخمة إذا نويت به المعرفة ، • وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي فى المسائل العسكرية ٨٦/ وقال « والترخيم يجيىء فى الأعلام ولا يجيىء فى الأسماء الشائعة إلا ما كان فى آخره تاء التانيث كقوله : (البيت) وليس هذا الاسم كذلك . . . » •

(١) فى المخطوطة (يجيزون) •

(٢) يقال فى ترخيم (يَأْتِيَةٌ) : (يَأْتِيَبَ) •

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لاتفيد معنى للاختصار الذى أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هى : « فإذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضا من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء فى السكوت ، ليكون ثباتها فى الاسم على كل حال لئلا يخلو به » •

فلما صارت الهاء^(١).

قال أبو علي : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحق التأنيث هي الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لكن العلامة عندهُ التاء والهاء بدلُ منها في الوقف ، فقال على الجواز والاتساع في استعمال لفظِ البدل : إن التاء بدلُ من الهاء في الوصل .

قال : وَتَمِيمًا الشُّعَّةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا حَرْمَلٌ ، يُرِيدُ :
يَا حَرْمَلَةً ، يَعْنِي فِي الْوَقْفِ^(٢) .

قال : لَوْ لَمْ يَسْكُنْ بَعْدَ حَذْفِ^(٣) .

أى : حذف الحرف الزائد .

(١) الكتاب ٣٣١/١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع في التعليقات وتعليق أبي علي هنا يغنى عن نقل بقية نص الكتاب .
(٢) الكتاب ٣٣١/١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبويه هذه : « وإذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أن تمتد وتوصل كقولنا في آخر القافية مرت بعمر ، ورأيت الرجال » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .
(٣) في الكتاب ٣٣٢/١ ، يقول : « واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرف زائد (لو لم تكن بعده حذف) أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفًا زائدين لم يحذف غيرها ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفة : يا طائفي أقبل ، وفي رعشنة : يارعشن أقبل ، وفي سعللة : ياسعللا أقبل » .

قال : فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه^(١) .

أى : لم تحذف ماهو من نفس الحرف مثل : حارثه ، فإنك تقول فى ترخيمه : ياحارث .

قال : وتقول فى حيوة : ياحيو أفي^(٢) .

قال أبو على : حيوة حرف شد عن القياس ، فأجرى فى الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يرخم ، فتقول ياحيو^(٣) .

قال : وحذف حرف لازم للاسم لا يغير فى الوصل ولا يزول كما تغيّر هاء التأنيث^(٤) .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه « فإذا ألحقها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد » .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرماني : « ترخيم حيوة : ياحيو ، وياحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للأيذان بالأصل ، فهو يجرى على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قياس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وما بين القوسين زيادة لم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة إما أن تكون من تعليقات الفارسي التى عادة ما يدمجها فى كلام سيبويه ، وإما أن يكون قراها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو علي : وقوله : ولا يزُولُ أى كما تزُولُ تله التأييث ، لأن كل اسم هو فيه قد تحذف منه إذا أُريدَ تذكيره أو جمعه .

قال : لأنه أخفُ شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص^(١) .

أى : لأنه إذا نقص لم يكن عندهم حذفاً ، كأنه إذا حذف مَزِيدٌ وما أشبهه فللـتخفيف .

انتهى الجزء الأول من التمايعة

وبإيه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله

هذا باب يسكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

(١) الكتاب ٣٣٧/١ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقل هذا الجزء منها غمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خفضوا هذه الأسماء التى ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيرون إليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخف شيء عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكبروا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ، » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التي وقعت أثناء الطبع ، واني لأرجو أن
يتفضل القارئ الكريم بتصويب قبل الشروع في القراءة ، وله مني
الشكر ، ومن الله حسن الثواب .

أولا : المقدمة				ثانيا : التعليقة			
ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٨	١٥	دراستي	تحذف	١٢	٢١، ١٩	الروماني	الروماني
٨	١٦	الذين	الذي	١٤	٤	كلم	الكلم
٩	١٣	يشرح	يشرح	١٨	٢	(طمس)	خصت وقتنا
١٠	١٦	الزلة	الملزمة				بعينه
١١	١٠	تلعقا	تعلقا	١٩	١	لأجرا	لأجرا
١٤	١٧	المتكئة	المتكئة	٢١	٣	مشهية	مشابهة
٢١	٥	فتلزمها	فتلزمها	٢١	١١	«بعدوكم»	«بعدوكم»
٢٥	٧	وجود	وجود	٣١	١٠	فان	فان
٢٥	١١	لبعيران	لبعيران	٣٩	٢٠	(ثم)	(ثم)
٣١	٥	أقرب	أقرب	٤١	٩	اذ	اذ
٣٣	١٠	ذلك	ذلك	٤١	١٨	ذلك	ذلك
٣٤	٨	وجوازا	وجوازا	٤٣	٧	خاص	الخاص
٣٤	٩	كلي	كلا	٤٤	٥	المواقع	المواقع
٣٧	٦	التليقة	التعليقة	٤٤	١٤	وفلي	وفي
٣٨	٧	التليقة	التعليقة	٤٨	١٦	مالك	مالك
٣٩	١٤	الاشتقاق	الاشتقاق	٤٩	٢٠	()	عما يره
٤٤	٧	يَغشَسُون	يَغشَسُون	٥٠	٦	الآبد	الآبد
٤٥	٨	لين	لما	٥٤	١١	وهكذا	هكذا
٤٦	٥	معنى	معنى	٦٠	١٢	لا الى	لا عن
٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة	٦١	١٠	شاه	شاه
٤٩	٢	قافك	فانك	٦٢	٤	أنصحته	أنصحته
٥٧	٢	لدارمي	لدارسي	٦٣	٤	مثله	مثله
٥	١	النصير	النصير	٦٦	٥	الباء	بقول الباء
٥	٦٦	منصوب	منصوبا	٦٧	١	زائدتين	غير زائدتين
٦	٤	ذكرها	ذكرناها	٧٣	٢	الظرف	الظروف
٩	٦٠	على	نحن	٧٣	٦٤	إعليها	إليها

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضف	بأضعف	١٣٦	١٤	بحاسيته،	بحاشية
٧٦	٧	زیده	زیدما	١٤١	٢٢	أهيفاً	أهيف
٧٦	٨	نبتت	نبتت	١٤٥	٣	فتنبتى	فتنبتى
٧٩	٨	فيها ٠٠٠	فيها ذلك	١٤٨	٨	ظروف	ظرف
٨٢	١	الخبز	الخبز	١٥٣	٢٠	منشأة	منشأة
٨٢	١	شيئاً	شيء	١٥٥	١٦	مفعول ذلك	مفعول وذلك
٨٢	١٥	الغوير	الغوير	١٦٠	١	ريدا	رويدا
٩٦	١٧-١٨ ()	الفهرست/٥٧،	نزهة الألباء/١٨٢،	١٦١	١	ريد	رويد
			انباء الرواة/١٤٦	١٦٤	٧	ولا فصل	ولا تفصيل
				١٦٥	٤	انظر	انظر
٩٧	٤	ينصب	ينصب	١٦٥	١٦	للباعر	للشاعر
٩٧	٧	نهم	أنهم	١٦٧	١٥	ذ لا يجوز	اذ لا يجوز
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك	١٦٩	٢٢	ثعلب ٠٠٠	ثعلب فقال:
٩٨	١٩	أنت	أنت	١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٠١	٩	يفيدان أن النفي	يفيدان أن النفي	١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل
			يفيدان النفي			فيها	
١٠٦	٦	أنت	أنت	١٨٨	١٥	الرماني	الرماني
١٠٩	١٠	المتعجب	المتعجب	١٨٩	٨	اللهم	اللهم
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب	١٨٩	١٣	ضرورته	ضرورته
١١١	٣	والأفع ل	والأفعال	١٩١	١١	يعبر	يبرح
١١٢	٧	الجمع	الجمع	١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
١١٥	١٢	الى	الا	٢٠١	١٢	صت	صوت
١١٦	٢	أعنى	أعنى	٢٠١	١٤	شكح	شرح
١١٦	٧	بلغت	بلغت	٢٠٢	١١	سيبيوه	سيبيوه
١١٨	١٠	وظرف	وظروف	٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
١١٩	٤	سرته	سرته	٢١٤	١٢	من المشار	من المشار
١٢٠	١	مفعولين	مفعولين	٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
١٣٠	٩	تحونه	تحونه	٢١٧	٣	الظرف	الظروف
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد	٢٢٠	٣	عمر	عمر
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفي	٢٢١	١٠	ورجع	ورجع
١٣٤	١٥	من قع	من دفع	٢٢٥	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر

ص	س	الخطا	الصواب	ص	س	الخطا	الصواب
٢٢٧	٣	أبو على	قال أبو على	٢٩٨	١	والصائبين	والصائبون
٢٢٧	١٩	المهمة	المهمة	٣٠٣	٥	وليس زيد	قال: وليس زيد
٢٢٩	٢٦	والقارسي	والفارسي	٣٠٣	١١	أنت	ان
٢٣٠	٣	مخلطها	مخالطها	٣٠٩	٢	لا يخلوا	لا يخلو
٢٣٤	١٤	توافق	على توافق	٣١٧	١٢	ومثل	قال: ومثل
٢٣٤	١٧	لان هذا	لان هذه	٣١٨	١٥	فاذ	فاذا
٢٣٦	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر	٣٢٠	٤	يمنتع	يمنتع
٢٣٩	١٩	لعرفه	المعرفة	٣٢٣	٣	الذي الذي	الذي الذي
٢٤٨	٠٣	خارية	خاوية	٣٢٥	٩	وأنشده	وأنشد
٤٤٩	٥	وكننت	ولو كننت	٣٢٧	٩	وعوفى	وهو فى
٢٥١	١٥	جاء الكتاب	جاء فى الكتاب	٣٣٢	٧	بالألف اللام	بالألف واللام
٢٥٣	٤	تيبها	فيها	٣٣٦	٢	الرحلى	الرحلى
٢٥٣	٩	منطقيين	منطلقين	٣٣٧	٦	ما بعد	ما بعده
٢٥٥	٤	بأعقابها	بأعقادها	٣٤٤	١١	الدليل الدليل	تحذف
٢٦١	٢١	تحويها	تحويهما	٣٥٦	٦	وانما	احداهما
٣٦٣	٩	النبية	النبية	٣٥٦	٦	وانما	قال وانما
٢٦٥	٩	قد عفه	قد عرفه	٣٥١	٣	وأرادوا	قال وأرادوا
٢٦٨	١٠	الا	اذ	٣٥١	٨	لأنهم	قال لأنهم
٢٧٠	١٠	وشيه	وفيه	٣٥٢	٤	ومن	قال ومن
٢٧٠	١٣	والشنتمبرى	والشنتمري	٣٥٣	١٢	مرحما	مرحّم
٢٧٢	١٥	وابن	وعن	٣٥٧	١٢	الغاشى	الغاشى
٢٧٩	٥	ولكنهم	قال ولكنهم	٣٥٨	١٣	وقفا	وقفا
٢٨٠	١٩	رواية	ووافقت رواية	٣٥٨	١٣	والباقوت	والباقون
٢٨١	٣	لأنه بفعل	لأنه ليس بفعل	٣٦٥	٢	علامة	علامة
٢٨٦	٤	وزعم	قال: وزعم	٣٦٨	١٣	(ينى)	دينى
٢٨٩	٢١	ص ٢١٥	ص ١٣	٣٧٣	٢٤	وأمانى	وأمانى
٢٩٣	١١	الحالين	الحالين	٣٨٠	٨	الرممانى	الرممانى

فهرس الموضوعات

صفحة	
	مقدمة المحقق
	نماذج من المخطوطة
١	التعليقة على كتاب سيبويه
٣	باب علم ما الكلم
٤٧	باب المسند والمسنند اليه
٦٨	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٢	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين
٧٤	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعول
٧٦	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٨	باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٩	باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول
٨٩	باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٩٣	باب ما أجرى مجرى ليس
١٠٣	باب ما أجرى على الموضع لا على الاسم
١٠٩	باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه
	باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
١١٢	الذى يفعل به
١١٤	باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر
١١٨	باب ما يجرى مما يكون ظرفا لهذا المجرى
١٢٢	باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى على الفعل مرة

صفحة	
١٤٦	باب ما لا يقع الا منونا عاملا فى النكرة
٢٠٧	باب ما يكون فيه المصدر توكيدا لنفسه
	باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها
٢١٢	الألف واللام
٢٢٣	باب مجرى نعت المعرفة عليها
	باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة يشبه
٢٣٤	الفاعل كالحسن
	باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات
٢٤٣	التى ليست بفعل
٢٥٦	باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له الا أن يكون صفة
٣٠٠	باب كم
٣٣٤	باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام
٣١٦	باب ما ينتصب نصب كم اذا كانت منونة فى الخبر والاستفهام
٣١٩	باب ما لا يعمل فى المعروف الا مضمرا
٣٢٧	باب النداء
٣٥٠	باب اضافة المنادى الى نفسك
٣٥٨	باب الندبة
٣٧٣	باب الحروف التى ينبه بها المدعو
٣٧٥	باب ما جرى على حرف النداء وصفا له
٣٨٢	باب الترخيم
٣٨٣	باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

